

الترجمة الكاملة
(٦)

وطفء مطر

ترجمة
زهير الشايب

تأليف
علماء الرحلة الفرسية

الموازيين والنقود

دار الشايب للنشر

اهداءات ١٩٩٣
صندوق التنمية الثقافية
ج.٥.٤

٦

وصف مصر
الترجمة الكاملة

الحياة الاقتصادية في مصر
في القرن الثامن عشر

الجزء الثالث

الموازين والنقود

General Organization of the Arab World Library (GOAL)
Bibliothèque Générale

ترجمة
زهير الشايب

تأليف
صامويل برنار

دار الشايب للنشر

١٠ ش سليمان الحلبي - التوفيقية
ت: ٥٧٤١٣٧١ - ٥٧٢٦٨٣٠

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المترجم

يصدر هذا الجزء ، يكون ما أسميناه بموسوعة الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر قد اكتمل ، فقد سبق أن صدر المجلد الرابع ويتناول الزراعة والصناعة والتجارة في مصر ، ثم المجلد الخامس ويتناول النظام المالي والإداري ، وهذا هو المجلد السادس الذي يتناول الموازين أو بالأحرى الأوزان والنقود المستعملة في ذلك العصر ، وبهذا تكون الترجمة العربية قد قطعت شوطا لا بأس به في تقديم موسوعة وصف مصر ، مع إعادة تبويبها بشكل أقرب إلى المنهجية ، أي أن الترجمة تلتزم بتقديم النص كاملا لكنها تعيد تبويب الدراسات الواردة بالكتاب الأصلي طبقا لموضوعاتها .

ولهذا المنهج في الترجمة ضرورته القصوى على نحو ما فسرت في مقدمات سابقة ، ولكن له بعضا من عيوب لا مفر منها ، أبرزها تكرار بعض المعلومات التي توردها أكثر من دراسة واحدة ، تدور حول موضوع واحد ، أو حول موضوعين متقاربين ، كتبهما عالمان من علماء الحملة ، ومع ذلك فإذا كان عيب كهذا بالغ الوضوح في المجلد الثاني ، وإن يكن الأمر الذي نحن بصددده يتصل بأمور ثانوية أو تفصيلية غير جوهرية ، فإنه غير واضح في هذه الموسوعة الاقتصادية ، بل أننا نستطيع القول بأن ما قد نعدّه عيبا ، قد يكون من جهة أخرى ميزة ، فمثل هذا التكرار قد يكون توثيقا أو تأكيدا لصحة معلومة ما ، باعتبار أنه اجتمعا على حدوثها أو وجودها .

ولقد اختلفت الترجمة العربية أن تبدأ بتقديم دراسة شاملة في المجلد الأول منها ويدور حول عادات المصريين وتقاليدهم ، ثم تتسبعت المجلدات مقسمة بالمنهج الذي أشير إليه ، ومع ذلك فينبغي القول بأن العديد من الدراسات والمجلدات التي صدرت ، مع تقديمها حول موضوعاتها ، لم تخل كلها من إعطاء لمحات عن عادات وتقاليدهم وطباع المصريين ونظمهم السياسي وحياتهم الاجتماعية ، ذلك أنها مع حرصها في التصدي أو تصويرها الأصلي ، كانت تدرك ، أو بالأحرى كان يدرك مؤلفوها ، أنهم يقدمون

« لوحة » امينة عن حياة مصر في ذلك العصر « الذى جاءت فيه حملة بونابرت .

لكن الشيء الذى ينبغى على ان اوضحه هنا ، بعد ان تناوأت المنهج الأساسى المتبع فى الترجمة هو المنهج المتبع فى تفصيلات العمل .

ان الهوامش المرفقة هى بالضرورة من وضع المؤلف الاصلى ، اما النجوم فهى من وضع الترجمة العربية ، كذلك فان العبارات التى توضع بين قوسين فى سياق الترجمة هى فى غالبيتها العظمى من عنديات المترجم ، وفى القليل منها من وضع المؤلف ولقد ماتنى ، واعترف بذلك ، ان اضع حدا فاصلا بين الأمرين ، باصطناع اقواس مختلفة فى الحالتين كان تكون اقواس المؤلف مثلا فى شكل : [] وأن تكون اقواس الترجمة على هيئة () وهذا ماينبغى تداركه فى الطباعات القادمة والأجزاء القادمة باذن الله . وبصفة عامة فان البيانات الاضافية التى تقدمها الترجمة أثناء السياق هى استدراكات سمعيا للوصول الى روح النص حين يتضح ان الترجمة الكاملة ان تحقق الوضوح الكامل او اعادة للمعنى بالفاظ اخرى ، او اضافة لمعنى جديد ، ليس كل الجدة ، حين يكون اللفظ الفرنسى مابلا للتعبير عن اكثر من معنى ، مع الحرص دوما ، وبالضرورة ، على انسجام المعنى .

ولقد تخفف هذا الكتاب من بعض الهوامش التى اوردها المؤلف ، وذلك حين كانت هذه الهوامش تكتفى بالاحالة الى فقرة سابقة وبصفة خاصة اذا كانت هذه الفقرة قد ذكرت قبل هذا الهامش بقليل ، لكننى لم استبعد قط هامشا واحدا يحمل اضافة او تفسيراً من أى نوع . كما حذفتم بالطبع الهوامش التى كانت كل مهمتها ايراد اسم ما باللغة العربية فى حين جاء الاسم فى المتن بالحروف اللاتينية .

كما اقتضى الأمر التصرف فى ترجمة بعض الهوامش لضرورة اقتضاها ، نقل النص الى اللغة العربية ، كما حتمت ظروف فنية تأجيل نشر جداول العملات الملحقه بالأصل الفرنسى اذ كان الجدول يضم خمسة وعشرين عمودا وهو أمر لايتسع له الحجم الذى يصدر به الكتاب فى اللغة العربية علما بأن هذه الجداول كانت تحصيل حاصل لكل ماورد بالنص كما انها تشير الى عملات لم يرد تفصيل عنها ، وفضلا عن ذلك ليست فى حوزة احد ، ولا ينبغى الاصرار على نشرها الا من اعتبارات الأمانة واحترام النص المنقول فقط .

- ٧ -

وإذا كنت قد تجنبت الخوض في المقدمات السابقة عن الصعوبات التي أواجهها في الترجمة ، إلا فيما يختص بأمور قد يكون من المفيد الإشارة إليها ، باعتبار أن الباقي أمور تتصل بشخص المترجم لا داعي لاحتكام القارئ فيها ، إلا أنني لم أكن أتصور مطلقاً أن يتسبب إصراري على تقديم هذا العمل على فصلى من عملي بصفة نهائية ، ذلك أن الجهة التي فامت بهذا العمل ، وهي للأسف مؤسسة صحفية ، ودار نشر ذات تراث عريق في خدمة الثقافة ، قد اعتبرت ، أو اعتبرت إدارتها الحالية أن قبولي لمنحة تفرغ من وزارة الثقافة لمدة عام كامل لتمام هذا العمل ، رغم علمها بكل التطورات وبكل أبعاد الموقف « تغييا بدون إذن مشروع لمدة تزيد على عشرة أيام » فهذه هي رؤيتها للأمور وأصدرت قرارها بفصلى بصفة نهائية ولقد تعلمت من ذلك درساً جديداً : أن كل إنسان يريد فعل شيء مهما تكن بشاعته لن يعدم وجود المبرر على الإطلاق .

لقد كانت محنة قاسية ومؤلمة ، لم أشعر ببشاعتها إلا عندما انطوت صفحاتها الكثيرة ، حين أراد الله لهذه الأزمة أن تنتهي لألحق بعمل جديد وأن كنت أخشى أن اظل على الدوام « أتحايل » بمعنى الكلمة للحصول على وقت أتم فيه عملي ، وأن أتنفن في طريقة « اختلس » بها وقتاً مادامت كل قيادات العمل تصر ، وبالنسبة لى وحدى ، على التضييق في مسائل الحضور والانصراف ، ولا تستيقظ اللوائح النائمة الهامدة إلا فيما ينصل بى ، في وقت لا تتسع الصفحات عندها لنشر كل عملى وهو مالم أقصر فيه قط هنا وهناك ذلك أنني لم اتخذ وصف مصر ذريعة للتراخى فيه ، أنني لا أطلب من هؤلاء عوناً قط ولكننى أرجو فقط أن أحصل على الفرصة التي تعطى بلا حساب للقاعدين عندهم والعاطلين .

أننى لم أعود قط على بث الشكوى ، ويؤلنى ، بعد كل ما تعرضت له من ملاحقة شرسة وظالمة ، أن أقرر أنني أعمل وسط ظروف إنسانية وشخصية بالغة القسوة ، وتنقصنى ضرورات ضروريات ، ظروف لا تدفع مطلقاً لعمل طيب ، بل تكاد تحبط ، وحدها ودون ملاحقات عبقرية من أحد ، كل طموح وكل هممة ، ويعلم بذلك كل القريبين منى ، ومع ذلك فإننى لم أحاول السعى لنيل حق واحد من حقوق يتمتع الوف ومئات الوف ، خشية أن يعد ذلك منى سعيه لمنم شخصى أو اتجاراً بعمل لا أقصد به إلا وجه الله ووجه الوطن لكن هناك من يصرون على وضع العراقيل التي لا احتاج منها إلى مزيد لو كانوا يعلمون .

ومع ذلك فإننى أخشى ، فالشكوى لذيدة والبوح سار بعد طول الم وكتمان ، أن أنسى أن اسدى الشكر لكل هذه النفوس الكريمة والعظيمة

التي وقفت الى جانبي في محنتي ، تشد أزرى ، وتأخذ بيدي ، وتسعى
جاهدة لانقاذي من مصير يدفعني اليه بعض من طاوتهم ضباطهم
على فعل ما فعلوه ، ولقد كان النبيل الذي بدا من كل من تعاطفوا
معي ، وأكثرهم لا تربطني بهم حتى مجرد المعرفة العابرة ، اللهم
الا زمالة القلب ، أو هذا الشيء المشترك العظيم الذي يسمى بالأخلاق
والشرف .. وأما مصر ، أعظم وأجل من كل أذى لحق بي ، حتى لقد كان
هذا الطوفان من النبيل كفيلا بأن يغرق كل الأحزان والآلام .

لكنني أخشى أن أحاول ذكر كل هذه الأسماء التي تكاد تشبه كل
العاملين في حقل الفكر والأدب والصحافة ، أما لأن المقام لن يتسع ،
وأما لأنني أخشى أن أنسى اسما عزيزا علي ، أو أهمل دورا لشخصية
نبيلة لعبته دون أن أدري من وراء الكواليس .

وسوف تظل مجلة الثقافة والأخ الكبير الدكتور عبد العزيز
الدسوقي ، أصحاب فضل لدرجة لا يعدون معها فقط شركاء في العمل ، بل
أصحاب فضل عليه وعلى صاحبه .

ولابد أن أوجه شكرى حقا للسيدة زوجتي التي تحملت معي كل هذه
الظروف القاسية ، ولم تحاول قط أن تثبط من همتي أو تحثني على
الرضوخ لهذه الملاحقات الظالمة برغم ما ننوء به معا من أحوال نقال .

أن هناك على الدوام كثيرين لهم فضل وأفضال ، بحيث تتأكد على
الدوام خرافة القول بأن عملا ما يعد عملا فرديا مجرد أن شخصا واحدا
يقوم به .. ذلك أن عمل هذا الفرد لم يكن ليتحقق لولا مساندة ودعم
ومساعدة وتشجيع آخرين وأرجو ألا يبخل أحد بنصيحة أو حتى بنقد مفيد .

وفقنا الله جميعا لما فيه الخير وجنبنا المزالق والشُرور ، وهدانا
لما فيه خير مصر والمصريين .

زهير الشايب

يناير ١٩٨٠

الكتاب الاول

الموازن العربية

صامويل برنار

العنوان الاملى للدراسة هو : « دراسة موجزة
عن الاوزان العربية فى الماضى والحاضر » .

حين نعى بدراسة الاقتصاد السياسى لأمة من الأمم ، تصبح المعرفة الدقيقة بقيمة الموازين والمكاييل والنقود التى تستخدمها هذه الأمة أمرا لا مفر منه بالنسبة لنا ، وبصفة خاصة فى غالبية المسائل التى نقابلها عند تصدينا للأمور المتصلة بالعلوم والتجارة .

وبالإضافة الى كل ذلك ، فلا بد ان تكون لمعرفة الموازين والمكاييل العربية ، عند الاوربيين ، أهمية خاصة ، اذ ان نظام الترتيم عند هؤلاء هو نفسه عند أولئك ، كما ان الحال هو نفسه فيها يتصل بغالبية اقسام وتسميات المقاييس . وطبقا لذلك ، فقد رأينا ان من الانسب ان نسبق دراستنا عن النقود . بدراسة موجزة عن الاوزان (١) العربية ، قديمها وحديثها ، بدلا من تقديم مجرد جدول بالاوزان المصرية ، مقيمة بمثلاتها فى فرنسا ، اما المقاييس والمكاييل فانها ابعد صلة عن موضوعنا بنحو كبير ، لذلك فقد تركنا لأولئك الذين يهتمون بها ، على نحو أكثر خصوصية ، مهمة التعريف بها .

الاوزان القديمة

يكاد لا يكون ثمة فرع من فروع العلم والأدب الا وقد كتب فيه العرب بقدر يتفاوت حفظه من النجاح . ولقد اهتم كثيرون من مؤلفيهم بالموازين والمكاييل ، وتكاد تكون المعالجة الأقرب الى الكمال التى وصلت الى علمنا حول هذا الموضوع هى مقالة المقرئى (١) ، التى فام بترجمتها (الى الفرنسية) سلفستر دى ساسى ، وأضاف اليها هوامش بالغة الأهمية والطرافة .

(١) تستخدم فى الترجمة كلمة الاوزان للإشارة الى الجرم المستخدم فى الوزن كالمرطل والاوقية والدرهم . الخ وهى تقابل كلمة poids الفرنسية ، اما كلمة ميزان وهوازين فنستخدمها للإشارة الى الاداة المستخدمة فى الوزن (المترجم) .

(١) وهو الشيخ تقى الدين أبو محمد أبو العباس أحمد المقرئى (ترجمة المسيو دى ساسى) ، وبخصوص الأساليب الإملائية التى اتبعت فى كتابتها وهوامشها ، انظر الملاحظة الموجودة فى آخر الدراسة .

وقد كتب المقرئى مقالته فى نحو العام ٨٤١ من الهجرة (١٤٣٧ من تقويمنا) .

ويورد المقرئى فى البداية ، ويعلق طويلا على الحديث الذى رواه النيسابى (٢) عن ابن عمر ، الذى رواه بدوره مباشرة عن النبى ، (ومعناه) أن الكيل هو الكيل الذى يستخدمه اهل المدينة ، أما الوزن فهو الوزن الذى يتم عند اهل مكة .

وقد أخذ المؤلف الذى ذكرناه على عاتقه ، تبعا لذلك ، ان يبحث فى تيم هذه المقاييس ، وأن يعرف باسمائها ، وأن يوضح العلاقة فيما بينها .

أما اسماء الأوزان العربية التى يقدمها المقرئى باعتبارها مستخدمة فى مكة فى عهد الرسول ، فقد أوردها على النحو التالى ، برغم أن الترتيب الذى قدمه لها لا يعكس تدرج قيمها :

الدرهم ، الدينار ، المئقال ، الدانق ، القيراط ، الأوقية ، النصف ، النواة ، الرطل ، القنطار .

وفى هذا النظام الوزنى ، نجد الدرهم أو الدراخمة هو وحدة القياس ، بمعنى أن الأوزان الأخرى كانت تقدر على أساس الدرهم (٣) .

أما الفرع الاوحد الذى كان يتفرع أو ينقسم عن الدرهم ، والذى كان له اسم خاص فهو الدانق . وكانت كل ستة دوانق تساوى درهما واحدا .

(٢) اسم هذا الفقيه هو أبو عبد الرحمن أحمد بن شهاب ، وكنى بالنسائى لأنه ينتمى الى مدينة نساء ، إحدى مدن خوراسان ، أما مؤلفه فعنوانه « كتاب السنن الكبير » أى الجامع لشرائع السنة . وقد توفى هذا المؤلف فى العام ٣٠٣ من الهجرة (٩١٥ من تقويمنا) . مستخلص من الهامش رقم ٢ من ترجمة المسيو دى ساسى لمقالة المقرئى عن الموازين والمكاييل .

(٣) درهم ، والجمع دراهم ، كلمة فارسية انتقلت الى العربية وتقابلها عند الاغريق واللاتين كلمة دراخما drachma ، ولكلمة drachme عند الفرنسيين صلة كبيرة بالكلمة الفارسية ، ويحتمل أنها هى الكلمة نفسها . وسنفصل فى مقالتنا هذه استخدام كلمة drachme باعتبارها مقابلة لكلمة درهم .

لكن الدائق لم يكن مستخدما في مصر ، ومع ذلك فإن الدرهم ينقسم عادة الى $\frac{1}{2}$ و $\frac{1}{4}$ درهم دون ان تطلق تسميات محددة لهذا الفئات من الاوزان .

اما النواة (٤) فتساوى خمسة دراهم .

واسم هذا الجرم غير معروف في الوقت الحالي ، او انه غير مستخدم في مصر برغم انهم يستخدمون هناك في معظم الاحيان وحدة من خمسة دراهم .

والامر نفسه هو ما كان يحدث بالنسبة للنش (اى النصف) والذي كان يساوى ٢٠ درهما (٥) .

ويبدو ان الاوقية كانت نوعين : الاول وتزن عشرة دراهم . وفي رأى البعض $\frac{2}{3}$ ١٠ دراهم ، اما الأخرى فتزن ٤٠ درهما . ومع ذلك فلا يفرق المقيزى بينهما في التسمية .

ولا تزال كلمة اوقية تستخدم حتى اليوم ، وان كانت تعنى حاليا جرما مختلفا زنته ١٢ درهما .

ويورد المؤلف نفسه ثلاث قيم مختلفة للرطل (٦) هي بالترتيب : $\frac{115}{4}$ ١١٥ درهما ، ١٢٨ درهما ، ١٣٠ درهما .

ويشتمل الرطل زنة ١٢٨ درهما اما على $\frac{4}{5}$ ١٢ اوقية زنة الاوقية منها ١٠ دراهم ، واما على ١٢ اوقية وحسب ، تزن الواحدة منها $\frac{2}{3}$ ١٠ من الدراهم .

وقد ظلت كلمة رطل مستخدمة حتى اليوم ، وهي تطلق على جرم

(٤) نفاة او نواة ، وهي فيما يرى البعض قطعة من الذهب لها الحجم نفسه الذى لنواة البلح ويساوى وزنها زنة خمسة دراهم (المقيزى ، مقالة عن الموازين والمكاييل ، ترجمة المسيو دى ساسي ، ص ٣٨) .
(٥) كلمة نش تحريف لكلمة نصف ابدلت فيها الصاد شيئا (المقيزى ، المرجع السابق ص ٨ ، ط ١٧٩٧) .

(٦) رطل ونكتبها بالفرنسية rotl او rothl

يشتمل على ١٢ أوقية ، وزن الواحدة من هذه الأوقيات كما سبق لنا القول
١٢، درهما (٧) : . .

ويقدر التنتار (٨) بـ ١٠٨٠ ديناراً ، وهو ما يصل بوزنه الى ١٥٤٢ ٦/٧ درهما ، وطبقاً لقول آخرين الى ٤٠ أوقية (١) ولابد اننا هنا بصدد الأوقية زنة ٤٠ درهما (٢) مما يصل به الى ١٦٠٠ درهم ، ويقول آخرون ان التنتار يزن ١١٠٠ دينار أى انه بلغ ١٥٧١ درهما وثلاثة اسباع الدرهم ، وان كان يقدر فى مؤلف ابن سعيد (٩) المسمى المحكم بـ ١٠٠ رطل . وفى النهاية نجد ان روايات كثيرة قد تواترت عن ان النبى قد قدر التنتار بـ ١٢٠٠ أوقية ، ولابد انه يتصد دون جدال الأوقية زنة ١٠٢/٣ دراهم .

ولا تزال هذه التسمية مستخدمة الى اليوم ، ويساوى التنتار فى الواقع ١٠٠ رطل من زنة ١٢ أوقية او ١٢٠٠ أوقية ، ومن هنا نرى ان تقسيم التنتار الى ١٠٠ رطل وتقسيم الرطل الى ١٢ أوقية امر يعود الى زمان ضارب فى القدم ، وان كان من المحتمل وجود الكثير من الخلط ومن الأخطاء فى الأتوال المختلفة التى أوردها المقريزى .

ويمكن لنا ان نشك ان الرواة لم ينقلوا حديث الرسول عن عدد الدراهم التى تكون الرطل على نحو صحيح ، لان هذا الرقم لا يتفق لا مع التقسيم العشرى ولا مع التقسيم الاثنا عشرى .

واذا كنا قد لزمنا الصمت حتى الآن عن الدينار والمثقال والقيراط ، فلأنه يبدو من الواضح ان هذه الأوزان ، فى الفترة التى كان يتناولها

(٧) يتحدث المقريزى فى نص سبق ان اشرنا اليه عن رطل كان يستخدم فى الماضى فى مكة ، يشتمل على ١٢ أوقية وزن الواحدة منها ٤٠ درهما ، مما يصل بوزن هذا الرطل الى ٤٨٠ درهما ، ومع ذلك فليس لهذا الرطل على الاطلاق صلة بالرطل الوارد فى مقالته عن الموازين والمكاييل ، وان كنا سنضمه الجدول الخاص بالأوزان العربية القديمة .

(٨) كانت كلمة تنطار فى العربية تعنى فى الاصل الكمية الهائلة من النقود (او الفضة) ، المقريزى ، المرجع السابق ، ص ٤٤ .

(٩) هو ابو الحسن على بن اسماعيل ، وكنيته ابن سعيد ، توفى فى العام ٥٨٨ هـ من الهجرة ، (مقتبس عن الهامش رقم ١٠٥ من ترجمة المسيو دي ساسي لمقالة المقريزى سالفة الذكر) .

المقريزى ، كما هو الحال فى هذه الايام ، كانت تشكل نظاما منفصلا ومتميزا ، لم يكن يشكل جزءا من النظام الوزنى العام الذى تناولناه . ويمكن مقارنة هذا النظام باوزان المعيار عندنا ، او بالاوزان الطبية التى اها اسماء ومفروع واستخدامات خاصة بها .

اما الدينار فكلمة فارسية انتقلت الى العربية ، وهو الاسم الذى كان يطلق على النقود الذهبية ، تماما كما كان يطلق اسم الدرهم على النقود الفضية . وهو يقابل كلمة ديناريوس Denarius عند اللاتين وكلمة deniers عند الفرنسيين ، وان كانت لهذه الكلمات عند مختلف الشعوب معنى بالغ التباين ، ولقد اطلقت هذه الاسماء على نقود ذهبية وفضية بل ونحاسية ، كما اطلقت فى بعض الاحيان اوزان بعينها مثل الـ demi-gros (*) والاوزان المعيارية للفضة عندنا .

ويزن الدينار مثقالا ، ويطلق الناس دون تفرقة كلمتى دينار ومثال للاشارة الى الوزن نفسه (١٠) .

وكانت كلمة مثقال تعنى قديما (او فى الاصل) وزنا (اى ثقلا) من اى مقدار ، ولكن الامر قد انتهى بها لان تطلق بصفة خاصة على وزن صغير كان هو الوزن نفسه الذى للدينار ، وبمرور الايام تغير نظام النقود الذهبية او ان اوزانها هى التى تناقصت ، فتوقف استخدام كلمة دينار فى مصر للتعبير عن الوزن ، وأن ظل يستخدم على الدوام الوزن المعبر عنه بكلمة مثقال ، وتفرعاتها ، عند تقييم وزن الذهب والأحجار الكريمة .

وتنقل الينا احدى الروايات ان الرسول قد قال بأن الدينار يساوى ٢٤ قيراطا .

(١٠) نجد عند العديد من الشعوب تلك العادة المتبعة فى جعل النقود مساوية لوزن محدد وفى الاشارة الى اى من الوزن أو النقد بالكلمة نفسها ، فعلى سبيل المثال فان كلمة livre تعنى عندنا فى الوقت نفسه كمية محددة من النقود ووزنا بعينه ، كما كانت كلمة deniers تطلق على وزن ونقد معينين ، وان كان من النادر ان تظل الرابطة المبدئية بين الوزن والنقد قائمة لوقت طويل .

(*) يعادل الجرو gros ١/٨ اوقية وبذلك يكون نصف الجرو هذا مساويا لـ ١/١٦ من الاوقية . (المترجم)

ويضيف أبو الوليد ابن رشد (١١) فى كتابه المسمى الكبير الى هذه الرواية بأن القيراط يساوى ثلاث حبات شعير ، فالدينار اذن يعادل ٧٢ حبة شعير متوسط الحجم .

وهنا نلمس كيف ان العرب قد ادركوا ضرورة ايضاح علاقة الوحدات القياسية المتخذة من مواد انتجتها الطبيعة ، او ان يقيموا اطرافا للمقارنة تنصف بالثبات او ان يكون هذا الطرف (المتخذ اساسا للمقارنة) هو اقل ما يمكن العثور عليه عرضة للتغير كى يصلوا الى الوحدات القياسية المناسبة .

وعلى سبيل المثال : فقد كانت الفكرة الطبيعية اكثر من غيرها ، والتي كان لا بد لها من ان تخطر ببال كل البشر على وجه التقريب ، هى ان يقارنوا بمقاييس الطول باطوال اجسادهم نفسها . مثل طول الاصابع والاذرع والاقدام او باتساع الاقدام او الازرع مبسطة ، ومن هنا جاءت التسميات : اصبع ، عقلة ، ذراع ، قدم ، خطوة .

وبعيدا عن هذه الافكار البدائية بدأت الافكار تتجه للبحث عن وحدة اكثر ثباتا للطول ، سعى الانسان الى استخلاصها عن طريق قياس دقيق لخط طول بعينه او فى خط زوال ارضى ، كمعطى مبدئى ، ثم من وزن الماء النقى الذى يحتفظ دوما ، فى درجة الحرارة نفسها بمقاييس الوزن والسعة ذاتها ، اذن فلقد تصور الانسان انه سوف يجد فى الطبيعة علاقات او اطرافا اخرى للمقارنة فيها يتصل بالاحجام والاوزان ، وحيث قد لوحظ ان بذور الثمار تحتفظ لنفسها بصفة شبيهة دائمة بالشكل عينه ، بل رجلى وجه التقريب بالحجم والوزن نفسيهما . فقد اتخذ الانسان من بذور النباتات المختلفة وحدة للوزن . هكذا كان منشأ او اصل تسمية الحبة التى نجدها

(١١) وهو من نعرفه باسم Averroës ، وقد توفى فى العام ٥٩٥ من الهجرة (١١٩٨ م) ، ويبدو ان المؤلف الوارد ذكره هنا كان بحثا فى الفقه . (مقتبس عن الهامش رقم ٧٢ ، من ترجمة المسيو دى سابى ، المرجع السابق) .

عند عدد كبير من الشعوب (١٢) .

وعلى أساس وزن حبة الشعير ، قدر العرب وزن المئقال وكذلك وزن القيراط الذى يعد فرعا أو قسما منه ، وقد وجدوا أن القيراط يساوى ٣ حبات شعير ، وأن المئقال يعادل وزن ٧٢ حبة .

ومهما يكن حظ هذه المعطيات من عدم الدقة أو من النقص ، فإننا نجد فيها على الأقل أثرا لمنهج اتبع بشكل شبه منظم ، وأنه لأمر أكبر من محتمل أن الأوزان الأعلى كانت ، قبل أن يتم تقييمها بالدراهم ، مضاعفات محددة ودقيقة للمئقال ، ولقد رأينا من قبل كيف كان القنطار يقدر قديما على أساس الدينار أو المئقال .

ويذكر أبو عبيد في كتابه المسمى كتاب الأنفال (١٢) أن المئقال كان على الدوام ، ومنذ عصور ضاربة في القدم ، وحدة قياس ثابتة ومحددة .

(١٢) كلمة حبة بالعربية هي المقابل لكلمة grain الفرنسية . ويستخدم العرب في غالب الأحيان هذه الكلمة وحدها كبا نستخدم نحن كلمة grain حين يتصل الأمر بالأوزان بدون تحديد نوع الحبوب المستخدمة . ويذكر المقرئ في مقالته عن النقود (ترجمة المسيو دى ساسى ، ص ١٠) أن أول من اخترع استعمال الأوزان والموازين في العصور الأولى طبقا لما ورد في الأثر قد بدأ بتحديد المئقال الذى قدره بـ ٦٠ حبة ، وحيث تساوى الحبة مائة من حبوب الخردل البرى متوسطة الحجم . فإنه قد صنع في البداية جرما يساوى وزن هذه المائة من حبوب الخردل (في الوزن) ثم صنع على التوالي جرما آخر للوزن تساوى ٥ حبات أى $\frac{1}{12}$ من المئقال ، ثم أجراما أخرى تساوى $\frac{1}{3}$ و $\frac{1}{4}$ المئقال ، ومثقالا واحدا ، وخمسة مثقالات ، وعشرة مثقالات ، وأكثر من ذلك الخ . وبهذه الطريقة نجد أن وزن المئقال يعادل وزن ستة آلاف حبة من الخردل . ولم يذكر المقرئ بأى نوع من الحبوب يتصل الأمر هنا . ومع ذلك فحيث أنه يذكر أن المئقال لم تتناوله أية تغييرات فلا بد أننا هنا بصدد حبة أثقل وزنا من حبة الشعير . وفي الوقت الحالى لا يزال الصراف يقارن الحبة بزنة عدد محدد من بذور السلجم أو اللفت .

(١٣) يرى المسيو دى ساسى أنه بدلا من هذا: العنوان : كتاب الأنفال ، ينبغي أن نقرا في المخطوطة : كتاب الأمثال ، لأن المؤلف في الحقيقة قد وضع مجموعة من الأمثال في حين لا يعرف عنه قط أن له كتابا بعنوان كتاب الأنفال (مقتبس من الهامش ١١٣ من ترجمة المسيو دى ساسى للمقرئ ، مقالة عن النقود) . انظر الملاحظة رقم ١٦ في نهاية هذه الدراسة .

(م ٢ — وصف مصر)

أما الدرهم فقد أدخل فيما بعد ، لكن المؤلفين العرب لا يفتنون فيما بينهم على أصل الدرهم ، فيذهب البعض الى أنه جرم (وزن) معروف ، كان يستخدم قبل الرسول بوقت طويل ، ويؤكد آخرون أنه اسم للنقد فضى كانت توجد منه أنواع كثيرة متداولة فى التجارة ، وأنه لم يضرب (أى : يسك) على يد المسلمين (١٤) ، وأن عبد الملك بن مروان قد أمر بوزن واحد من أثقل هذه الدراهم وواحد من أخفها وزنا ، معا ، ثم أمر بضرب قطع من النقد تساوى نصف وزن هذين الدرهمين أى أن تكون مساوية للمتوسط وزن الدراهم القديمة . وأصبح الدرهم ، فى رأيهم ، منذ ذلك الوقت ، وفى الوقت نفسه ، عملة نقدية ووزنا معتادا يستخدم معيارا لتقدير الأوزان الأخرى .

فإذا افترضنا ، تبعا لذلك ، أنه كان يوجد فيما مضى وزن يسمى درهما فمن المؤكد أن هذا الوزن قد تغير ، فى حين ظل المثلث على حاله ، وكانت تلزم عشرة من الدراهم الجديدة فى مقابل مثاقيل سبعة .

وأخيرا ، فمن المرجح أن كانت النقود الفضية والنقود الذهبية فى الأصل من نفس الوزن (١٥) ، وحينئذ كان الدرهم مساويا للدينار (فى الوزن) ، وكان كل منهما يزن مثقالا واحدا ، وحيث قد تقلص وزن الدرهم ، فقد ظل اسم المثلث يطلق على الوزن القديم للدينار . أما اسم الدرهم ، فقد بدأ يطلق على الوزن الجديد الذى تقلصت اليه هذه العملة وهو ستة دوائق .

ويستنتج من هذه التغيرات أن الدرهم لم يعد مضاعفا دقيقا لا للقياس المتفرع عن المثلث ، ولا للجنة . وهى وحدة الوزن الطبيعية التى قدر على أساسها المثلث .

(١٤) كان هناك نوعان من الدراهم ، فبعضها كان يحمل نقشا فارسيا وهذا هو الدرهم البغلى أو الأسود ، ويزن ٨ دوائق ، أما بعضها الآخر فيحمل نقشا يونانيا ، وهو الدرهم الطبرى . وكان يسمى فيما مضى بنفس الاسم ، وهو يزن ٤ دوائق ، ويزن الدرهمان معا ١٢ دانقا هى التى أخذ ابن مرفان متوسطها ، وثبت وزن الدرهم بهذه الطريقة على ٦ دوائق ، كذلك كان يوجد درهم ثالث يسمى جفارشى يزن ١٢/٤ من الدوائق (مقتبس من المقرئى ، مقالة عن النقود ، ترجمة المسيو دى ساسى) .

(١٥) نجد عند المقرئى نصوصا عدة تحول هذا الافتراض الى تأكيد إذ هو يذكر فى مقالته عن النقود ، ترجمة المسيو دى ساسى ، ص ٦ أن وزن دراهم فارس التى كانت متداولة قبل الإسلام كان مساويا لوزن المثلث الذهب فى حين تلزم اليوم ثلاثة مثاقيل فى مقابل كل ١٠ دراهم .

وقد اختلف رأى المؤلفين العرب حول قيمة الدرهم ، فمساوى فى رأى بعضهم ٥٠ حبة وثلاثى الحبة ، فى حين يجعله بعض آخر مساويا للدينار او المئقال اى ٧٢ حبة .

وطبقا لرأى ابو محمد ابن بطيعة (١٦) فان الحبة التى يقدر على اساسها الدرهم هى حبة الشعير متوسطة الحجم ، وماخوذة وهى على حالتها الطبيعية من الخشونة ، ولم تلزع عنها قط قشرتها ، وان كان قد فصل عنها ، عند طرفيها الزوائد التى تتجاوزا جسما .

وهناك آخرون يقدرّون الدرهم بـ $١٠/٦$ ٥٧ واحد من عشرة من واحد من عشرة (اى : ٥٧٦١ حبة) ، الامر الذى يسل بوزن المئقال او الدينار الى $١٠/٢$ ٨٢ حبة .

ويظن المقرّيزى بانه قد وفق بين الرايين حين قال بأن من الممكن ان تساوى ٥٧٦١ حبة تؤخذ بشكل الوزن نفسه لـ $٢/٣$ ٥٠ حبة اختيرت من حجم متوسط .

وهكذا نرى كم تبعد كل هذه المعطيات من اليقين والتحديد الصارم ، المطلوب فى عمليات القياس .

وعندما تحددت قيمة الدرهم ، على النحو الذى انتهينا الى بيانه ، فقد اصبح قاعدة لنظام قياسى جديد ، اى انهم اخذوا يقيمون الاوزان التى كانت مستخدمة بالفعل بالدرهم والحبة ، وحيث قد نتج عن هذا الامر ان هذه الاوزان لم تكن تضعيفات دقيقة لا للدراهم ولا للحبوب ، فاما انهم صيغوا تضعيفات جديدة ودقيقة للدرهم ، اطلقت عليها اسماء جديدة ، واما انهم قد احتفظوا لهذه التضعيفات بالاسماء القديمة التى لم تعد تنطبق على حقيقة قيمتها .

ونقدم فيما يلى بالدراهم والحبة جدولا بالاوزان المختلفة التى تناولتها مقالة المقرّيزى .

ملاحظة : فى هذا الجدول حولنا الى كسور عشرية تلك الاجزاء التى كان من المستطاع ان تعطى ارقاما اكثر مما ينبغى ، او تلك التى كانت ستعتمد لنا سلسلة غير قابلة للانتهاء « وتكون بالتالى اقل دقة من الاجزاء نفسها .

(١٦) هو عبد حق بن عطية ، وهو احد واضعى تفاسير القرآن (مقتبس من الهامش رقم ٥٧ من ترجمة المسيو دى ساسى مقالة المقرّيزى عن الموازين والمكاييل) .

- ۲. -

قنطار										رطل									
يشتمل على ١٢٨ زنة ١٠ درهما										يشتمل على ١٢٨ زنة ١٠ درهما									
أو ١٢٠٠ زنة ١٠ ١/٢ دراهم										أو ١٢٠٠ زنة ١٠ ١/٢ دراهم									
يشتمل على ٤٠ أوقية زنة ٤ درهما										يشتمل على ٤٠ أوقية زنة ٤ درهما									
يشتمل على ١١٠ دينار أو مثقال زنة ١٣ درهم										يشتمل على ١١٠ دينار أو مثقال زنة ١٣ درهم									
يشتمل على ١٠٨٠ دينار أو مثقال زنة ١٣ درهم										يشتمل على ١٠٨٠ دينار أو مثقال زنة ١٣ درهم									
يشتمل على ١٢ أوقية زنة ٤ درهما										يشتمل على ١٢ أوقية زنة ٤ درهما									
يشتمل على ١٢٠ درهما										يشتمل على ١٢٠ درهما									
يشتمل على ١٢٨ درهما										يشتمل على ١٢٨ درهما									
يشتمل على ١١٥ ١/٢ درهما										يشتمل على ١١٥ ١/٢ درهما									
أوقية زنة ٤ درهما										أوقية زنة ٤ درهما									
نش (نصف) زنة ٢٠ درهما										نش (نصف) زنة ٢٠ درهما									

الأوزان العربية القديمة

أوقية		نواة زنة ٥ دراهم	مقال أو دينار زنة ١٣ درهم	درهم	حائط زنة ٦ درهم	١ ١٦.٨ قيراط نسبتة إلى الدرهم	حبة أو حبة شعير	
زنة ١٠.٢ دراهم	زنة ١٠ دراهم						١ ٥٠.٤ نسبة إلى الدرهم	١ ٥٧.٦١ نسبة إلى الدرهم
١,٢٠٠	١,٢٨٠	٢,٥٦٠	٨,٩٦٠	١٢,٨٠٠	٧٦,٨٠٠	٢١٥,٠٤٠	٦٤٥,١٢٠	٧٣٧٤٠.٨
١٥٠	١٦٠	٣٢٠	١,١٢٠	١,٦٠٠	٩,٦٠٠	٢٦,٨٨٠	٨٠,٦٤٠	٩٢١٧٦
١٤٧٣ ^١ / _٥	١٥٧٧ ^١ / _٥	٣١٤٢ ^١ / _٥	١,١٠٠	١٥٧١ ^١ / _٥	٩٤٢٨ ^١ / _٥	٢٦,٤٠٠	٧٩,٢٠٠	٩٠٥٣٠
١٤٤٣ ^١ / _٥	١٥٤٢ ^١ / _٥	٣٠٨٤ ^١ / _٥	١,٨٠٠	١٥٤٢ ^١ / _٥	٩٢٥٧ ^١ / _٥	٢٥,٩٢٠	٧٧,٧٦٠	٨٨٨٨٤
٤٥	٤٨	٩٦	٣٢٦	٤٨٠	٢,٨٨٠	٨٠٦٤	٢٤١٩٢	٢٧٦٥٢,٨
١٢ ^٢ / _٥	١٣	٢٦	٩١	١٣٠	٧٨٠	٢١٨٤	٦٥٥٢	٧٤٨٩,٣
١٢	١٢,٨	٢٥,٦	٨٩,٦	١٢٨	٧٦٨	٢١٥٠,٤	٦٤٥١,٢	٧٣٧٤٠.٨
١٠ ^١ / _٥	١١ ^١ / _٥	٢٣ ^١ / _٥	٨٠ ^١ / _٥	١١٥ ^١ / _٥	٦٩٣ ^١ / _٥	١٩٤١ ^١ / _٥	٥٨٢٤	٦٦٥٧ ^١ / _٥
٣,٧٥	٤	٨	٢٨	٤٠	٢٤٠	٦٧٢	٢٠١٦	٢٣٠٤,٤
١,٨٧٥	٢	٤	١٤	٢٠	١٢٠	٣٣٦	١٠٠٨	١١٥٢,٢
١	١ ^١ / _٥	٢ ^٢ / _٥	٧ ^٧ / _٥	١٠ ^٢ / _٥	٦٤	١٧٩,٢	٥٢٧,٦	٦١٤٢ ^٢ / _٥
١	١	٢	٧	١٠	٦٠	١٦٨	٥٠٤	٥٧٦,١
١	١	١	٣,٥	٥	٣٠	٨٤	٢٥٢	٢٨٨,٠٥
١	١	١	١	١ ^٢ / _٥	٨ ^١ / _٥	٢٤	٧٢	٨٢,٣
١	١	١	١	١	٦	١٦,٨	٥٠,٤	٥٧,٦١
١	١	١	١	١	١	٢,٨	٨,٤	٩٢ ^١ / _٥
١	١	١	١	١	١	١	٣	٣١٠ ^٢ / _٥
١	١	١	١	١	١	١	١	١٧٤ ^٢ / _٥

وُلد سبق لنا القول بان لدى الاوربيين ما هو مشترك في هذا الصدد مع العرب ، حتى ان جزءا كبيرا من التسميات والتفريعات لأوزان هؤلاء هي نفسها عند أولئك ، برغم انه لا توجد بين قيم هذه الأوزان التي تحمل اسماء متشابهة سوى علاقة متباعدة ، وفي أغلب الأحيان باللغة التبادلية .

فالقنطار عندنا Quintal (١٧) يتكون مثل قنطارهم من مائة رطل livres

كما ان الرطل المستخدم في الاغراض الطبية عندنا به ١٢ أوقية (١٨) onces مثل رطلهم ، اما الأوقية الطبية فتشتمل على ثلاثة دنائير (١٩) deniers ، كما تنقسم الأوقية ذات العشرة درايم الى سبعة دنائير او مثاقيل .

اما الدينار الطبي ، وهو اقل وزنا على نحو طفيف من الدينار الذي يستخدمه الصاغة فيزن نحو $\frac{822}{7}$ حبة ، كما يزن الدينار $\frac{823}{1}$ حبة ، ولا يبلغ الفرق بينهما الا بنحو $\frac{1}{7}$ على الأكثر .

وقد خلط الرومان بين الدينار وبين الدرهم ، حيث كان هذان النوعان من الأوزان متماثلين او متلازمين ولا يختلفان الا في النذر اليسير . وقد نتج عن ذلك ان الدرهم قد انقسم الى ٧٢ حبة وانه قد قورن بالجـرو gros عندنا (٢٠) . وان كان المقياس او الدينار العربى هو الاوثق صلة بهذا الجرو . فالأوقية او الأونصة once العربية ذات العشرة درايم وثلاث الدرهم كانت تحتوى قديما على ما يقرب من ٨ مثاقيل او ٨ جرو ، يزن كل منها $\frac{1}{2}$ درهم ، كما كان المقياس او الدينار ينقسم كذلك ، شأنه في ذلك شأن الجرو لدينا ، الى ٧٢ حبة ، كما اننا في نظامنا الوزنى المسمى

(١٧) تتماثل كلمة Quintal عندنا مع الكلمة العربية قنطار التي لا تختلف في نطقها الشائع عن الكلمة الفرنسية الا في أن حرف الراء هناك يتحول الى I (ل) هنا .

(١٨) الكلمة العربية أوقية (او : وقية) هي نفسها كلمة يونانية ، وهي تماثل كذلك الكلمة اللاتينية أونكيا uncia والفرنسية أونصة once .
(١٩) اما كلمة denier عندنا فهي دون جدال نفس الكلمة العربية : دينيسار .

(٢٠) وزن يعادل $\frac{1}{8}$ أوقية . (المترجم)

مارك Marcو نطلق اسم دينار denier على $\frac{1}{3}$ الجرو الذى يتساوى مع الاسكروبول (**) المستخدم فى مجال الذهب .

ويتشابه كل من الدينيه (الدينار) والاسكروبول ، اللذان ينقسمان الى ٢٤ حبة مع تلك الدينار او المئقال عند العرب او مع نصف الدرهم الحالى ، حيث يساوى المئقال درهما واحدا ونصف الدرهم .

واخيرا فان لدى الأوربيين ، مثل الشرقيين النظام الوزنى نفسه ، بل والاسم نفسه ، الذى نستخدمه فى فرنسا عند سبك الذهب لتقدير عياره وكذلك عند وزن الاحجار الكريمة ، اى القيراط Karat .

الاوزان الحالية المستخدمة فى التجارة

الدرهم هو وحدة الوزن المستخدمة حاليا فى مجال التجارة ، وسنوضح قيمته فيما بعد ، ويطلق العرب ، كما تفعل ذلك الشعوب الأخرى ، بقصد مساعدة الذاكرة (على استيعاب الأرقام) وهى التى يصعب عليها ان تحتفظ بعدد يتكون من ارقام ازيد مما ينبغي ، وكذلك لكى يدونوا فى سجلاتهم اقل عدد من الارقام التى لابد من تدوينها ، أسماء خاصة على بعض التضعيفات الوحدة القياسية .

ولما كان نظام الترتيم عند العرب هو النظام العشرى ، فقد كان طبيعيا انثر من غيره الا نطاق اسماء خاصة الا لمضاعفات العشرة ، ومع ذلك نها نحن اولا نجد ان نظام القياس عندهم ، وهو الأمر الذى نجده فى بلدان كثيرة حيث دلت التجارب على ان التقسيم الاثنا عشرى سهل وملائم اذ يمكن قسمته مع مضاعفاته على عوامل قسمة كثيرة دون ان يتبقى سوى اقل عدد من الكسور ، قد جاء خليطا من التضعيفات والتفرعات العشرية والاثنا عشرية فى وقت واحد :

فالقنطار يساوى . . . ١٠٠ رطل
والرطل يساوى . . . ١٢ اوقية
والاوقية تساوى . . . ١٢ درهما

(**) يماثل الاسكروبول 3-grupule نحو ١.٢.١.٢ جرام

ويتداول فى التجارة رطل آخر يسمى الرطل الزيتى او الرطل الكبير، وهو يتكون من ١٤ أوقية ، وان كنا نراه لا يشكل جزءا من نظام التقسيم الطبيعى او المعتاد للأوزان . وحين يراد تمييز الرطل العادى عن الرطل الزيتى ، يطلق على الاول اسم الرطل القبانى (رطل قبانى) أى رطل الوزانين .

وينقسم الدرهم عادة الى $\frac{1}{2}$ و $\frac{1}{4}$ و $\frac{1}{8}$ و $\frac{1}{16}$ وليست لهذه التفريعات قط تسميات خاصة اللهم الا اذا قيمت بالقرابط التى هى اقسام من المئثال . وفى هذه الحال ، وحيث يساوى المئثال درهما ونصف الدرهم أى ٢٤ قيراطا ، فمن الممكن ان ينقسم الدرهم الى ١٦ قيراطا ، والقيراط الى اربع حبات قمح مما يجعل الدرهم الواحد مساويا لـ ٦٤ حبة . وسوف نعود الى هذا التقسيم عند حديثنا عن المئثال .

وكما سبق لنا القول فان المئثال لا يزال مستخدما فى التجارة حتى اليوم ، وذلك لتقييم وزن الذهب والأحجار الكريمة والسلع والعقاقير الثمينة التى تباع بأوزان بالغة الصغر .

وتديما كانت كل سبعة مثاقيل تعادل عشرة دراهم وبتعبير آخر كان كل مئثال يعادل درهما واحدا وثلاثة أسباع الدرهم ، وحيث قد بان للناس ان العلاقة بين الدرهم والمئثال عند اجراء الحسابات تسبب شيئا من الارتباك وان درهما وثلاثة أسباع الدرهم تقترب من الدرهم ونصف الدرهم بنحو $\frac{1}{16}$ من الدرهم فقد غدوا يحسبون المئثال الذى يستخدمونه فى التجارة عادة بواقع درهم ونصف الدرهم .

وينقسم المئثال الحالى ، كشأنه فيه مضى ، الى ٢٤ قيراطا (٢٠) ،

(٢٠) توضح مخطوطة ليد Leyde التى رجع اليها المسيو دى ساسى عند ترجمته لمقالة المقريزى عن الموازين والمكاييل ان اصل كلمة قيراط هو قرط (بشدة وفتحة على الراء) المأخوذة من التعبير قرط عليه أى أنه اعطاه من الشيء النذر اليسير . انظر الملاحظات الموجودة فى نهاية هذه الدراسة .

ويضاهى القيراط حبة الخروب (٢١) التى تبين انها تساويه ، وهكذا مكل ٢٤ حبة خروب تعطينا مثقالا واحدا . كلها تعطينا كل ١٦ حبة منه درهمسا واحدا . وهكذا أيضا وجد العرب فى هذا النوع من الحبوب طرفا جديدا وطبيعيا للمقارنة ، وان كانت تظل لها على الدوام نفس السوءة التى نجدها عندها تستخدم حبة الشعير طرفا للمقارنة (٢٢) .

وحيث تتفاوت الحبوب الأخيرة عند وزنها ، فقد صار لزاما عند مضاهاتها بالمثقال الجديد ان يتم اختيار الحبات الأكبر حجما على نحو طفيف ، واصبح المثقال معادلا لـ ٧٢ حبة شعير .

وفى نفس الوقت ، فاذا كان صحيحا ان الناس قد اقتنعوا بان عليهم ان يبحثوا عن طرف آخر للمضاهاة حين تغيرت ملاقة الدرهم بالمثقال ، واذا كان صحيحا كذلك ان حبة القمح قد بدت أكثر ملامة من حبة الشعير اذ كان من الضرورى انتزاع الاجزاء الزائدة عن الحبة الأخيرة ، وانهم كذلك قد وجدوا أكثر سهولة وأكثر تماثلا ان يقسموا القيراط الى اربعة ارباع كما قد فعلوا بالنسبة للدرهم ، فمقد وجدوا فى حبوب القمح التى تعادل اربعة منها اختيرت من حجم متوسط حبة خروب ، طرفا جديدا للمضاهاة شاع استعماله (٢٣) .

(٢١) تسمى حبة الخروب باللغة العربية خروبة . اما شجرة الخروب ، وهى باللغة الشهرة ، فموطنة فى كل بلدان الشرق كما انها معروفة للغاية فى مالطة ، وأوراقها تشبه الاجنحة وتحمل من ٢ الى ٥ أزواج من الوريقات المتوجة وشبه الدائرية ، وثمارها عبارة عن قرون مسطحة ، ومن ثمار الخروب يصنع شراب الخروب الذى يباع فى القاهرة فى الشوارع والميادين العامة (هابش من وضع المسيو ديليل Dèlile) .

(٢٢) ويستخدم الصراف كذلك بذور السنط والخيار والشنبر ، وشجرة السنط شجرة جميلة تزرع فى مصر ، وتثمر قرونا اسطوانية الشكل يستخرج منها لباب السنط ، وهى ثمار مسهلة ومليئة ومعروفة فى مجالات الصيدلة . (هابش من وضع المسيو ديليل) .

(٢٣) ينقسم مثقال سوريا فيها يبدو الى ٢٤ قيراطا يساوى القيراط منها ٤ حبات (انظر الهامش رقم ٣٤ وص ١٧ من مقالة الموازين والمكاييل للمفسر يضى) .

وطبقنا لذلك فان المئقال يساوى ٩٦ حبة قمح فى حين يساوى الدرهم
٦١ حبة (٢٤) .

ولقد كنا شغوفين بمعرفة ما يمكن أن تصل اليه حدود الدقة فى علاقة
كهنه تبدو مؤسسة على معطيات تنقصها الدقة على هذا النحو . ولقد
حصلنا على النتائج الآتية :

١٦ قيراطا أو ١٦ حبة خروب
أخذت بشكل عشوائى ، وكان ينبغى
لها أن تعادل درهما ، ومع ذلك فقد بلغ وزنها
حسب ميزان مارك :

فى المرة الاولى (الـ ١٦ حبة خروب الاولى) ٥٣٧٥٠ حبة
فى المرة الثانية (الـ ١٦ حبة خروب الثانية) ٥٤٦٢٥ حبة

ومنذ وزنت ١٦ حبة خروب أخذت من بين أكثرها
سلامة وأفضلها شكلا ، وقام باختيارها صراف
يهودى مشهود له بالكفاءة والمهارة فى وظيفته

ووزنت ١٦ حبة خروب أخرى اختيرت من بين
تلك التى بدت لنا أكثرها استواءا وأفضلها
شكلا ٥٩٧٥٠ حبة

المجموع ٢٢٨٠٠٠ حبة

(٢٤) يذكر جلال الدين أبو الفضل السيوطى فى مقالته عن مصر أن
ابن فضل الله ، فى كتابه المسمى المسالك يقول ما يلى عند حديثه عن تجارة
مصر : ويزن الدرهم نحو ١٨ حبة خروب أو ١٨ خروبة ، وتزن حبة الخروب
٣ حبات قمح ، ويزن المئقال ٢٤ خروبة « (مقتبس من مقالة عن النقود
للمقرئى) أو يبدو لنا هذا الزعم خاطئا ، فإذا كان الأمر يتعلق بالمئقال
الذى تساوى كل سبعة منه عشرة دراهم ، وكل درهم لا يتجاوز ١٦ خروبة
و ١/١٠ من الخروبة ، وإذا كان المئقال يساوى درهما ونصف الدرهم فان
الدرهم لن يساوى الا ١٦ خروبة . ويلزم كى يساوى الدرهم ١٨ خروبة
حين يكون المئقال مساويا لـ ٢٤ حبة أن يساوى هذا المئقال درهما وثلاث
الدرهم . وهو أمر يبدو أنه لم يحدث قط . وباختصار ، فمن المحتمل أن
يكون المئقال الذى أشرنا اليه آنفا بريد ، متسقا فى ذلك مع كل الموروثات ،
أن يضاهى بحبة الشعير ، وليس بحبة القمح ،

٥٧ر٠٠٠ حبة

الحد الاوسط

كما بلغ وزن ٦٤ حبة قمح ينبغى لها ان تعادل
درهما واحدا :

٥٤ر٥٠٠ حبة

فى المرة الاولى (شرحه)

٥٤ر٨٧٥ حبة

فى المرة الثانية

٥٥ر٠٠٠ حبة

فى المرة الثالثة

كما وزنت ٦٤ حبة اختارها الصراف اليهودى

٦١ر٧٥٠ حبة

مبتلثة وبدون اعطاب

٦٠ر٥٠٠ حبة

وبلغ وزن ٦٤ حبة اخرى تمنا نحن باختيارها

٥٧ر٨٧٥ حبة

وبلغ وزن ٦٤ حبة ثالثة انتقيت من حجم متوسط

٣٤٤ر٥٠٠ حبة

المجموع

٥٧ر٤١٧

الحد الاوسط

٥٧ر٢٠٨

متوسط النتيجةين

وبرغم ان المئثال بتفريعاته المختلفة ، يشكل على نحو ما نطاسا
وزنيا منفصلا ، فسوف نضمنه داخل الجدول الذى سنقدمه عن اقسام
الاوزان المستخدمة فى مجال التجارة رغبة منا فى الا نزيد لحد غير مرغوب .
فيه من عدد الجداول ، ولكى يستطيع القارئ بسهولة ، وبمجرد ان يلقى
نظرة سريعة ان يلم بالعلاقة القائمة بين كل الأوزان المستعملة ، وسنعمل
نفس الشيء بالنسبة للزطل الزيتى .

جدول
بالاوزان التجارية وتفرعاتها المتنوعة

حبة قمح	حبة شعير (١)	قيراط	درهم	منقال (١)	أوقية	رطل قباني	رطل زياتي (١)	بكال
٩٢١,٦٠٠	٦٩١,٢٠٠	٢٣٠,٤٠٠	١٤,٤٠٠	٩,٦٠٠	١,٢٠٠	١٠٠	٨٥ ١/٢	١
١٠,٧٥٢	٨,٠٦٤	٢,٦٨٨	١٦٨	١١٢	١٤	٣ ١/٢	١	
٩,٢١٦	٦,٩١٢	٢,٣٠٤	١٤٤	٩٦	١٢	١		
٧٦٨	٥٧٦	١٩٢	١٢	٨	١			
٩٦	٧٢	٢٤	١ ١/٢	١				
٦٤	٤٨	١٦	١					
٤	٣	١						

(١) لا تشكل هذه الاوزان جزءا من النظام الوزني المستخدم في مجال
التجسرة.

أما شكل الأوزان التجارية فيتنوع كثيرا ، فهي اسطوانية الشكل في بعض الأحيان ، وهي في أحيان أخرى مكعبة ، أو هي في معظم الأحيان جرم متعدد الوجوه نتجت هيئته عن مكعب تهشمت زواياه ، ومع ذلك فقد جرت العادة بأن يكون للرطل وللرطلين ولنصف الرطل وللأونصة شكل حلقة تحاكي هلالا ، وإن كانت هذه الحلقة لا تقبل بشكل تام بحيث يمكن أن تسلك في حبل دائري مع المباعدة فيما بين طرفي الهلال أو بالأحرى عن طريق ضغط الحبل فيما بين هذه الطرفين أو التمتين .

وتصنع هذه الأوزان بصفة عامة من النحاس ، وهو معدن مفضل من الحديد إذ يتأكسد الأخير ويعلوه الصدا بسهولة ، ولأن العمال من أهل البلاد لم يعتادوا بعد على صوره وتشكيله . ويستخدم في صنعها النحاس الأصفر أو الأحمر المخلوط بالبرونز (٢٢) وهو أرخص من النحاس الأحمر ولا يشتد الطلب عليه .

أما صغار باعة التجزئة وتجار السلع المختلفة ، الذين يجدون شراء الأوزان النحاسية مكلفا أو باهظ الثمن بالنسبة لهم فيستخدمون في معظم الأحوال مجرد قطعة من الحديد غير مستوية الشكل أو مجرد « زلطة » تزن الوزن المطلوب .

وعند شعب قليل الثور لهذا الحد ، تقوم على شأنونه حكومة اتل تطورا على هذا النحو ، فإننا نجد الناس هناك لم يثبتوا ، كما هو الحال في أوربا ، على عادة تحتم أن تكون للأوزان الواحدة الشكل نفسه تشتهر به ، ولا يمكن أحد أن يغش في قيمتها ، أو عادة أن يوثقوا وأن يدمغوا هذه الأوزان ، وأن يحرموا استخدام كل الأوزان غير المدبوغة على هذا النحو ، وكل هذه أمور من شأنها إذا تحققت أن تسهم في جعل التديس أو الغش أقل يسر وأكثر ندرة .

ويستعاض عن هذه الاحتياطات برتبة يومية وبعقوبات بالغة

(٢٢) عنصر فلزي يستعمل مزوجا بمعادن أخرى . (المترجم)

الصرامة تطبق على من يستخدمون موازين أو أوزان زائفة (٥٢) .

ومى بعض الأحيان يعاقب اتل عجز فى الوزن بقسوة بالغة كما لو كانت غشيا فاضحا . لذلك يفضل غالبية الباعة ، خوفا من ذلك ، الحصول على موازين وافية لها دقة القسطاس أو ميزان الذهب .

(٢٥) كان اغا الشرطة يتجول فى المدينة على ظهر حصان يسبقه احد العبيد حاملا امامه اوزان وميزان كبير الحجم ، ويتبعه جلاؤه ، ويزمه عدد كبير من العبيد أو الخدم المسلحين بمضى غليظة .

ويذهب الاغا الى الاسواق والميادين العامة والاسواق العمومية وكل الاماكن التى يوجد بها تجار أو باعة تجزئة ويطلب ابراز الأوزان والموازين من واحد أو أكثر من الباعة ينتقون بشكل عشوائى أو تباعا لمزاجه الخاص .

ومى بعض الأحيان يسأل الخدم الذى قدّموا لشراء بعض المسود الغذائية ويستعلم عن الثمن الذى ابتاعوها به وعن الوزن الذى سلمت اليهم على أساسه ، وعن التاجر الذى باعهم اياها ، ويأمر بأن توزن امامه هذه السلع ، فإذا تبين غشيا فى الوزن أو مى تقدير الثمن . فانه يستدعى التاجر ويأمر بعقابه مى نفس مكان الحادث .

اما هذه العقوبة فعبارة عن ضربات بالكرياج على اخصم القدمين .

ويمسك العبيد أو خدم الاغا بالذنب ، ويطرحونه ارضا على وجهه ويمسكون بساقيه بواسطة نوع من النير الخشبي « الفلقة » ، وينهال عليه بمائتى الى ثلاثمائة ضربة فوق اخصم القدمين ، ويطلب المسكين العفو ، ويتضرع الى الاغا متوسلا بالنبى وبالله مرددا اسماء الله المائة المقدسة .

ولا يستطيع التاجر الباقس ، وقد اصبح كسيحا أو تمزقت قدماه ، ان يعود ادراجه الى بيته الا اذا حملته أحد اصدقائه أو احد النظارة ، سائدا اياه من تحت ابطيه .

وحين يضبط مى بعض الاحيان نفر من باعة القطاعى متلبسين بالغش أو يتأكد انهم عملوا على رفع الاسعار بشكل جعل الناس يجارون بالشكوى ، فان الاغا ، لكى يقدم امثلة أكثر فظاعة ، يأمر بأن تجز رأس واحد من بينهم .

ويمكن القول بصفة عامة بان من علامات تدهور وانحطاط اخلاق هذا الشعب انه يشهد لصالح المذنب وانه يعتريه الحزن والكدر حين يلقي المذنب جزاءه ، ومع ذلك فان العقوبة بالغة الفظاعة ، وتطبق فى كثير من الأحيان ظلما ، حتى لتقل دهشة المرء حين يرى الدهماء تبدى شفقتها على المذنب وتمتدحه وتواسيه ، وليس من النادر ان يسئ الاغوات استخدام سلطاتهم الاستبدادية لكى تبتزوا النقود والهدايا من التجار ، كما انهم مى معظم الأحيان من له موازين وأوزان مضبوطة الا لانه لم يؤت من الكياسة ما يجعله يقدم اليهم الإثابة المبتغاة .

أما هذه الموازين المستخدمة في مصر فنسبها الموازين المستخدمة لدينا ، وقد استوردت غالبيتها قديما من أوروبا .

أما الموازين الصغيرة التي تصنع في البلاد فيصنعها في معظم الأحيان من مساه لا تسليجيب ، أي أن رافعها مقوسة ، ونقطة ارتكازها تقع أعلى من نقطتي تماس كفتي الميزان ، مما يجعل الميزان أقل حساسية أو أن يكون ترجيحه عسيرا .

وينتشر في مجال التجارة ، وبخاصة في الأوزان التي لا يتحتم رجحانها ، استخدام الميزان الذي نعرفه باسم الميزان الروماني (القباسي) . وهو ينقسم هناك طبقا لنظام الوزن المتبع في مصر .

الأوزان المستخدمة في النقود

تصنع الأوزان التي توزن بها النقود عادة من النحاس الأصفر ، على شكل جرم متعدد الوجوه ، مثن الاضلاع ، ويتم الوصول إلى هذا الشكل عن طريق كسر زوايا المكعب ، ولهذا الجرم ، في هيئة المكعب التي هو عليها ميزة تهيئة زوايا قوية وغير حادة في الوقت نفسه ، كما أنها أقل عرضة لأن تتلف بفترة ، بالإضافة إلى أن سقوطها لن تتسبب عنه إلا أضرار بسيطة سواء فيما يتصل باتلافها هي أو فيما يتصل باحتمال أن تجرح أبدى واتدام العاملين .

وتزود الأوزان — المعايير هذه عادة ، بنسب جزئها العلوى بعزوة أو مقبض يتحرك لأعلى أو لأسفل ، ويحفر عدد الدراهم التي تزنها على واحد من أوجهها بواسطة مخصف .

ومما لا شك فيه أن الأمر الجدير بالملاحظة هو أن الناس ، في بلد نجد ضروب المعرفة بها أدنى بكثير عنها في أوروبا ، قد تبثوا منذ زمان طويل عند صنعهم للنقود فكرة التقسيم العشري للأوزان ، ورغم أن هذا التقسيم ليس هو نفسه الخاص بأوزان البلاد (في المجالات الأخرى) ولا بد أن هذه العادة قد جاءتهم ، بلا جدال ، نتيجة خبرة طويلة أوضحت لصناع النقود أن هذا التقسيم العشري ، الذي يتسق مع النظام العددي نفسه ،

هو أكثر ملاءمة في مجال الحسابات لغير ما حد (٢٦) .

هكذا كانت أوزان النقود تقسم من ١ الى ١٠ دراهم مع مضاعفات أو تفريعات العشرة، وأكثر هذه الأوزان استعمالاً كانت الأجرام ذوات الألف والثلث درهم، وذوات الب ٥٠٠ والب ٢٠٠ والب ١٠٠ درهم، وذوات الب ٥٠ والب ٢٥ درهماً، وذوات العشرة، والخمسة والأربعة والثلاثة دراهم، وذوات الدرهمين والدرهم الواحد، ولم تكن لهذه التضعيفات أو التقسيمات أسماء محددة خاصة، بحيث لم يكن يستخدم سوى اسم وحدة الوزن وهي الدرهم. وكانت كل العمليات الحسابية تتم على أساس الدراهم.

والدرهم المستخدم هنا هو نفسه الذي يستخدم في المبادلات التجارية، ويمكن أن تنطبق عليه كل ما سبق لنا أن قلناه (بخصوص الدرهم في مجال التجارة) ، وأن كان قد احتفظ له بمعايزه داخل سلسلة الأوزان المتبعة في صنع العملات والتي لا تستخدم إلا أعيرة تضبط على أساسها الموازين الأخرى، بدلاً من التماس تحديد أوزانها عن طريق جبوب القمح أو الخروب.

وفي حين تبنى المصريون المحدثون النظام العشري في أوزان النقود، فانهم لم يعرفوا كيف يحتفظون، بالمثل، بالتقسيم نفسه بالنسبة لكسور الدرهم وأجزائه، عندما قسموه، كدأبهم في مجال التجارة، إلى $\frac{1}{2}$ و $\frac{1}{4}$ و $\frac{1}{8}$ و $\frac{1}{16}$ أو إلى $\frac{1}{3}$ ، $\frac{1}{6}$ ، $\frac{1}{12}$ كما قلنا من قبل.

أما المثال، على النحو الذي رأيناه به من قبل، فقل أن كان يستخدم في مجال النقود إلا لضبط عيار الذهب.

وكان يتم ذلك على أساس المثال ونصف المثال.

(٢٦) كانت الموازين المستخدمة في مجال التجارة تستعمل لوزن كل البائع المختلفة فيما عدا الذهب والفضة اللذين يستخدمان في مجال صنع النقود، ومع ذلك فقد كانت كل الحسابات وكل العمليات الحسابية تتم طبقاً لنظام التقسيم العشري.

وينقسم المئثال الى ٢٤ تيراطا ، والتيراط الى أربع حبات ، ثم تنقسم الحبة نفسها الى $\frac{1}{2}$ ، $\frac{1}{4}$ ، $\frac{1}{8}$ وهو الامر الذى يماثل تقسيمنا نحن للتيراط الى ٣٢ جزءا .

ولا بد اننا واجدون اكبر قدر من الدقة فى الاوزان فى دور سلك اللقود بصفة خاصة ، حيث تمارس الحكومة رقابة دائمة ، وحيث تتطلب اساليب (الصنع) دقة بالغة .

ولقد ضاهينا الاوزان المستخدمة عادة فى مجال النقد وتلك المتبعة فى مجال التجارة بتلك الموازين التى تم الاحتفاظ بها باعتبارها عيارات ، واستبعدنا كل ما بدا لعياننا معيبا أو تالفا ، ثم وزنا بعد ذلك الاوزان المستخدمة عيارات ، منفصلة ومجموعة ، على اوزان مارك بعد أن ضبطناها بدقة بالغة ، فتبين ان الاوزان الدنيا كانت ، على نحو دقيق قدر الامكان ، مساوية لاوزان ٢٠٠٠ و ١٠٠٠ درهم التى كانت هذه الاوزان الدنيا تفريعات منها ، وان كانت كل واحدة من هذه التفريعات قد اعترتها ، سواء بالزيادة او بالنقصان اخطاء طفيفة للغاية ، كانت بتبادلها التعويض فيما بينها على وجه التقريب (اى بتعويض الوزن الزائد فيها الوزن الناقص) تصبح من باب اولى محسوسة بدرجة اكبر عندها نستبعد منها قيم الاوزان الاكبر حجما ، فقد كان وزن الكسور اصغر من المطلوب ، وهو امر لابد ان يدل ، ولا بد اننا قد حدث فى الواقع ، على ان علاقة اوزان هذه البلاد بالاوزان المستخدمة فى فرنسا ، ينبغى ان تحسب على اساس معيارات الاوزان الاكبر ، او على اساس اجمالى الاوزان المسمى وليس على اساس بعض الاوزان ضئيلة القيمة ، اختيرت بذاتها .

وقد اعطينا الاوزان ذات الـ ١٠٠٠ والـ ٢٠٠٠ درهم النتائج الآتية :

وقد ظننا انه حرى بنا ان نمهل الكسر ١٢٥.٠٠٠ ر. من المحبة الذى يقل به الوزن المعيارى كما راينا عن الأوزان الأخرى ، وينتج ذلك من انهم هناك يحرصون على ان يكون الوزن المتداول اكبر بنحو طفيف من الوزن المعيارى ، ذلك ان هذه الأوزان المتداولة يتناقص وزنها على نحو مفسجىء بفعل اللبس والتداول . ولكى تعود هذه الى تعويض ما فقدته ، تشرب بتليل من الرصاص على ثقب مسفرة تنفذ على احد أوجهها .

ولقد وجدنا ، عن طريق تجارب أخرى تم اجراؤها ، باتخاذ الحسد الأوسط للأوزان الكبيرة فى مجالى التجارة والنقد ان نسبة الدرهم الى انحبة (او أن الدرهم يساوى من الحبوب) من أوزاننا نظام مارك حبة ٥٨١٨٨

وذلك بدلا من النسبة التى ذكرناها آنفا وهى ٥٧٩٦٧ حبة
بمسارق زيادة قدره ٢٢١ ر. حبة

او ٣٨١.٠ ر. من الدرهم ، وان كنا نرى ان الرقم ٥٨١٨٨ هو اكثر مما ينبغى دقة وان علينا ان نتبنى الرقم ٥٧٩٦٧ ، فلقد تبين ان أوزان التجارة فى واقع الأمر ، هى اكثر دقة لاسباب اوضحناها فيها سبق ، وانها تتفاوت فيما بينها باقدار اكبر بكثير من تلك التى تتفاوت بها فيما بينها اوزان النقود .

ومع ذلك فان عددا كبيرا لحد كاف من مختلف الأوزان (الكسور) فى مجالى النقد والتجارة تد بدت لنا جدبرة بأكبر قدر من الثقة اما لجودة صنعها ، واما للحالة المرضية التى حفظت عليها ، واما للثقة التى يستحقها الصيرفة الذبن كانوا يستخدمونها . وقد بينت لنا هذه ، سواء عند وزنها معا او على نحو منفصل ، وبعد تقريبها الى أصغر كسر ممكن ، ان الحسد الأوسط لثمة الدرهم مستخلصا من هذه الأوزان ، يبلغ ٥٧٩٧٠ حبة ، الامر الذى لا يختلف عن النتيجة الأولى الا بثلاث حبات فى كل ١٠٠٠ درهم .

(*) أى أوزان البـ ١/٢ والـ ١/٤ والـ ١/٨ . . (المترجم)

(***)

كسر حبة جرو اوقية رطل

واعطتنا ٦٠٠ سكين(***). ذهبي صنع
القاهرة ، ومن اضبط هذه العملات وزنا
٥٠٥ دراهم و ١/٤ من الدرهم ، لكنها
اعطتنا بميزان اكثر حساسية منه
المسيو كونتييه

٣ ٢ ٦ ٥٤ —

وكان ينبغي لها ان تزن طبقا للنسبة
التي سبق ان تبناها بين الدرهم والحبة

٣ ٢ ٦ ٥٥ ٨٣

وكانت تزن ١٠٠ تالارى عادة بميزان
النقود ، بنحو قريب من الدقة حيث
لم يكن اى تلف قد اعترى هذه النقود
٩١٠ دراهم، مما يعطى طبقا لهذه القيمة
لو وزن التالارى الواحد

. . ٧ ٢٣ ٥٠

ولكن مؤلف المسيو بونفيل يمتثل
بالوزن القانونى للتالارى الى

. . ٧ ٢٤ ٠٠

وكانت ١٠٠ قرش تزن عادة بميزان
النقود ٨٧٥ درهما مما يجعل وزن
القرش الواحد طبقا للنسبة التى اخذنا بها

. . ٧ ٤ ٢١

لكننا نجد ان وزن القطعة من هذه
القروش فى مؤلف المسيو بونفيل يبلغ

. . ٧ ٤ ٠٠

(***) Sequin وهى عملة ذهبية قديمة لمختلف الولايات الايطالية
كما كانت تتداول فى الشرق وترد هنا عند الحديث عن العملات الذهبية مثل
الفندقل والزر محبوب . (المترجم)

(***) الاوزان الفرنسية المستخدمة على التوالى من الشمال الى
اليمن livre once, gros, grain, fraction. (المترجم)

— ٣٧ —

لكن كسور (أو تفريعات) هذه العملة
اقل ثباتا أو دقة من كسور (أو
تفريعات) التلارى ، وحيث كانت هذه
العملة (القروش) اكثر تداولاً ، فقد
كانت تفقد باستمرار قدرًا ملحوظًا من
وزنها بسبب تآكل النقود من كثرة
تداولها ، ويقدر المسيو بونفيل
متوسط وزن للقروش يبلغ
٨٣ ٢ ٧ ١ ،
أو ٩٢ ر ٢٦ جراما .

ونلحق بهذه الدراسة هنا لوحة بينا بها علاقة الأوزان المصرية بالأوزان
من نظام مارك ونظام الوزن العشرى المتبع في فرنسا ، وقد ضمتها
الأشعار ووحدات الدرهم ، وبعد ذلك الكسور العشرية للأوزان ثم الكسور
المئوية حتى الكسر من ألف ، وفي النهاية قد سربنا الى هذه اللوحة قبيحة أى
من هذه الأوزان التى لها تسميات خاصة والتى يشيع استعمالها .

5

[illegible]

قيمت											
بالاوزان المصرية						بالاوزان في نظام مارك فرنسي					
بالاوزان المصرية						بالاوزان في نظام مارك فرنسي					
اسماء	الاوزان المصرية	تساوى كسور دراهم	كسور	جبة	جرو اوقية	مارك وطل	محتاج	مبلغ	م	م	م
الاوزان المصرية	١ رطل قبانى	١٤٤٨٠	٢٤٨٠	٦٧	٣	٦	١	١٧٦٠	٢	٤	٤
	١ رطل زياتى	١٦٨٠	٤٥٦٠	١٨	٧	—	—	٢٥٠٨٧٢٠	٧	١	١
		٢٠٠٠	٤٠٠٠	١	١	٤	١	٧٨٠٨٠٠٠	٥	١	١
		٢٠٠٠	١٠٠٠	٢٨	١	٦	١	٦٧١٢٠٠٠	٢	٢	٢
		٤٠٠٠	٨٠٠٠	٢	٢	—	١	٥٦١٦٠٠٠	٠	٢	٢
		٥٠٠٠	٥٠٠٠	٢٩	٢	٢	١	٤٥٢	٩	٢	١
		٦٠٠٠	٢٠٠٠	٤	٢	٢	١	٣٤٢٤٠٠٠	٧	٤	١
		٧٠٠٠	٩٠٠٠	٤٠	٢	٤	١	٢٣٢٨٠٠٠	٥	١	١
		٨٠٠٠	٦٠٠٠	٥	٤	—	١	١٢٢٢٠٠٠	٢	٤	٢
		٩٠٠٠	٣٠٠٠	٤٢	٤	٢	١	٩٠٤	١	٧	٢
١ قنطار		١٠٠٠٠	—	٧	٥	٤	١	٨٠٨	٨	٧	١
		٢٠٠٠٠	—	١٤	٢	١	١	٢١٧٦٠٠٠	٧	٥	٢
		١٤٤٨٠٠	٨٠٠٠	٢٨	١	١	١		٦	١	٢

ملاحظات :

١ — ص ١١ الفقرة ٢ : اذ أن نظام الترقيم عند هؤلاء (اى العرب) هو نفسه عند أولئك (اى الاوربيين) .

فالأرقام التى نستخدمها قد جاءتنا من الواقع من الشرق ، ذلك ان نظام الأرقام عند الاغريق ومثله عند الرومان كانا متباينين وغير واضحين) ، وان كان العرب انفسهم قد نقلوه من الهند ، بل ان الطريقة التى تكتب وتقرأ بها الأرقام تدل وحدها على أن الأعداد والاشارات الحسابية ليست من اصل عربى ، وفى واقع الأمر فان العرب يقرأون ويكتبون من اليمين الى اليسار ولكنهم يقرأون الاعداد من اليسار الى اليمين كما نفعل نحن .

٢ — شرحه ، فيما يتصل بإثباتية أقسام وتسميات المقاييس .

انظر فيما بعد الملاحظة رقم ٢٠

٣ — ص ١٢ ، الفقرة ١ : فى نحو العام ٨٤١ من الهجرة (١٤٣٧ — ١٤٣٨ من تقويمنا) .

لا بد لنا ، حتى نستطيع ، بشكل تقريبي ، تحويل السنوات الهجرية الى السنوات المقابلة لها من تقويمنا ، أن نلاحظ :

١ — أن تقويمنا قد بدا قبل الهجرة بـ ٦٢١ سنة . ٢ — وحيث أن السنة العربية (الهجرية) ، وهى السنة القمرية ، تشتمل على ٣٤٥ يوما ، فى حين تبلغ السنة الشمسية ٣٦٥ يوما ، فانه تلزم ١٣٥ سنة هجرية مقابل كل ١٣١ سنة من التقويم المسيحى ، فلو أن البداية كانت هى نفسها لكان يكفى أن نضرب العدد المعبر عن السنة الهجرية فى ١٣١ وان نقسم الناتج على ١٣٥ ، ومع ذلك ، فحيث أن التقويم الميلادى قد بلغ ٦٢١ عاما قبل بداية التقويم الهجرى فلا بد أن نضيف الى الناتج (خارج القسمة) الرقم ٦٢١ لى نجد السنة الميلادية الموافقة . وبالتبادل ، فلكى نحول السنوات من التقويم الميلادى الى سنوات من التقويم العربى فلا بد من البداية أن نستبعد ٦٢١ من الرقم المعبر عن السنة من التقويم المسيحى ، وان نضرب الرقم الباقي فى ١٣٥ ثم نقسم الناتج على ١٣١ ، فيكون خارج القسمة هو نفسه السنة العربية . وفى هذه الحالة او تلك ، لا بد أن نزيد واحدا الى خارج القسمة اذا كان باقى القسمة يزيد عن نصف ،

٤ — ص ١٢ : الهامش رقم ٢ : كتاب المسفن الكبير ،

بالعربية مئة والجمع سنن ، وهو الكتاب الكبير الجامع لشرائع
الممثلة أى القواعد ، أو الأحاديث .

٥ — ص ١٢ : الفقرة ٥ : درهم . انظر الهامش رقم ٣ .

وتشير هذه الكلمة العربية أحيانا الى وزن ، وتشير أحيانا أخرى الى
عملة نقدية ، وهى من أصل يونانى ، وتقابل الكلمة الفرنسية دراخمة ،
dragma أو دراغمة drachme .

٦ — شرحه : دينار . انظر ص ٢٣ الهامش رقم ١٩ .

وتعنى هذه الكلمة عادة نقدا أو قطعة ذهبية ، وقد جاءت دون شك
من اللاتينية دينارىوس denarius ، وقد سُمى باللاتينية denarius
nummus لأنه كان يساوى عشرة آس (وهى وحدة نقدية وقياسية
قديمية) . وقد تدولت النقود الذهبية الرومانية لوقت طويل فى فارس
ومصر . ولا نزال نجد بعضا منها وسط قطع النقود الذهبية التى تزين بها
النسوة أغلبية شعورهن .

٧ — شرحه : مثقال .

وتعنى هذه الكلمة الوزن (الثقل) بصفة عامة ، وقد كان فيما
مضى هو وحدة الوزن القياسية ، كما هو الحال اليوم بالنسبة للدرهم .
والأصل العربى هو ثقل (مفتحة فضمة) بمعنى وزن .

٨ — شرحه : دانق ، انظر ١٨ ، الهامش رقم ١٤ .

وأصله هو الكلمة الفارسية دانه أو دانك ويعنى حبة أو بذرة
الثبات .

٩ — شرحه : قيراط ، انظر ٢٤ ، الهامش رقم ٢٠ .

ولهذه الكلمة أصل يونانى ، وهى بالفرنسية Karat أو Carat
انظر الملاحظة رقم ٢٣ .

— ٤٣ —

١ — شرحه ، نفس الفقرة ٤ ، وقية (أوتية) أنظر ص ٢٢ ؛
الهامش رقم ١٨ .

وتعنى هذه الكلمة فى اليونانية وزن (بتسكين الزاى) ، وهى
باللاتينية أونيكـا Unica ؛ وهى تشبه كثيرا الكلمة اليونانية .

١.١ — شرحه : نش (نصف) . انظر الهامش رقم ٥ ص ١٣ .

وهى كلمة عربية محرفة من كلمة نصف أو نص (بفتح النون أو
ضمها) مع حذف حرف الفاء ، وعند كتابتها فى اللغة الشائعة أو الدارجة
تكاد تحذف كل النقط أو العلامات التى تقوم مقام الحروف المتحركة (فى
الفرنسية) ، ولهذا لا يصبح النطق بعد محدد إلا من طريق الاستعمال أو
التمود ، مما يكون سببا فى تحور أو تغير النطق فى معظم الأحيان ،
والى تفاوته من بلد لآخر ، وتلفظ هذه الكلمة فى مصر مادة نص (بضم
الزون) وتعنى نصف أو منتصف ، وهى نصف عملة نقدية صغيرة ، وحيث
أن المدينى أو البارة حاليا هو أصغر عملة نقدية متداولة فإن كلمة نص تعنى
لدى العامة مدينى . يقول المعوزون (أو الشحاذون) هات نص ، أو أعط
نص أى اعطنى مدينى واحدا ، ويقال أيضا : كم دى ؟ نص ؟ بمعنى بكم
أو كم يساوى هذا ؟ هل هو يساوى نصفاً ؟ (أى مدينى واحداً) .

١٢ — شرحه : رطل ، انظر الهامش رقم ٦ ص ١٣ .

والاصل رطل (بفتح الراء أو ضمها) ، بمعنى يزن باستخدام يده .

١٣ — شرحه : قنطار ، انظر ص ٢٢ ، هامش ١٧ ، وهى بالفرنسية
Quintal ، ويبدو أن الكلمة تحريف للكلمة اللاتينية كنتناريوس Centarius
أو كنتناريوم Centarium ؛ ولعل الأوربيين قد نقلوا عن العرب بعض
اللفاظ الدالة على الأوزان مثل قيراط وقنطار ، وإن كان العرب أنفسهم
قد نقلوها قبل ذلك بوقت قصير عن الإغريق والرومان الذين حكموا العرب
لوقت طويل .

انظر كذلك الملاحظة رقم ٢٠ .

١٤ — ص ١٤ : السطر رقم ٧ : فى مؤلف ابن سبيد المسمى المحكم ،

والمحكم بالعربية معناها الواضح أو الدقيق والمتفق عليه

على نحو تام .

١٥ — ص ١٦ ، الفقرة الأولى : فى كتابه المسمى الكبير . والكبير
فى العربية تقابل كلمة grand عندنا ، بمعنى الكتاب الكبير أو البحث
الكبير ، وهذا مفهوم ضمنا ، وموضوع هذا البحث غير موضح ، وقد
يكون بحثا فى الفقه على سبيل المثال .

١٦ — ص ١٧ ، الهامش رقم ١٣ : يرى الماسيو دى ساسى أنه بدلا
من هذا العنوان ينبغي أن نقرأ فى المخطوطة ١ كتاب الأمثال .

ويلاحظ هذا العالم نفسه فى الهامش رقم ٦٦ من ترجمته لمقالة
الموازن والمكايل للمقرئزى أنها تقرأ بوضوح فى مخطوطة ليد Leyde
كتاب الأنفال ، وأن من الواجب أن نتشبه بهذا التفسير .

١٧ — ص ١٨ ، الهامش رقم ١٤ : درهم بغلى .

قل أن يستطيع المرء بيان منشأ أو معنى هذه التسمية ، وأن كان
الرحالة المسلمون الذين سافروا الى الصين قد تحدثوا أيضا عن الدرهم
البغلى ، ويطلق على هذا الدرهم كذلك اسم الدرهم الوافى (فى الوزن)
ويبدو أن صفة الأسود قد أعطيت لهذا الدرهم لأن الفضة تكتسب بمرور
الزمن أو بفعل النار اللون الأسود إذا لم ينظف سطحه بوسيلة بأن يدلك .

١٨ — شرحه : درهم طبرى ، ويحتمل أنه يعنى درهم طبرستان فى
فارس ، ويطلق على هذا الدرهم كذلك اسم الدرهم القديم .

١٩ — شرحه : درهم جفارقى وتالعرية درهم جوارقى .

ونحن نجهل معنى أو اشتقاق هاتين الكلمتين .

٢٠ — ص ٢٢ ، الفقرة الأولى : وقد سبق لنا القول بأن لدى
الأوربيين ما هو مشترك فى هذا الصدد مع العرب ، حتى أن جزءا كبيرا
من التسميات والتفريعات لأوزان هؤلاء هى نفسها عند أولئك .

فسواء كان القدماء المصريون أنفسهم هم المخترعين للغالبية العظمى
والفنون ، أو سواء كانوا قد استقوها من الهند أو من فارس ، فلقد نقل
الأفريق والرومان عنهم جزءا من معارفهم ، ومن جهة أخرى ، فحيث
خضعت مصر بعد ذلك لكل من الأفريق والرومان على التوالى ، فقد جعل

هؤلاء وأولئك اليها الكثير من عاداتهم ومن الفاظ لغتهم، ولقد راح الأوربيون، خلال الحروب الصليبية يثهلون من معارف الشرق حيث كانت العلوم مزدهرة في ذلك الوقت، افكارا واسماء وعادات كان البعض منها قد نقل من قبل عن الإغريق والرومان، وموجز القول انه امكن التجارة والعلاقات مع الغرب ان تدخل الى اللغة العربية الفاظا أوربية لكي يشغل مكان الفاظ ومصطلحات أكثر قدما، في مجالى العلوم والفنون، لتعبر عن افكار او معانى مماثلة.

وهكذا فمن العسير في غالبية الأحوال، في علاقات معقدة على هذا النحو ان نتمكن من تحديد الأصل أو المنشأ الحقيقي لبعض الأفكار والممارسات ومصطلحات مختلف الفنون والعلوم، لكن الترجيح، بصفة عامة، وحين لا يكون مصدر الاشتقاق معروفا على نحو جيد، يصبح في جانب اللغة الأقدم، ما لم تكن الكلمة مناقضة لسياق أو مقتضيات هذه اللغة، فإذا لم يكن لهذه الكلمة من أصل قط في اللغة الأقدم، في حين نجد لها في الوقت نفسه أصلا في اللغة الأحدث، فلن يكون ثمة شك في انها قد جاءت عن هذه اللغة الأخيرة.

٢١ — ص ٢٤، الفقرة الأولى رطل زياتى .

ولعل في هذا تحريفا لكلمة زياتى ومعناها الذى زيد عن طريق الإضافة، والرطل الزياتى هو الرطل المزداد أو الأكبر ثقلًا، وتتم كل عمليات الوزن الكبيرة بعض الشيء، كما يتم وزن الأشياء كبيرة الحجم، وبصفة خاصة البضائع التى تكون عرضة لما يسمى بفرق الوزن (أو طبخة الميزان)، بالأوزان الرومانية، حيث يساوى الرطل ١٦٨ درهما ولا يحتسب في الوقت ذاته الا على انه ١٤٤ درهم، وتعتبر الى ٢٤ درهما الزائدة في العادة فرق وزن (أو طبخة ميزان) أو وزن الأجواء والآتية والأغلفة... ولتعويض عدم الدقة في عمليات الوزن، وهو الأمر الناتج عن طريقة تصميم أو بناء الميزان الرومانى الذى يكون من العسير ان نقدر. عن طريقه الفروق في الأوزان الضئيلة، مما لو كنا قد فعلنا ذلك بواسطة الميزان العادى الذى يطلق عليه اسم ميزان.

٢٢ — شرحه : رطل قباني .

وكلمة قباني معناها وزن ، وبصفة خاصة الشخص الذي يستخدم الميزان الذي نسميه روماني romain وبالتينية statera والرطل القباني ، أو رطل الوزانين ، هو الرطل الذي يزن ١٤٤ درهما ، وهو يستخدم بصفة خاصة كي توزن به في ميزان ذي كفتين كل السلع قليلة الوزن وصغيرة الحجم ، وليس لدى القوم هناك سوى موازين صغيرة ، يمسكونها باليد أو يعلقونها بحبل ، لكنهم لا يستخدمون قط الموازين ذات الأذرع الطويلة والكتفات التي تنسع لاحتواء الوزنات الضخام .

٢٣ — ص ٢٥ السطر الأول : ويضاهي القيراط حبة الخروب ، انظر الهامش رقم ٢٠ ص ٢٤ .

قرط عليه وباللاتينية parum dedit illi ؛ ولهذا الفعل وليس للوصف أصل في العربية ، ومع ذلك فإن هذا الاشتقاق خاطئ ، ومعتسف بشكل واضح مثل عدد كبير من الاشتقاقات التي يتقدمها النحويون العرب الجبولون على البحث وعلى تعقب الأمور باللغة الرهافة . فمن الواضح أن كلمة قيراط وتقابلها عندنا كلمة karat أو kirat قد اشتقت من كلمة أغريقية معناها حبة الخروب ، ومنها اشتق العرب كلمة قيراط التي لها نفس المعنى ، فالفعل قرط (بتشديد الراء) ، والذي يعنى اعط الشيء القليل ، بفعل استعارة مأخوذة مما نعنيه كلمة حبة خروب وما تعبر عنه من ضالة القبضة ، قريب مما نقوله نحن في لغتنا الدارجة : Je n'en donnerais pas un zeste

أي : لا اعطى مقابله شروى نقير (كلمة zeste بالفرنسية تعنى الباق اللحاء العالقة بفصوص البرتقالة بعد تقشيرها) .

٢٤ — خروبة .

٢٥ — حبة أو حب (٢٤)

٢٦ — ص ٢٦ ، السطر ١٣ : صراف والاصل صرف بمعنى غير .

وبقوم الصرافون (أو المصارف) بتقييم وتبديل النقود ، ويلجأ هؤلاء

(٢٤) نكتفي بالملاحظتان ٢٤ و ٢٥ باعطاء المتابل العربى وبحروف عربية كذلك لهاتين الكلمتين العربيتين واللتين يوردهما المتن بحروف لاتينية . (المترجم)

بصفة خاصة لإجراء الحسابات (اللازمة لهذه العملية) أذا يلزم جهد وعناية ووقت رجل أو أكثر متمرسين لحساب مبلغ ولو كان ضئيل الأهمية بسبب كثرة اقتسام وتفريمات النقود .

٢٧ — ص ٢٦ ، الهامش رقم ٢٤ : فى كتابه المسمى المسالك .
والمسالك بالعربية تعنى الطرق ، وهذا العنوان شائع ومشترك فى كثير من الأوصاف (أو المؤلفات) الجغرافية .

٢٨ — ص ٣٠ ، الهامش رقم ٢٥ : أغا الشرطة .
ويطلقون عليه فى العربية اسم الحاسب من الأصل حسب أى عد أو أجرى الحساب (انظر الهامش رقم ٩٧ من ترجمة المسيو دى ساسى لمقالة النود للمقرىزى) ، وأغنا كلمة تركية تعنى الضابط الأمر (القومندان) العامة والأسواق العمومية (بازار) .

٢٩ — شرحه ، الفقرة ٢ : ويذهب الإغا الى الأسواق والمبائين وكلمة بازار كلمة فارسية ، وهذه الأسواق العمومية المسماة بازار مسقوفة ومقفولة على نحو قريب الشبه بمبائلاتها فى فرنسا والتي تقام داخل أبنية أو أسوار وتحيط بها أماكن العرض المغطاة والمحال .

٣٠ — شرحه ، الفقرة ٤ : أما هذه العقوبة فلعبارة عن ضربات بالسكراج .

وتعنى هذه الكلمة (كراج) الشئ المبرم (بتشديد الراء) أو المفتول ، اذ تصنع الكرابيج عادة من جلد الثيران المفتول ، ومن شئ يشبه التضبيب أو العصا يماثل سوط الساييس عندنا ، أو بتعبير أكثر دقة ، يماثل ملاسيميه نحن عصب العجل ، وتجلب القوافل بعضها منه يصنع من سيور من جلد الفيل أو الكركدن ، ويسميه أهل البلاد عصب أو قضيب الفيل ، وهو تعبير قريب من التعبير الذى نستخدمه نحن .

٣١ — شرحه ، الفقرة ٥ : ويهيمكون بساقيه بواسطة نوع من النهر الخشبي (الفلقة) .

فحيث ان كل الوسائل التى يستخدمها العرب لايتاع العقاب (بالذنبين) باللغة البساطة ، فانهم يستخدمون للامساك بقدمى الشخص

— ٤٨ —

المعاقب (١) بفتح القاف) بضربات الكرباج ، ما يشبه قوسا مصنوعا من
الخيال ، وفزعا من فروع نخلة (جريدة) ثقب من عند طرفيه ، ويضمون
اسفل الساتين بالخيال ، ويقوم اثنان من الرجال برفع قدمي المذنب
صامتين كل منهما الى الاخرى ، ممسكين ، كل منهما ، بأحد طرفي القوس .

٣٢ — ص ٣٦ ، السطر ٨ : تالارى (او : تالار) .

بخصوص هذه العملة النقدية ، انظر دراستنا عن النقود في مصر
(الدراسة الثانية في هذا المجلد) .

ملاحظة : عند رسم الكلمات العربية بحروف فرنسية اتبعنا
في المتن وفي غالبية الهوامش والملاحظات والتعليمات التي
اشارت بها وتبينتها شعبة العلوم والفنون في مصر ، اما في
الهوامش التي ليست سوى الاستشهادات (منقولة) ، فقد
كان علينا ان نحفظ بنهظها الاملائي نفسه التي استخدمه المسيو
سلفستر دي ساسي .

الكتاب الثاني

النقود العربية

تأليف : صامويل بنارد

« العنوان الأصلي للدراسة : « بحث حول النقود
المتداولة في مصر » وقد جاء بالهامش أنها قد
نشرت عام ١٨٢١ » .

المقدمة

هدف وجدوى البحث فى موضوع النقود العربية

على الرغم من انه ينظر الى النقود عادة باعتبارها مجرد عملات متداولة ، فانها تعد فى حقيقة الامر مؤسسات تاريخية ، تقوم بتعريفنا ، بشكل متفاوت درجات دقته ، وبالتاريخ للوقائع والاحداث ، ويعهود الحكام واسمائهم والقابهم ، وكذلك بهدى التقدم او التدهور المتتابعين فى ميدان الفنون والصناعات . ومن الواضح ان هذا النوع من المؤسسات ، عند العرب ، يحتم عليها القيام بدراسة مثابرة ومتعمقة بنفس القدر الذى نقل به معرفتنا بتاريخهم ، برغم الاهمية التى يستحقونها بسبب طول سلطتهم ، وبقدر ماتكشف مثل هذه المنشآت عن الكثير من تطورات الاحداث ، يقدر مانجدهم محرومين كلية او بشكل جزئى من المصادر نفسها التى تقدم للأوربيين كى تتصل وتستمر ذكريات العصور الغابرة ، فنون النحت والرسم والجماعات العلمية ، والوثائق (الارشيف) وبصفة خاصة ، المطبعة والمكتبات .

اما اذا نظرنا للأمر فى اطار النظام المالية والتجارية ، فان من الامور الاساسية فى الوقوف على تعداد اى شعب ، الامام بنظام النقود السائد عنده ، والامام كذلك بالقيمة الحقيقية والاسمية لهذه النقود ، وعلاقة كل ذلك بقيم النقود لدى الامم الاخرى ، وكذلك الامام بكمية النقود المطروحة للتداول عند هذا الشعب الخ . وكلما زادت التغيرات التى تتناول النقود ، كلما زادت ضرورة الحصول عليها وفحصها ، حتى يمكن الوقوف على الاثار (المؤلفات) والكتابات التى اتخذت من النقود موضوعا لها ، ولكى نتمكن بقدر الامكان من الحصول على افكار دقيقة عن القيم المختلفة التى تشير اليها التسميات نفسها التى تطلق عليها ، او التسميات المتنوعة التى يمكن ان تتجاوب او ترتبط بنفس هذه القيم .

ان الفنون والاساليب المتبعة عند شعب ، تتعارض لهذه الدرجة لثاليده وعاداته وافكاره مع عاداتنا وافكارنا لن يفوتها بالقطع ان تشير فضولنا ، ولقد لمس هذه الحقيقة على نحو جاد واحد من رجالنا بالغ الثقافة واسع المعرفة ، كان يعد من بين المتبحرين فى كل الفنون والسدى قدم لكل ضرورة الفن خدمات جليلة ، وان كان موت ميتسر ارعن قد

انتزعه منا (١) ، حين كان موكلا بالاشراف على تنفيذ الرسوم والبيانات الخاصة برحلتنا (حملتنا) الى مصر ، ولقد بلغ اهتمامه بهذا الأمر حد أنه سجل فى سلسلة من اللوحات النابضة بالحياة جزءا من الفنون والصناعات عند المصريين ، ومع ذلك ، فقليل من الفنون لها الأهمية نفسها التى لفن النقود ، تتطلب اهتماما مماثلا بالاهتمام الذى استحوذت عليه فنون أخرى ، ويمكنها أن تقدم فكرة أكثر دقة عن مدى التطور الصناعى والحضارى الذى بلغته أمة من الأمم .

موضوع وأقسام هذه الدراسة

كنا قد انتويننا منذ البداية أن نعرف بكل النقود العربية التى قد نتعرف عليها باعتبارها قد ضربت فى مصر منذ بسط الخلفاء (المسلمون) سيطرتهم عليها وحتى اليوم ، ومع ذلك ، فحديث قد انشغل المسيو مارسيل Mareel بصفة خاصة بموضوع الماشآت والنقوش الكوفية والمسكوكات العربية ، وحيث قد أمكنه أن يجمع عددا كبيرا من هذه المسكوكات التى تتفاوت فى درجة اثارها للاهتمام ، فقد وجدت أن من دواعى سرورى أن اعطيه تلك التى أمكننى أن أحوزه منها ، تاركا له مهمة أن يعالج كل ما له صلة بالمسكوكات التى قد تعد ، بصفة عامة ، تاريخية ، كى أفرغ بشكل أكثر خصوصية للتصدى لكل ما يتصل بفن صناعة النقود .

وستتناول فى الباب الأول النقود العربية والأجنبية ، التى صنعت أو التى يجرى تداولها فى مصر ، كما سنتناول كل ما له صلة بشكل ونمط وقيمة نقود هذه البلاد ، وكذلك التغيرات التى أصابتها بدءا من عصر الخلفاء حتى أيامنا هذه .

أما فى الباب الثانى ، فسننصدي للنظام النقدى الحالى عند المصريين كما وجده الفرنسيين مستقرا فى مصر ، وكما سيظل مستقرا بالتأكيد مع تعديلات طفيفة فى ظل حكومة البكوات والباشوات ، كما

(١) توفى المسيو كونتيه Conté رئيس زمرة قادة المناطيد وعضوالمجمع العلمى المصرى ، ومدير أكاديمية الفنون والصناعات فى باريس فى السابع من ديسمبر عام ١٨٠٥ .

سنشير الى كل مايتصل بسعر الذهب والفضة ونفقات صنع النقود، وكذا الاساليب المتبعة فى القاهرة لهذا الغرض ؛ واخيرا اى فى الباب الثالث سنتعرض لما له صلة بادارة النقود .

واذا كانت التفاصيل التى سيضمها هذان البابان الاخيران تبسترعيان قدرا اقل من الانتباه عما لو كانت ستفعله لو كان الامر يتصل بشعوب قديمة ، فان هذه التفاصيل ، مع ذلك ، لا تبدو فى نظرنا اقل نفعا فى تجميعها . وتبعاً لذلك . فاننا بتلمسنا الحالة الراهنة للعملات المصرية ، نتفادى أو ندحض الكثير من الأخطاء والكثير من المعلومات غير الدقيقة . واذا حدث ان كان البعض قد دونوا فيما مضى ، فى بعض المؤلفات أو المخطوطات ، مختلف الأنظمة النقدية التى ادخلت الى الشرق عصراً فى اثر عصر ، كما تناولوا معطيات مفصلة على هذا النحو واكيدة الى هذا الحد، فقد لا يكون قد بقى بعد ذلك ، فيما يتصل بعلم المسكوكات العربية ، اى اثر من غموض .

وبرغم ان اهتمامنا قد اقتصر على النقود المصرية ، فان جزءا مما تلناه يمكنه ان ينطبق بشكل عام على كل العملات الاسلامية ، كما انه يلتقى الضوء على من سك النقود فى الامبراطورية العثمانية (١) ، وكذلك عند الشعوب الشرقية على وجه العموم ، مما قد يعطى لهذا الموضوع بعض أهمية لو ان قد اتيج له ان يعالج بيد اكثر دربة .

وفى الوقت نفسه فانه لم يفتنا ان نعرف بالعادات الخاصة بأهل البلاد ، عندما نجد لهذه بعض صلة بموضوعنا ، وان كنا لم نفعل ذلك كى نجعل من دراستنا هذه اقل جفافا ، بقدر ما كنا نفعله كى نحقق واحدة من الغايات الرئيسية التى نذر أنفسهم لها اعضاء شعبة العلوم والفنون فى مصر ، وهى تقديم فكرة دقيقة عن تقاليد وعادات المصريين .

(١) اتخذت هذه الامبراطورية اسمها من الأمير عثمان مؤسسها ، الذى يعود عهده الى العام ٧٠٠ من الهجرة (١٣٠١ من تقويمنا) ومن هنا ايضا جاءت كلمة العثماني التى يشار بها الى رعايا السلطان أو الى الباب العالي .

مؤلفون آخرون ممن كتبوا

عن النقود العربية

لعب العرب في عصر الخلفاء دورا بارزا وساطعا في التاريخ ، فقد اخضعوا بسلاحهم جزءا كبيرا من العالم ، كما نجحوا في استزراع الفنون والعلوم ، ولا يزال كثير من مؤلفيهم يحتفظون بيننا بشهرة كبيرة ، وقليلة هي مسائل وقضايا التشريع والأخلاق والسياسة ، التي لم يعالجوها ، ولقد اورثوا هذا التذوق للعلوم الى حفدتهم ، وبشكل خاص الى كتاب مصر ، ومع ذلك فحيث بدا التعليم والحضارة منذ الوقت يسقط في هوة التدهور ، فان نتاج مؤلفيهم المحدثين لم يعد في غالبته سوى مجرد انتحالات او اقتباسات او تعليقات او شروح على المؤلفات القديمة .

وللعرب بخصوص النقود والموازين والمكايل مؤلفات قديمة وحديثة ، وأشهر هذه المؤلفات مؤلف المتريزي (١) ، وهو كاتب يحظى بالاحترام ، ألف في موضوعات عديدة تتصل بالادارة والحكومة والتاريخ ، وقد قدم ترجمة لها المسيو سيلفستر دى ساسى Silvestre de Sacy ، وهو الشهير بتبحره في اللغات الشرقية (٢) .

ويبدأ هذا المؤلف ، كما تبدأ كل المؤلفات العربية بالابتهال « بسم الله الرحمن الرحيم » ، وهذه الصيغة المقدسة تجنب المؤلف بشقة العثر على نقطة بدء ، فيها تبدأ مؤلفات العرب في العلوم والآداب ، وكذلك مؤلفاتهم في الأخلاق والدين ، كما يضعونها في بداية الكتب التي تتناول الفكر المجرد بل يضعونها كذلك في صدارة كتابات بالغة التفاهة او بادية البطلان ، وأحيانا شديدة الفجور والبذاءة .

(١) بخصوص اسم ومؤلفات هذا المؤلف أنظر المسيو مارسيل عن هثياس جزيرة الروضة ، أما فيما يتصل بهجاء الأسماء العربية ، فانظر الهامش الموجود في نهاية دراستنا الموجزة عن الموازين العربية (الدراسة السابقة من هذا الكتاب) (٣) .

(٢) Traité des Monnaies Musulmanes, traduit de l'arabe, de Makrizi par A. I. Silvestre de Sacy (à Paris, Chez Fuchs, rue des Mathurins, 1797).

بعد ذلك تقابلنا فترة من القرآن (١) ، تتصل بموضوع الكتاب مباشرة أو بشكل بعيد ، وغالبا ماتكون بعيدة عن موضوع الكتاب : وبعد هذا ، لايفوت المؤلف أن يعود بالعلم الذى يؤلف فيه حتى عهد آدم (٢) .

ويشغف العرب على الدوام بالاشتقاقات اللفظية ، وبالاتوار الماثورة والحكايات .

وبالرغم من كون مقالة المقرئ لا يمكن أن تتسم بالكمال ، وبرغم قلة العناية التى بذلها المؤلف عند تمييز النقود والموازين فى مختلف البلدان التى خضعت للمسلمين ، وهو أمر يضمن على دراسته بعض من غموض ، فإن دراسته هذه ، تضم مع ذلك ، وقائع مهمة كثيرة ، ذات صلة بفن صنع النقود عند العرب .

وقد رجعنا — فى دراستنا هذه — كذلك الى مؤلف المسيو تيكسين Tycheen عن فن النقود الاسلامية ، وهو مؤلف سيجنى منه كل أولئك الذين يرغبون فى التعمق فى دراسة النقود العربية فوائد مثيرة ، فقد قدم جدولاً بالمؤلفين الذين كتبوا عن النقود الكوفية والعربية ، بالإضافة الى تقديمه لمجموعات أساسية للمسكوكات العربية التى تعرف عليها فى أوروبا .

وكمقدمة لدراستنا هذه عن النقود ، جاءت دراستنا الموجزة عن الأوزان العربية فى الماضى والحاضر ، كما سندعم هنا لوحة تشتمل على عملات القاهرة التى ائثرنا برسمها والتى ورد ذكرها فى ثنايا هذه الدراسة ، مع جدول يوضح علاقة أو نسبة قيمة هذه النقود الى قيمة نقود أخرى كثيرة تتداول فى مصر والقسطنطينية ، كما يشير هذا الجدول الى التغيرات التى طرأت على هذه النقود وتناولت وزنها وتسميتها وعيارها وكذلك قيمتها الاسمية والحقيقية الخ .

(١) القرآن ومعناه القراءة ، وهو اشتقاق من الفعل قرأ ،

(٢) يقرر أبو بكر بن أبى شيبة فى مؤلفه « المصنف » ان اصل النقود يعود الى آدم الذى ضرب دنائير ودرهما ، وانه بدون هذين النوعين من العملات لا يمكن للمرء أن يتمتع بالتوافق مع الحياة (انظر مقالة المقرئ عن النقود ، ترجمة سيلفستر دى ساسى) .

الباب الأول

عن النقود العربية والأجنبية المتداولة أو المصنوعة في مصر
ابتداء من عصر الخلفاء حتى اليوم

الفصل الأول

أسماء وأنواع العملات المختلفة

أولا : النقود الذهبية

ينظر الى الذهب عادة باعتباره معدنا نفيسا (١) اما الذهب الذي تحول الى نقد ، او العملة المصنوعة من الذهب ، فتسمى ، دون ان يوضع في الاعتبار حالتها هذه ، عينا (عين) (١) ، اما النقود الذهبية المسكوكة او قطع الذهب « المنقودة » سواء صنعت في داخل البلاد او كانت قادمة من الخارج ، فكانت تسمى في الماضي دينارا (٢) .

ويورد القريزي في مقالته عن النقود قولاً مأثوراً قرر الرسول (ص) بموجبه انه قد ترك لكل بلد مكاييله ونقوده وانه قد ترك لمصر اردبها (٣) ودينارها .

وفي العام العشرين من الهجرة (٦٤١ من تقويمنا) ، فرض عمرو ابن العاص المؤبد من قبل عمر (بن الخطاب) ، بعد ان اتم فتح مصر ، على الاتباع ان يسددوا الجزية بالدينار .

ومنذ عهود الوثنية ، حتى استقرار الاسلام (٥) ، حتى غزو التركمان

(١) هنا تصرف لطيف في الترجمة املته ضرورة النص (المترجم) .
 (١) تعني هذه الكلمة : عين ، النقود الذهبية وكذلك النقود الفضية .
 (٢) انظر اسم وقيمة الدينار المستخدم كمثال في دراستنا عن الأوزان العربية (الكتاب الأول من هذا المجلد) .
 (٣) الأردب مكيال سعة يستخدم في كيل الحبوب اساسا ، ولا يزال اسمه واستعماله شائعين في مصر ، والأردب كلمة مصرية ، انظر عبد اللطيف ، ص ١٥٠ .
 (٤) دخل عمرو بن العاص مصر في العام التاسع عشر من الهجرة (٦٤٠ من تقويمنا) .
 (٥) الاسلام هو دين محمد ، وهو مشتق من الكلمة العربية سلام واصلتها السلام .

بقيادة صلاح الدين ، كانت العملات الوحيدة المتداولة بصفة مشروعة أو قانونية ، طبقا لقول المترى ، هي العملات الذهبية ، فكانت هي وحدها التى تستخدم فى تقدير اجور الايدى العاملة وانمان السلع ، وحساب عوائد الدولة والضرائب .

ولسوف يتبدى لنا هذا الزعم اقل غرابة وأكثر احتمالا ، برغم ما هو باد من تعارض استخدام الذهب مع استخدام أكثر شيوعا عند مختلف أمم الأرض ، اذ يتم تقييم كل شئ عن طريق الفضة ، حين نستعرض الانتباه الى ان النقود الذهبية قد كانت ، منذ البداية ، ضئيلة الوزن ، وفوق ذلك ، منخفضة العيار ، والى أن تفرعاتها كانت بالغة الصغر حتى تكاد تقترب فى قيمتها من النقود الفضية التى تستخدمها الأمم الأخرى ، كما سوف نرى عند تعرضنا لمسألة الوزن .

ويبدو مؤكدا ، حتى قبل استقرار الاسلام بمصر بوقت طويل ، ان كانت تصنع بها دنائير ، أو على الأقل ، ان كثيرا من النقود الذهبية كانت تتداول فيها ، وهو امر كان شائع الحدوث فى الجزء الأكبر من الشرق .

كانت ترد الى مصر تلك الدنانير أو النقود الذهبية التى كان يضربها الروام ، وينبغى ان نفهم من هذا اللفظ ، على النحو الذى يشير اليهم به المترى ، الامبراطورية الرومانية (الشرقية) التى تحولت الى القسطنطينية (٦) ، والتى نطلق عليها نحن اسم الامبراطورية الواطنة

(٦) هى بيزنطة القديمة ، تسمت باسم القسطنطينية Constantinople أى مدينة قسطنطين ، وهو اسم امبراطور كان يحمل هذا الاسم ، هو الذى جعل منها عاصمة للامبراطورية الشرقية ، ويطلق عليها العرب كذلك اسم القسطنطينية أو قسطنطينية ، ويشار اليها فوق العملات النقدية من بعض الأحيان بهذا الاسم ، وفى أحيان أخرى باسم اسلام بول أى مدينة الاسلام ، فالمقطع الأخير boul أو pouل يعنى فى اللغة اليونانية مدينة ، ولكن النطق الشائع لها هو استامبول وهو ما أخذنا به Stamboul ، ومع ذلك ، فإذا شئنا تنميق الكلمات ، أو اللعب بالالفاظ أو قصصنا أسلوبا متكلفا ، فبإمكاننا تحريف معنى اسمها الى مدينة السلام ، اذا ما أردنا ان نشترك المقطع الأخير من اسمها ، بول ، من اللغة التركية ، وهذا امر أكثر طليعية ، وهو يعنى الامتلاء أو الوفرة ، بدلا من اشتقاق المقطع ذاته من كلمة بوليس Polis اليونانية .

le Bas-Empire ، ولا يزال اهل مصر حتى يومنا هذا يطلقون على ابناء هذه المنطقة اسم الاروام اى الرومان . وطبقا لشهادة عديد من المؤلفين العرب ، فقد كانت النقود الذهبية القديمة ، الآتية من القسطنطينية تسمى هرقلية ، وهو اسم تسرب اليهم من اسم الامبراطور هرقل Heraclius (٧) .

اما النقود الذهبية لمختلف الشعوب التى كانت تمارس التجارة مع مصر ، فكانت تتداول فى هذه البلاد على نطاق يتفاوت ضيقا أو اتساعا ، تبعا لدرجة نشاط تجارة هذه الشعوب معها ، وكذلك ، وبشكل خاص ، طبقا لما ان كانت نقود هذه الأمم ذات عيار اكثر (أو اقل) ارتفاعا .

اما العلاقات التى كانت يمكنها أن تقوم بين مصر وبين المدينة المركزية أو مقر الحكومة ، وهى القسطنطينية (أو استامبول) اليوم . فلا بد انها كانت تؤدي الى أن تصب فى مصر بعض نقود هذه العاصمة والعواصم الأخرى .

وحيث ظلت جنوة والبندقية تستحوزان لفترة طويلة على تجارة بالغة الاتساع مع اعم الشرق ، فقد تدولت فى مصر منذ فترة بالغة القدم سكينات (سكين Séquin) جنوة ، وسكينات البندقية بشكل خاص ، وهذه وتلك مصنوعة من ذهب بالغ النقاء ، ولا يزال الطلب يشند على هذه النقود حتى اليوم ، وقبل وصول الفرنسيين ، كانت هذه العملات الذهبية تباع بسعر غال ، وكان كل المالك ، الذين يجردهم جنودنا (من ملابسهم بعد مصرهم) فى ميدان المعارك ، يحملون معهم جميعا منها كميات كبيرة يتفاوت حجم ضخامتها (من مملوك لآخر) .

وكانت نقود اوربا الذهبية تسمى فى مصر أفرننتى (٨) ، وهذه الكلمة

(٧) ارتقى هرقل العرش فى العام ٦١٠ من التقويم الميلادى (العام الحادى عشر قبل الهجرة) ومات فى العام ٦٤١ . (وهو العام الحادى والعشرين من التقويم الهجرى) ، وفى نهاية عهده انتزعت منه مصر على يد عمر (اى عمرو) الا اذا كان يقصد أن ذلك قد تم فى عهد الخليفة عمر رضى الله عنه) .

(٨) الأفرننتى (بفتحة على كل من الالف واللام) ، وان كانت كلمة France اليوم تلفظ فى مصر أفرنجى (بالجمع غير المعطشة) [والترجمة بتصرف يتفق مع مقتضيات النص العربى] .

مشتقة من فرانك Franc (أو افرنج) وهو الاسم الذي يخلعه أهالي البلاد عادة على الأوربيين .

وتعود كلمة افرنج Franc هذه الى زمن الحروب الصليبية ، ذلك ان الفرنسيين هم الذين لعبوا الدور الرئيسى فى هذه الحروب الدينية ، ولأن ملكهم لويس قد هاجم مصر ، وتلك هى جهالة المصريين المحدثين بالجغرافيا ، تلك التى تحدو بهم لان يظنوا كل مسيحيى اوربا ، — فى عرفهم — فرنجة (أى فرنسيين) ، والتى تجعلهم لايعرفون من فرنسا الا مدينة مارسيليا .

اما قطع النقود الذهبية ، وكذلك الفضية ، والتى تعود الى زمن اكثر قدما ، والتى صنعت فى شكل جميل ، ومن معدن اكثر نقاء ، والتى ليست بالوفرة الكافية لحد يبيح تداولها كعملات ، فيجد الطلب عليها لكى تستخدم حلية للأطفال والنسوة ، فليست زينة العروس فى معظم الاحيان شيئا آخر سوى قطع من النقود يتفاوت قدمها، زودت بحلقة صغيرة تعلق عن طريقها ، او كانت ببساطة تثقب تثببا او ثقبين (٩) لكى يمكنها ان تعلق بعمامة الرأس (١٠) .

ومن عادة كل النسوة أن يفرقن شعورهن فى عدد كبير من الضفائر الصغيرة تجدل مع شرائط من الحرير من اللون نفسه ، وبالطريقة نفسها التى جدل بها الشعر ، وفى هذه الجداول التى تتدلى من الرأس حتى الحزام ، تضفر الماسات والمجوهرات والحلى الذهبية او الفضية فى بعض الاحيان ، ونجد من بينها بصفة خاصة قطع النقود الذهبية التى ترجع الى تواريخ متفاوتة القدم، كما يتفاوت عياراتها العالية دوماً، بشكل تكون معه هذه الحلى النسائية بمثابة خزائن لمسكوكات حقيقية ، حتى انه يصعب

(٩) انظر القطع المرسومة فى اللائحة الملحقة بهذه الدراسة والتى تحمل الأرقام ١ ، ٢ ، ٣ ، ٦ ، ٧ ، ١٠ ، ١٢ .

(١٠) تكتفى النساء الفقيرات بنوع من المسبحة او الشريط المزخرف يعتقد أسفل العمامة ، تعلق به قطع المدينى ، وتسمى عمامة المرأة بالعربية طربوش ، وهى كلمة يحتمل انها جاءت من الكلمة العربية طرة (بشدة على الرأ المفتوحة) وتبنى خصلة او ناصية ، ثم من الفارسية بوش وتعنى ملابس ، أى ان الطربوش هو العمامة التى تغطى قمة الرأس .

بإمكان هواة التحف والآثار القديمة ان يعثروا داخل معازل الحريم (١١) والسرايات (١٢) على عملات نقدية بالغة الاثارة والندرة .

وقد واصل الأمراء الأول (١٢) الذين وكل اليهم الخلفاء حكم مصر وكذلك الخلفاء انفسهم الذين قدموا اليها ليتخذوا منها مقرا لخلاتهم ، أو أولئك الذين استطاعوا الاستيلاء على الحكم ، واصل كل هؤلاء ضرب العملات النقدية المستخدمة في البلاد بالأوزان نفسها والعيار : انه ، وكذلك على النمط الذى كان معتادا ، ثم بعد ذلك ، قللوا من ثم في عيارها أو أدخلوا على أنماطها تغييرات مختلفة .

وعندما كانت تبلغ هذه التغييرات حداً يمكن معه اعتبار هذه النقود اصداراً جديداً أو عملات من نوع مخالف ، كان يشار اليها عادة — حتى يمكن تمييزها من ضرب النقود التى سبقتها — باسم الأمير أو من يؤوب عنه .

وهكذا ، ففي العام ٢٥٤ من الهجرة (٨٦٨ من تقويمنا) ، أمر الأمير أبو العباس أحمد بن طولون ، الذى كان قد عين حاكماً على مصر من قبل الخليفة المتوكل على الله ، والذى استقل بعد ذلك بمصر وتلقب بلقب السلطان — أمر عندئذ بضرب دنائير سميت بالدينار الأحمدى ، أى سميت باسمه .

وفي نحو العام ٣٨٥ من الهجرة (٩٦٩ من التقويم الميلادى) أمر القائد أبو الحسن جوهر (١٤) بصنع دنائير سميت بالدينار المعزى ، على اسم الخليفة المعز (١٥) (لدين الله الفاطمى) .

وفي عهد الناصر فرج (١٦) (ابن السلطان برقوق) أول المماليك

(١١) تعنى كلمة حريم في العربية المكان المحرم ، أى المنوع ، والاصل حرم أى منع .

(١٢) السراية كلمة محرفة عن التركية سراى ومعناها القصر . والترجمة بنصرف لطيف أملكه مقتضيات النقل الى العربية) .

(١٣) تعنى كلمة الأمير في العربية الأمير أو الحاكم .

(١٤) واسمه بالكامل أبو الحسن جوهر الخطيب المستلى .

(١٥) وهى السكنية التى كنى بها الخليفة أبو تميم معد .

(١٦) وقد بدأ عهده في العام ٨٠١ من الهجرة ، ١٣٩٩ من التقويم

المسيحى) .

(م ٥ — وصف مصر)

الشراكسة (أو الشركسية) والذي ارتقى العرش من جديد فى عام ٨٠٨ من الهجرة (١٤٠٥ ميلادية) تم تحريف عيار الدنانير وتطرق الى صنعها اجهال بالغ ، وكانت هذه الدنانير تسمى بالناصرى باسم كنيته الناصر ، وهى كلمة تعنى المنتصر .

وهناك احتمال كبير ان كانت تصنع فيما سلف انصاف دنانير وارباع دنانير برغم ان المؤلفين الذين رجعنا اليهم لم يثيروا الى ذلك ، فلم يتحدث المقرضى مثلا عن صنع ارباع الدنانير الا عند تناوله لقطع النقد الذهبية التذكارية اى التى كانت تسك فى المناسبات .

اما احدث العملات النقدية الذهبية ، اى تلك التى حلت مع الايام محل الدنانير فهى الفندقلى او السكين Séquins ، وان كنا ام نتأكد ان قطع الفندقلى (١٧) هذه هى التى امر بسكها قبل غيرها فى مصر . ومع ذلك فقد توقف صنعها منذ نهاية عهد عبد الحميد .

وحيث كانت هذه القطع النقدية تتداول فى التسولطينية ، فان من المحتمل أن تعود نشأته الى هذه العاصمة ، ويحتمل كذلك ان يكون الهدف من اصدارها ، مع تقريبه من عيار الدينار القديم (١٨) ، هو ان توضع فى التداول قطع من النقود ذات قيمة اعلى من السكين البندقى الذى كان بمرور الزمن قد حل محل الدنانير ، ومع ذلك فمنذ ذلك الوقت بدا ينقص وزنه وعياره .

كذلك كانت تصنع فى مصر انصاف دنانير تشبه الفندقلى فى كل شىء ، عدا ان سطحها كان اقل اتساعا ، وان حروف نقوشها كانت ارفع ، وعدا ان وزنها كان يبلغ اقل من نصف وزن الفندقلى .

ونسنا نجزم بأنه كانت تصنع بشكل معتاد ارباع الفندقلى ، اللهم الا اذا كانت مجرد قذلع للزينة أو كانت تسك بقصد تقديمها كهدايا أو

(١٧) بالعربية فندقى (بندقى) وفيما مضى كانت عملات البندقبسة الذهبية Séquins ، ولا يزال الامر كذلك حتى اليوم ، تسمى بندوقى أو بندقى ، وهى كلمة وافدة من اللغة الاجنبية . اما كلمة فندقلى ، فهى كلمة محرقة عن الكلمة التركية ونديكلى (فندقلى) بمعنى فندقى (نسبة الى البندقية) ، ويشار اليوم الى البندقية فى مصر باسم بندق .

(١٨) او بالاحرى شكل وعيار السكين Séquins البندقى .

باعتبارها عملة تذكارية (او استهلاكية) تضرب فى غرة الاعوام الهجرية) .

ولا تستخدم كلمة سكين Séquin ، وهى بالايطالية زتشينو Zecchino ، للإشارة الى النقود الذهبية التى تطلق عليها ، الا بواسطة التجار الاوربيين وتراجمة البلاد ، هؤلاء الذين يستخدمون لهجة مأخوذة عن الايطالية والفرنسية محرفتين ، تعرف باللغة الافرنجية (او الامرنكية) .

اما العملة الذهبية المحلية فيطلق عليها اسم زر محبوب (٢٠) ، ويقتصر عادة عند الاشارة اليها على كلمة : محبوب .

وهذا السكين او الزر محبوب هو عملة ذهبية يختلف وزنها وعيارها وقيمتهما وقطعها عن الفندقل الذى اشرنا للتو اليه ، وتوجد هاتان العملتان كذلك معا مثامستين فى التسطنطينية .

ولسنا نعرف — كذلك — على وجه الدقة من هو اول حاكم امر بشرب هذه العملة ، وفى نفس الوقت فاننا نعتقد ان هذه العملة سابقة على الفندقل ، وانها تحويل او تحريف للدينار القديم .

كذلك ، يجرى تداول نوعين من العملات الذهبية ، يكادان لا يختلفان الا فى القطع (بفتحة على الكاف وتسكين الطاء) ، اما اولهما فله وجهان تغطيهما نقوش متشابهة مرتبة على وجه التقريب فى العدد نفسه من السطور ، وعلى الوجه ا نجد اسم السلطان بكامل حروفه فى حين يحمل النوع الثانى على الوجه نفسه تاشير او طغراء السلطان ، اما الوجه ب فهو نفسه فى كلا الضربين من العملة .

(١٩) تقترب الكلمتان Sequin و Zecchino كثيرا من الكلمتين العربيتين سكه (بكسرة فشددة مفتوحة) وسكة (بفتحة اولا) من الاصل سك (أى ضرب النقود) وتعنى الكلمة الثانية مسمار اما الاولى فتعنى « الكليشية » التى تضرب او تدمغ به النقود وان كان يشار بها كذلك الى عملة الدمغ او السك ذاتها .

(٢٠) ومعناها ذهب (او الذهب) المحبوب ، من الكلمة الفارسية زر ومعناها الذهب (وليس كما تقول بعض الاشتقاقات من زهر وتصغيرها زهير ومعناها الورود) ثم من كلمة محبوب بالعربية ومعناها العزيز او المعشوق .

وكانت تصنع في مصر كذلك انصاف سكين (اى انصاف زرمحوبوب)
كان يطلق عليها على سبيل الاختصار اسم نصفية ومعناه النصف ، وايضا
ارباع سكين تسمى ربعية بمعنى الربع ، وكان نمط هذه القطع الأخيرة
يتفاوت كما سنرى لأن حجمها كان اصغر من أن يحوى عددا من النقوش
يمثل ما نجده على القطع الكاملة « الزرمحوبوب » (٢١) .

لكننا لم نر مطلقا اية ربعية من النوع الأول من النوعين اللذين
تحدثنا عنهما من قبل ، اى تلك التى لا توجد بها تاشيرة او طغراء ، وأن
كان ذلك لا ينقضى امكانية وجودها بالفعل .

ثانيا : النقود الفضية والبرونزية

تقابل كلمة فضة بالعربية كلمة argent بالفرنسية .

وتطلق الكلمة في العربية ، كما هو الحال في الفرنسية ، على المعدن
وعلى النقود التى تصنع من هذا المعدن .

ويشار الى هذه النقود نفسها بكلمة فلس (للمفرد) والى الجمع
بكلمة فلوس (٢٢) ، وتعنى هذه الكلمة تشور السمك، وتستعمل على نحو
مجازى للدلالة على الشيء المستدير بالغ الرقة (ضئيل السمك) ، وكان
يشار بها فيما مضى الى النقود النحاسية ، ثم أصبحت تطلق على النقود
الفضية وحدها ، اى على قطع المدينى .

وكانت القطع الفضية التى سكنت في شكل نقود تسمى فيما مضى
درهم والجمع دراهم ، وهو اسم كان يطلق كذلك على واحد من الأوزان
كانت تساويه (او تعادله) قطعة النقود هذه (٢٣) .

وحتى منتصف القرن الخامس الهجرى (القرن الحادى عشر من

(٢١) انظر اللوحات الملحقه بهذه الدراسة ، القطعتان الذهبيتان
رقما ٨ و ١٠ .

(٢٢) لم نستخدم هذه الكلمة الا في مئنة الجمع .

(٢٣) انظر قراستنا عن الأوزان العربية .

التقويم الميلادى) كانت النقود الذهبية ، كما سبق لنا القول ، هى العملة الوحيدة المشروعة أو القانونية فى مصر ، ومنذ غزاها الغز أو التركمان تحت قيادة صلاح الدين (٢٤) فى نحو العام ٥٦٧ من الهجرة (١١٧١ م) بدا يسمع فى مصر لأول مرة اسم درهم ، بمعنى انه منذ ذلك الوقت فى تقييم السلع وتقدير الضرائب . . الخ بالدرهم ، ذلك انه حتى من قبل مجيء الاسلام ، لم يكن يتداول الناس فى مصر دراهم اجنبية وحسب ، بل كذلك دراهم من صنع محلى ، وهى التى استمرت تضرب فى عهد أوائل امرائها (من العرب) دون ان يتناولها أى تغيير فى البداية ، ثم بعد ذلك ، فى عهد خلفائها (الذين استقلوا بها) بقطع واوزان وعيارات تختلف عن الدراهم القديمة .

وقد اتبعت اوربا فى بعض الاحيان عادة اطلاق اسم الحاكم على النقود المضروبة فى عهده ، فاطلقت اسماء كارلوس وفيليب ولويس الخ ، على عملات نقدية ضربت بأمر من هؤلاء الحكام على اختلافهم .

وكانت الدراهم فى مصر — كما سبق لنا ان لاحظنا بالنسبة للدنانير — تاخذ فى غالبية الاحيان اسم الأمير أو الحاكم الذى أمر بضربها ، مثال ذلك الدرهم الناصرى المضروب فى نحو العام ٥٨٣ هـ (١١٨٧ م) والتى استمدت اسمها من اسم الناصر وهو الكنية التى كان يكنى بها السلطان صلاح الدين ، ثم الدرهم الكامل الذى ضرب فى نحو العام ٦٢٢ هـ (١٢٢٥ م) فى عهد الملك الكامل ناصر الدين ، والدرهم الظاهرى الذى تم ضربه فى نحو العام ٦٥٨ هـ (١٢٦٠ م) فى عهد الملك الظاهر ركن الدين بيبرس (٢٥) ، ثم الدرهم المحمودى المضروب فى نحو العام ٧٨١ هـ (١٣٧٩ م) باسم الأمير محمود بن على ، وأخيرا الدرهم المؤيدى المضروب فى نحو العام ٨١٨ هـ (١٤١٥ م) بأمر السلطان الملك المؤيد أبو نصر الشيخ المحمودى .

وكانت العملات الأجنبية الأكثر تداولاً فى مصر عند بداية الهجرة

(٢٤) ولد صلاح الدين فى العام ٥٣٢ من الهجرة (١١٣٨ م) وتوفى فى العام ٥٨٩ هـ (١١٩٣ م) .

(٢٥) وكان يكنى بالبندقدارى .

تتقسم إلى نوعين من المسكوكات طبقاً لما يورده المقرئى ، وكان النوع الأول يعرف باسم الدراهم السوداء وهذه ثقيلة الوزن ، وكانت تسمى كذلك البغلى (٢٦) ، أما النوع الثانى فكان يعرف باسم الدرهم الطبرى ، ولا يزيد وزن هذا الدرهم عن نصف وزن الدرهم عن نصف وزن الدرهم من النوع الأول .

وكانت الدراهم البغلى ترد من فارس ، ويذكر هايد Ilyd فى تاريخه عن ديانة الفرس القدماء (٢٧) أن مدينتى أورميا و شيراز قد بيتا على يد رجل ثرى اسمه راس مجوس (٢٨) ، وقد أطلق عليه العامة الكنية راس البغل ومنها جاء اسم هذا النوع من العملات النقدية التى تسمى الدرهم البغلى ، وان كان المسيو دى ساسى لا يرى أن هذا الاشتقاق يقوم على أساس صحيح .

أما صفة أسود ، التى الصقت بالدراهم القديمة فقد جاءت دون شك من التعارض القائم بين اللون الذى اكتسبته هذه الدراهم مع مرور الزمن وبين المظهر اللامع أو البراق للدراهم التى ضربت حديثاً والتى كانت تتميز باسم الدراهم البيضاء . وليس هناك مجال للافتراض بأنه كانت هناك قط عادة عدم جلو النقود قبل سكها ، وان كانت ثمة ظروف كثيرة يمكنها أن تعطى لقاع النقود الفضية (✱) هذا اللون الأسود (أو المائل للسواد) مثل دفنها بالأرض أو مثل تأثير النار والردلوبة وبصفة خاصة بخار الماء (٢٩) .

وتستعيد الحروف والنقاط البارزة ، عن طريق دعك خفيف ، رونقها

(٢٦) أنظر دراستنا عن الأوزان العربية (الكتاب الأول من هذا المجلد) .

(٢٧) ص ١٠٤ ، ط ١٧٠٠ .

(٢٨) كلمة محوس تعنى : عبدة النار .

(٢٩) وبشكل خاص الأبخرة التى تحتوى على الهيدرو سلفور أو حمض الهيدروسلفور .

(✱) المقصود بالتعاضد هناك الجزء غير البارز من السطح (أى الأرضية) فى حين أن النقوش والصورة أو الطغراء الخ هى الجزء البارز (المترجم) .

المعدنى مما يجعلها تتمايز بقوة ، حتى لتكاد تظن أنها منفصلة عن قاع العملة الذى يظل على سواده .

ويرى المسيو تيخسين Tychsen أن الدراهم الطبرية تستمد اسمها من اسم مدينة طبرية (٢٠) ، أما لأن هذه العملات قد ضربت بالفعل فيها ، وأما لأن العرب كانوا يترددون كثيرا على هذه المدينة بسبب تجارتهم مع الرومان ، ومن هناك كانوا يحصلون على العملات التى ضربت على يد الإباطرة .

ويذكر المقرئى كذلك الدراهم المغربية والدراهم اليمنية (٢١) باعتبارها نائمة ومتداولة فى التجارة ، وكلمة المغرب تعنى الغروب ، وقد أطلقها العرب على كل بلدان أفريقيا التى نسميها نحن بلاد البربر ، وقد أطلقها على طرابلس وتونس والجزائر وفاس ومراكش . الخ ، وإن كان العرب يمتدنون بها لتشمل فى الوقت نفسه أسبانيا وبقية البلدان التى فتحوها فى أوربا ، أما اليمن فقد أطلق على البلاد التى عرفت قديما باسم العربية السعيدة ، وأما قطع النقود المعنية هنا فكانت تأتى فى الأساس من المدينة ومكة . الخ .

وحين انتقل السلطان المؤيد من دمشق الى مصر ، حمل جيشه وكذلك كل من صحبوه كمية هائلة من الدراهم البندقية ، التى سميت بهذا الاسم لأنها كانت تأتى عن طريق التجارة مع البنادقة . وكذلك كمية كبيرة من الدراهم النوروزية التى سميت هكذا ، بلا جدال ، باسم الأمير نوروز الحافظى (٢٢) ، وقد تدوولت هذه العملات فى مجالات التجارة ، واستقبلت

(٣٠) مدينة فى الجودية بناها هيرودوس أجريبا على شرف تيبيروس [أما تيبيروس فهو ثانى إباطرة الرومان وهو ابن ليفى وابن أغسطس بالتبنى ، وكان حاكما حذرا ومستنجرا ، ولكن طبيعته الشكافة جعلته يتركب أبشع ضروب القسوة . وقد ولد فى العام ٤٢ ق.م ومات فى العام ٣٧ بعد الميلاد - المترجم] .

(٣١) إذا كانت المغرب تعنى الغروب فإن كلمة اليمن بدورها قد اشتقت من اليمين .

(٣٢) بدأ هذا الأمير يحكم دمشق عندما انتقل الملك المؤيد الى مصر ، ويطلق على الهدايا التى تقدم فى الأول من العام اسم هدايا نوروزية نسبة الى نوروز ، وهو اسم يعنى بالفارسية اليوم الجديد أو أول أيام السنة ، ويبدو أن النعت المصاحب للدراهم « دراهم نوروزى » قد اشتق من هذا المعنى ، فإذا صح ذلك فأننا نكون بصدد دراهم (أو عملات) تذكارية .

هذه النقود بترحاب كبير ، فقد مضى وقت طويل لم تصنع خلاله الدراهم
فى مصر ، لدرجة لم تعد ترى معها سوى النقود النحاسية .

أما القرش الأسباني ، فقد كان ، من بين كل العملات الحديثة
القادمة من الخارج ، هو أكثر هذه العملات شيوعا وأكثرها استخداما حتى
مجيء الجيش الفرنسى الى مصر .

وكانت عملية تغيير أو تحويل هذه العملة ، وهى أكثر وثيرة من كل
العملات — وقد ترتب على هذه الميزة ، بالإضافة الى وفرتها فى سوق
العالم أنهم يكادون يحولون الى قروش كل الفضة التى يستخرجونها من
هذه المناجم — تعود بربح وكسب يفوق ما يحققه تحويل أو استبدال بقية
العملات ، وقد ترتب على هذه الميزة ، بالإضافة الى وفرتها فى سوق
التداول انها كانت أوسع العملات انتشارا فى كل تجارة العالم ، وانها
أصبحت على نحو ما عملة تعاقد (أى تتم العقود على أساسها) ، لمستخدم
من جهة ، وسيلة للتبادل مع غالبية الدول . وتغذى من جهة أخرى ليس
فقط كل عملات الدول المختلفة على وجه التقريب وانما جزءا من حليها
كذلك ، ولم يكن استخدامها فى مجال التجارة يقتصر على تسديد ائمان
السلع ، بل كانت تشكل فى حد ذاتها تجارة هائلة غير مشروعة ، تشكل
فى أغلب الأحيان جزءا من جولات السفن والقوافل .

أما التالارى أو التالر (٣٢) فهو عملة المانية يشار اليها باسم الرسدال
risdale أو الريال التعاقدى (الذى تعقد على أساسه الاتفاقيات)
écu de convention ، وكانت تصنعه دول متعددة لتستخدمه وسيلة للتبادل
التجارى مع مختلف الأمم ، وينطبق هذا بصفة خاصة على الرسدال
النمساوى ، وكان التالر ، شأنه شأن القرش الأسباني ، بالغ الانتشار
فى مصر ، وقد بلغت القطعة النقدية ، فى التمريرة التى وضعتها لجنة

(٣٣) كلمة تالر أو تالرى Thalari مشتقة من الألمانية Reichsthaler
والتي أخذنا عنها كلمة رسدال risdale ، أو بمعنى آخر كلمة تالر Thaler
التي أضيف اليها فى اللغة الفرنكية المقطع الايطالى (وهو المد بالكسرة)
وتشير هذه الكلمة Thaler فى بعض بلدان المانيا وبخاصة فى سكسونيا
وهانوفر وبروسيا الى النقد الحسابى ، وتماثل كلمة écu أو ريال مهننا ،

من الفرنسيين والتجار الوطنيين ، سعر القرش نفسه ، بل لقد كانت عمليات التحويل تتم لصالح التالر ، برغم أن القيمة الجوهرية أو الفعلية للقرش تزيد تشكل طفيف عنها في التالر بسبب ارتفاع العيار في القروش ، ولعل هذه الميزة لا تعود فقط الى طبيعة العلاقات التجارية ، وإنما تعود كذلك الى حقيقة أن وزن التالر كان أكبر (من وزن القرش) وربما أيضا الى حقيقة أنه كان أكثر دقة في صنعه .

ويطلق العرب على كل من القرش الأسباني والتالر الألماني اسم الريال (ريال) ، ويميزون القرش الأسباني بتسمية خاصة به هي ابو مدفع ، بسبب صورة الملك الموجودة على أحد وجهيه وصورة العمودين الموجودين على الوجه الآخر ، إذ أخذ (٢٤) القوم أعمدة هيرقل هذه على أنها مدافع ، أما التالر أو التالري فيشيرون اليه باسم ابو طائقة (أبو بوطائقة) وهي كلمة تعنى صاحب النافذة (٢٥) ، وجاءت هذه التسمية بسبب الصورة التي ترى على أحد الوجهين ، وصورة الأسلحة المدلاة من عقاب مقسوم الى أربعة أقسام ، والموجودة على الوجه الآخر ، إذ يشبه هذا الشعار الموجود بوسط وجه القطعة النقدية بعض الشيء تلك النوافذ ذات القضبان الحديدية الشائع استخدامها بالبلاد ، ومن كلمة بوطائقة هذه جاءت على سبيل التحريف كلمة pataque في اللغة الأفرنجية ثم انتقلت بدورها الى اللغة العربية الدارجة « بطائقة » .

وقد بات قبول النقود الفضية كبيرة الوزن ، والتي انتهينا من الحديث عنها للتو ضرورة ملحة في تجارة الجملة خصوصا بعد أن أصبح يصنع في مصر قليل من العملات الذهبية . وكذلك حين لم تعد توجد هناك

(٣٤) ويحذف الالف أحيانا لأنها أخذت على أنها أداة ، ولغظت الكلمة بوطائقة pataque أو بطائقة pataque مع تحويل الباء الثقيلة P في بعض الأحيان الى باء خفيفة ذلكما يحدث مع كلمة باشا pacha و Bâcha

(٣٥) لكي ندرك ما أدى اليه هذا التشابه الغريب لابد أن نعرف أن نوافذ البيوت في مصر مزودة بنوع من القضبان (أو المشربيات) على هيئة شبكة مكونة من أجزاء بالغة الضلالة من الخشب المستدير ، فجميع بعضها إلى بعض مما يشكل اشكالا متنوعة منها ، لها صلة برسوم الدائيل أو بالأوراق المثقوبة أربعة ثقوب مستننة عندنا .

لنظ لا عملات فضية تقترب من قيمتها من النقود الذهبية ، ولا تلك العملات التى تكون واسطة بين النقود الذهبية والعملات الصغيرة .

وفى القسطنطينية ، حيث خامات الفضة اكثر وفرة بدون جدال ، وحيث التجارة اكثر نشاطا ، وحيث اساليب العمل فى دور سك النقود اكثر نضجا وتطورا ، تصنع قطع فضية منخفضة العيار من ذوات ال ١٠٠ ، ٨٠ ، ٦٠ ، ٤٠ ، ٢٠ ، ١٠ بارات بل تصنع هناك كذلك قطع نقدية من ذوات الخمس بارات .

لكن مصر لم تأخذ على نحو معتاد بهذه السلسلة من العملات التى تشكل نظاما نقديا كاملا من النقود الفضية او البرونزية التى تنهض على تقسيمات السلم العشرى ، الذى تكون فيه البازة واحدة هى ادنى درجاته ،

ويبدو ان الملوك على بك (٣٦) ، المكنى بالكبير ، والذى صنع لنفسه بشجاعته وجرة مشروعاته اسما مدويا فى الشرق ، بل وامكنه ان يستمرى انظار اوربا حينما من الدهر ، يبدو انه الوحيد الذى امر بضرب قطع نقدية من ذوات الاربعين والعشرين مدينى على غرار تلك التى تصنعها القسطنطينية ، بل يؤكد بعض كذلك انه قد امر بضرب قطع من ذوات الثمانين ومن ذوات المائة مدينى ، وان كنا لم نستطع الحصول على شئ منها ، ويمكن الافتراض على الاقل ان عددا قليلا من هذه العملات قد جرى تداوله .

وكان يطلق على هذه القطع اسم غروش (٣٧) ، وكانت هذه مضروبة بسكة (بكسر السين وشدة مفتوحة على الكاف ومعناها اداة السك) السيلطان الحاكم او على الاقل كانت تحمل تأشيرة او طغراء هذا السلطان ، وقد امرنا بتصوير قطعة من ذوات الاربعين مدينى ، ونجدها فى

(٣٦) تعنى كلمة Bey او Beyk بالتركية السيد او الشريف .

(٣٧) يظن المسيو دى ساسى ان هذه الكلمة قد جاءت من الالمانية ومعناها (اسم احد اجرام الوزن) ، وتحمل بقطع قطع النقد الالمانية على منيزل الاختصار اسم Groschen بحروف كبيرة ،

اللوحه المرفقة برقم ١٦ ، واخرى من ذوات العشرين مدينى ونجدها لمى نفس اللوحه برقم ١٨ . وعندما سنتناول بالحديث العملات النمطية او المعيارية وارقام او نقوش المسكوكات فسوف نشير الى الخصوصيات التى تجيز نقود على بك .

وحيث أصبحت خامات الفضة بعد موت هذا المملوك نادرة ، وحيث كان صنع الغروش يعود بنفع اقل مما يعود به صنع المدينى ، فقد توقف صنع القطع من ذوات الأربعين والعشرين مدينى ، ويبدو أنه كان كافيا ان تحقيق الهزيمة بعلى بك ، لكى تفقد النقود التى سكها كل ثقة وان تسحب من التداول أو تلغى كنقود ، كما لو كان الأمر ضربا من التجديد .

ويذكر فولنى Volney فى تاريخه لعلى بك (٢٨) ان نقود هذا المملوك قد فقدت ٢٠٪ من قيمتها اذ سرى زعم بانها كانت محملة لاكثر مما ينبغى بمعادن ذليحة ، ويذكر كذلك أن واحدا من التجار قد سرب منها الى مارسيليا عشرة آلاف قطعة فسادت عند صهرها بربح كبير للحد الكافى ، ولو لم تكن هذه العملات قد فقدت اكثر من ٢٠٪ من قيمتها الاسمية لكان من المستحيل ان تحقق هذا الربح عند نقلها الى الخارج ، وان بعض الناس قد يرى فى المعلومات التى قدمها المسيو فولنى للتو عن عملات على بك ، أن الأمر هنا يختص بالعملات الفضية وليس بالعملات الذهبية ، فهذه هى التى ينطبق عليها بصفة نامة ما جاء فى هذه الفقرة السابقة .

وعقب ذلك اعدمت الماكينات التى كانت تستخدم فى صنع غروش على بك ولم نعتز لها على أثر فى دور سك النقود القاهرة .

وقرب نهاية العام ١٧٩٨ (١٢١٣ من الهجرة) أمر القائد العام ان يعاد اصدار القطع النقدية ذوات الأربعين والعشرين مدينى ، وكلفنا بالعمل على اعادة بناء المصانع والآلات اللازمة ، وقد استقبلت هذه القطع النقدية استقبالا طيبا للغاية فى مجال التجارة ، كما ان صنعها سيظل أمرا لا ينسى فى مصر ، مثلما كانت قروش على بك .

أما الدراهم ، وكان وزنها منذ البداية ضئيلا ، فقد تنافسها بصفة متتالية بعض تغييرات (نحو الأدنى) فى وزنها وفى عيارها ، بفعل جشع أولئك الذين كانوا يحكمون مصر ، ومع ذلك فإن بعضا من هؤلاء الحكام ، أكثر بعدا عن الهوى والمصلحة ، أو ممن كانوا يسترشدون فى أدارتهم بأفكار أكثر ورعا وأكثر عدالة ، قد رفعوا من جديد وزن وعيار هذه العملات .

ويذكر المقرئ أن السلطان صلاح الدين ، بعد أن ألغى تداول الدراهم السوداء ، تلك التى كانت بالغة الثقل وذات عيار عال ، أمر بضرب دراهم تمتاز فيها الفضة والنحاس بنسبتين متساويتين ، ولعل عيار ووزن هذه العملة قد ظلا منخفضين حتى الوقت الذى أصدر فيه الملك الكامل أمرا بإبطال كل الدراهم التى كانت تعرف عندئذ بالقاهرة والاسكندرية باسم أوراق ، وأمر بإصدار دراهم جديدة كانت تقترب سواء فى عيارها أو وزنها من الدراهم القديمة أى العملات ذات المزيج الجيد .

وقد يكون بمقدورنا أن نلمح فى هذه القطع النقدية المسماة أوراق ، ومفردها ورق ، مئشأ قطع المدينى التى تصنع اليوم من صفائح من البرونز مسطحة أو مصقولة بفعل دقات مطرقة ، بل لعل المدينى لم يكن سوى فرع (أو قسم) من هذه العملة التى كانت تستخدم حاملة اسم أوراق .

ويقدم لنا الشيخان اسماعيل وعبد الرحمن ، وهما اللذان ينظر إليهما فى القاهرة باعتبارهما يتميزان بغزارة معلوماتهما ، المعلومات الآتية حول الاشتقاق اللغوى لكلمة مدينى التى تعنى فى اللغة العربية الميدى :

عندما أصبح الملوك الشيخ خليفة ، واتخذ لنفسه القاب السلطان الملك المؤيد أبو نصر الشيخ ، وهى أسماء والقاب تعنى الإمبراطور الملك ، الذى تؤيده العناية الإلهية ، صاحب الثَّور ، الشريف) ، أمر بأن تضرب انصاف دراهم سميت باسمه : المؤيدى أو الميديدى على سبيل الاختصار ، وكان يطلق عليها كذلك اسم نص وهى كلمة لاتزال تستخدم حتى اليوم للإشارة إلى المدينى أو البارة .

وسواء كان القوم قد اعتبروا المدينى بمثابة تحوير أو تحريف للدرهم القديم ، أو كانوا قد نزلوا إليه باعتباره عملة جديدة أدخلت

صناعتها الى مصر كما ادخلت الى القسطنطينية حيث تضرب هناك عملة مشابهة تعرف بالبارة Parah (٢١)، فلن يكون اقل من ذلك نسخة ان هذه العملة العجيبة ، الاكثر رقة من ورقة ، والتي تكنى اقل نفخة لبعثرتها والتي يوضع الالف منها في قاع قمع ورقى « قرطاس » ضئيل الحجم ، قد أصبحت هي النقد الرئيسى في مصر ، اى تلك تتخذ اساسا في ابرام الصفقات الكبيرة وكذلك في عمليات البيع بالتجزئة وكذلك التي تتم بها كل الحسابات وتحصل الضرائب .

اما بخصوص نسبة النحاس التي تمزج بها الفضة التي تستخدم في صنع النقود ، فانه لا تستخدم قط في مصر كلمة بعينها للإشارة اليها ، وليست هناك كلمة تقابل كلمة نقد برونزى التي نستخدمها من . واذا ما طبقنا هذا الاسم « نقد برونزى » على كل النقود التي يشكل الناس النسبة الغالبة في سبيكتها ، فان القطع ذوات الاربعين والعشرين مدينى ، وكذلك قطع المدينى التي تحدثنا عنها تعد في واقع الامر نقودا برونزية (وليست فضية) ، فمعد زمان طويل للغاية لم تصنع في مصر نقود فضية بمعنى الكلمة ، ونحن من جانبنا لم ندخل تحت هذه التسمية (اى النقود الفضية) قطع المدينى والقطع ذوات الاربعين والعشرين مدينى ، الا لان هذه القطع قد حلت محل العملات الفضية التي جاءت النقود التي تحدثنا عنها لتقوم مقامها .

ثالثا - النقود النحاسية

تطلق كلمة نحاس في العربية على المعدن الذي نسميه نحن Cuivre وفيها معنى كانت النقود النحاسية تسمى فللس والجمع فلوس .

وكانت هذه النقود النحاسية عبارة عن قطع من هذا المعدن ، تطغت بأوزان تكاد تكون متساوية ، ولم يعد يتداول من هذه النقود اليوم الا كمية ضئيلة ، ولم يكن الناس يضعون النحاس في مرتبة النقود . ولم يحزنوا يستخدمونه عندئذ الا في شراء السلع ضئيلة الثمن او في المطالب المنزلية البسيطة . وقد كانت السلع الغذائية الضرورية منخفضة السعر

(٣١) في التركية بالباء الثقيلة P ، وفي العربية بالباء الخفيفة B

حتى ان ابناء الشعب قلما كانوا ينفقون فى اليوم الواحد مايزيد عن بضعة قطع من العملات النحاسية لشراء اقواتهم .

واستمرت هذه الحال حتى نحو العام ٨٠٠ من الهجرة (١٣٩٨ من التقويم المسيحى) ، وحيث بدأت النقود الذهبية والفضية بمرور الزمن تمسح بالغة الندرة ، وبشكل خاص بسبب الكوارث التى كانت تحدثها القلاقل والاضطرابات والثورات التى حدثت فى مصر . منذ العام ٨٠٦ من الهجرة (١٤٠٤ م) ، تمتد اصبحت العملة النحاسية اكثر ضرورة ، واشتد الطلب عليها لهذا السبب وارتفعت قيمتها كثيرا فى عمليات الاتجار غير المشروع حتى تجاوزت قيمتها الحقيقية كثيرا .

وبدأت هذه العملة تتسرب الى مجال التجارة متنافسة مع النقود الفضية منذ الوقت الذى اصبحت الظاهر برقوق فيه امرا ، (أى فى نحو العام ٧٨١ من الهجرة (١٣٧٩ من التقويم المسيحى

وحين اصبحت برقوق سلطانا ، امر محمود بن على ، الذى ولاه وظيفة استاذار (٤٠) بأن يضرب فى القاهرة كمية كبيرة من الفلوس اى من النقود النحاسية بسبب الربح الذى كان يعود به مثل هذا الصنع وامر بايقاف سك الدراهم التى اصبحت بالغة الندرة ، وقد صهر الصائغة الكثير من هذه الدراهم ، كما صدروا الى الخارج كمية ضخمة منها ، ومما لاشك فيه انه قد ضربت نقود نحاسية ذات قيم مختلفة ، كما كان لكل واحدة من هذه العملات اقسامها او تفرعاتها .

وقد استمر سك العملات النحاسية لسنوات طويلة فى عهد برقوق وفى عهد ولده الناصر فرج ، وفى هذه الاثناء جلب الفرنجة كميات هائلة من النحاس الاحمر الى مصر .

وكان سعر التداول الاجبارى الذى تقرر للفلوس او القيمة الاسمية التى تحددت لها وهى اعلا بكثير من قيمتها الحقيقية ، هى السبب فى

(٤٠) تتكون هذه الكلمة من كلمتين فارسيتين : استا (او اسطى) بمعنى مجبر او مدير ، ودار ومعناها قصر ، وهى تماثل عندنا كلمة majordome اى مدير القصر او المتصرف فى شؤونه .

ادخال كميات كبيرة من النقد المزيف ضمن هذه العملات خلال تلك الفترة.

ومنذ البداية ، وحتى عام ٨٠٦ من الهجرة كانت النقود النحاسية تتداول على اساس البعد ، ومنذ هذا التاريخ صدر الامر بتداولها على اساس الوزن اما لانه تبين ان عددا كبيرا منها لم يكن مستوفى الوزن ، واما لانه كان يلزم وقتا بالغ الطول في عددها مما كان يتسبب في حدوث ارتباكات شديدة ، ثم انتهى الامر بالنقود النحاسية ان اُضحت هي العملات الوحيدة المستعملة ، واصبحت كل السلع ، بها في ذلك الذهب نفسه ، تقدر بالفلوس .

وبمرارة شديدة ، شككوا المقرضى ، وهو الذى كتب مقالاته (عن النقود) بين عامي ٨١٨ و ٨٢٢ من هذا الاجراء الذى لا يمكن احدا ان يعقله ، والذى يشهد المرء بالعجز عن مجرد تدوينه ، ويضد ان النحاس لم يكن قنما ، في اى بلد من بلدان العالم ، لا في قديم الزمان ولا في حديثها ، عملة رئيسية ، ولم يحل عليه الدور في ان يتداول كعملة الا في عهد اكثر الحكام جدارة بالمقدس والكراهية ، وهو الناصر فرج ، فالفضة ، بصفة خاصة ، هي العملة المشروعة ، التى لم يكف تداولها على الاحلاق في انحاء العالم ، ويؤكد المقرضى انها ، هي ، هذه العملة النحاسية التى خربت ، هي مصر .

واقترح المؤلف على السلطان الذى كان يتولى مقادير مصر في ذلك الوقت ، وهو الملك المؤيد ، الذى كان قد اعد صنع واصدار الدراهم :

اولا : الا تدون اى مبالغ في كل العقود العامة والخاصة ، وفي كل السجلات المالية ، وكذلك في كل المعاملات والصفقات الا بالدراهم المؤيدية .

وثانيا : ابطال تداول الفلوس القديمة ، على ان تقوم مقامها فلوس جديدة مؤيدية تنشأ على الاسس التالية : تضاف الى ثمن منظار النحاس المستورد من بلاد الفرنجة كل النفقات التى تتحملها دور سك النقود لتحويله الى فلوس ، ويقدر على اساس ذلك كم عدد الفلوس التى تكون مساوية للدينار وكم منها يكون مساويا للدرهم المؤيدى ، وحاول هذا

— ٨٠ —

المؤرخ التدليل على جدوى هذه العملية ، ومع ذلك فقد كان من المؤكد ان عملية كهذه سوف تلحق ضررا كبيرا بعمامة الناس وبصفة خاصة ابناء الطبقة الدنيا منهم ، والذين تنتشر بينهم العملات الصغيرة ، والذين كانت مصادر دخولهم المتواضعة ستتعرض لهزة عنيفة لتتقص دهبية واحدة .

ولعل الاجراء المعادل والشريف الذى كان يمكن اتباعه كان ان نستبدل فى دور سك النقود بتلك الفلوس الملقاة تبعا للقيمة التى كانت لها عند تداولها فى مجال التجارة وقبل ابطالها ، دنائير ودراهم ، ومن المستطاع تقدير هذه القيمة اذا اخذنا كحد وسط اثمان السلع الضرورية (كالقمح على سبيل المثال) مقدرة بالدنائير والدراهم الجديدة ، ومع ذلك فقد يحدث ، دوين ريب ، ان نجد فى مجال التداول كمية من الفلوس اكبر بكثير من تلك التى ابطلتها الحكومة ، وتصبح العملية على هذا النحو مدمرة ومستحيلة التنفيذ ، ذلك ان الحكومة حين امرت بتجاوزة بذلك كل حد ممكن بمنع كمية بالغة الضخامة من النقود ، ذات قيمة اعتبارية او صورية وسعر تداول الزامى ، قد وجدت نفسها ، حين اصبح الامر ملحا عليها بان تعالج السووات التى نجمت عن ذلك على مفترق طريق : فاما ان تثقل كاهل نفسها بالديون اذا شاءت ان تسحب هذه النقود طبقا لقيمتها الاسمية ، واما ان تسبب فى خراب او افلاس الناس ، اذا هى لم تسارد النقود الملقاة الا حسب قيمتها الحقيقية او الجوهرية .

وعندما عاد صنع العملات الفضية ليستقر من جديد ، وعندما مضاعفت هذه النقود وتزايدت كذلك تفرعاتها ، وعندما اخذ وزنها وعيارها يتناقصان بشكل مستمر ، ونقصت نتيجة لذلك قيمتها ، اصبح من المستطاع استخدامها فى شراء السلع الرخيصة . وحلت بذلك محل العملات الصغيرة « الفكة » ، وبذلك سهل التخلص من النقود النحاسية ، تلك التى كانت اكثر من غيرها عرضة للتلف ، والتى كانت تبعث براثة غير مستحبة ، والتى كانت من جهة اخرى تمد سمعت سمعتها او قلت الثقة بها بسبب الكميات الهائلة منها ، التى فاقت كل حد متصور ، والتى طرحت للتداول — كما كانت تسبب الكثير من الضيق والارتباك بفعل حجمها ، والتى تطلبت بسبب ذلك نفسه القيام بعمليات اصدار اكبر ضخامة

(وتكلفة) مما كان يعود بذلك على الحكومة بنفع اقل . ولقد انقضى بل
اوقف كلية اصدار النقود النحاسية ، واصبحت كلمة الفلوس ، وهى
التي كانت تعنى منذ البداية ، وبصفة خاصة ، النقود المصنوعة من
النحاس ، تشير بعد ذلك الى العملات الفضية ، واصبحت كلمة نوعية
(تدل على النوع) تقابل اللفظ الفرنسى : نقود او فضة *monnaie*
(٤١) *ou argent*

اما العملات النحاسية التى صنعت اما فى عهد المؤيد كما تستخدم
بمثابة نقود معاونة ان متممة للدرهم التى زاد عبارها ، واما فى عهود
أخرى كى تواجه ندرة العملات الفضية فقد اتخذت اسم جديد (٤٢) اى
ما صنع حديثا او النقود التى صنعت مؤخرا .

وقد اوردنا تحت رقمى ٢٥ ، ٢٦ اثنين من هذه الاجداد (وهو جمع
جديد) النحاسية ، ينتمى كل منهما الى عهدين مختلفين ، كما انها قد
صنعا من نوعين مختلفين من النحاس ، وبقطعين مختلفين .

وباختصار ، فحيث ظلت قيمة السلع الغذائية تواصل ارتفاعها ،
فى حين استمرت قيمة المدينى تواصل انخفاضها ، لدرجة لم بعد الامر
يستوجب معها اللجوء الى النقود الأدنى قيمة ، فقد توقف صنع الاجداد
منذ وقت طويل ، وان كان فقراء الناس لا يزالون يستخدمون فى
معاملاتهم اما هذه الاجداد نفسها بأنواعها المختلفة ، واما قطعها من
النحاس غير مسكوكة ضربت بشكل خشن ، يحصلون عليها من عند تجار
النحاس كى يستطيعوا شراء السلع ضئيلة القيمة مثل الحشائش (علف

(٤١) يقول المصريون : هات فلوس ، مقابل قولنا *donne de l' argent*
او *donne de la monnaie* اذا كان الامر يتصل بعملات ذهبية أو بالقروش

(الريالات) ويقولون كثير فلوس مقابل قولنا *Beaucoup d'argent*
(والترجمة هنا بتصرف يقتضيه النص العربى) .
(٤٢) ويلفظونها فى القاهرة جديد بدون تعطيش للجيم . وتلفظ فى بلاد
أخرى مع تعطيش الجيم . وقد استقر رأينا عند نشر وصف مصر على ان
نقدم الجيم العربية سواء كان يعقبها حرف ال *e* أو ال *i* وهما حالتان
تلفظ فيهما ال *g* مثل ال *j* كما تلفظ اذا اعقبها أى حروف متحركة أخرى
[أى على كتابة الجيم المعطشة بالطريقة نفسها التى يكتبون بها الجيم غير
المعطشة] المترجم .

(م ٦ — وصف مصر)

الحيوانات) وبالنسبة للكميات التى يقل ثمنها عن المدينى الواحد او البارة، وكانت تلزم عشرة من هذه القطع لكى تساوى مدينى واحدا ، بحيث يمكننا تمثيلها على النحو الذى كانت عليه الدراهم deniers عندنا .

رابعاً : المسكوكات او العملات التذكارية

لم يعرف الشرق مطلقاً ، او على الأقل ، لم تستقر فيه - على شكل نظام متبع ، كما هو الحال عند الأوربيين ، عادة سك العملات التذكارية المختلفة ، التى يكون القصد من اصدارها اما تكريس او تخليد لذكرى احدث بارزة تمت فى عهد من العهود بواسطة استخدام الرموز او نقش التواريخ او النقوش .

ومع ذلك فقد جرت هناك عادة او تقليد بالغ القدم لايزال متبعاً حتى أيامنا هذه ، وهو تقليد يقضى بان تسك فى فترات بعينها احتفالاً باستهلال او غرة الاعوام (الهجرية) او لتقديسها كعطايا او اكراميات ، نقود ذهبية لم تكن تختلف عادة عن النقود الأخرى الا فى ان سطحها اكبر اتساعاً بكثير ، والا فى ان الدنار كان يعطى لكتابتها فى بعض الأحيان قدراً اكبر من الأناقة ومن « التحسين » مع بذخ فى زخرفات الاطار ، او كان فى بعض الأحيان يخط اطارين مركزيين من الحبيبات ، أحدهما يدور باستدارة القطعة النقدية والاخر فوق حافظها ، او كان يضع بين هذين الاطارين ، زخرفاً على هيئة عقد من الورود او على هيئة صفائر او كتابات مضفرة او ضروب أخرى من الزينة ، وان كانت النقوش والعيار والوزن لهذه العملات التذكارية) هى نفسها فى النقود الأخرى ، او بان يضاعف الوزن لكى تصنع قطعة ذات اثنى من الفندقى او تساوى اثنين من العملات الذهبية الأخرى ، او كان الوزن يزداد فقط بمقدار النصف لتساوى القطعة فى الحالة الأخيرة ١١/٢ فندقى او سكيناً واحداً ونصف سكين وهذه هى القطع التى اوردناها فى اللوحة المرفقة بهذه الدراسة تحت رقمى ١ ، ٢ ، ٣ (٤٣) .

(٤٣) يمثل الشكل الاول قطعة من ذوات ٢ فندقى ، ويمثل الشكل الثانى قطعة فندقى عادة ، انظر اللوحة الملحقه بهذه الدراسة (وقد قسمت فى الطبعة العربية الى اربع اوحات متعاقبة، مع مراعاة ان يتوافق تسلسل وارقام الاشكال فى اللوحات مع ما جاء فى النص العربى — المترجم) .

ومع ذلك فقد كانوا يغيرون فى بعض الاحيان من النقوش ، ويسهبون فى بيان القاب الحاكم اما لتمييز هذه القطع عن العملات الاعتيادية واما لامتداح الامير ، وتقدم القطعة الذهبية التى اوردنا رسما لها برقم ٦ من اللوحة الاولى (رقم ١٢ من اللوحة الاصلية) مثالا على ذلك ، وهى اكبر حجما من الاخرى ، كما انها فيما هو واضح احدى عملات الزينة او واحدة من العملات التذكارية ، وهى كذلك تختلف عن القطعة الذهبية المرسومة برقم ٥ من اللوحة الاولى (١١ من اللوحة الاصلية) ، برغم انها قد سكنا ، كلاهما ، بالقاهرة وفى عهد مصطفى بن احمد نفسه ، وهو الذى ارتقى عرش القسطنطينية فى العام ١١٧١ من الهجرة (١٧٥٧ من التقويم الميلادى) .

وبرغم ان قطع النقد الترفيحية (قطع الزينة) هذه اقرب كثيرا شبيها بالعملات منها بالمسكوكات ، فقد كانت محدودة التداول ، وكان يحتفظ بها مثلما تحتفظ نحن بمتاح الائتمان او قطع الزواج او الاحتفالات وكانت تحمل بشابة زينة او تعطى فى شكل اكراميات ، وفى بعض الاحيان كانت تباع الى اليهود الذين كانوا يقومون باعادة صهرها .

تقليد كهذا كان موجودا عند الفرس ، فقد كانت تصنع فى فارس تبعا لرواية شردان (٤٤) Chardin قطع نقدية لم يكن لها نفس الرواج اذى للعملات وانما كانت توزع عند حلول راس السنة .

اما العملات الذهبية المستخدمة فى القسطنطينية والتى نشرها المسيو بونفيل Bonville بأرقام ٦ ، ٧ ، ٨ ، ١٠ ، ١١ ، ٢٠ باللوحات ٣٢٤ ، ٣٢٥ عن النقود التركية ، وكذلك عن نقود القاهرة بأرقام ٢١٤ ، ١٥٤ ، ٢١٥ من اللوحات نفسها (٤٥) ، فلم تكن هى على وجه الدقة هى النقود المتداولة ، وانما كانت نقودا استهلاكية او تذكارية أى نقود صدرت لمناسبة معينها ، وكانت القطع الاولى من نوع التندقى ، اما الثانية فكانت من نوع الزرمحبوب .

Voyage de Chardin en Perse, tom IV p. 279, édit (٤٤)

1711.

(٤٥) دراسة عن النقود الذهبية والنضية المتداولة عند مختلف الشعوب . . الخ ، باريس ، ١٨٠٦ ص ٢٠٥ وما بعدها .

ويذكر المقرئ في خطه عند وصفه لاحتفالات رأس السنة أن الخليفة كان يعطى عند انتهاء العام أمرا بأن تصنع في دار سك النقود، في التاريخ نفسه المحدد لسك نقود السنة الجديدة ، عدد محدث من الدنانير ومن الربعيات (٤٦) والقرايط والسدراهم المستديرة ، وكان يبعث بها كاستبشار الى الوزير وإلى أقاربه وإلى كل العسكر من حملة السيف أو حملة القلم (الجنود والكتبة) ، كما كانت ترسل قطع الدنانير وحدها هدايا إلى الضباط وأصحاب الرواتب في عيد الفطر (٤٧) ، الذي يستغرق ثلاثة أيام ، والذي ينهى شهر رمضان الذي يشكل عند المسلمين وعلى نحو ما يمثله الصوم الكبير عندنا .

ويورد المقرئ في فترة أخرى أنه كانت تضرب في زمن الفاطميين (٤٧) في دار سك النقود القديمة ، وهي أول دار انشئت في مصر ، الدنانير أو بالأحرى الخردبات الخاصة بفترة العام (الهجرى) أو بخميس العدس ، وهو الخميس المقدس عند الأتباط ، وقد أطلق عليه هذا الاسم لأن الأتباط يطبخون فيه العدس ، كما كان هذا اليوم ، في زمن المقرئ كذلك ، يوافق الاحتفال بأحد الموالد ذاتة الصيت في القاهرة ، وكل ولايات مصر ، وكان المقرئ يسميه أيضا خميس العهد .

ولا يتعلق الأمر ، في الفقرة الأولى التي اقتبسناها للتو من المقرئ ، بالقرائط وإنما بالرابعة فقط وكذلك بالدراهم المستديرة التي يشير إليها باسم مقشقة ، وهي صنف كان المسبو دى ساسى بجهل ماتعنيه ، كذلك فإن المقرئ عند حديثه عن قطع الاستبشار أو القطع الاستهلالية التي تسك بمناسبة بدء العام الهجرى لم يعد يشير إلى الدراهم المستديرة وإنما إلى القرايط ، وفي مكان آخر ، إلى الخردبة (٤٨) . ويستنتج دى ساسى أن الدراهم موضوع الحديث هي نفسها ما عاد المؤلف يسميها بعد

(٤٦) أى أرباع الدنانير

(*) في الأصل : عيد الأضحى .

(٤٧) الفاطمية أو الفاطميون ، نسبة إلى فاطمة ابنة النبي وزوجة على ، والتي يدعى هؤلاء أنهم من نسلها ، وقد استقروا في بدايتهم في أفريقيا ثم استولوا بعد ذلك على مصر .

(٤٨) انظر دراستنا عن الأوزان العربية (الكتاب الأول من هذا المجلد) .

ذلك بالقراريط ، ويبدو لنا ان الأكثر احتمالا من ذلك هو ان القراريط والخردبة كانا يشيرا الى قطعة نقد ذهبية واحدة ، وكان المثلث ، وهو نفسه وزن الدينار ، ينقسم الى اربعة وعشرين قيراطا ، ومن المعروف ان القراريط يساوى وزن الخردية او حبة الخروب . وبلا جدال فان هناك بنرا قد تم فى الجزء الأول من نص المقريزى ، اذ كان ينبغى عليه ان يذكر القراريط بعد ذكره للربعيات . اما عند حديثه عن الاكراميات التى كانت تقدم الى الوزير والى اقاربه والى عسكر السيف وعسكر القلم فان الحديث هنا لم يعد يتصل الا بالنقود الذهبية ، والقراريط هو اصغر قطعة من العملات المصنوعة من هذا المعدن . وسوف يتحدث عنه مؤلفنا بعد ذلك تحت اسم خردبة . واخيرا فان الدراهم المستديرة كانت عملات فضية ، ولم تكن توزع الا على رجال او اتباع الوزير ورجال كبار الشخصيات المهمة ومجال سك النقود .

اما فى خميس العهد فلم تكن ضرب الا الخردبة ، ويتراوح مسدد هذا الامداد النقدي مائتين ١٠ الالف وعشرين الفا من هذه المسكوكات ، ويستخدم فى ذلك من ٥٠٠ الى الف دينار ، والى جانب ان وزن الدينار يمكن بسبب تآكل النقود بفعل الاستعمال او بسبب غش فى وزن النقود الذهبية ، ان يكون اثنى من مثقال واحد ، اى اقل من ٢٤ قيراطا ، فقد كانت الدنانير الزائدة تستخدم فى سداد مروق الوزن وفى الانفاقات اللازمة لسك هذه النقود ، وكمنح للمعاملين فى الضربخانه .

ونستنتج مما قلناه للتو ان قطع النقد المسماة قراريط او خردبات كانت بالغة الضالة وذات قيمة متواضعة ، اذن فقد كانت بالنسبة للنقود الذهبية ما كانه المدينى او البارة بالنسبة للعملات الفضية .

وحتى اليوم لا يزال القوم يحتفظون بمعادة سك النقود الذهبية احتمالا بغرة الاعوام ، او لكى تقدم اكراميات ، او تعطى لأشخاص متميزين كانوا يطلبونها بانفسهم ، او كانوا يرسلون الذهب من عندهم لتحويله الى قطع نقدية والى نصفيات وربعيات (من هذه القطع) ، ولم يكن هذا كله يختلف فى شىء عن العملات المماثلة الا فى انها ذات سطح اكبر اتساعا والا فى العناية التى يبذلها الحفار فى كتابة وحفر النقوش ،

وتسمى الهدايا أو الاكراميات بخشيش (٤٩) . وفى بلاد ترزح تحت نير الاستبداد ، وبصفة خاصة ، فى تلك البلاد تعقد فيها السلطة للأقبي والاکثر جسارة ، تكون الوسيلة الفعالة ، والمعتادة للغاية ، لاصطناع الاتباع هى الاعطيات والاکراميات ، اذ قل أن تكون هناك حقوق مؤكدة ثابتة ، أو عدالة فى التوزيع ، وإنما كل شىء هو منحة وعطاء ، وفى هذه البلدان يعطى النذر اليسير دوماً فى شكل رواتب ثابتة ، ويوهب الكثير أحيانا فى شكل منح واعطيات ؛

فى هذه البلاد يجهل الناس ما التحفظ ، أو هذا النوع من الرسالة والحياء اللائق بشخص من يعطى بفدر ما هو جدير بشخص من يأخذ . وفى الأعياد الخاصة التى تحييها على سبيل الترفيه العائلات أى الراقصات من أهل البلاد ، والموسيقيون ، لسان المدعوين ، اذا أخذتهم النشوة من مهارة العازفين ، يقدمون لهؤلاء العوالم اعطيات فنية (نقوط) فتعلن العالة بصوت عال اسم من أعطى وتبته عطائه ، هنا تختلط مشاعر الكبرياء بأحاسيس الكبرة ، فتدفع المجرمة المهينة أحد المشايخ أو واحداً من البكوات (عندما يرى غيره قد قدم أكثر منه) أن يعطى «نقوطا» يبلغ ١٠٠ دينار الى واحد من هؤلاء « الآلاتية » المنفرين .

ولدى كبار القوم ارتال من الخدم ، يتبعونهم فى كل مكان ، ولا يحصلون من سادتهم قط على مكافئات أو أجور ، ويقتصر ما يحصلون عليه منهم على اعطيات من الملابس وبعض ثلث صغيرة من الذهب فى اعياد بعينها ، وان كان هؤلاء السادة يتركون لهم الحق فى أن يدخلوا فى خدمتهم كن من يحتاج الى سيد ، وقلما يكون بمقدور أحد أن يدنو من هذا السيد دون أن يوزع اليخشيش على الخدم والاتباع ، وهؤلاء يطالبونك به اذا نسيت أن تقدمه اليهم ، وفى بعض الأحيان يفرضونه فرضاً ، ومن جهة أخرى ولا تزال ثمة عادة مماثلة فى بعض بلدان أوروبا حيث ينتذرك خدام انبيت ، حتى الخدم فى قصر الأمير نفسه ، والذين يسمون *la famiglia* وأنت فى طريقك الى سيدهم ليلحوا فى طلب الـ *bouna mano*

(٤٩) وهى كلمة فارسية تعنى هبة أو هدية ، وهى مشتقة من الفعل بخشیدن بمعنى يعطى أو يهب .

والدراهم الفضية المستديرة الفضية هي المسكوكات الوحيدة التي أمكننا أن نسمع بها والتي تسك عند بداية (غرة) الأعوام . وحيث أصبح المدينى ، فى الوقت الحاضر ، هو العملة الفضية الوحيدة المستخدمة فى مصر ، فإنه يوزع ، دون تغيير شئ فى نمط صنعة على موظفى وعمال دور سك النقود عند استهلال الأعوام وفى نهاية شهر رمضان .

خامسا : النقود الزائفة

كلما زاد الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية و الجوهرية للنقود كانت الحكومة عرضة لأن تجد من يزيفون نقودها ، سواء فى الداخل (على يد رعاياها) أو فى الخارج على يد أجنبى .

ولعل هذا هو السبب فى تلك المكاسب الهائلة التى كانت تحققها بالضرورة صناعة النقود النحاسية . حين أصبحت هذه النقود هى العملات الأساسية أو الوحيدة التى تتداول فى مصر ، كما أن علينا أن نعزى ، بالضرورة كذلك ، هذه الكميات الضخمة من العملات النحاسية التى وجدت فى مصر الى تساهل مصر وسماعها بتداول نقود البلدان المجاورة فيها ، وقد صنعت هذه وتلك بشكل ردىء ، وقلدت على وجهيها ، وبطريقة منفرة الأنماط القديمة والأطر القديمة . بل كذلك أسماء وصور الحكام المسيحيين والأمراء المسلمين .

وقد أمكن الطبقات الدنيا من عربان (٥٠) وفلاحين ، وهى البروم كما كانت بالأمس باللغة الجهالة . أن تدخل الى اعماق البلاد نقودا متنوعة ، دون أن يدرك هؤلاء ما أن كانت هذه النقود زائفة أو أجنبية ، ولقد قابلنا فى مصر ، مثالا مفيدا على هذه الجهالة ، فحين وصل جيشنا كان الفلاحون المساكين لا يحسنون التفرقة بين العملات وبين القطع المعدنية حتى أنهم كانوا يترددون فى أخذ نقودنا الفرنسية لأنهم لم يكونوا معتادين على رؤية عملات نقدية بهذا السمك والوزن ، وكانوا — من جهة أخرى — يتبادلون مع جنودنا ، الذين كانوا دهشين بقدر ما كانوا سعداء بنجاح ما كانوا

(٥٠) نقصد بالعربان أولئك المقيمين منهم على تخوم مصر وأولئك المستقرين فيها .

يسمونه خُدعة الحرب ، كل صنوف الماكولات مقابل ازرارهم النحاسية أو المصنوعة من القصدير أو من خليط منهما ، شريطة أن تكون هذه مسطحة وأن تكون قد نزعَت عنها الحلقات التي تستخدم في شبكها . لقد كان الفلاحون يأخذونها على أنها نقود ، لأنها كانت أقرب كثيرا إلى شكل ومظهر النقود ذات العيار المنخفض ، والذين كانت لديهم عنها فكرة منقوصة ، ونتج عن ذلك أن ملابس العدد الأكبر من جنودنا ، عند وصولهم إلى القاهرة ، وجدت خالية من الأزرار .

ونستطيع أن نضيف أن التدليس في عيار النقود يكون أكثر سهولة عند أمة أقل تنورا ، لاسيما أن فن التمهيص يكون سرا قلا أن يعرف أو يمارس إلا في مجال النقود ، أن فنون الصناعات متدهورة ومختلفة لدرجة تتجاوز الحدود في مصر ، كما أن العمال ، لدرجة تتجاوز الحد أيضا ، عارون عن تلك القدرة على التنفيذ ، وعارون من المعارف والمهارة ، ويتعرضون لوشايات ورقابة شريطة قاسية ، جهمة وصارمة ، لدرجة لا يمكن معها قط أن ينشأ أو يستتر هناك ، ويعد كبر بعض الشيء ، صنع نقود زائفة ، وقد استطاع بعض العمال ، في عهود مختلفة ، أن يصنعوا بعض عملات مزيفة عن طريق وسائل سهلة قليلة التعقيد لا تتطلب سوى الصبر ومهارة اليد ، ولعل الأمر كان يتم بالمطرقة وقوالب السك ، وإن يكن الأمر الأقرب إلى الترجيح هو أن يكون ادخال النقود المزيفة إلى مصر ناتجا عن منافسة وموجدة وجشع الأمم أو الشعوب الصغيرة المجاورة لها . كذلك ، فكل شيء يدفع على الاعتقاد بأن الذين كانوا يستولون على السلطة في عهود الفوضى أو الاستبداد ، كانوا يدفعون بأنفسهم ، في بعض الأحيان ، وإلى درجة بعيدة إلى مساوئ المضاربة بالنقود لحد جعلتهم يصنعون نقودا زائفة .

ويذكر القرظي أن عبيد الله بن زياد (٥١) ، كان أول من حور في شكل الدرهم ، فأمر بضرب دراهم زائفة ، وذلك عندما هرب من البصرة في العام ٦٤ من الهجرة (٦٨٤ من التقويم المسيحي) ، وتضاعفت أعداد الدراهم الرديئة وانتشرت في كل الولايات في عهد الأسر الفارسية من آل بويه وفي عهد السلاجقة .

(٥١) كان ابن زياد حاكما على البصرة من قبل الخليفة معاوية بن يزيد

ويورد الميسو تيخسن Tychson أمثلة لعملات عربية من النحاس تحمل على حافتها : « هذا الدينار — أو هذا الدرهم — ضرب فى . . الخ » وحيث كانت الدنانير عملات ذهبية والدرهم قطع نقود فضية ، فيبدو بوضوح ان كانت هذه نقودا مزيفة قد طليت بالذهب عند إصدارها ، اللهم الا اذا كان (اولو الأمز) ، كى يتجنبوا أى انغلق فى صنع قوالب جديدة ، كانوا يستخدمون فى سك هذه النقود النحاسية ، تلك القوالب التى كانت تستخدم فى ضرب الدنانير .

وهناك من يرتاب فى امر الممالك عندها استولوا على صناعة النقود بالقاهرة ويتهنهم بأنهم فى فترات القحط أو الأزمات كانوا « يلعبون » فى أوزان النقود وبأنهم بصفة خاصة كانوا يأمرن بسك عملات ذهبية زائفة . وقد رأينا فى القاهرة كثيرا من قطع الفندقى يمكنها ان تعد زائفة . وقد أوردنا رسما لها يحمل رقم ٩ من اللوحة الثانية (هـ فى اللوحة الأصلية) ، وتحمل على الوجه تأثير السلطان عبد الحميد بن احمد وعلى الوجه ب : سنة ١١٨٧ هـ (١٧٧٤ من تقويمنا) ، وهى السنة التى تولى فيها هذا السلطان مقاليد الأمور ، وفى اعلا القطعة نجد الرقم ٩ الدال على ان هذه القطعة قد صنعت فى العمام ١١٨٩ هـ (١٧٧٥ م) وهو التاريخ الذى يوافق الوقت الذى يستعد فيه المملوك محمد بك ، المسمى ابا الذهب ، بسبب بذخه ، وبعد ان اعتب على بك ، سيده الذى خانته وسعى لهلاكه ، لان ينقل الحرب الى سوريا ضد الشيخ ظاهر العمر ، الحليف القديم لعلى بك ، ومع ذلك ، فقد لاتبرهن هذه الأرقام التى تحملها قطع الفندقى . هذه على انها قد صنعت بشكل محدد فى الفترة التى تشير اليها ، اذا من المحتمل كثيرا ، حين يتصل الامر بنقود مزيفة ، ان يكون التاريخ (المدون عليها) نفسه غير صحيح .

وقد وجدنا بين قطع المدينى التى تتداولها التجارة ، بعضا منها من النحاس الأصفر تم جلوها أو تبويضها .

ساسا : النقود الحسابية

نطلق اسم نقود حسابية على وحدات النقد الاعتبارية ، التى تستخدم فى حساب القيم المختلفة وفى تقديرها ، وذلك تميزا لها عن النقود الحقيقية ، كما هو الحال بالنسبة لجنيها التورى الذى نتخذه اليوم عملة حسابية ، اذ نعبر عن المبالغ الاجمالية بهذا الجنيه برغم ان هذا الجنيه لم يعد اليوم قط عملة حقيقية .

وقد راينا المصريين فى البداية يقدرون حساباتهم على اساس الدنانير ، ثم بالدرهم ، وكذلك بالفلوس او العملات النحاسية / وهم اليوم يقدرونها على اساس المدينى ، بيد ان الضرائب ظلت تقدر منذ ماض بعيد بعض الشيء على اساس عملة اعتبارية تسمى بوطاقة (١٠) ، فبعد ان كانت الضرائب تتم فى الاصل بالدينار ، ثم بعد ذلك بالعملة الذهبية التى حلت محل الدينار ، يبدو انه بدأ يقبل سدادها بواسطة هذه النقود الذهبية ، وقد أصبحت بالغة الندرة لحد لا يمكن معه تسديد الضرائب عن طريقها ، والى جانبها عملات القروش والتالرى او الريال ، التى كانت وغيره فى مجال التجارة ، والتى أصبحت لها على وجه التقريب القيمة نفسها التى كانت العملات الذهبية ، وذلك فى مجال التداول النقدي على النحو الذى يمكن ان تكون عليه الدراهم والفلوس وقطع المدينى .

اما البوطاقة ، هذه العملة الاعتبارية فتدرت عند مجيء الفرنسيين الى مصر بـ ٩٠ مدينى ، وهو السعر نفسه الذى ثبت عليه على بك فى نحو العام ١٧٧٣ من تقويمنا قيمة التالار ، وعندئذ كانت البوطاقة سواء باعتبارها عملة حسابية تقدر وتجبى على اساسها الضرائب او باعتبارها عملة حقيقية متداولة او التالار — كانا كلاهما معا ولبعض الوقت يقدران بـ ٩٠ مدينى ، ومع ذلك ، فعلى حين ظلت البوطاقة فى مجال الضرائب تساوى ٩٠ مدينى ، اخذت قيمة التالار (او البوطاقة النقدية) تمضى فى ارتفاعها بسبب تدهور المدينى حتى أصبحت تساوى عند مجيئنا ما يبلغ ١٥٠ مدينى ، وحيث كان الزم محبوب فى هذه الفترة

(*) انظر ص ٧٣ الفترة الثانية وكذلك الهامش رقم ٣٤ من الصفحة نفسها . (المترجم) .

نفسها يساوى ١٨٠ مدينى ، فقد كانت القطعة الواحدة من انصافه تساوى ٩٠ مدينى اى بوطاقة كاملة كعملة حسابية .

واذا عدنا الى الزمن الذى تقرر فيه تقدير الضريبة بالبطاقات فسوف نجد ان هذه العملة الحسابية ، او تلك التى حلت هى محلها ، كانت تعادل اقل من ٩٠ مدينى . وكان الصيارمة (٥٢) والاقباط (٥٣) ، اولئك الذين وكلت اليهم جباية الضرائب ، والذين كانوا قرب غزو مصر على يد الفرنسيين ، يحصلون فى العادم ٩٠ مدينى من كل بطاقة (حسابية) لكنهم لا يقدمون حسابها للملتزم الا بواقع ٨٠ أو ٨٥ مدينى ، ويحتفظون لانفسهم بالفرق اما باعتبارها ربحا تعسفيا او باعتبارها جعلاً متعارفا عليه ، اما اذا قام احد المولين بمصادفة بسداد الضريبة بواسطة انصاف الزرمجوب فان هؤلاء الصيارمة لم يكونوا يحتسبون هذه القطع الا على اساس انها بوطاقة (حسابية) تساوى ٨٥ مدينى ، لكنهم يقدمونها فى حساب الملتزم باعتبارها مساوية لـ ٩٠ مدينى .

وحيث ظلت قطع المدينى تفقد بصفة مستمرة جزءا من قيمتها ، فى حين كانت غلة الاراضى ، سواء اكانت فى شكل ضرائب او فى شكل اتاوات او عادات (هدايا) للملتزم ، مثبتة بموجب بوطاقات حسابية ، فقد كان على الحكومة والملتزمين ، حتى لا يجدوا دخولهم عرضة للنقص بشكل مستمر ، ان يسلكوا احد سبيلين ، فاما ان يقدروا البوطاقة (الحسابية) بعدد اكبر من المدينى يتفق او يعوض القدر الذى تدهورت به قيمة العملة الأخيرة ، واما ان يفرضوا ضرائب جديدة .

ويكاد يكون من المؤكد انه لم يتم اللجوء قط الى الوسيلة الأولى ، وان كان اولو الامر جدوا فى استخدام الوسيلة الثانية ، فاستحدثوا حشدا

(٥٢) او المبدلون العموميون ، انظر دراستنا عن الاوزان العربية .

(٥٣) انظر فيما يختص بالوظائف التى كان يشغلها الاقباط والصيارمة فى مجال جباية الضرائب ، دراسة المسيو لانكريه من النظام المالى والادارى لمصر العثمانية ، تأليف المسيو استيف . (السكتاب الاول من المجلد الخامس من الترجمة العربية) .

من الضرائب الإضافية انتهى بها الأمر أن تجاوزت في مجمل حصيلتها ماآدره الضرائب المبدئية (٥٤) .

وبرغم أن هذا السلوك هو على وجه التقريب سلوك غالبية الحكومات التى ترفع من حصيلة ضرائبها بقدر احتياجات الدولة ، فتقوم بفرض سئتميات اضافية أو ضرائب متفرقة بدلا من أن تلجا الى زيادة الضريبة العقارية أو الضريبة الأساسية بشكل مباشر ، فقد كانت لحكام مصر فيها يبدو لنا مصلحة خاصة في عدم رفع قيمة البوفاقة (الحسابية) في نظام جباية الضرائب .

محيث كان الميرى ، وهو الضريبة العقارية التى انشأها سليم ، أو بالأحرى خليفته سليمان الأول ، لى تصب في خزينة سلطان القسطنطينية ، يجبى على أساس البوفاقات الحسابية ، التى تظل قيمتها هى ، فلم يكن يسدد للسلطان ، من هذا المال الميرى الا المبلغ نفسه من المدينى نقدا ، اما كل الاستقطاعات أو الاتاوات الإضافية التى استحدثها المالك أو الحكام ، بل وكذلك المآزمون (٥٥) ، فكانت حصيلتها تعود عليهم وحدهم .

وتقدر المبالغ الكبيرة بالأكياس ، وكل كيس قدره ٢٥ الف مدينى . وفى حين لا يقدر الكيس في القسطنطينية الا بـ ٢٠ الف بارة فقط .

(٥٤) المرجع السابق .

(٥٥) المتلزم هو مالك أو سيد الأراضى التى لم يكن الفلاح أو المزارع سوى مستأجر لها . انظر دراستى لانكريه واستيف اللتين سبقتا الإشارة إليهما (الكتابان الأول والثانى من المجلد الخامس ، من الترجمة العربية) .

الفصل الثاني

شكل العملات وقطرها

— ١ —

الشكل

إذا ما صددقنا ما يذكره المقربى ، فقد كان العرب قبل الاسلام لا يستخدمون سوى قطع من الذهب والفضة ، غير مصنعة ، تتفق تقسيماتها مع اوزان ذلك العصر وتحمل نفس اسمائها ، وكانت لدى بعض الشعوب عملات نقدية مربعة الشكل ، ولا تزال تصنع حتى اليوم — او كانت تصنع منذ سنوات قلائل — في بلاد البربر ، تنقود من الفضة ذات شكل بيضاوى (١) ، او على هيئة متوازي اضلاع ، اسطحه محدبة بعض الشيء (٢) ، وان كان الشكل الغالب على الدوام هو الشكل الدائرى ، اذ ان هذا الشكل في مجال العملات النقدية هو اكثر الاشكال خلاعة ، واقلها عرضة للتلف بفعل الملامسة عند تداولها .

وقد كان امير المؤمنين عبد الله بن الزبير ، الذى اعلن نفسه خليفة في مكة في العام ٦٤ من الهجرة ، هو اول من امر بتدوير النقود الفضية ،

(١) لدينا واحدة من هذه العملات بيضاوية الشكل ، ولهذه اطار او بروز على حافتها ، وهى تزن ٢٧ ٣٥/١٠٠٠ جراما ، مما يجعلها فيما يبدو ذات مزيج جيد (او سبك جيد) ، وتحمل على احد وجهيها « ضرب في رباط الفتح » وعلى الوجه الآخر ، وفي ثلاثة سنطور « اُحد » ، اُخذ ، ١١٩١ هـ . اى الله واحد وحيد ، ويوافق العام ١١٩١ من الهجرة العام ١٧٧٧ من تقويمنا . اما الارقام فقد كتبت بالشكل الاوربى وليس بالشكل العربى .

(٢) ليس للعملة الاخرى اى اطار او بروز ، وتبدو مصبوبة ، وهى باختصار تشبه العملة السابقة فيما يتعلق بالفتوش التى غلبها فيها هذا . ان سنة الاصدار هى ١١٨٨ هـ (١٧٧٤ من تقويمنا) ، وتزن هذه القطعة ٢٨ ١٨/١٠٠٠ جراما .

فى حين كانت العملات التى صنعت من قبله مسطحة (اى مطروقة) خشنة رديئة التنفيذ ، ومع ذلك فيمكن الافتراض بأن الشكل الدائرى الذى أعطى للنقود لم يكن بالغ التمام ، وبأن العمال كانوا يسطحون (او يطرئون) المعدن بواسطة المطرقة ، وانهم كانوا يسكونه بالمخسف ، وانهم لم يكونوا قط يعرفون آلة الصقل او المخرطة ، او الرقاص ، وهذا هو نفس ما كان متبعاً فى الأزمان الماضية عند الاغريق والرومان ، ثم بعد ذلك فى اوربا ، أما فى فرنسا فلم تستخدم آلة الصقل الا فى عهد هنرى الثانى ، ولم يحدث أن استخدمت المخرطة مع الرقاص فى صنع النقود الا فى نهاية عهد لويس الثالث عشر (٣) .

وفى العام ٦٢٢ من الهجرة (١٢٢٥ من تقويمنا) ، أمر الملك الكامل ، وهو الذى البغى كما سبق ان قلنا المسكوكات التى كانت تتداول فى مصر ، بأن تضرب دراهم دائرية الشكل . ونحن اليوم نهمل متى يحين الوقت الذى تتبنى فيه مصر استخدام المخرطة ، ومع ذلك فقد لا يكون مستحيلاً انها استعملت هناك فى زمن سابق على الزمن الذى استخدمناها فيه ، فى اوربا ، فمن المعروف انه عندما كانت الفنون والعلوم تزدهر عند العرب ، كانت اوربا لا تزال فى حالة قريية من الهمجية .

لكن الناس اليوم فى مصر لا يخرطون العملات الذهبية قط بواسطة المخرطة .

وينتج عن الطريقة التى يستخدمها القوم هناك لتدوير النقود ، وعن ضربها بالسكة « بتشديد وكسر السين » ان يكون القطر فى مختلف القطع التقليدية ليس هو نفسه على نحو دقيق أو صارم ، وانها نادراً ما تكون كاملة الاستدارة أو ذات سمك مستو ، وانها تتآكل فى بعض الأحيان

(٣) انظر : « اعتبارات عامة حول النقود » ، تأليف مونجيه Mongez ، وقد قرئت هذه الدراسة فى الحجرة الثانية من المجمع فى السابع عشر من جرمينال من العام الرابع (٦ أبريل ١٧٩٦) ، والتى نشرها فى العام نفسه Agasse وهو الناشر المقيم بشارع Printevins وهذا المؤلف الرائع هو واحد من تلك المؤلفات التى أسهمت أكثر من غيرها فى أن تضع فى متناول الجميع افكاراً واضحة ، بقدر ما هى دقيقة ، حول فن صنع النقود ، التى ظل يستحوذ عليها لوقت طويل نوع من العلم السرى أو الغامض ، كانت له لغة خاصة ، همجية ، وتكاد تستعصي على الافهام ،

عند حوافها ، وان نقش احد الوجهين لا يظهر كلية اذا كانت قطعة العملة بالفضة الصفر اذا ما اساء العامل وضعها تحت الرصاص ، واذا لم تضبط المسكوكات بشكل جيد ، واخيرا ان يضيع جزء من النقوش او سنة الضرب ، او ان يجد المرء مشقة بالغة فى فك حروفها .

وحيث كانت العملات الفضية او الغروش التى صنعت فى عهد على بك ، وتلك التى صنعت خلال وجود الفرنسيين فى مصر ، قد قطعت بواسطة المخرطة ، فقد كانت ، كما هو حال قطع المدينى ، ذات قطراكثر نمائلا، كما كانت افضل استدارة فيما عدا العملات التى تشوهت، لأنها ضربت بسكة حرة ، وهذا هو الحال بالنسبة لقطعة النقود الصادرة فى عهد على بك والتي نجدها فى لوحاتنا برقم ٢٢ من اللوحة الرابعة (١٨ فى اللوحة الأصلية) ، وبالنسبة لقطعتى المدينى رقمى ١٨ ، ١٩ من اللوحة الثالثة (٢٠ ، ٢١ من اللوحة الأصلية) (٤) ، وان كان الامر الذى ساهم اكثر من غيره فى جعل القطع النقدية ذوات الاربعين والعشرين مدينى اقل تماما فى استدارتها هو انه كانت لدى القوم تلك العادة السيئة ، عادة طرقتها فوق حافظها ، بدلا من طرقتها على الوجه كما يحدث فى فرنسا ، او بان يزيلوا ، وهو امر افضل ، طبقا للاسلوب المستخدم فى باريس ، وفى بعض دوائر اخرى فى صناعة النقود ، طبقة خفيفة من هذا الوجه او ذاك بواسطة أداة التنعيم فى آلة المعايرة (او التعبير ، وهى الآلة التى تجعل العيار مضبوطا) .

اما النقود النحاسية فهى التى تبدى بصفة عامة اكبر مظاهر التشوه وعدم الاستواء فى اشكالها وعدم الدقة فى صنعها ، اما لأن العاملين فى دور سك النقود كانوا يتوثقون ولا بد ان يحصلوا على ادنى اجر حتى ولو اجادوا صنعها بسبب قيمتها الدنيا ، او لأن هؤلاء العمال قد ابدوا الكثير من التعجل والتصور فى صنعها ، عندما ضربت كميات كبيرة منها فى اوقات الازمات (التى ضربت فيها) والتى لا بد ان تكون النقود فيها بالضرورة قد صنعت فى اكثر الاشكال رداءة .

(٤) انظر اللوحة الملحقة ، وقد اخذت هذه القطع كيفما اتفق ، من بين تلك التى تعاني من عدم الانتظام او الاستواء ، ولعل الحفار قد بالغ بعض الشيء فى العيوب التى بها .
(*) أداة فولاذية تسلك بها النقود المعدنية والشارات (المترجم) .

ثانيا : القطر

كان لابد لقطر النقود الذهبية ، تبعا لما انتهينا من قوله ، ان يتغير كثيرا (من قطعة لأخرى) ، ومع ذلك فان هذا القطر لم يكن قط كبيرا لحد مبالغ فيه لأن وزن أية قطعة من النقود الذهبية لم يتجاوز قط فيما يبدو مثقالا واحدا . ، او أكثر بنحو طفيف من جروس gros واحد ، فيما عدا العملات التذكارية أو القطع التي تصدر عند غرة الأعوام والتي تناولناها بالحديث من قبل ، والتي كانت في معظم الأحيان ذات وزن أكبر ، والتي يتحقق لها على الدوام مظهر أفضل وقطر أكبر بكثير .

وكان قطر أكبر عملة شاهدناها في القاهرة من هذا النوع يبلغ ٣٤ مم ، على هذه الشاكلة كانت القطعة ذات الـ ٢ فندقى ، وهى التى رسمناها برقم ١ (٥) ، أما القطعة رقم ٧ من اللوحة الثانية (٣ فى اللوحة الأصلية) وهى ليست سوى فندقى صدر فى غرة العام ، فبلغ قطرها ٢٥ مم فى حين لا يبلغ قطر الفندقى العادى سوى ١٩ مم فى الظروف الاعتيادية (٦) .

ويمثل هذا القطر ، بطريقة شبه مؤكدة ، قطر الدنانير القديمة ، وقد شاهدنا الكثير منها ، ولدنا واحد منها محفوظ فى حالة جيدة وسط آخرين ، وقد ضرب فى العام ٩٧ من الهجرة (٧١٦ م) ، ويبلغ قطره هو الآخر ١٩ مم ، وهو على وجه التقريب القطر نفسه الذى كان للعملات الذهبية ومسكوكات النذور التى كانت تستخدمها الإمبراطورية الرومانية الشرقية (٧) ، والذى نجده كذلك فى سكين البندقية وروما ودوكات هولاندا ، الخ ، لذلك فلن يكون تعسفا من جانبنا أن ننسب هذا التقارب

(٥) انظر اللوحات الملحقه بهذه الدراسة، أما قطعة النقود الذهبية الصادرة فى القسطنطينية ، والتي نشرها المسيو بونفيل برقم ٦ (؛ اللوحة الأولى من النقود الذهبية التركية) والتي تساوى فندقى فيبلغ طول قطرها ٤٦ مم ، أما القطع المرسومة برقم ٧ والتي تساوى القطعة منها ٣ فندقى فيبلغ طول قطرها ٣٦ مم .
(٦) انظر القطع اشكال ٢ ، ٨ ، ٩ (حسب ورودها فى الطبعة العربية) .

(٧) مثال ذلك نذر ايليوس كونستانيوس قطعا من النقود الذهبية للإمبراطور فالان ، وقد جلبنا ذلك كله معنا من مصر .

— ٩٧ —

فى القطر والوزن (٨) الى عامل التقليل والى تأثير العلاقات التجارية ، وان ننسب اليه كذلك هذا التقارب من العيار الذى كان فيما مضى للنقود الذهبية عند شعوب شديدة التباين لهذا الحد .

ويبلغ قطر نصف الفندقى عادة نحو ١٤ مم .

وبرغم ان وزن الزرمحوب اقل من وزن الفندقى فقد كان قطر الاول اكبر من قطر الآخر بنحو طفيف ، ويصل طوله عادة الى ٢١ مم .

اما العملات الذهبية التى تصدر بمناسبة غرة الأعوام ، فلها وجه اكبر اتساعا بكثير ، اذ يصل قطر القطعة المرسومة برقم ٦ من اللوحة الاولى (١٢ من اللوحة الأصلية) الى ٢٧ مم فى حين قلما يزيد قطر القطعة العادية ، الصادرة فى العهد نفسه والمرسومة برقم ٥ من اللوحة الاولى والذى له الوزن نفسه ، عن ١٩ مم .

وفى معظم الأحيان يحتفظ قطر قطعة النصفية الذهبية والذى يبلغ نحو ١٨ مم ، بالعلاقة نفسها القائمة بين قطر القطعة الذهبية (الكاملة) ووزنها ، بل يحدث فى بعض الأحيان ان تتساوى هذه النصفيات ، وبصفة خاصة عندما تكون معدة للاصدار بمناسبة غرة العام او لتتديهما كعطايا او اكراميات ، فى مساحة وجهها مع وجه القطعة (الكاملة) ، كما يمكننا ان نرى ذلك فى قطعة النصفية المرسومة برقم ١٤ ، لذلك فقد نلاحظ بينهما للوهلة الاولى ، وان كان التمييز بينهما ميسورا للغاية من طريق السمك .

ونستطيع ان نقول شيئا قريبا من ذلك ، فيما يتعلق بالربعيات (ربعية) التى يقترب اتساع وجهها فى بعض الأحيان من الاتساع الذى ينبغى ان يكون عليه اتساع وجه النصفيات ، ويبلغ متوسط طول قطر هذه الربعيات ١٦ مم .

ولابد ان القيراط والخردبة ، كليهما ، كانا عملتين ذهبيتين ، قطرها بالغ الصغر حيث يمثل كل منهما جزءا واحدا من اربعة وعشرين جزءا من الدينار او المثقال ، برغم ان من بيدهم الامر قد حرصوا بتقليلهم لسمكها

(٨) كان وزن قطع الفندقى القديمة ، وبخاصة القطع من اصدار القسطنطينية هو الوزن نفسه الذى نجده فى سكين Séquin البندقية .

(م ٧ — وصف مصر)

على زيادة اتساع وجهها ، وان كنا لم نستطع الحصول على أى من هذه القطع الذهبية الصغيرة .

ويختلف القطر فى الدراهم بشكل محسوس كما هو الحال بالنسبة للدنانير ، واذا اخذنا فى اعتبارنا ان النقود الفضية كانت تتساوى فى الاصل مع الدينار ، فمن المحتمل أن تكون قطع النقود الفضية ذات قطر اكبر من قطر الدينار لأن الوزن النوعى للفضة اقل منه للذهب ، وان كان قطر هذه النقود الفضية قد قل بدوره عندما نقص وزن الدراهم ليصبح وزن كل عشرة منها مقابلا لوزن كل سبعة دنانير ، ويبرهن لنا هذا ، فيها يبدو ، على صحة فكرة الطرافة عند المقريزى يذكر فيها ان احد الاسباب التى دفعت عبد الملك بن مروان أن يقدر لكل ١٠ دراهم وزن سبعة مثاقيل او دنانير هو أن الوزن النوعى للذهب اكبر منه للفضة وانه قد استوثق أن النسبة بين الوزنين التوميين لكلا المعدنين تبلغ ١٠ ، ٧ (٩) ، ولكن لماذا يلةون كل هذا الاعتبار لهذا الوزن النوعى اذا كان جل همهم هو أن يجعلوا الدراهم مساوية فى مساحتها وسمكها للدنانير !

وقد حصلنا على درهم ، ثقلناه معنا من مصر ، ضرب فى عهد الظاهر ركن الدين ببيرس ، يكاد يبلغ طول قطر الطول نفسه للدنانير القديمة .

واذا كان على بك قد امر بان تضرب فى القاهرة قطع من ذوات المائة وذوات الثمانين مدينى ، شبيهة بتلك التى كانت تضرب فى القسطنطينية ، فقد كان من الضرورى أن يبلغ قطر هذه العملات ، كما هو الحال فى العملات الأخيرة ، نحو ٤٣ او ٤٥ مم .

أما المدينى ، وهو اصغر قطعة نقد مصرية على الاطلاق ، والسذى يمكننا أن نقارنه ، من حيث حجم سطحه ، بقطعنا ذوات ال ٢٥ سنتيما ، وان كانت هذه القطع اكبر منه سمكا ، فيبلغ قطره ١٥ مم ، ولما نعرف ما ان كانت فى القاهرة فى الماضى قطع تساوى اجزاء من المدينى كما حدث

(٩) يبلغ الوزن النوعى للذهب النقى المصهور وغير المزيف ١٩٢٥٨١ ويبلغ الوزن النوعى للفضة النقية ١٠٤٧٤٣ طبقا لما يراه بريسون Briss n مما يجعل النسبة بين الوزن النوعى لكل من هذين المعدنين تصل الى ١٠ مقابل ٥٤٢٩/١٠٠٠ ، وهو امر يبتعد كثيرا عن النسبة التى يقررها المقريزى .

فى القسطنطينية ، وقد نقلنا معنا من مصر قطعا بأصناف ، وثلاثة ارباع البارة ، ضربت فى استانبول ، ولا يبلغ قطر هذه سوى ١٢ مم .

وتختلف اقطار العملات النحاسية ، فيما بينها ، اختلافا كبيرا ، حيث نجد فى العملات النحاسية ، بشكل خاص ، قطعا نقدية مختلفة العيار والحجم ، ويمكن ان يقارن قطر اكبر القطع التى رأيناها حجما بقطر قطع عملاتنا النحاسية ذات ال ٢ سو (ⲡ) او ال ١٠ سنتيمات ، وتلك هى القطع التى رسمناها برقمى ٢٥ ، ٢٦ من اللوحة الرابعة : (نفس الرقمين فى اللوحة الأصلية) والتى يبلغ قطرها نحو ١٨ مم .

ولم يتحدد طول القطع النقدية فى فرنسا بشكل حاسم ودقيق الا منذ ان ضربت فى شكل حلقة بارزة ، وقد نتج عن ذلك ان سمكها كان متفاوت بشكل طفيف للغاية تبعا لما ان كان المعدن اكثر او اقل انضغاطا بفعل طرقات الرقاص (بالخرطة) ، وعلى العكس من ذلك كان من المحتمل ان يختلف هذا السمك اكثر من ذلك ، عندما تضرب هذه العملات بالسكة الحرة او اليدوية وعندما يصبح من السهل على الحفار ، حتى عندما تحتفظ قطع النقد بالوزن نفسه فى كل مرة يتم فيه اصدار نقدي ، ان يصغر او ان يزيد السمك على نحو متفاوت طبقا لما يعلق عليه الحفار من اهمية وتبعا لذوقه الخاص او كفاءته الخاصة التى تملى عليه ان يكتبها بحروف رفيعة او بحروف اعرض او اكثر امتلاء ، وما اذا كان يروقه ان يعطى القطعة النقدية قدرا اكبر من الدقة والرقعة او قدرا اكبر من الاتساع وحسن المظهر ، وحين تنتهى القطعة النقدية الى ما اصبحت عليه من حيث طول القطر والوزن ، كان سمكها يتحدد بطريقة تتناسب مع ذلك ، لكننا لسنا بصدد قضية عامة عندما نتصدى لافسوس النقود والمسكوكات ، فليسنا نسوق هنا اية كلمة الا لى نعطى فكرة اكثر دقة عن مظهر العملات فى مصر .

ويمكن ان يقارن سمك النقدي بسمك عملاتنا القديمة ذوات ال ٢٤ سو ، لكن سمك قطع السكين Séquin اقل من ذلك لان لها سطحها اكبر اتساعا ووزنا اقل .

(ⲡ) كان السو Sen يساوى ١/٢ من الفرنك (المترجم) .

ومن جهة أخرى ، فيمكن مقارنة القطع ذات الأربعين مدينى ، وهى ذات سمك أكثر توحدا (أى أن سمكها يكاد يكون هو نفسه فى كل القطع النقدية ، لأنها مريت بآلة الصقل وتم قطعها بالمخرطة ، بعملاتنا من ذات الفرنكين ، أما بخصوص قطع المدينى ، فحيث تكتسب الكثير من الأوراق أو الصفائح بالغة الرقة (التى تستخدم فى صنعها ، شكلها المسطح فى وقت واحد معا ، بفعل طرقات مطرقة ، فاننا نجد سمك هذه القطع بالغ التنوع ، ويوجد بعض منها بالغ الرقة ، وفى النهاية فان سمك النقود النحاسية يتنوع فيما بينها بقدر ما تختلف أقطارها من قطعة لأخرى ، إذ يبلغ سمك قطعة الجديد التى أوردنا رسما لها برقم ٢٥ أكثر من بللمترين (١٠) فى حين لم يتجاوز سمك القطعة من نفس النوع والتى رسمناها برقم ٢٦ سوى ٣/٤ مم .

ويبدى الميسيو تينحسين Tyclisen دهشته من الكمية الهائلة من النقود العربية التى نجدها مبتورة وتساءل عن السبب فى ذلك ، وقد يعود ذلك الى السلوك الغريب ، بالغ التدم ، الذى كان يسلكه الكثير من الأمراء والحكام والقادة العرب الخ ، عندما كانوا يطلبون الى القوافل والتجار والمسافرين المارين بأرضهم أن يقطعوا جزءا من كل قطعة من نقود البلدان المختلفة التى يحملونها معهم ، أما لأنهم كانوا يخشون أن تكون ثمة خدعة فى قيمة هذه العملات ، وأما لأن التاجر أو الحاج كان يستطيع بهذه الطريقة تسجيل أو اثبات حجم ضريبة الطريق التى جبيت فى شكل حصة من نقوده .

 لا

(١٠) يبدو أن هذه القطعة قد صنعت بواسطة قطعة اسطوانية صغيرة من النحاس ، مسطحة الشكل ، وبفعل ضربة رقاص ، كما هو الحال بالنسبة لقطع الزر محبوب .

الفصل الثالث

الأنماط أو القوالب

أولا : صور البنتر والحيوانات

من المعروف بصفة عامة ان كل الشعوب التى تدين بالاسلام ، قد انشقت فيها بينها على النظر الى تمثـل صور البشر والحيوانات على أنها ممارسة آثمة تفوح منها رائحة الوثنية ولا يفعلها سوى الكفار ، ومع ذلك فهناك اعداد كبيرة من العملات والمسكوكات تحمل نقوشا وحواشى عربية بالاضافة الى اسم الله والنبي او بعض آيات من القرآن نرى فوقها صورة امير ورد اسمه عادة فى الحاشية او نرى صورة متنوعة لبعض الحيوانات .

ولتفسير ممارسة كهذه تبدو بالغة التناقض مع تقاليد ومعتقدات المسلمين ، قدمت افتراضات مختلفة .

نرى المسيو تيخسين Tychoesen ان هذه النقود او الأوسمة قد ضربت بواسطة شعوب مسيحية اما لأنهم كانوا رعايا او تابعين ، دأبوا جزية لاتباع محمد ، ارغموا عنوة على ان ينقشوا فوق عملاتهم اسم الامير المنتصر او الحاكم المسلم وكذا الشعار الذى يتخذه ، وان كانوا قد احتفظوا مع ذلك بعادتهم القديمة بأن يضعوا على هذه العملات صورة او اسلحة ، أمهم او مدينتهم ، واما لأنهم كانوا هم انفسهم المنتصرين او كانوا متحالفين مع المسلمين او تجارا اساسيين معهم ، لكنهم سجلوا اسم الامير الاجنبى (اى العربى) او بعضا من آيات القرآن سواء كان ذلك بدافع سياسى ان بدافع من مصلحة تدفعهم لتملق جار قوى او لكى تروج عملاتهم فى البلدان التى تخضع لحكم المسلمين وكى يسمح لها بأن تتداول فى التجارة ،

— ١٠٢ —

ومما يؤكد الراى القائل بأن هذه العملات لم تضرب بواسطة الامراء المسلمين هو ان الصور قد مثلت على هذه العملات فى معظم الأحيان فى اوضاع ، ومع رايات ، وتيجان ، وصولجانات وملابس واشكال لشعر الرأس (تسريحات) . . من الواضح أن ليست لها أية صلة بالتقاليد الاسلامية (١) .

ونرى فوق بعض من هذه القطع النقدية ، تنطوس أو سنطور (س) أو أحد رماة النبال أو السهام ، ولا يمكن هذا كله الا أن يكون أغريقيا ويستحيل أن يعود الى العرب ، وأخيرا فهناك بعض العملات التى تحمل إضافات واشكالا لامراء مسيحيين مع حواشى وعبارات عربية ، بل يحمل كذلك اسم النبى محمد (ص) .

ويشير المسيو ثيخسين فى مقدمته الى أن المسكوكات عند المسلمين الى مرسوم صادر من البابا انوسان الرابع Innocent IV يحرم فيه على المسيحيين ، مهددا اياهم بالحرمان أو الطرد من الكنيسة اذا ماخلفوا برسومه هذا ، أن يضربوا نقودا شبيهة بذلك .

وطبقا لما يقول بارتيليمى Barthélémy ، الذى نشر حول هذا النوع من النقود دراسة بالغة الاثارة (٢) ، فقد ظن ادلر Adler ان السلاجقة والتركمان وهم شعب همجى يتكون فى معظمه من عربان رعاه ، ولصوص قطاع طريق ، عندما انتشروا فى البلدان المختلفة التى فتحت لهم لم يتمثلوا قط العادات الأجنبية أو ديانة المسلمين الا بدافع سياسى حتى يقللوا حجم المقاومة التى قد يلقونها ضد اغتصاباتهم وتعدياتهم ، ولكى يحتفظوا

(١) كائن خرافى نصفه رجل ونصفه الآخر نصف فرس ، وكان يعيش فى تساليا حسب الاسطورة وقد يكون المقصود أن الصورة المرسومة على العملة تمثل بشخص راسه انسان وجسمه جسم فرس (المترجم)
(١) ترسم فوق النقود الذهبية لامبراطورية المغول صورا مختلفة للبروج . انظر مؤلف المسيو بونفيل عن النقود الشرقية ، اللوحة الثانية ، أما القطع المرسومة برقى ٩ ، ١٠ (فى مؤلف بونفيل) فتتمثل شكلا لأحد رماة النبال .

Dissertation sur les médailles Arabes, par A. (٢)

[Barthélémy, Mémoire de l'Académie, Tom. XXVI, pag. 557.

بالأوضاع الجديدة بطريقة أكثر يسرا وسهولة ، وأن كانوا قد ادخلوا على تقاليد وعادات المهزومين جزءا من العادات والتقاليد التي اعتادوها أو تمثلوها من البلدان الأخرى التي جاءوا منها ، وطبقا لذلك فقد يبدو أقل مدعاة للدهشة أن نراهم يظنون أن بمقدورهم أن يزينوا العملات بالصور المختلفة تقليدا للشعوب الأخرى ، أو أن النفور أو المقت الشديد للصور والرسوم هو بالأحرى رأى خاص أو هو مبدأ استثنى المشرعون والفقهاء أكثر منه قانونا أو مرسوما ملزما ، ولا نزال نرى حتى اليوم ، عند شعوب مختلفة تعتنق الاسلام صورا ولوحات تمثل بشرا ، وحيوانات .

وحيث كان المسيحيون في الشرق ، في هذه الفترة ، أكثر عددا مما هم عليه اليوم هناك ، وحيث كان كل الموكلين بشئون النقود والضرائب ، في غالبيتهم العظمى ، من اليهود أو المسيحيين ، فيمكننا القول بأن هذه الظروف قد استطاعت أن تسهم في استحسان « موضة » رسم الصور على النقود ، وبصفة خاصة ، عندما لا يعترض من بيده الأمر من الحكام على ذلك أما بسبب من لا مبالاة ، وأما لأن سلوكا كهذا لا يبدو في رايه الخاص منفرا أو بغضيا .

وفي النهاية ، ليس بإمكاننا أن نحدد أن العرب قد عبدوا في بعض الأحيان الى ضرب نقود يقتلون عليها بشكل متفاوت درجة خشونته صورا تستخدمها الشعوب المسيحية لكي يتجروا معهم ، أو لكي يحققوا مكاسب طائلة عندما يدسون عليهم نقودا زائفة .

أما عن التناقضات التي تمثلها هذه الأشكال أو الوجوه مع عادات المسلمين فقد نتجت من أن الفنون قد كانت ضئيلة الازدهار في هذا العهد ، وأن الغزاة (الفاتحين) أو الحكام ، الذين لم تكن لديهم أية معرفة ولو سطحية بشئون النقود قد تركوا مهمة صنع النقود الى رجال جهلاء ، اكتفوا ، حيث هم لا يملكون درجة من المهارة تكفي لإنشاء لوحة ، بأن يقتلوا على نحو غير دقيق الأشكال أو الرسوم التي كانت للنقود القديمة ، الإغريقية أو الرومانية أو حتى لعملات شعوب أخرى ، والتي كانوا يستطيعون التزود بها أو التي يجدونها في الأقرب الى أنوفهم ، وكانوا ينقشون من حولها ، أو على الوجه الآخر من العملة ، بحروف عربية ، اسم أمير أو حاكم البلاد .

وحين أصبح هؤلاء اكثر تمرسا ، وحين استشعروا الضرر السذى
ينجم عن عملية تقليد غريبة لهذا الحد ، فقد سعموا الى رسم الملامح
والملابس الخاصة بأمرائهم ، ومع ذلك ، فحيث لم يكن لهم بعد من هاد
يحذون حذوه ، وحيث لم يكونوا بعد مهرة فى فن الرسم لحد يكفى لصنع
تكوين ، فقد جاءت رسومهم اكثر مدعاة للسخرية واكثر سوءا عند
التنفيذ ، مثال ذلك تلك الصور أو الأشكال التى يرسمون فيها الأمير
جالسا فوق أريكة أو ديوان (٣) وساقاه متشابكتان على طريقة الأتراك ،
ممسكا بيده سيف ، وبالأخرى راسا مقطوعة .

واذا كان المرء لايقابل الا نادرا ، فى مجال التجارة والمسكوكات فى
أوربا سوى عملات نحاسية تحمل هذه الرسوم التى تحدثنا عنها ، فقد
يكون بمقدورنا ان نقدم سببا لذلك أن العملات الذهبية والفضية يشتد عليها
الطلب من جانب لتتخذ منها النساء زينة ، فلا تخرج الا فيما ندر من أيدي
الحريم ، وأن قيمتها الحقيقية — من جهة أخرى — قد حددت فى مختلف
الظروف أولئك الذين يقتنونها بقصد إعادة بيعها ولكى يتم صهرها ، الى
الصرافين والصاغة واليهود الذين يمونون (بهذين المعدنين) دور سك
النقود فى تركيا ، بحيث أصبحت هذه العملات نادرة ، أو لعلها قد اختفت
بشكل تام . ومضلا عن ذلك كله فان النقود النحاسية قد ضربت بكميات
بكميات هائلة للغاية ، وبصفة خاصة فى اوقات الاضطرابات والمحن ،
حين يكاد يصبح النحاس هو العملة الوحيدة المتداولة .

ومع انه من المحتمل أن يكون الكثير من هذه المسكوكات قد ضرب
بواسطة شعوب مسيحية ، طبقا لرأى المسرو تيوخسين ، وبرغم أن لدينا
ما يحملنا على الظن بصفة خاصة بوجود عدد كبير من النقود الزائفة بين
هذه العملات ، صنعت داخل البلاد ، أو تسربت اليها من بلدان مجاورة ،
فمن المؤكد ، مع ذلك ، أن المسلمين أنفسهم قد سكوا بعضا من هذه
النقود ، فى عصور الاسلام الأولى على الأقل .

(٣) كلمة جاءت من الفارسية ، تعنى فى الأصل أريكة أو نوعا من
المقاعد بالغة الانخفاض تزينها مربعات يجلس فوقها الشرقيون ، وتعنى
بصفة عامة جماعة أو تجمعاً من أشخاص جالسين ، ومن هنا جاءت الكلمة
الفرنسية douane أى الجهاك أو المسكوس أو ديوان (قصر) الجهاك .

ولمسا كانت عادة رسم صور الأمراء أو رسم اشكال مختلفة تتخذ من البشر والحيوانات رموزا ، شائعة عند مختلف الشعوب منسجما استقرار الاسلام ، فقد اتبع العرب هذه العادة أو قلدوها ، حين لم تكن كراهيتهم للصور بعد قد أصبحت عامة ، ويمكن القول بأن هذه الكراهية قد تطورت تدريجيا بعد ذلك الى أن دخلت — كما يمكننا القول — فى مجال القانون .

وفيما يذكر مؤلفون متفرقون ، فإن النبى (ص) نفسه قد استخدم نفودا كانت متداولة فى عصور الوثنية ، لكنه تركها على حالتها نفسها التى كانت عليها قبل نشأة الدين الجديد، ولقد فعل أبو بكر الذى خلف النبى محمدا الشيء نفسه ، كما ترك أمير المؤمنين أبو حفص عمر بن الخطاب ، الذى فتح مصر وسوريا والعراق ، النقود على طرزها القديمة نفسها حتى العام الثامن عشرة من الهجرة (٦٣٩ من تقويمنا) عندها أمر ، طبقا لما يورده المقرئى ، بأن تضرب دراهم على الشكل نفسه ، وبالنقوش نفسها التى كانت تستخدم فى زمن كسرى (٤) ، واكتفى بأن أضاف على بعض منها عبارة « الحمد لله » ، وعلى بعض آخر عبارة « محمد رسول الله » ، وعلى بعض ثالث « لا اله الا الله » . وعلى البعض الرابع فى النهاية كلمة « عمر » ، وقد نستنتج من هذا النص أن الدراهم التى أمر عمر بضربها تقليدا لدراهم ملوك فارس كانت تحمل صورة ، وأن الحواشى كانت مكتوبة بالفارسية .

وفى نحو العام السادس والأربعين من الهجرة (٦٩٦ أو ٦٩٧ من تقويمنا) أمر عبد الملك بن مروان بأن تضرب دنانير ودراهم فى كل من مصر والعراق ، وعندها وصلت مسكوكاته هذه الى المدينة ، حيث لم يزل بها بعض من صحابة الرسول لما ن هؤلاء لم يستهجنوا فيها الا طريقة دمج نقوشها ، وحيث كانت هذه النقود تحمل صورة فقد أضاف المقرئى بأن سعيدا بن مصعب قد استخدمها دون أن يجد فيها ما ينتقده .

ويبدو أن رسم صور الحيوانات أقل تنفيرا للمسلمين ، وبصفة خاصة صورة الأسد ، ونرى هذه الصورة بصفة عامة فى أعمال النقش والحفر

(٤) كسرو ، هو اسم فارسي محض (خسرو) ، ويلفظه العرب كسرى ، وهو الاسم الذى يطلقونه بصفة عامة على ملوك فارس .

وعلى الرسوم التى تستخدم زينة فى بيوتهم ، والثائم ، وتحمل كل سفنهم على مقدمتها صورة محفورة أو مرسومة لأسد .

وقد أمر الظاهر ركن الدين ببيرس ، الذى ارتقى العرش فى العام ٦٥٨ من الهجرة (١٢٦٠ من تقويمنا) بضرب دراهم سميت بالدرهم الظاهري ، وأمر بأن يرسم عليها شعاره وهو صورة الأسد ، ولدينا واحدة من هذه القطع الفضية التى تحمل تحت الحواشى المكتوبة بالعربية صورة أسد يجرى فاعرا ماء (٥) .

ويذكر أبو الفرج فى كتابه عن تاريخ مصر أن السلطان غياث الدين ابن كيقباد ، من الأسرة السلجوقية ، أراد بدافع من حبه لزوجته ، التى كانت ابنة أحد أمراء جورجيا أن يضع صورتها فوق العملات التى أمر بسكها ، وأنه قد تلقى النصيحة بأن يضع عليها طالع ، والذى كان عبارة عن شمس على صورة أسد .

وقد نشر أدلر فى مؤلفه Musée Borgien قطعة نقد عربية نجد عليها صورة شمس تحت صورة أسد ، وعلى وجهيها كليهما صورة نجمة ، وتحمل هذه تاريخ العام ٦٣٧ من الهجرة (١٢٣٩ أو ١٢٤٠ من التقويم الميلادى) .

ويحوز المسيو مارسيل Marcel (✱) قطعة نقود تحمل النقش نفسه .

ثانياً : النقوش الدينية أو المقتبسة من القرآن

استقرت العادة التى تقضى بالا توضع على النقود سوى حواشى بسيطة منذ وقت مبكر ، وهذا واحد من أقوى الأسباب التى تدفعنا الى الظن بأن القطع النحاسية التى تحدثنا عنها هى عملات زائفة أو أنها لم تضرب بين المسلمين ، حيث تكاد تعود فى غالبيتها الى القرن السادس أو

(٥) انظر جدول العملات المحلق بهذه الدراسة ، وتحمل هذه العملة الرقم ٥٤ .
(✱) أحد مؤلفي وصف مصر وله دراسة عن النقوش السكونية على المباني الاثرية المصرية وله دراسة أخرى عن مقياس الروضة فى مصر .

١٠٧٠ -

السابع من الهجرة (الثالث أو الرابع عشر من تقويمنا) ، وترتبط بالأسرة السلجوقية ، فى الوقت الذى توجد فيه نقود ذهبية وفضية ونحاسية قد ضربت منذ القرن الأول من الهجرة (السابع الميلادى) لا تحمل صوراً وإنما مجرد حواش ، ونجد مثيلات لها ضربت بيد السلاجقة أنفسهم .

وينسب الى عبد الملك بن مروان ، الذى بدأ حكمه فى العام الخامس والستون من الهجرة (٦٨٥ ميلادية) انشاء نمط جديد اسلامى (فى مجال المسكوكات) يشتمل فقط على حواش بغير صور .

ويقال انه قد تبنى هذا الاجراء تبعاً لنصيحة يزيد بن خالد بن يزيد الذى اخبره بأن احبار الشعوب التى تقتنى (او نزلت عليها) الكتب القديمة المقدسة يزعمون ان الحكام الذين طال بهم العمر هم اولئك الذين قدسوا اسم الله فوق مملاتهم .

وطبقاً لرواية أخرى فان ابن مروان بعد ان ذكر اسم النبى (ص) على رأس واحد من كتبه الى امبراطور الروم . تلقى من هذا الأخير ، الذى لم يقع فى نفسه سلوك ابن مروان ومقعا حسنا ، رداً يقول فيه « اذا لم تعدل عن هذا الاسلوب فى السلوك ، فسندكر اسم نبيكم فوق دنائيرنا بالفاظ لن تكون مرضية لـكم » ، وصدمت هذه الكلمات ابن مروان ، ونصحته خالد بن يزيد حين استشاره بأن ينشئ نمطاً اسلامياً (فى مجال النقود) وان يكف عن استخدام الدنائير الرومية ، وهو ما فعل .

ونقرأ فى مرآة الزمان ان عبد الملك بن مروان ، فى العام الخامس والسبعين من الهجرة (٦٩٥ او ٦٩٦ من تقويمنا) حين وجد دراهم ودنائير تحمل تاريخاً سابقاً على الاسلام بأربعمائة عام ، وعليها نقش يقول: باسم الأب والابن والروح القدس ، قد أمر بصهرها ، وبأن توضع فوق العملات التى استخدمت هذه النقود المصهورة فى صنعها : اسم الله ورسوله وبعض آيات من القرآن .

ومنذ ذلك الوقت أصبحت الحواشى المختلفة عبارات دينية اختارها الحاكم أو هى من اقواله هو أو من اختيار الشخص الذى وكل اليه امر صنع النقود ، أو صارت آيات أو نصوصاً اقتبست حرفياً من القرآن .

- ١٠٨ -

ولكى نعطي فكرة عن هذه النقوش أو الحواشي ، سنذكر تلك التي
كتبت بخط كوفى والتي يحملها دينار نقلناه معنا من مصر :

على الوجه أ ، وفى ثلاثة سطور ، نجد الشعر الإسلامى :

لا اله الا
الله وحده
لا شريك له

وفى الحاشية ، فى سطر دائرى ، نجد هذا النص المقتبس من إحدى آيات
القرآن : محمد رسول الله ، أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على
الدين كله .

ونجد على الوجه ب ، وفى ثلاثة سطور . هذا النص المأخوذ من
السورة ١١٢ من القرآن :

الله أحد الله
الصمد لم يلد
ولم يولد

ونجد فى الحاشية ، فى سطر دائرى :

باسم الله ضرب هذا الدينار سنة سبع وتسعين [٧١٦ من تقويمنا] .

وقد أورد المسيو تيخسين رسماً لدينار ، مماثل (اللوحة الأولى رقم ١)
عقب مقدمته من فن النقود عند المسلمين .

وكما نرى ، فإنه لم يوضح على هذه الدنانير لا المكان الذى صنعت
لبنه ولا اسم الأمير الحاكم ، ومن المعروف أن هذه الدنانير قد ضربت فى
دمشق . وتحمل دراهم تنتمى إلى العهد نفسه ، بالأضمانة إلى حواشى
مماثلة ، اسم مدينة دمشق ، وقد كانت مصر على الدوام ، منذ فتحها وحتى
بداية القرن الثالث الهجرى ، مقراً لأحد الأمراء ، وكانت عملتها النقدية
هى العملة نفسها التى يصدرها الخلفاء . وتقدم الدراهم المعزية التى
ضربت فى القاهرة فى العام ٣٥٨ من الهجرة (٩٦٩ من تقويمنا) ، وطبقاً
لما يورده المقرئى ، النصوص نفسها من القرآن .

وكانت هذه النقوش تزيد أو تنقص تبعاً لاتساع أو ضيق سطح القطعة النقدية أو تبعاً لما ان كانت تستبدل بهذه النقوش أسماء أو القباب الخليفة أو نوابه وولاته واسم المدينة . وان كانت الكلمات التي نراها هي اغلب الاحيان والتي استمرت باقية لأطول وقت على مختلف القطع النقدية هي تلك التي تدل على شعار الايمان بالمعتقة الاسلامية (الشهادة) : لا اله الا الله محمد رسول الله وقد وجدناها على نقود القرن السابع الهجرى [الثالث عشر من تقويمنا] (٦) .

ولكى نلم بهذه النصوص المختلفة يمكننا أن نرجع الى مقالة المتريزى والى المؤلفات المختلفة التى نشرت عن النقود الاسلامية ، وبصفة خاصة ، المتحف الكوفى Museum cuficum لأدلى ، وكذلك مؤلف المسير تىخسين ، والى مقالة المسير مارسيل عن المسكوكات العربية والكوفية فى كتاب وصف مصر .

وقد استهجن بعض الناس عادة تدوين عبارات دينية فوق النقود ، فى ذلك الوقت ، واستهجنها بصفة خاصة قارئى القرآن الذين استشاطوا غضباً أو وجدوها بمثابة اهانة أن يروا اسم الله والرسول وآيات القرآن تساق فى لغة دارجة أو سوقية (٧) . فوق نقود هي عرضة لأن يحملها اليهود والنصارى والكفار والرجال على غير طهارة والنساء وقت المحبض أو غير متطهرات (٨) بل ان بعض الفقهاء المسلمين قد حرم استخدامها على الناس عندما لا يكونون فى حالة الطهارة التى يوجبها الشرع .

ومع ذلك فان فقهاء آخرين لم يكونوا من الراى نفسه ، وقد اجاب امير المؤمنين عمر بن عبد العزيز هذه الاجابة التى تسترعى الانتباه ، حين اقترح عليه احدهم ان يحذف هذه العبارات الدينية ، اتريدون ان تظن الامم اننا غيرنا عقيدتنا فى اله واحد وفى نبينا ؟!

(٦) وبصفة خاصة نقود بيبرس التى سبقت الاشارة اليها ، القطعة رقم ٥٤ (بالجدول) .

(٧) استخدم الخط الفارسى فى البداية .

(٨) الترجمة هنا ترجمة للمعنى . (المترجم)

وبرغم ذلك ، فبعد هذا بوقت طويل فقد انتهى الامر بذلك الراى الذى كان ينظر الى هذه العادة باعتبارها رجسا ان انتصر وظهر على غيره من الاراء ، ولم يعد يوضع فوق العملات الا اسم الحاكم والقابله وتاريخ ارتقاؤه وتاريخ سك العملة والمكان الذى سكته فيه .

ثالثا : اسماء والقابله الامراء

وبالاضافه الى هذه العبارات الدينية ، كانت النقود تحمل فى بعض الاحيان اسم الخليفة او الامير الحاكم .

ويبدو ان ابا جعفر المنصور ، الذى بدأ حكمه فى العام ١٣٦ من الهجرة (٧٥٤ من تقويمنا) هو اول خليفة عباسى يامر بوضع اسمه على النقود ، وان يكن من الملاحظ ان ذلك لم يحدث الا منذ العام ١٥٣ (٧٧٠ من تقويمنا) ، اما النقود التى تعود الى السنوات السابقة على ذلك فلم تكن تحمل سوى نصوص من القرآن .

وحين أصبح الامير ابو العباس احمد بن طولون مطلقا السلطة فى مصر (اى حين استقل تماما بحكم مصر) ، كما سبق لنا القول ، امر بان تضرب دنائير لعله قد امر بان ينقش عليها اسمه .

ونتيجة لذلك ، فلسنا نعرف متى توقف تدوين او نقش العبارات الدينية فوق النقود المصرية بحيث لم تعد تحمل سوى اسماء والقابله الامير الحاكم ، ولا بد ان هذه العادة الاخيرة تعود الى سلاطين آل عثمان ، ونعتقد انها قد بدأت فى عهد مراد بن اورخان الذى ارتقى العرش فى العام ٧٦١ من الهجرة : (١٣٦٠ من التقويم الميلادى) .

وكان اسم الامير ينقش كاملا ، بالأحرف كاملة ، وليس فى شكل توقيع او تأشير (طغراء) ، ويليه اسم والده ، جريا وراء العادة التى نقلوها عن العرب .

وهكذا نستطيع ، عن طريق هذا التوسع فى نقش اسم والد الحاكم ، ان نميز السلاطين الذين يحملون الاسم نفسه ، فلم تكن لدى العرب عادة التمييز بين هؤلاء عن طريق اسماء رتبة كما نفعل نحن بالنسبة للوكنا ؛

فرانسوا الاول ، هنرى الرابع ، لويس الثالث عشر ، وحين نطلق اسماء مراد (٨) الثانى ومراد الثالث ومحمد الثانى ومصطفى الثالث ، فانما نعلم ذلك استجابة لعادة تتبعها نحن فى اوربا .

لذلك فنحن نقرأ على العملات التركية اسماء :

مراد بن محمد

مراد بن سليم

محمد بن مراد

مصطفى بن احمد

سليم بن مصطفى

وتتميز الطريقة التى يتبعها الأوربيون فى الاشارة الى ملوكهم انها تدلنا على الترتيب الذى جاء عليه الامراء الذين يجهلون الاسم نفسه ، فى حين ان الطريقة العربية ، لاتدلنا بشكل موضوعى بذلك لحسب ، بل انها تلتقى مزيدا من الشكوك وعدم الدقة عندما يحدث ان يتكرر كل من اسم الاب والابن كما نجد ذلك عند كثير من السلاطين ، وهكذا نجد لدينا اثنين من السلاطين باسم محمد بن مراد ، او (طبقا لما اتبعناه فى الاشارة اليهما) محمد الثانى ومحمد الثالث ، واثنين آخرين باسم احمد بن محمد وهما احمد A hmod الاول واحمد الثالث ، واثنين ثالثين باسم مصطفى بن محمد ، وهما مصطفى الاول ومصطفى الثانى .

وهناك عملات ذهبية من الزمحبوب كتبت عليها الاسماء هكذا بالحروف كاملة (٩) ، وهى تلك التى استمر ضربها حتى الوقت الذى شاع فيه بصفة تكاد تكون عامة تمثيل اسم السلطان على شكل نوع من التوقيع او التأشير ، وقد جاءت هذه العادة من القسطنطينية ، ويطلق اسم

(٨) مراد هو ما نطلق عليه اسم امورات Amurath.

(٩) انظر لوحات النقود ، الاثنى عشر ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، وهى التى رتبته فى جدول النقود الذهبية بالارقام من ٢٧ الى ٣١ ، ٣٩ ، ومن ٤١ الى ٤٤ .

طغراء (١٠) على الحروف أو التوقيع المختصر للسلطان .

أما قطع الفندتلى ، وكذلك القطع ذوات الأربعين والعشرين مدينى . وكذلك الربعميات و قطع المدينى ، بل وأحيانا قطع الجديد ، فلم تكن تحمل على الوجه ١ سوى هذه الطغراء ، التى تشغل كل وجه القطعة ، أما وحدها ، وأما بصحبة بعض الزخارف المنقوشة على هيئة ورود صغيرة والتى تستخدم بمثابة زينة .

وأما فى العملات الذهبية التى يكتب فيها اسم الأمير على شكل توقيع أو تأشير فتشغل الطغراء الجزء الأعلى من الوجه ١ ، كما يمكننا أن نرى ذلك فوق القطع الذهبية التى رسمناها فى الأشكال أرقام ١٢ ، ١٣ (من اللوحة الثانية) و ٥ (من اللوحة الأولى) [١٠ ، ١٢ ، ١١ من اللوحة الأصلية بهذا الترتيب] . وهذا الرمز أو التوقيع ، طبقا لما يورده المسيو تيخسين لا يمثل فقط اسم السلطان مجدولا ومتشابكا فى خطوط ، بل أنه يصور كذلك ، إذا ما نظرنا إليه من الجانب ، فارسا يجرى وقد أطلق لحصانه العنان ، وهو أمر يندو بالنسبة للمسلمين اختراعا حاذقا ، بدنا سبب بصفة عامة مع الروح القتالية عند الأتراك وهم الذين كانوا يفضلون القتال على ظهور الخيل فيما مضى .

ومن جهة أخرى ، لمصحيح أن العرب ، شأنهم فى ذلك شأن الأفريق فيما مضى ، فى أوقات انحدار الذوق السليم ، وكما هو الحال عند كتابنا ممن يتمتعون بمهارة يدوية تفوق مهارتهم فى التعبير ، يولون أهمية كبرى لهذه اللعبة الصبيانية التى يصنعون فيها عند كتابتهم ، وبواسطة الحروف وخطوط الريشة الطيور والحيوانات المختلفة الخ ومع ذلك فإن فكرة محاولة تشبيه تأشير السلطان برجل يمتطى جواده قد جاءت فيما ينفذ من بعيد ، بل تبدو أيضا مكلفة ومصطنعة بأكثر مما نجد عليه غالبية انتحالاتهم .

أما الأمر المؤكد فهو أننا نستطيع أن نميز فى هذه الرموز ، بالإضافة الى الخطوط المختلفة ، التى لا تستخدم فى العادة إلا على سبيل الزخرفة ،

(١٠) طغراء (أو طغراء) ، وهى كلمة تركية ، تختلف عن كلمة طغراى التى تعنى الحقيقة ، التى يقدمها المسيو تيخسين باعتبارها اشتقاقا من هذه الكلمة الدالة على توقيع أو تأشير السلطان ،

حروفاً من اسم السلطان مجدولة ومتداخلة على نحو قريب الشبه من شكل الطغراء أو التأشير . ونلاحظ في بعض الأحيان كذلك اسم والد السلطان ، كما نلاحظ بصفة دائمة وجود لقب خان (١١) ومعناه الامبراطور .

ويقدم الميسيو تيخسين في مقدمته المؤلفه من النقود عند المسلمين ، ص ١٩ ، وما بعدها ، سلسلة الخلفاء الاول ، وخلفاء الامويين ، وخلفاء العباسيين الذين ظلت مصر تابعة لامبراطوريتهم لوقت طويل ، ويقدم في ص ١١٤ سلسلة الخلفاء الفاطميين الذين سيطر بعض منهم على مصر ، وفي ص ٢٣ سلسلة الخلفاء العباسيين الذين تولوا الخلافة التي خلفها سلاطين مصر بعد موت المستعصم بالله ، وعلى ص ٢٨ سلسلة الايوبيين الذين اتخذوا في مصر لقب ملك ، اما بالنسبة لقائمة المالكي فقد احوال الى قوائم الميسيو دى جنى M. de Guignes ، ويقدم في النهاية في ص ١٧٣ قائمة بسلاطين القسطنطينية ، والتي ينبغي ان نضيف اليها اليوم اسماء مصطفى بن عبد الحميد او مصطفى الرابع الذي ارتقى العرش في العام الهجري ١٢٢٢ (٢٧ فبراير ١٨٠٨) ومحمود بن عبد الحميد او محمود الثاني او محمد السادس الذي ارتقى العرش في ١٢٢٣ من الهجرة (١١ أغسطس ١٨٠٨) .

وكان الحكام او الامراء يضيفون بصفة عامة كنيات والقباب مختلفة الى اسمائهم .

وكانت هذه الالقاب في العادة القباب دينية مثل عبد الله اى خادم الرب ، والظاهر بامر الله الذى سما او انتصر بمشيئة الله ، والناصر لدين الله اى الذى يعمل على نصره الدين ، والمنصور بالله والمستنصر بالله اى الذى ينصره الله او يستمد من الله النصر . وهذه الاضافة « بالله » قد استخدمها اى القواى كافة الامراء العباسيين على وجه التقريب والحقوها هم بكنياتهم بدءاً من المعتصم بالله بن هارون الرشيد الذى بدأ حكمه في العام ٢١٨ من الهجرة (٨٣٣ من تقويمنا) وحتى المستعصم بالله آخر الخلفاء العباسيين المقيمين ببغداد والذى لقي حتفه

(١١) يقال على الدوام الخان الاكبر للتتار .

(م ٨ — وصف مصر)

فى العام ٦٥٦ هـ (١٢٥٨ م) حين استولت على هذه المدينة قوات امبراطور المغول منكوخان بقيادة هولوكو .

اما الخلفاء من سلالة العباسيين الذين نصبهم سلاطين مصر او اعترفوا بهم عقب موت المستعصم بالله تاركين لهم خلا من السلطة او بمعنى اصح لقباً لا فاعلية له وشرف تدوين اسمهم على العملات النقدية فقد ظلوا فى غالبيتهم ، يضيفون الى القابهم كلمة « الله » بدءاً من المشتنصر بالله فى العام ٦٥٩ هـ (١٢٦٠ من تقويمنا) حتى المتوكل على الله آخر انخلفاء العباسيين الذى اصطحبه السلطان سليم الاول معه الى القسطنطينية بعد ان تم له غزو مصر (١٢) .

وقد اتخذ الخلفاء الفاطميون القادمون من افريقيا واسبانيا كنيات مشابهة .

ونتشابه هذه العبارات الدينية الملاحقة باسماء الخلفاء مع تعبير Dei gratia أى بفضل الله والتي دونت لوقت طويل ، اما كاملة وأما مختصرة فوق عملات كثير من الامراء المسيحيين ، وبصفة خاصة فوق النقود الفرنسية .

اما الالتاب التي اتخذتها الاسرة الأيوبية التي بدا حكمها لمصر فى العام ٥٦٨ هـ (١١٧٣ م) ، والتي تسمت على هذا النحو باسم ايوب والد صلاح الدين فقد كانت تنتهى بكلمة الدين (١٢) أى عقيدة الاسلام بدلا من ان تنتهى بكلمة الله أى الرب ، مثل صلاح الدين أى اصلاح أو امن الدين ، ونصر الدين بمعنى دعم ومساندة الدين ، وسيف الدين ونجم الدين وغيث الدين أى حاميه ، وهذه الكنية الأخيرة كانت الكنية التي اتخذها المعظم (١٤) الذى بدا حكمه فى العام ٦٤٧ هـ (١٢٤٩ م) والذى انتهت بنهاية حكمه

(١٢) فى العام ٩٢٢ هـ (١٥١٦ م) أمر سليم كذلك بأن يشنق على أحد ابواب القاهرة (باب زويلة) طومان باى آخر سلاطين مصر ، وقد تم ذلك فى العام ٩٢٣ هـ (١٥١٧ من تقويمنا) .
(١٣) عندما تاتى أداة التعريف الـ امام كلمة تبدا بحرف من الحروف التي يسميها العرب الحروف الشمسية ، يحل اول حرف فى الكلمة عند النطق محل اللام فبدلاً من ان تقول تقى الدين (بتسكين اللام وكسر الدال) تقول ادين (بحذف اللام وتشديد وكسر الدال) .
(١٤) ولكنه اشتهر باسم توران شاه .

الأسرة الأيوبية . وفى بعض الأحيان كانت هذه الألقاب تأتي للتفخيم أو للتعظيم مثل الملك العادل ، والسلطان الأعظم أى بالغ القوة والنفوذ ، والناصر ، وتميز هذه الكنية أو اللقب بشكل خاص سلالة المماليك الشراكسة الذين استولوا على حكم مصر .

وكان الأيوبيون فى مصر ، بدءاً من صلاح الدين فى العام ٥٦٨ هـ (١١٧٣ م) حتى المعظم غياث الدين ، يسبقون اسمهم بلقب الملك ، وسار على نهجهم كل من المماليك البحرية والمماليك الشراكسة .

أما لقب سلطان فقد اتخذه أمراء متفرقون منذ زمان ضارب فى القدم ، وتبناه بشكل دائم الأباطرة الأتراك فى القسطنطينية وجعلوه على الدوام يسبق اسماءهم .

وكانوا يضيفون بعد اسمهم واسم آبائهم ، سواء كانت النقود تحمل الاسم كاملاً أو فى شكل تائسير أو طغراء ، كلمة خان ، وكنا نقرا على الوجه الثانى (ب) من العملة هذه الكلمات مرتبة فى أربعة سطور :

سلطان البرين

وخاقان البحرين

السلطان بن

السلطان (١٥)

ولم تختلف هذه الألقاب خط فوق العملات الذهبية من الزرمحوب منذ زمان طويل ، وتنتسب أقدم قطعة رأينا عليها هذه الألقاب لمراد بن سليم الذى ارتقى العرش فى العام ٩٨٢ هـ (١٥٧٤ من تقويمنا) ، ولعلها كانت تنتمى لفترة سابقة ، بيد أننا نجد أنفسنا نعود فى غالبية الأحيان ، فوق النقود الذهبية التذكارية ، الى حواشى قديمة ، فبدلاً من أن يوضع اسم السلطان فى شكل تائسير أو طغراء ، نجدهم يعودون فى بعض الأحيان الى عادة كتابة اسم السلطان بكل حروفه ، وبدلاً من القاب الحاكم التى

(١٥) البرين : أى الأرضين أى أوروبا وآسيا ، والبحرين : أى البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط ، أما كلمة خاقان فتعنى عند التتار كلمة : ملك .

انتهينا من ذكرها ، نراهم يعاودون استخدام القاب أخرى كانت مستعملة
فى أزمنة اسبق ، وهكذا نقطع على القطعة الذهبية التذكارية المرسومة
فى الشكل رقم ٦ من اللوحة الاولى والتي لا تحمل قط ناشيراً او خلفاء ،
وعلى الوجه ١ منها :

سلطان مصطفى

بن أحمد خان

عز نصره ضرب

فى مصر سنة

١١٧١

[اى فى العام ١٧٥٧ هـ تقويمنا]

وعلى الوجه ب :

ضارب النصر

صاحب العز والنصر

فى

البر والبحر

٨٧

[اى فى العام ٨٧—١١ هـ ويوافق ١٧٧٤ م]

وهى السنة التى ضربت فيها هذه العملة التى لأبد أن ننسبها الى
المملوك محمد بك (أبى الذهب) الذى خلف فى هذا العام على بك الشهير
والذى جمع الى سلطة شيخ البلد التى اغتصبها من سيده وولى نعمته
على (بك) ، لقب باشا الذى انعم عليه به السلطان مصطفى .

وهذه الصيغة هى على وجه الدقة الصيغة نفسها التى نجدها فوق
العملات الذهبية التى يذكرها المسيو تبخسين والتى تنتهى لعهود عديدة
كما تدل على ذلك سنوات التنصيب أو التتويج ٩٧٤ هـ (١٥٦٦ م) ،
٩٨٢ هـ (١٥٧٤ م) ، ١٠٠٣ هـ (١٥٩٥ م) ، ١١٤٣ هـ (١٧٣٠ م) والتى
ضربت فى القسطنطينية والقاهرة والجزائر المدينة وتونس المدينة
وطرابلس (١٦) ، وهى الصيغة نفسها كذلك التى نجدها على نقود ذهبية
ذات قطر أقل والتى نشرها المسيو بونفيل Bonville برقم ١٦ عن النقود
الذهبية التركية التى ضربت فى عهد على بك ، كما سنوضح فيما بعد ،

أما السنة التي صنعت فيها وهي ١١٨٣ هـ (١٧٦٩ أو ١٧٧٠ م) ، فهي سابقة بأربع سنوات على تلك السنة التي ضربت فيها القطعة الذهبية التي ورد ذكرها من قبل .

رابعاً : الأسماء والألقاب والحروف المميزة

لبنواب السلطان والحكام في مصر الخ

في بعض الأحيان كانت النقود تحمل ، بالإضافة الى أسماء الملوك أو السلاطين الذين كانت مصر تابعة لهم ، أسماء النواب أو اسنم ابن الخليفة المرشح ليكون خليفته (ولى العهد) واسنم حاكم مصر الخ مع اضافة كلمة « مما امر به الخليفة » (١٧) في بعض الأحيان أو « مما امر به » (١٨) أحيانا أخرى ، أو بدون هذه العبارة في غالبية الأحيان ، وكما نرى على سبيل المثال ، فوق دينار حصلنا عليه وأوردنا هنا حواشيه ، التي بدت لنا بالغة الأهمية إذ بينت عليه سنة ومكان الصنع .

ويجمل الوجه الأمامي النصوص القرآنية نفسها التي نجدها على الدينار الذي تناولناه في ص ٣٥٣ من هذه الدراسة ، فيما عدا أننا نجد في منتصف القطعة ، أعلا الرمز ، اسنم المأمون ، وهو الخليفة المسلم السادس والعشرون ، والسابع من خلفاء العباسيين ، والإبن الثاني لهارون الرشيد والذي بدأ الحكم في العام ١٩٨ هـ (٨١٣ من تقويمنا) .

وعلى الوجه ب ، في منتصف القطعة ، وفوق صيغة : محمد رسول الله ، نقرأ اسم : « طاهر » ، وعند أسفل هذه الصيغة نجد اسم : السري . أما طاهر ، فكان الوزير ، وكان يتمتع بكل ثقة ومحبة المأمون الذي منحه بعد ذلك بوقت قصير حكم إقليم خوراسان وكل الشرق حيث استقل بالأمر هناك ، أما السري فكان حاكماً لمصر ، والذي توفي بها في العام ٢٠٥ من الهجرة (٨٢٠ من تقويمنا) .

(١٧) حول هذه الصيغة ، انظر المرجع السابق ، تأليف تيكسبرن ، ص ٦٦ وما بعدها .

(١٨) مع بناء الفعل للمجهول .

أما على حواف القطعة ، وبدائرها فنقرأ :

بسم الله ضرب هذا الدينار بمصر سنة ثلث (ثلاث) ومايتين

(اى ٨١٨ — ٨١٩ م) .

وهذا التاريخ يثير الفضول حيث كان ابراهيم بن المهدي قد حل فى الخلافة محل المأمون فى العام ٢٠٢ من الهجرة (٨١٧ أو ٨١٨ م) وان كان قد عزل فى العام ٢٠٣ من الهجرة (٨١٨ أو ٨١٩ م) ، وتبرهن هذه المسكوكة التى نعرض لها هنا أن السلطة قد أعيدت الى المأمون فى العام ٢٠٢ من الهجرة ، أو تدل على الأقل ، ان النقود حتى هذه السنة كانت لاتزال تضرب باسمه .

ولم يكن يدون فوق العملات المختلفة — فيما نرى — سوى اسم الوزير أو نائب الخليفة ، رغم أن هذا الوزير لم يعلن نفسه قط مستقلاً ، فى حين رأينا أن هؤلاء الذين استولوا على السلطة ، فى أزمنة أخرى ، وأعلنوا من أنفسهم ملوكاً أو سلاطين ، قد ظلوا يحتفظون ، على النقود التى أمروا بأن توضع عليها أسماءهم والقابهم ، بأسماء الخلفاء الذين لم يعودوا يعترفون لهم بسلطة على الإطلاق ، وذلك إما لى يقدموا لهؤلاء ولاء لن يترتب عليه أى التزام ، وإما لى لا يدخلوا الشكوك على مسكوكاتهم الجديدة التى أمروا بصنعها .

وفى عصور أكثر حداثة ، أضاف شيخ البلد (حاكمها أو سيدها) (١٩) والباشوات والبكوات الذين كانت تتبعهم دور سك النقود (الضربخانة) الحرف الأول أو الحرفين الأولين من أسمائهم على قطع النقود ، فى عهد مختلفة ، كعلامات مميزة ، وكانت هذه الحروف توجد فى أماكن متفرقة ، فنجدها على الفندقلى نحو أسفل القطعة ، على الوجه ب قبل أو بعد تاريخ التنصيب أو التتويج والمعبر عنه بالأرقام ، كما يمكننا أن نرى ذلك على قطعة الفندقلى المرسومة فى الشكل رقم ٨ من اللوحة الثانية (٤ من اللوحة الأصلية) وعلى النصفية (نصف فندقلى) المرسومة فى الشكل

(١٩) لقب أو منصب لا يرجع انشاؤه الى ما قبل العام ١١٦٧ من الهجرة [١٧٥٣ م] .

رقم ٤ من اللوحة الأولى (٧ من اللوحة الأصلية) (٢٠) حيث نجد الرثم ١١٤٣ وهو سنة تنصيب أو تتويج محمد بن مصطفى (١٧٣٠ من تقويمنا) مسبوقة بالحرف س (٢١) . وتوجد قطع أخرى من الفندقلى تعود للعهد نفسه ، نرى عليها سنة التنصيب نفسها متبوعة بحرف ن .

ونلاحظ كذلك ، على قطع فندقلى القسطنطينية ، وبشكل خاص فوق القطع التذكارية (أو الاستهلاكية أى التى تضرب عند مستهل العام الهجرى الجديد) منها حروفا مميزة على الوجه ب نحو أعلا القطعة . وفوق حرف الباء من كلمة ضرب (※) ، وتلك هى قطع الفندقلى التى نشرها المسيو بونفيل بأرقام ٦ ، ٧ ، ٨ عن النقود الذهبية فى تركيا .

ونجد هذه الحروف الأولى فوق العملات الذهبية ، وعادة على الوجه ب عند نهاية السطر الثالث من الحاشية ، فوق الحرف الأخير من كلمة ابن وهو النون (٢٢) ، فى مكان الزخرف المرسوم على شكل ورود صغيرة أو فى مكان الطغرا التى نلاحظ وجودها على قطع نقود ذهبية أخرى وفوق الحرف نفسه .

أما العملات الذهبية التى لا تحمل حروفا أولى أو طغرا ، والتى ضربت فى عهد مراد بن أحمد (٢٣) ، الذى اعتلى العرش عام ١٠٣٢ هـ (١٦٢٣ م) والتى رسمناها فى الشكل رقم ١١ من اللوحة فتحمل « لام الف » (لا) .

ونلاحظ على الوجه أ للقطعة الذهبية التى نشرها المسيو بونفيل تحت رقم ١٦ ، اللوحة الثانية ، عن النقود الذهبية التركية ، والتى نجد

(٢٠) . انظر اللوحات الملحقه بهذه الدراسة ، وانظر أيضا عقب هذه الدراسة قطع الفندقلى المذكور بجدول النقود بأرقام ١١ ، ١٣ ، ١٤ .
(٢١) انظر الجدول ، القطع من ١٠ الى ١٤ .

※ تبدو هذه الحروف فى رقم ٦ h وتتبادل - أو ح ، وفى الأرقام ٧ ، ٨ عين (ع - ع) أو ب ولعلها الحروف الأولى لكلمتى عبد الله (٢٢) بن أو ابن ، وأحيانا تقرا هذه وأحيانا تقرا تلك فوق قطع النقود ، وان كنا نقرا الأخيرة فى أغلب الأحيان .

خواشيها وأطرها هي الأطر والحواشي نفسها التي للمسكوكات الذهبية التذكارية التي عملنا على رسمها في الشكل رقم ٦ من اللوحة الأولى (١٢ من اللوحة الأصلية) عند أعلى القطعة ، وفي مكان الإطار الوردي الذي تحمله العملة المشار إليها (رقم ٦ من اللوحة الأولى في هذه الدراسة) وجود حرفي العين واللام ، وهما الحرفان الأولان من اسم على بك ، موضوعين بعد كلمة سلطان وفوق كلمة مصطفى ، أما على الوجه فنجد الرقم ٨٣ الدال على أن هذه القطعة قد ضربت في العام ١١٨٣ من الهجرة (١٧٦٩ أو ١٧٧٠ من تقويمنا) وهي الفترة التي استقل فيها على بك ، وعلى هذا فإن على بك لم يأمر قط بضرب النقود بسكته الخاصة (أي بنسبه) كما يذكر المؤرخون (٢٤) ، وإنما ضربها بسكة السلطان الحاكم مصطفى بن أحمد ، فهو إذن لم يفعل سوى أن انتهج نهج شيخ البلد عندها أمر بنقش الحروف الأولى من اسمه فوق قطع النقود .

أما القطعة الذهبية التي نشرها بونفيل برقم ٩ من اللوحة الأولى الذهبية التركية فتحمل حرف صاد (ص) (٢٥) ، وقد ضربت هذه القطعة في القاهرة في عهد السلطان عثمان بن مصطفى الذي ارتقى العرش في العام ١١٦٨ من الهجرة (١٧٥٤ من تقويمنا) ،

أما القطعة الذهبية التي رسمناها نحن في الشكل رقم ٥ من اللوحة الأولى (١١ من اللوحة الأصلية) والتي ضربت في القاهرة في عهد مصطفى بن أحمد الذي تولى الحكم في العام ١١٧١ من الهجرة (١٧٥٧ من تقويمنا) فتحمل حرفي الميم والدال (٢٦) ، ويلاحظ وجود هذين الحرفين

Volney, Voyage en Egypte et en Syrie, p. 110, (٢٤)

1er Vol, édit 1787.

(٢٥) وهو يقابل حرف ال s عندنا ، وقد اتفقنا عند أعداد وصف مصر على أن نجعل ال s الفرنسية مقابلة للسین أو الصاد إذ نحن لا نستطيع في حروفنا أن نبرز الفرق القائم بين النغمتين الصوتيتين لهذين الحرفين العربيين ، ويلجأ بعض المهتمين ، حتى بفرقوا بين الحرفين ، أن يجعلوا ال sh مقابلة للصاد . انظر التنبؤ الوارد عقب مقدمة وصف مصر (وقد وردت عقب مقدمة المسيو فوريه ، التي نشرناها ملحقة بالمجلد الأول من الترجمة العربية ، الطبعة الثانية — المترجم) .

(٢٦) مد ، ولعلها اختصار لأحمد أو محمد .

نفسيهما على قطعتين ذهبيتين نشرهما المسيو بونفيل ، احدهما تذكارية برقم ١٥ والاخرى عادية نشرت برقم ١٤ (اللوحة الثانية من النقود الذهبية التركية) ، وقد ضربت كلتاهما في القاهرة في العهد نفسه والسنة نفسها التي ضربت فيها القطعة الذهبية التي نشرناها نحن ، وان كان ذلك قد تم بسكة مغايرة ، كما نستطيع ان نرى ذلك عن طريق الاختلاف البين سواء في حبيبات الإطار أو في حروف الكتابة .

وتتميز كل واحدة من هذه العملات الثلاث بأنها تحمل ، الى جانب الحروف المميزة التي انتهينا من الحديث عنها ، رقما يدل على سنة الصنع ، وهو رقم لا نجده في غالبية القطع الذهبية الاخرى اذ ان الحرف المميز يشغل مكانه (اى مكان الرقم) .

وتحمل القطع الذهبية الاخرى ، التي تدخل ضمن جدول العملات الملحق بهذه الدراسة ، بارقام مسلسلية هي ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، والتي تعود الى عهد مصطفى الذى تولى الحكم عام ١١٧١ هـ (١٧٥٧ م) ، وفي مكان التاشيرة او الطغراء المميزة الحرفين ميم طاء أو ميم صاد (٢٧) .

وهناك قطع ذهبية اخرى ، وردت برقم ٢٧ (اللوحة رقم ٣ من النقود الذهبية التركية للمسيو بونفيل) ، ضربت في القاهرة ، في عهد سليم الذى تولى الحكم في العام ١٢٠٣ من الهجرة (١٧٨٩ من تقويمنا) تحمل الحرفين : الف وسين (ا س) ، وهما الحرفان الاولان من اسم اسماعيل بك الذى ترك له حسن ، قائمقام باشا ، حكم مصر ، بعد حمله ضد البكويين ابراهيم ومراد ، والذى مات في جائحة الطاعون الشهيرة بالقاهرة في العام ١٢٠٥ من الهجرة (١٧٩١ من تقويمنا) .

واخيرا ، فهناك بين قطع النقود الذهبية والنصفيات التي ضربت (في مصر) في عهد الاحتلال الفرنسي عملات ضربت بمعرفتنا ، وقد احتفظنا ببعض منها ، وكان الحرف المميز الذى نقشناه عليها هو الحرف الفرنسي n ، وهو الحرف الاول من اسم القائد العلم بوناپرت Bonaparte .

أما فيما يختص بالغروش التي أمر على بك بضربها ، فإن الحروف الأولى من اسمه توجد على الوجه ب عند أعلى القطعة ، وفوق حرف الباء من كلمة ضرب ، وفيها نجد حرف اللام متحدا بحرف الباء من كلمة ضرب ، عن طريق واحدة من هذه الزخارف المتكلفة الشائعة عند الكتاب العرب ، بطريقة تجعل منها لاما ويا (لى) الأمر الذى تتكون معه كلمة على بأكملها كما نستطيع ان نرى فوق القطعة ذات الأربعين مدينى التي معنا والتي رسمناها فى الشكل رقم ١٦ من اللوحة الثالثة (و ١٦ من اللوحة الأصلية) وفوق القطعة ذات العشرين مدينى والتي رسمناها فى الشكل رقم ٢٢ من اللوحة الرابعة (١٨ من اللوحة الأصلية) .

وتتميز قطع المدينى التي ضربت فى عهد على بك بنفس الحروف الأولى والتي رتبت بطريقة مشابهة ، وقد نشرنا صورة واحدة منها فى الشكل رقم ١٨ من اللوحة الثالثة (٢٠ من اللوحة الأصلية) . وفى الوقت نفسه فائنا نجد فى غروش على بك خاصية بالغة الاهمية ، اذ راق له ان يغير فى سنة الاصدار (او السنة التى تحملها القطعة النقدية) مجملها سنة ١١٨٣ هـ (١٧٦٩ او ١٧٧٠ م) بدلا من العام ١١٧١ هـ (١٧٥٧ م) وهى السنة التى تولى الحكم فيها السلطان مصطفى ، ان مادفعه لتجديد كنهذا ، لم يسمح لنفسه به عند اصدار عملات اخرى هو بلا جدال رغبة خفية من جانبه فى تحسس الوقت الذى يمكنه فيه ان يعلن استقلاله او يقطع تلبس السنة التى ينشئ فيها فى مصر صناعة هذه العملات ، ولم يحتفظ على بك فيها مطلقا الا بطغراء السلطان الحاكم ، بحيث لانستطيع القول مطلقا بان هذه العملات النقدية نفلسها برغم انها من انشائه ، اى من انشاء على بك ، قد ضربت بسكته .

وحتى وقت قليل ، لم يستطع احد ان يقدم تفسيراً لمعنى او لسبب استخدام هذه الحروف التى نلاحظ وجودها فوق كثير من العملات التركية ، والتي نرى فى الحروف — بدت فوق نطاق الحصر او بغير ذات معنى ، لكننا سنوف نستخدامها ، اذا ما توصلنا الى معرفة أسماء الحكام من مشايخ البلد والباشوات او البكوات الذين تشير اليهم هذه العملات ، والى معرفة الزمن الدقيق او المحدد (لتوليهم السلطة) فى تحديد فترة الصنع بدقة ، بالإضافة الى كل ما سبق ، لأن هذه الحروف تأخذ عادة فوق القطع التى نلاحظها

عليها، مكان الأرقام التي كانت ستستخدم في الدلالة على سنة تولى الحكم أو سنة الصنع في حين لم تكن القطعة تحول الا سنة تنصيب السلطان كما سنرى عند الحديث عن تاريخ الاصدار .

خامسا: الادعيات أو الأمانى المرجوة للأمر الحاكم

وهذه صيغات مهذبة في شكل دعوات وأمانيات ، يتم التعبير عنها بأسلوب متهذب نجده بصفة خاصة عند العرب ، بفعل عادة ضاربة في القدم ، وتضاف رغبة في التكريم بعد أسماء كبار الشخصيات عندما يرد ذكرها ، مثال ذلك أسماء النبی وآل بيته والسلاطين أو الحكام . وأكثر الصيغات التي نقرأها ، من هذا النوع ، فوق المسبوكات وقطع النقود هي : صلى الله عليه وسلم ، خلد الله ملكه وسلطانه ، خلد الله ملكه ، دام ملكه — وهذه الادعية الأخيرة هي ما تحمله القروش أو العملات التي لا تحمل طغراء السلاطين والمضروبة في القسطنطينية ، والتي أورد المسبيو بونفيل رسوما لها في مؤلفه ، وتعود أولاها ، وهي المرسومة في الشكل رقم ١ ، لعهد مصطفى ، الذي تولى الحكم في العام ١١٧١ الهجري (١٧٥٧ من تقويمنا) ، أما الثانية والتي رسمت في الشكل رقم ٤ فتعود الى عهد عبد الحميد ، الذي ارتقى العرش في العام ١١٨٧ هـ (١٧٧٤ من تقويمنا) .

أما الصيغة التي شاعت منذ وقت طويل فهي : عز نصره ، ونجدها في الوقت نفسه الذي نجد فيه الادعية السابقة (دام ملكه) ، منقوشة فوق قطعة نقود تعود الى عهد بايزيد ، ثم نجدها وحدها فوق قطعة نقد ذهبية من عهد سليمان بن سليم الذي ارتقى العرش عام ٩٢٦ هـ (١٥٢٠ من تقويمنا) ، ونلاحظ أن نقوش هذه القطعة هي النقوش نفسها التي سبق أن ذكرناها في ص ٣٥٩ من هذه الدراسة .

وتشكل هذه الادعية وحدها احد عناصر النمط الذي شاع استخدامه من العملات الذهبية على يد السلاطين منذ مايقرب من ثلاثة قرون ، كما يمكننا ان نرى فوق العملات الذهبية المختلفة التي رسنها في اللوحة

الملحقة بهذه الدراسة (٢٨) .

ونجد هذه الصيغة نفسها على الوجه ١ لقطع الزرمحوب تالية
لأسماء السلطان ، بعد كلمة خان ، بالنسبة للقطع الذهبية التي تحمل
اسم السلطان مكتوبا بحروفه كاملة (٢٩) وأسفل طغراء السلطان بالنسبة
للقطع التي تحمل اسمه في شكل تأشير أو طغراء (٣٠) . ثم نجد هذه
الصيغة نفسها عند أعلا القطعة على الوجه ب بالنسبة لقطع
الربيعات (٣١) ، وتقابل هذه الادعاءات تلك التي كانت تستخدمها فرنسا .

Domine, salvum fac R^{us} m.

أى حفظ الله الملك ، وهى التى نجدها محفورة على حواف نقودنا .

سادسا : المدن التى تسك فيها النقود

لم تكن المسكوكات القديمة تحمل اسم المدن التى ضربت فيها ،
ولدينا على ذلك أمثلة عديدة ، ذكرنا اثنين منها صص ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، من
هذه الدراسة ، بالإضافة الى مثال آخر سيرد ذكره فى الصفحة ٣٦٧ .

وقد استقرت منذ وقت طويل وبشكل مستمر عادة ذكر المدينة التى
تضرب فيها النقود .

لسكن المصريين المحدثين لم يستخدموا ، مثلما فعلت شعرب أخرى
كثيرة ، عند الإشارة الى المدن أو دور سك النقود ، رموزا أو اشعارات
متفقا عليها أو اختصارا أو حرما واحدا كما تحمل كل العملات الفرنسية

(٢٨) الوجه ١ للأشكال ٥ ، ٦ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ والوجه ب
من الشكل رقم ١٥ (من الطبعة العربية) .

(٢٩) انظر أولا : القطعتين رقمى ١٠ ، ١١ حيث تتجزأ فيهما هذه
الصيغة : عز ونجدها فى نهاية السطر الثانى ، ونصره ونجدها فى بداية
الثالث ، ثانيا : القطعة رقم ٦ حيث نجد الصيغة كاملة فى نهاية السطر
الثانى ، ثالثا : القطعة رقم ١٤ حيث نجد الادعية نفسها فى بداية السطر
الثالث .

(٣٠) انظر القطع المرسومة فى الاشكال ٥ ، ١٢ ، ١٣ .

(٣١) انظر الشكل رقم ١٥ .

حتى اليوم ، ويجدر بالذكر أن هذا الحرف ليس هو بالضرورة الحرف الأول من اسم المدينة إذ يشار الى باريس بالحرف A والى لاروشيل la Rochelle بالحرف H الخ (٢٢) .

ويخيل لنا أن النفوذ لا يمكنها أن تقدم مأثله من الوضع في مجال الدلالات أو الرموز ، إذا نحن نظرنا إليها باعتبارها إنبية أو مفشئات تاريخية ، أن الاختصارات لا تكون ضرورة لا مفر منها الا حين تقتضى ذلك قلة اتساع سطحها ، ومن الأفضل الا تمس هذه الاختصارات سوى الكلمات باللغة الشهرة أو المألوفة للغاية ، وكذلك الكلمات الأقل أهمية والتي نستطيع أن نحدسها بسهولة . لا شيء إذن يمكنه أن يحول دون أن نضع فوق عقلائنا اسم المدينة (التي سكنت فيها) كاملا أو مختصرا أو على الأقل أن نشير إليها بالحرف الأول من اسمها .

إذن فقد كان المصريون ، ولا يزالون ، يكتبون اسم المدينة كاملا ، ولكي يكون الأمر بعيدا عن أى شك فانهم يكتبونه مسبقا بكلمتى : ضرب فى ، ونقرأ اسم المدينة فوق كلمة « سنت » على الوجه ب خلف التأشير أو الطغراء وذلك فوق قطع الفندقلى ، وربيعات الفندقلى وكذلك فوق القطع ذوات الأربعين مدينى وذوات العشرين مدينى وفوق قطع المدينى أيضا ، أما فوق العملات الذهبية الأخرى ونصفياتها ، سواء كانت تحمل طغراء أو كانت بدونها (٣٣) فاننا نجد على الوجه أ فوق سنة الاسدار مجاثرة ، ومتبوعة فى السسطر نفسه بكلمة « سنت » مكتوبة بحروف أصغر بكثير .

وتحمل القطعة رقم ٢٥ اسم المدينة : مصر ، موضعوها فى أعلا القطعة ، فوق اسم السلطان محمود ، ويرجح أن كانت فوقها بعض حروف

(٣٢) بخصوص الحروف الدالة على المدينة أو الدار التى سكنت فيها النود ، أنظر مؤلف الميسو بونفيل ص xxii ، وكان يشار الى مدينة بو بعلامة مميزة هى شكل بقرة ، بدلا من استخدام الحروف . (٣٣) أنظر على وجه التحديد الاشكال ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، وكذلك الاشكال من ١٥ الى ٢٦ فيما عدا الشكل رقم ٢٥ .

لم نستطع تبينها ولم يستطع الحفار بسبب انطماسها ان يتهلها عند حفره
الشكل نفسه (رقم ٢٥) .

وفيما مضى ، كان اسم المدينة ياتى مسبوقا بحرف الجر ب (٢٤)
ويقابل عندنا حرفى الجر a, par ثم استبدل به نهائيا ، ومنذ ومنت
طويل حرف الجر فى (٢٥) ويعنى عندنا dans , a .

اما مدن مصر ، التى كانت تضم فى الماضى دورا لضرب النقود فهى
الاسكندرية ، والمنصورة ، وقوص والفسطاط او مصر العتيقة ، والقاهرة
او مصر (بفتح الميم) .

والاسكندرية هى المدينة التى نطلق عليها نحن اسم 'Alexandrie'
ودار سك النقود فى هذه المدينة البالغة القدم ، والتى تتمتع منذ أسسها
الاسكندر بتجارة هائلة ، هى بالضرورة سابقة على دور ضرب النقود
الأخرى ، اذا كانت لاتزال تعمل فى القرن السادس الهجرى (الثالث عشر
من تقويمنا) ، ولم تكن دار سك النقود بالمنصورة قد انشئت بعد ، حتى

(٢٤) بدمشق ، بمصر (بفتح الميم) بالقاهرة .

(٣٥) . الطريقة التى ترسم بها هذه الكلمة تسترعى النظر ، فحرف
الياء يلتف ويستطيل ليقسم وجه القطعة الى قسمين ، انظر الاشكال
١١٤١٠٠٩٦٨٧٤٦٤٤٣٢٤١ ، ومن ١٤ الى ٢٤ ثم ٢٦ ، اما فى القطع
الذهبية ونصفياتها . التى تحمل طغراء او التى لا تحمل هذه الطغراء
يستطيل حرف الباء من كلمة ضرب كذلك أسفل الياء من كلمة فى بطريقة
يشكل معها هذان الحرفان خطين متوازيين يمضيان الى نهاية القطعة .
انظر القطع ٥ ، ١٢ ، ١٣ . وفى بعض الاحيان نجد الياء غير منقوطة كما
توضح ذلك اغلبية القطع المرسومة فى اللوحة الملحقه بهذه الدراسة ،
وفى احيان أخرى توجد نقطتان أسفل الباء والى اليسار منها كما نجد فى
القطع أرقام ٢٦٠٢٣٠٢٢٠١٦٠٨٠٧٠٤ ، وفى احيان ثالثة توضع النقطتان
فوق الياء على جانبي طغراء السلطان كما نجد ذلك فى الشكل رقم ١٢ .

واخيرا نجد فى القطع الذهبية ونصفياتها ، التى تحمل تأشيرأ او
طغراء ، حرف الجر فى قد انتقل لياخذ مكانه أسفل الطغراء مباشرة ،
ونجدها فى ترتيب الكلمات المكتوبة الاولى من نقوش الحاشية وان كانت
فى ترتيب النطق تاتى الرابعة ولا بد ان تسبق كلمة مصر كما يحدث فى
بقية القطع الأخرى ، وهذا التبدل فى ترتيب الكلمات أثر شائع الحدوث
فى الكتابة العربية .

هذا العهد ، وقد بنيت المنصورة ، التى كان مؤلفونا القدامى يسمونها
la mans u'e ، بالقرب من النيل ، على فرع دمياط ، على يد
المنصور بالله (٢٧) والد المعز لدين الله فى نحو العام ٣٣٨ من الهجرة
(٩٤٩ من تقويمنا) ، وقد اشتهرت هذه المدينة بهزيمة الصليبيين الفرنسيين
بقيادة القديس لويس ، الذى اقتيد فيها أسيرا . وكانت هذه المدينة فى
بعض الأحيان مقرا للخليفة ، ونجد اسمها فوق بعض من قطع النقود وبعض
المسكوكات أو الأنواط الزجاجية بالإضافة الى اسم المعز لدين الله (٢٨).

أما قوص ، وهى أبولينيو بوليس بارما فى مصر العليا ، فتقع على
بعد ١٣٠٠ متر من شواطئ النيل ، وقد اختيرت ، بسبب موقعها القريب
من النيل ومن مدينة القصير دون شك ، لكى تكون نقطة لقيام ووصول
القوافل التى تتعهد تجارة الجزيرة العربية والهند مع مصر . وإذا ماصدقنا
ما يذكره أبو الفداء ، فقد كانت هذه المدينة ، هى أهم مدينة فى كل البلاد
بعد الفسطاط ، وقد كانت هى مرما التجارة الكبرى التى كانت تتم من
طريق الخليج العربى (البحر الأحمر) ، وتتطابق مساحات الانتعاش
الواسعة التى تحيط بموقع المدينة تمام التطابق مع شهادة أبى الفداء ،
لكن قوص اليوم لم تعد سوى نجع صغير ، وتحولت أعداد كبيرة من
مساكنها المهجورة الى خرائب ، أما الغالبية العظمى من سكانها ، فهم من
المسيحيين الأقباط (٢٩) .

وكانت مصر العتيقة ، أو الفسطاط (٤٠) قديما ، تقع على النيل

(٣٦) أو المنصورة :

(٣٧) توفى المنصور بالله فى عام ٣٤١ هـ [٩٥٣ من تقويمنا] .

(٣٨) انظر :

Adler, *museum cuficum Borgianum*, tom II, p 151.

(٣٩) انظر : دراسة موجزة عن ضرائب قفط وقوص ، تأليف السيدين
جولوا ودينيليه ، وصف مصر ، العصور القديمة ، المجلد الثانى ،
الفصل العاشر ، ص ٦٦ .

(٤٠) الفسطاط وتعنى الخيمة ، فقد بنيت هذه المدينة بأمر من عمرو
ابن العاص ، فى المكان نفسه الذى أمر بأن تضرب فيه خيمته على
شواطئ النيل ، وتسمى اليوم مصر العتيقة .

مباشرة ، وتقع القاهرة الجديدة على مسافة قريبة منها ، وهناك ترعة يحمل إليها مياه النيل .

وطبقا لما يقول المقرئى ، فقد دخل جوهر الخطيب الصقلى مصر على رأس جيش المعز لدين الله فى العام ٣٥٨ من الهجرة (٩٦٩ من تقويمنا) ، وبنى فى المكان نفسه الذى كان قد عسكر فيه التاهرة (٤١) ، التى أصبحت مقرا لامبراطورية الخلفاء ، وأمر بأن تضرب باسم الخليفة المعز كعكة هائلة من الدنانير ، كان السطر الثالث من النقوش المدونة عليها يحمل عبارة : ضرب فى مصر سنة ٣٥٨ .

ونادرا ما يشار فى العربية الى القاهرة باسمها هذا ، بل يطلقون عليها اسم مصر « بفتح الميم » فى السياق التاريخى ، ويطلق هذا الاسم كذلك على مصر كلها ، وهى الكلمة الوحيدة التى نقرأها فوق العملات منذ قرون كثيرة ، فيما عدا درهم ركن الدين بيبرس الذى سبقت الإشارة إليه ، حيث نقرأ عبارة : ضرب بالقاهرة .

وفد أقيمت دار سك النقود فى البداية بجوار محل للتروس أو الذروع ، كانت تسمى فى زمن المقرئى باسم خان مسرور الكبير (*) .
وحين أمسك صلاح الدين بمقاليد الأمور فى مصر ، أمر بنقل هذه الدار الى مكان آخر ، فبنيت دار جديدة تسمى المشاشين ، وأطلق عليها اسم الدار الأمرية باسم الخليفة الأمر بأحكام الله ، أما الدار القديمة فقد بقيت لضع بعض المسكوكات الخاصة حيث كانت تضرب العملات التذكارية ، ومسكوكات خميس العدس التى تناولناها من قبل فى ص ٣٣٩ من هذه الدراسة ، وهى اليوم فى قصر قلعة القاهرة ، وقد بنيت فوق جدران القصر تجاه جبل المقطم (٤٢) ، الذى يكتشف المرء عند سفحه ، حين يطل من أعلا القلعة ، مدينة المقابر ، وهى أقدم وأهم جبانة فى القاهرة .

(٤١) القاهرة أى الظاهرة ، وتبعنا لما يقول أبو الفداء فقد وضع جوهر أسباسها فى العام الهجرى ٣٥٩ (٩٦٩ من التقويم الميلادى) .
(٤٢) وتعنى الكلمة بالعربية المقطوع ، وهو الجبل الذى يحف بالشاطئ الشرقى للنيل ، فى مواجهة الهضبة الليبية التى تهتد بطول الشاطئ الآخر .
(*) خان أى سوق .

— ١٢٩ —

ودار سك النقود فى القاهرة هى وحدها التى توجد حاليا فى مصر، يعود انشاؤها الى العام الالف من الهجرة (١٥٩١ من تقويمنا) ، وتسمى ار سك النقود بالعربية باسم دار الضرب أى الدار التى تضرب او تسك فيها النقود (الضربخانة) .

سابعاً : تاريخ الاصدار

توضح النقود العربية الضاربة فى القدم سنة الصنع لكنها لاتذكر سنة تنصيب او تنويج الأمير ، ويعبر عن تلك السنة بالحروف كاملة . قد قدمنا لذلك من قبل مثالين : أحدهما من العام ٩٧ من الهجرة (٧١٦م) ص ٣٥٤ من هذه الدراسة ، وثانيهما من العام ٢٠٣ من الهجرة ٨١٨ أو ٨١٩ (من تقويمنا) فى ص ٣٦٠ . من هذه الدراسة ، وبإمكاننا ان نورد من ذلك امثلة اخرى عديدة ، لكننا نكتفى بأن نشير ، كمثال الك ، الى دينار حصلنا عليه يحمل هذه العبارة : بسم الله ضرب هذا لدينار فى سنت ثنتين وسبعين وميه (١٧٢) ، وهو تاريخ يوافق عهد سارون الرشيد ، الذى بدأ حكمه فى العام ١٧٠ من الهجرة (٧٨٦ من لتقويم المسيحى) . اما العبارات القرآنية المدونة عليه فهى نفسها التى كرناها فى ص ٣٦٠ ، وان كانت هذه القطعة النقدية لا تحمل لا اسماء لخليفة ولا اسماء عماله ولا اسم المدينة التى ضربت فيها .

ويحسن بنا ان نستعرض نظراً أولئك الذين لم يالفوا اللغة العربية لى ان الأرقام تكتب وتلفظ بدءاً من الاحاد ، فهم يلفظون العدد ١٧٢ على سبيل المثال على النحو، التالى : اثنان وسبعون ومائتان " وهكذا " فبرغم ان العرب يرتبون الأعداد التى استعاروها منا بالترتيب نفسه الذى نضعها عليه ، فانهم يقرأون ويكتبون الأرقام معكوسة مثل بقية كتاباتهم أى باتجاه عاكس لاتجاهنا ، ذاهبين من اليمين الى اليسار .

ولا يزال القوم فى بعض اقطار الامبراطورية العثمانية يسجلون على عملات ، وبحروف عربية " سنة صنعها ، وهو ما نراه فوق القطعة الذهبية القطعتين الفضييتين ، وهى القطع الثلاث المرسومة فى مؤلف المسيو

(م ٩ — وصف مصر)

بونفيل ، اللوحة ه ، الخاصة بالعملات النقدية فى اقطار البربر ، بأرقام ٢٤١٤٦ ، والمضروبة فى تونس المذينة ، الاولى فى عهد مصطفى فى العام الهجرى ١١٨٧ (١٧٧٣ م) والثانية فى العهد ذاته فى العام ١١٨٦ من الهجرة (١١٧٢ م) اما الثالثة فتعود الى عهد سليم فى العام ١٢١٢ هـ (١٧٩٧ م) .

ومع ذلك فقد رجحت منذ زمان طويل ، وفى الغالبية العظمى من دور سك النقود فى الامبراطورية العثمانية عادة ان تبين فوق النقود سنة التتويج بدلا من سنة السك وأن تكتب الاعداد بالحروف وليس بالأرقام ، كما نستطيع ان نرى على كل القطع المرسومة فى اللوحات الملحقة بهذه الدراسة .

وقد نادى هذه العادة الكثير من المؤلفين الى الخطأ ، فقد اخذوا السنة التى تحملها القطعة باعتبارها سنة الصنع ، فى حين يحتفل ان تكون القطعة النقدية قد ضربت بعد ذلك بسنوات عدة .

وقد اشير الى العملات التركية الواردة فى المؤلف الرائع الذى وضعه بونفيل عن النقود الذهبية والفضية فى الدول المختلفة ، باعتبارها تنتمى لهذه السنة او تلك وليس لهذا العهد او ذاك (اى انه اعتبر سنة التتويج هى سنة الاصدار) .

ونعتقد ان علينا هنا ان نورد الأرقام العربية مقابلة بأرقامنا حتى نلم بأشكالها الحالية وحتى نتعرف بعد ذلك على قيمتها فى المسكوكات التى رسمناها فى وصف مصر :

.	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10

وياخذ رقم خمسة (٥) عندهم رقم الصفر (0) عندنا ، فى حين يكتبون هم الصفر على شكل نقطة .

وتوجد سنوات التتويج ، بالنسبة لقطع الفندقل والقطع ذوات الأربعين والعشرين مدينى والمدينى والعملات النحاسية ، مدونة على الوجه ب عند اسفل القطعة وهو الوجه المقابل للوجه الآخر الذى يحمل

من النقود الاسلامية بخصوص القطع التى ضربت فى القسطنطينية والتى تحمل طغراء السلطان . ومع ذلك فلا يبدو انه قد لوحظ من قبل وجود ارقام اخرى كذلك فوق القطع الذهبية صنع القاهرة والقسطنطينية ، وسواء كانت هذه العملات تحمل اسم السلطان كاملا أم تقتصر على طغرائه ، الغرض منها ان تشير بايجاز الى سنة الصنع أو سنة التنصيب وتوجد بالمثل على الوجه ب ، تحت السطر الثالث أو السطر قبل الأخير على يسار القطعة فوق حرف النون من كلمة ابن (٤٤) وتعنى ولد ، أو عند أسفل القطعة على اليسار كذلك كما نجد ذلك فى القطعة رقم ٦ من اللوحة الأولى فى دراستنا هذه ، أو على اليمين كما فى القطع المرسومة فى مؤلف المسيو بونفيل ، برقم ١٢ من اللوحة الثانية عن النقود الذهبية فى تركيا .

وقد ظن المسيو دى ساسى فى البداية ان هذه الأرقام كانت بدل على الترتيب فى عدد السنوات التى استغرقتها العهد (أى ترتيبها فى مدة حكم السلطان) ، وقدم هذا التفسير الى ادارة المسكوكات والنقود فى باريس .

كذلك ظن المسيو تيخسين فى الجزء الذى اضافته الى مقدمته لفرن النقود عند المسلمين ص ٦٣ ، ان هذه الأرقام التى نلاحظ وجودها زيادة على سنة التنصيب ، والتى لم يستطع أن يعطى تفسيراً لها فى مقدمته ، تدل ببساطة على السنة التى تولى فيها السلطان ، ونلاحظ ان هذه هى العادة نفسها المتبعة فى امبراطورية المغول .

وقد كان تخمين هذين العالمين صحيحا بخصوص قطع نقدية عديدة ، وعلى سبيل المثال فان الرقم ٢ الذى نلاحظ وجوده على الوجه ب قرب السطر قبل الأخير ، فوق نصفيات القطع الذهبية التى نشرناها برقم ١٤ من اللوحة الثانية ، والمضروبة فى القاهرة فى عهد السلطان عبدالحميد بن أحمد الذى اعتلى العرش فى العام ١١٨٧ من الهجرة (١٧٧٤ م) ، وعلى القطعتين الذهبيتين اللتين نشرهما بونفيل برقمى ١٧ ، ١٦ والمضروبين

(٤٤) انظر التطع المرسومة فى الاشكال ١٤، ١٣، ١٢، ٦، ٥ فى اللوحات المرفقة وكذلك القطع الواردة بجدول العملات بأرقام سلسلة : ٣٤ ، ومن ٤٠ الى ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥٣ .

كذلك فى القاهرة فى العهد نفسه ، يدل فى الواقع وبوضوح على السنة الثانية من عهد هذا السلطان .

والأمر نفسه بخصوص رقم ٢ الذى تحمله قطع المدينى المرسومة برقم ١٩ من اللوحة الثالثة من اللوحات الملحقه بهذه الدراسة ، ونتيجة لذلك فان هذه القطع الأربعة قد ضربت فى السنة نفسها وهى السنة نفسها من عهد عبد الحميد ، أى فى العام ١١٨٨ أو ١١٨٩ من الهجرة (١٧٧٥ من تقويمنا) .

وواضح ان هذه الاشارة نفسها قد اتبعت بصفة عامة فى عهد عبد الحميد ، وبشكل خاص فى القسطنطينية بالنسبة لقطع الفندقى ، كما تمكن رؤيتها على القطع المرسومة فى مؤلف المسيو بونفيل سواء فى ذلك الفندقى الكبير المرسوم فى الشكل رقم ٢٠ من اللوحة الثالثة والقرش المرسوم فى الشكل رقم ٣ من اللوحة الرابعة ، عن النقود التركية .

وتعود هاتان القطعتان الى الدنة الأولى من عهد عبد الحميد ، ويعود القرش المرسوم فى الشكل رقم ٥ الى السنة الثانية ، ومثله المرسوم برقم ٤ الى السنة الثالثة ، اما القطعة ذات نصف الفندقى الواردة بالشكل رقم ٢٣ من اللوحة الثالثة والمضروبة فى استانبول فتعود الى العام الخامس عشر اى الى العام ١٢٠١ أو ١٢٠٢ من الهجرة (١٧٨٧ أو ١٧٨٨ م) وأخيرا فان الفندقى المرسوم فى الشكل ٢٢ ، المصنوع بذوره فى استانبول ، قد ضرب كما يدل رقم ١٦ الذى يحمله فى العام السادس عشر أو العام الأخير من حكم عبد الحميد أى فى العام ١٢٠٢ هـ (١٧٨٨ م) أو فى بداية العام ١٢٠٣ هـ وهى السنة نفسها التى توافق السنة الأولى من حكم سليم الثالث أى سنة توليته الحكم ، وهو الأمر الذى تم فى السابع من أبريل عام ١٧٨٩ م .

ومع ذلك ، فان مما يسترعى الانتباه بشدة هو ان هذه الاشارة نفسها ، لم تكن تتبع على الدوام فى عهد عبد الحميد نفسه ، وهو نفس الأمر الذى سيسترعى انتباهنا بخصوص عهد سليم كذلك .

ويبدى المسيو تيخسين فى ص ١٨٢ من مقدمته عن من النقود والمسكوكات عند المسلمين الملاحظات التالية :

١٣٤ -

أولاً : ان العملات ذات الاقطار الكبيرة وحدها ، من بين تلك القطع التى تحمل على أحد وجهيها طغراء السلطان وحدها ، هى التى تحمل ، بالاضافة الى سنة الاصدار ، رقماً آخر فوق حرف الباء من عبارة ضرب فى .

ثانياً : ان العملات ذات القطر الصغير لاتحمل قط كلمة : ضرب عند رأسها .

ثالثاً : ان الأرقام ، بخلاف تلك الدالة على سنة التخصيص أو سنة الضرب ، هى خاصة على نحو ما بالنقود ذات القطر الكبير فقط ، والتى صدرت على وجه التحديد فى عهد مصطفى الثالث ، والتى سكّت فى التسلطنية دون غيرها ، وانه يستبدل بها على القطع من ذوات القطر الصغير شريطاً من الزهور أو النجوم .

رابعاً : ان الأرقام التى نلاحظها فوق القطع المذكورة آنفاً من عهد مصطفى هى : ٨٧٠٨٦٠٨٥٠٨٣٠٩٠٨٠٦٠٤٠٣٠٢ ، وان كان هو نفسه مجهول ماغنیه هذه الأرقام ، مع ملاحظة ان هذه الأرقام لايمكنها ان تشير الى السنوات التى استمر خلالها عهد مصطفى لأن حكمه لم يدم الا سبعة عشر عاماً وليس ثمانين عاماً وبضع سنوات .

خامساً : انه لم يلاحظ من بين النقود التى اصدرها مصطفى قطعة واحدة ، سواء كانت تحمل طغراء أو لم تكن تحمل هذه الطغراء تحمل ارقاما أخرى بخلاف الرقم ٨٠ وبضع ، اذا مااستثنينا تلك التى تحمل رقماً واحداً بمفرده .

سادساً : انه يفترض ، عندما يكون هناك رقمان (اى عدداً مكوناً من رقمين) فاننا بجمعهما نصل الى تلك السنة من العهد ، التى ضربت خلالها هذه العملات ، فعلى سبيل المثال ، فان الرقم ٨٧ قد يدل على السنة الخامسة عشرة من حكم (هذا السلطان) .

ونحن بدورنا نلاحظ ما يلى :

أولاً : ان الأرقام التى يشغلنا أمر العثور على معنى لها لا يقتصر وجودها على النقود ذات الاقطار الكبيرة ، وانما هى توجد كذلك فوق

القطع ذات القطر الصغير ، وتتوهم العملة النحاسية التي اوردنا رسما لها في الشكل رقم ٢٦ مثالا على ذلك ، وسنقدم امثلة كثيرة اخرى عن ذلك تبينها لنا العملات الذهبية زرمحوب الصادرة في العهد نفسه ، وهي التي لا يمكننا ان ننظر اليها باعتبارها من ذوات القطر الكبير .

ثانيا : من المؤكد ان اصغر قطعة من العملات الفضية تضرب في القسطنطينية ، وهي التي رسمها المسيو تيخسين في لوحته الرابعة برقم ٤٧ ، والتي تقل قيمتها عن بارة ، لا تحمل كلمة : ضرب ، وقد نقلنا معنا من مصر قطع نقود صغيرة مشابهة ، ضربت في المثل في استانبول ، ومع ذلك ، فلا بد ان اصغر سطح هذه العملة هو الذي حتم على المختصين ان يضعوا عليها هذه الكلمة التي نجدها على كل النقود او العملات الاخرى سواء المضروبة في القاهرة او القسطنطينية حتى تلك القطع ذات القطر الصغير ، ولدينا قطعة من ذوات نصف الفندقل ، مضروبة في استانبول يعود اصدارها الى سنة التتويج ، وقد اوردناها داخل جدول العملات الملحق بهذه الدراسة برقم مسلسل ٥ ، نقرأ عليها كلمة ضرب ، شأنها شأن قطع العملة ذات القطر الكبير .

ثالثا : اما الارقام الخاصة التي نحن بصددنا فيلاحظ وجودها كما سنرى فوق قطع نقود اخرى تنتمي لعهود اخرى غير عهد مصطفى ، فالقطع النقدية الصادرة في عهد سليم تقدم لنا امثلة كثيرة على ذلك ، وقد اوضحنا للتو ان وجود هذه الارقام لا يقتصر فقط على العملات ذات القطر الكبير . لذلك فلسنا نعتقد انه لم يحدث قط ان راينا الارقام التي نحن بصددنا تستبدل بها فوق القطع من ذوات القطر الصغير زخرفا على شكل مقد من الزهور او النجوم ، وان كانت تحل محلها في بعض الاحيان حروف مميزة بالنسبة للقطع من ذوات القطر الصغير والصادرة في عهد مصطفى ، كما تدل على ذلك قطعة المدينى التي اوردنا رسما لها في الشكل رقم ١٨ من اللوحة الثالثة ، وكذلك بالنسبة لقطع من ذوات القطر الكبير ، ضربت في عهود اخرى ، ويمكننا ملاحظة ذلك على قطع الفندقل الثلاثة المنشورة في مؤلف المسيو بونفيل ، اللوحة الاولى من النقود التركية .

رابعا : واليكم الان حقيقة ماتعنيه هذه الارقام ، إنها الارقام الاخيرة من سنة الضرب او اذا شئنا الدقة فهي اختصار لتاريخ الضرب .

فإذا حدث ، عندما يتولى سلطان ما ، أن كان الرقم الأخير من سنة التنصيب هو الذى يتغير ، فإن قطعة العملة لا تحمل سوى رقم واحد (هو الذى يتناوله التغيير) ، وعلى هذا فإن قطع النقود التى يذكرها المسيو تيخسين ، والمضروبة فى عهد مصطفى ، الذى بدأ حكمه فى العام ١١٧١ هـ (١٧٥٧ م) تحمل الأرقام ٩٤٨٠٠٠ ، ٩٤٨٠٠٠ ، ٩٤٨٠٠٠ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٦ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ .

وتحمل قطعة النقد الذهبية المسكوكة فى القاهرة والتى أوردنا لها رسماً فى الشكل رقم ٥ من اللوحة الأولى ، على الوجه ب الرقم ٦ الذى يدل على أن هذه القطعة التى سككت فى عهد مصطفى قد ضربت فى العام الهجرى ١١٧٦ (٦٢ أو ١٧٦٣ م) ولسنا نشك فى أن قطعتى النقد الذهبية ، اللتين نشرهما المسيو بونفيل برقى ١٥ ، ١٤ من لوحته الثانية من النقود التركية ، وأولاهما قطعة عملة تذكارية فى حين أن الثانية قطعة نقد عادية ، وكلتاها تنتمى للعهد نفسه — لسنا نشك فى أنهما لم تضربا فى السنة نفسها التى تحملها القطعة التى فى حوزتنا ، ونرى أن الرقم الدال على سنة الصنع والذى لم يحفر بشكل جيد ليس كذلك هو الرقم ٦ .

خامساً : إذا كانت الأرقام الأخيرة من سنة الضرب أو الإصدار تختلف من الأرقام المقابلة فى سنة التتويج ، فإن قطعة النقد فى هذه الحالة تحمل رقمين : فالأعداد ٨٣ ، ٨٥ ، ٧٦ ، ٨٧ التى يوردها المسيو تيخسين تشير بالنسبة لتحديد سنة الإصدار إلى الأعوام ٨٣ — ١١ ، ٨٥ — ١١ ، ٨٦ — ١١ ، ٨٧ — ١١ من الهجرة (٤٥) ، وحيث أن مصطفى الثالث قد بدأ حكمه فى العام ١ — ١١٧ حتى العام ٨٧ — ١١ من الهجرة ، فإنه يكون من الواضح أن الأرقام الدالة على سنة الإصدار لا يمكن أن تاتى . متضمنة فى الاحاد أو فى الرقم ٨٠ .

سادساً : لقد رسمنا قطعة نقد ذهبية فى الشكل رقم ٦ من اللوحة الأولى ، ذات قطر كبير وتعود إلى عهد مصطفى الذى تولى الحكم فى العام

(٤٥) وهى تقابل السنوات ٦٩ أو ١٧٧٠ ، ١٧٧١ ، ١٧٧٢ ، ٧٣ أو ١٧٧٤ من التقويم المسيحى . انظر الهامش التالى .

١١٧١ هـ ، وضربت في القاهرة ، وتحمل على الوجه ب الرقمين ٨٧ (٤١) ،
 مما يعنى أنها قد سكنت في العام ١١٨٧ هـ (٧٣ أو ١٧٧٤ م) ، وهى
 السنة السادسة عشرة من حكم مصطفى ، أو بداية السابعة عشرة
 والآخرى من حكمه في الوقت نفسه ، فلو أننا قمنا بجمع الرقمين ٨٧
 فلن نحصل عندئذ الا على الرقم ١٥ (الذى يدل على السنة الخامسة عشرة
 من عهد مصطفى) .

أما قطعة العملة النحاسية ذات القطر الصغير والتي ننشرها في
 الشكل رقم ٢٦ والتي ضربت في عهد مصطفى ، فقد صدرت في العام
 الهجرى ١١٨١ (٦٧ أو ١٧٦٨ م) كما يوضح لنا الرقم ٨١ المنقوش
 عند أعلا القطعة . أما القطعة الذهبية المرسومة في الشكل رقم ١٦ من
 اللوحة الثانية من النقود التركية في مؤلف المسيو بونفيل ، والمضروبة في
 القاهرة ، والتي تحمل الحروف الأولى من اسم على بك فتعود الى العام
 الهجرى ١١٨٣ (١٧٦٩ أو ١٧٧٠ م) ، وتعود القطعة المرسومة برقم
 ١٢ (في مؤلف المسيو بونفيل) والمضروبة في اسلامبول الى العام الهجرى
 (٧٢ أو ١٧٧٣ م) ، وباختصار ، فلن يذهب سدى أن نحاول المقارنة بين
 القطعة ذات الأربعين مدينى التي اصدرها على بك والمضروبة في القاهرة
 والتي قمنا بنشرها وتناولناها في ص ٣٦٨ بقطعة أخرى ذات ٤٠ مدينى
 كذلك ، ضربت في القسطنطينية في السنة نفسها كما يوضح ذلك الرقم
 الذى تحمله وهو ٨٣ ، وتحمل التاريخ ٧١—١١ وهو سنة تنصيب مصطفى
 (النقود الفضية في تركيا ، القطعة رقم ٢) .

عندما تختلف سنة الصنع أو الاصدار عن سنة التنصيب أو التتويج
 في الأرقام الثلاثة الأخيرة نلاحظ وجود ثلاثة أرقام على القطع النقدية ،
 فقطعة المدينى المرسومة في الشكل رقم ٢٠ من لوحتنا الثالثة والتي تحمل
 الرقم ١٨٧—١ ، وهى سنة تنصيب عبد الحميد بن أحمد تحمل في أعلاها

(٤٦) وهى اختصار ١١٨٧ وهى السنة نفسها التي تولى فيها الحكم
 عبد الحميد بن أحمد الذى خلف مصطفى الثالث في ٢٣ يناير ١٧٧٤ .

الرقم ٢٠٠ (٤٧) الذى يوضح ان هذه القطعة قد ضربت فى العام الهجرى ٢٠٠-١ . والأمر هو نفسه بخصوص القطع الذهبية التذكارية التى نشرها المسيو بونفيل تحت رقم ٢١ ، اللوحة الثالثة من النقود التركية والتى تحمل الرقم ٢٠٠ نفسه ، وهكذا نرى ان هاتين القطعتين قد ضربتا فى القاهرة فى السنة نفسها ، لكنهما مثالان لاشارتين مختلفتين كنا قد ذكرنا من قبل ان دور سك النقود تستخدمها فى العهد نفسه لى تشير الى سنة الصنع .

ويلاحظ المسيو نيخسين ، الملحق الذى إضافه الى مقدمته عن فن النقود عند المسلمين ان المسيو اكربلاد Akerblad يزعم — دونها سند — ان الأرقام التى نلاحظها فوق نقود مصطفى هى اختصارات لسنة الضرب — وهكذا يتطابق تخمين او حدس المسيو اكربلاد بشكل تام مع ما انتهينا نحن اليه .

وفى النهاية ، فان هذه الطريقة فى الاشارة الى تاريخ الاصدار ، ليست كما سبق ان رأينا ، اسلوبا خاصا بعهد مصطفى ، فلقد رأيناها للتو مستخدمة على احدى العملات من عهد عبد الحميد ، كما كانت متبعة بصفة دائمة فى القاهرة فى عهد سليم الثالث على الأقل ، وهو السلطان الحاكم فى الفترة التى غزا الفرنسيون فيها مصر .

واذا عدنا للقطع المرسومة فى اللوحات الملحقه بهذه الدراسة ، ونقصد هنا القطعة ذات الأربعين مدينى ، شكل رقم ١٧ ، والقطعة ذات العشرين مدينى ، شكل رقم ٢٣ ، فسنجد ان « سنت » الاصدار هى نفسها سنة تتويج السلطان سليم ، أما الرقم ١٣ الموضوع عند أعلا القطعة فيدل على العام ١٣-١٢ هـ (١٧٩٩ م) وهى سنة الصنع (أو الاصدار) وكان الفرنسيون هم الذين أمروا بضرب هذه القطع التى أعادوا اصدارها

(٤٧) انظر جدول العملات . وقد ورد فيه برقم ٦٩ ذكر مدينى آخر يحمل الأرقام ٢٠١ الدالة على سنة الصنع ٢٠١ — ١ هـ (٨٦ أو ١٧٨٧ من تقويمنا) .

بعد أن أبطل تداولها منذ على بك (٤٨) ، وقد نشر المسيو بونفيل قطعة منها ذات عشرين مدينى برقم ١٠ من لوحته الرابعة عن النقود التركية .
أما الرقم ١٥ الذى نقرؤه على القطعة الذهبية المرسومة فى الشكل رقم ١٣ فى نهاية السطر الثالث فيشير الى الرقمين الاخيرين من العام الهجرى ١٥-١٢ : (ويوافق العام التاسع من التقويم الذى اتبعه الفرنسيون فى ذلك الوقت فى مصر أو العام ١٨٠١ من التقويم المسيحى) (٤٩) .

وبرغم أن هذه الاشارة نفسها ، فيما يبدو ، كانت متبعة بصيغة عامة فى القاهرة ، بالنسبة للقطع المضروبة فى عهد سليم على الأقل ، فقد لاحظنا مع ذلك أن قطعة المدينى التى أوردنا رسما لها فى الشكل رقم ٢١ تحمل الرقم ١ الدال على السنة الأولى من عهد هذا السلطان برغم أنها قد ضربت فى القاهرة ، وهو نفس ما نلاحظه على قطعة نصف الفندقى المرسومة فى مؤلف المسيو بونفيل برقم ٢٥ من لوحته الثالثة عن النقود التركية ، وقطعة الفندقى برقم ٢٤ حيث نجد تاريخ التتويج محفورا عند اسفل القطعة بين زخارف حبيبات الاطار (٥٠) ، وتحمل القطعة الأولى الرقم ١ أما الثانية فتحمل الرقم ٢ وهما رقمان يشيران الى السنة الأولى ثم السنة الثانية من عهد سليم الثالث .

ومن بين هاتين الطريقتين للاشارة الى سنة الاصدار أو الضرب ، يسهل علينا أن نرى أن اكثرهما دقة وتحديدًا هى أن نأخذ فى اعتبارنا الأرقام الأخيرة من تاريخ الضرب التى تغيرت منذ التتويج ، وفى الواقع

(٤٨) أو بعد على بك بقليل ، وقد رأينا قطعة ذات عشرين مدينى مضروبة فى القاهرة ، وتحمل طغراء عبد الحميد الذى تم تنصيبه عام ١١٨٧ هـ ، أما الرقم ٩ الذى نجده فوق كلمة ضرب فدل على أن سنة الصنع هى ١١٨٩ الهجرية وهى فترة سيطرة محمد بك (أبو الذهب) .

(٤٩) إذا نظرنا الى الرقم ١٥ باعتباره دلا على السنة الخامسة عشرة من عهد سليم الثالث فسيكون علينا أن ننسب صنع هذه القطعة التى تم سكها تحت أعيننا الى العام ١٢١٨ من الهجرة (العام الثانى عشر من التقويم الثورى الفرنسى أو العام ١٨٠٤ م) .

(٥٠) نلاحظ بخصوص هذه القطعة أن تاريخ التتويج قد حفر بشكل زدىء ، فبدلا من ١٢٠٢ كان ينبغى أن يكتب ١٢٠٣ وهى السنة التى تولى الحكم فيها السلطان سليم الثالث ، وقد ضربت هاتان القطعتان كلتاهما فى استانبول :

لما ن سنة التتويج تبدأ بصفة شبه دائمة عند نهاية عام هجرى وبداية عام آخر ، بحيث لا نستطيع ان نعرف فى اى عام من هذين العامين سكنت القطع النقدية .

وقد بدأ لنا من المفيد ، حتى نعرف بالفائدة التى يمكن أن تقدمها الأرقام التى تحدثنا عنها عند التمييز بين عهود الخكم المختلفة ، أن نقابل بين قطعتين من النقود ، مضروبتين فى السنة نفسها وفى عهدين مختلفين ، من ضربخانه واحدة ، تحمل احداها سنة الصنع ، التى تدل عليها الأرقام الأخيرة من تاريخ الإصدار ، وتحمل الأخرى سنة التتويج ، أما الأولى فكانت قطعة ذهبية ذات قطر كبير ، ضربت فى القاهرة فى عهد مصطفى وسكنت طبقا لما أوردنا فى العام ١١٨٣ هـ (٧٣ أو ١٧٧٤ م) برغم انها تحمل تاريخا هو ١١٧١ هـ (١٧٥٧ م) وهو العام الأول من عهد مصطفى ، أما الثانية فهى عملة ذهبية نجدها مرسومة فى مؤلف المسيو بونفيل فى الشكل رقم ١٨ من لوحته الثانية عن النقود التركية ، وهى مضروبة فى القاهرة كذلك فى عهد عبد الحميد بن أحمد ، خليفة مصطفى ، ويشير الرقم ١ الموضوع فوق الحرف الأخير من السطر قبل الأخير الى السنة الأولى من عهد عبد الحميد .

لماذا نظرنا الى التاريخين ١١٧١ و ١١٨٧ اللذين تحملهما هاتان القطعتان باعتبارهما سنتى الصنع أو الإصدار لكان لنا ان نظن انهما قد ضربتا بفارق ستة عشر عاما فيما بينهما فى حين انهما ضربتا فى عام واحد ، وفى المقابل ، فقد يمكننا الظن بأن قطعتين تحملان التاريخ نفسه قد ضربتا فى السنة نفسها فى الوقت الذى يكون هناك فارق زمنى بين اصدار كل منهما يصل الى خمسة وعشرين أو ثلاثين عاما اذ تكون القطعة الأولى فى بداية عهد حاكم ما والأخرى فى نهاية عهد الحاكم نفسه ، بل قد يبلغ الفارق الزمنى لنحو نصف القرن اذا ما استمر عهد أحد الحكام لمدة خمسين عاما مثل عهد سليمان الأول على سبيل المثال (٥١) .

(٥١) بدأ سليمان بن سليم الحكم فى العام الهجرى ٩٢٦ (١٥٢٠ من تقويمنا) وخلفه سليم الثانى فى العام ٩٧٤ من الهجرة (١٥٦٦ م) .

أما إذا كانت قطعة العملة قد سكّت في سنة التنصيب نفسها ، فقد يبدو غير مجد أن يشار إلى سنة الصنع سواء يتم ذلك باستخدام الطريقة الأولى في الإشارة إلى ذلك أي بأن يدون عليها الرقم ١ ، وهو الأمر الذي كان يحدث في أكثر الأحيان برغم ذلك (٥٢) للإشارة إلى السنة الأولى من عهد أحد الحكام أو بالطريقة الثانية أي بتكرار الرقم الأخير من تاريخ التنصيب (٥٣) ، ولعل هذا هو السبب في أننا لا نرى فوق قطع نقدية كثيرة أية أرقام (بخلاف تاريخ التنصيب) وأن كان يحل محلها في هذه الحال أطار (أو عقد) من الزهور أو النجوم أو حروف لها دلالتها مثل تلك التي سبق أن تناولناها عند الحديث عن أسماء والقاب نواب الحكام ، ومع ذلك فلسنا نظن أن كل القطع التي نجدها على هذه الحالة نفسها قد ضربت في السنة الأولى من بدايات العهود ، مثال ذلك القطع الذهبية التي تعرضنا لها في المجال الذي أشرنا إليه من قبل ، ولهذا فينتج عن غيبة الأرقام المنفصلة التي يدور الحديث عنها أن نفقد الوسيلة اللازمة للتعرف على التاريخ المحدد الذي سكّت فيه عملة ما .

ثامنا : نمط الخط وشكل الحروف

أصبحت النقوش المستخدمة على النقود المصنوعة في مصر ، والتي كانت تتم من قبل بحروف يونانية في عهد خلفاء الاسكندر ، ثم باليونانية أو الرومانية في عهد السيطرة الرومانية ثم بالفارسية قبل مجيء الاسلام ، أصبحت تكتب بعد استقرار الاسلام في هذه الديار بالحروف الكوفية . وفي الواقع فإن المكين (٥٤) يورد في مؤلفه عن تاريخ العرب ، نقلا

(٥٢) أوردنا عن ذلك أمثلة عديدة من قبل في الفصل الخاص بسنة الإصدار ، بل يمكننا القول بأن هذه العادة قد اتبعت بشكل عام بخصوص كل السنوات الأولى لبدايات كل العهود حتى تلك التي اتبعت بشأنها الطريقة الثانية للإشارة إلى السنوات لآخرى (أي السنوات بعد الأولى) من عهد ما .

(٥٣) لم نر أمثلة لقطع يتكرر عليها الرقم الأخير ، أو الرقمان الأخيران من السنة للدلالة على أن صنع هذه القطع قد تم في سنة التنصيب نفسها . (٥٤) انظر بخصوص أسماء هذا المؤلف وعنوانه مؤلفه دراسة المسيو مارسيل عن مقياس الروضة ، وصف مصر ، الدولة الحديثة ، المجلد الثاني ص ٣٩ ،

عن شهادة أبى جعفر ، ان نقوش النقود الذهبية قبل الاسلام كانت تكتب باليونانية ، اما نقوش العملات الفضية فكانت تكتب بالفارسية ، وقد امر الخليفة عمر ، فى نحو العام الثامن عشر من الهجرة (٦٣٩ من تقويمنا) تبعا لنص المقريزى الذى سبق ان اشرنا اليه (٥٥) بأن تصنع دراهم على غرار دراهم ملوك فارس ، كما امر بأن تنقش عليها ، باللغة الفارسية تلك النقوش التى اوضحناها .

اما الحروف السكونية (او الخط الكوفى) فتستمد اسمها من اسم السكونة (٥٦) ، وهى مدينة فى بلاد ما بين النهرين حيث يوجد امهر الكتبة . وقد اشتهرت هذه الحروف الكوفية واتسع ذبوعها بعد ان استخدمت فى كتابة القرآن ، ويستمرى هذا الخط النظر ، بصفة خاصة ، بغيبة كل النقط والعلامات الدالة على الحركات وعلى تضعيف الحروف فيية تامة ، الامر الذى يترتب عليه ان يكون للكلمة الواحدة اساليب نطق مختلفة ، ولا بد ان يكون الانسان متمرسا على اللغة العربية القديمة ، ومتمجرا فيها حتى يمكنه ان يحدس عن طريق الاحساس بالكلمة وبالجملة كيف ينبئ له ان يقرأ ويلفظ ويترجم ، وان كانت الكتابة الكوفية هذه لم تظل هى الكتابة المعتادة الا لحوالى القرن الثالث من الهجرة (التاسع من تقويمنا) وان استمرت تكتب بها لفترة طويلة نقوش المباني اذ اصبحت بمثابة حروف مقتضبة عند العرب ، وظلت تستخدم فى نقوش النقود حتى القرن السابع من الهجرة (الثالث عشر من تقويمنا) . او على الاقل ظل يستخدم فى ذلك خط قريب منها او متفرع عنها ، مثل ذلك الخط المسمى خط القزعة (٥٧) .

وفى الوقت نفسه ، فان هذا الخط نفسه لم يحتفظ لنفسه بشكل بالغ الثبات غير قابل للتغير ، ونلاحظ فى المخطوطات ، كما نلاحظ فى

(٥٥) فى الفصل الخاص باشكل البشر والحيوانات عند الحديث عن الخليفة أبى بكر .
(٥٦) الكوفة هى احدى مدن العراق البابلى الذى يضم ارض الكلدانيين .
(٥٧) انظر دراسة المسيو مارسيل Marcel عن النقوش السكونية ، الدولة الحديثة ، المجلد الاول ، ص ٥٣٤ .

نقوش المسكوكات ، أن الخط يتغير ويتحور بشكل مضطرب ، بحيث نستطيع أن نتتبع ، حتى نقطة معينة ، الشوط الذى قطعه الخط الكوفى باضطراد حتى أصبح الخط العربى الحديث .

وتحمل غالبية المباني العامة ، وبصفة أساسية المساجد ، نقوشا كثيرة هى فى نسبتها العظمى آيات من القرآن ، أما كل الكتابات القديمة فهى كتابات كوفية ، وهناك كتابات أو خطوط أكثر حداثة تنتمى جزئيا إلى هذا النوع من الكتابة أو كتبت بحروف قريبة منها ، ونستطيع أن نقول الشيء نفسه بخصوص بعض النقوش التى يزدان بها على الدوام داخل المسكن وهذه مقتبسة إما من القرآن ، وإما من أقوال بعض المؤلفين والشعراء العرب .

وليس للحروف العربية ، بخلاف الأشكال المتنوعة التى تعطى لها تسما لمكان وجودها فى بداية أو فى وسط أو فى نهاية الكلمة ، شكل دائم ومحدد بطريقة صارمة شأن ما لحروفنا الكبيرة majuscules وحروفنا المحفورة أو المطبوعة ، فالحروف العربية تتنوع بشكل محسوس شأن حروف الكتابة عندنا وطبقا لمزاج الكاتب أو الحفار ، ومع ذلك ، فبرغم الفوارق أو درجات الاختلاف بالغة الكثرة ، والتى يمكننا أن نلاحظها فى مختلف حروف أو خطوط المخطوطات والنقوش ، فإن من المستطاع مع ذلك أن نميز عددا بعينه من الخطوط أو الكتابات الأساسية ، تطلق عليها أسماء خاصة وتقدم عنها أمثلة تستخدم بمثابة طرز أو أنماط ببدئية تقارن وتصنف على أساسها الخطوط المختلفة التى تدخل ضمن النوع نفسه (٥٨) وخير ما نفعله ، لكى نعطي القارئ فكرة عن هذه الخطوط ، هو أن نحيل إلى الدراسات التى نشرها المسيو مارسيل والتى تشكل جزءا من وصف مصر:

(٥٨) يمكن أن نقارن هذا التمييز لأنواع الخطوط العربية التى تعطى أسماء مختلفة بذلك التباين فى خطوطنا والذى جعلنا نخلع على أنواع هذه الخطوط المتباينة أسماء مثل : المتتابع أو الزاحف ، الدوار ، المستدير الخ ، فعلى هذا النحو كذلك تتنوع الكتابات العربية فى البلدان (العربية) المختلفة على نحو شبيه بالكتابات الأوروبية التى تختلف فى فرنسا عنها فى إيطاليا ومنها فى إنجلترا الخ .

والتي تشتمل على دراستين : واحدة عن نقوش مقياس الروضة (٥٩) والآخرى عن النقوش الكومية التي جمعت من مصر .

وحيث لم يكن من الطباعة قد انتشر في الشرق (١٠) ، فقد علفت على مهارة الكتاب أهمية أكبر درجة بكثير عنها في أوروبا ، فحرفة الكتابة (هناك) تشكل مصدر عيش لطائفة كبيرة العدد . لها مكانتها واعتبارها وتعيش عيشة لاتنقصها الرماحية ، وتعطى هذه الكتابة مظهرا بالغ الفخامة للمخطوطات وبشكل خاص في مخطوطات القرآن ، ويحتوى مؤلف رحلة في مصر Voyage en Egypte على نماذج عدة من الخطوط في أنواع الكتابات المختلفة ، ولقد نقلت الى فرنسا الكثير من المخطوطات العربية التي تدعو الى الاعجاب لجمال ووضوح خطوطها .

وبرغم ان من حفر النقوش لم يكن يمارس بهذه الدرجة من المهارة ولم يذهب لأبعد مما ذهب اليه من الكتابة فان المرء ، حتى ولو لم يكن قد اعتاد بالتدبر الكافي على رؤية الخطوط العربية ، يستطيع ان يلاحظ بسهولة ، بالنظر الى جزئيات الحروف وتفصيلها ، وطريقة وضعها وثبات الخط ووضوحه ، ان هناك فروقا محسوسة بين مهارات الحفارين الذين نفذوا هذه السكة او تلك ، ولهذا فنحن نستطيع ان نميز على القطع الذهبية الثلاث التي تحمل الأرقام ١٤،١١،٥ في لوحاتنا ، والتي يحمل الوجه منها النقوش نفسها ، ثلاثة أنماط في الكتابة باللغة التباين ، ونستطيع ان ندرك بسهولة ان الكتابة على القطعة الذهبية رقم ١٤ اكثر صحة وثاقا من تلك التي نجدها على المسكوكتين الآخرين .

وكما كانت العبارات المنقوشة طويلة ، وبشكل خاص حين تكون عبارة عن فقرات من القرآن ، كلما لاحظنا ، على الدراهم والدنانير القديمة ،

(٥٩) المقياس ، هو مقياس اقيم لتقدير ارتفاع مياه النيل ، انشاء المصريون المحدثون في احدى جزر النيل المسماة جزيرة الروضة ، على مسافة قريبة من القاهرة .

(٦٠) لم يمارس من الطباعة في الشرق الا فيما ندر ، وعلى يد اوروبيين ، لكنه لم ينتشر هناك ، وكان الفرنسيون قد اقاموا في القاهرة مطبعة فرنسية واخرى عربية كان يديرهما المسيو مارسيل ،

أن الكتابة تتم بحروف صغيرة شديدة التقارب (مزنقة) ، وإن هناك ، بخلاف الحاشية ، التي تشتمل عادة على ثلاثة أو أربعة سطور مستقيمة ومتوازية ، سطرًا دائريًا يدور حول القطعة ، وأحيانًا سطرين ، من الكتابة (١١) ، ولدينا قطعة عملة نحاسية نقلناها معنا من مصر ، صغيرة القطر (١٢) ، وإن كانت باللغة السبك بالنسبة لحيطها ، لانقرا على الوجه الأول منها ، وفي سطور ثلاثة مستقيمة ، وبحروف كبيرة بعض الشيء سوى الجزء الأول من الشعر ، أما الجزء الثاني فنجدده على الوجه الثاني (١٣) .

وعندما لم تعد تكتب على العملات الذهبية نصتوص من القرآن ، وضعت الكتابة ، التي لم تعد باللغة التقارب ، في سطور مستقيمة ، ولكن عادة تغيير مواضع عدة حروف ، وأحيانًا كلمات بأكملها أو وضع هذه الكلمات فوق كلمات أخرى ، كانت تعطى شكل الكتابة انتظامًا لابس به وأحيانًا كانت تجعل السطور ناقصة الانتظام ، ويمكننا أن نرى أمثلة على كل ذلك في الشكلين رقمي ١٠ ، ١١ من لوحنا الثانية .

ومنذ فترة طويلة بعض الشيء ، تصور القوم ، رغبة منهم في إعطاء مزيد من الانتظام لهذه الكتابات ، أن يخطوا خطوطًا مستقيمة ، متساوية الطول ، تقسم الوجه ب من قطعة العملة إلى أربعة أجزاء متساوية ، تستخدم بمثابة أطر لكل سطر من سطور الكتابة ، وتتجمع هذه السطور عند الطرفين بواسطة أقواس تقترب بشدة من السطر الدائري الذي يفصل حبيبات الإطار عن بقية وجه القطعة (١٤) .

(١١) وهو الدينار الذي وضعناه في ص ٣٥٣ ، الفقرة الأخيرة .

(١٢) بدفع قطرها ١٤ مم وسمكها ١/٢ مم .

(١٣) نجد النقوش على الوجه الأول مرتبة كما يلي :

لا إله

إلا الله

أحده (كذا)

ونجدها على الوجه ب كما يلي :

محمد

رسول

الله

(١٤) انظر الأشكال ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، من اللوحة الثانية من

اللوحة المرفقة بهذه الدراسة .

(م ١٠٠ — وصف مضمّن)

تاسعا : الزخارف

بإمكاننا أن ننظر الى الخطوط التى انتهينا من الحديث عنها باعتبارها جزءا من الزخارف التى تحملها قطع النقود ، ومع ذلك فليسنا نظن أن هذه العادة تعود الى زمن بعيد ، كما أنها لاتدل كثيرا على براعة من جانب الحفارين ، فهؤلاء يبدون وكأنهم يحزون صفحة القطعة لمجرد توجيه سطور الكتابة ، وقد يكون أكثر رونقا وأكثر صحة كذلك أن نحصل على سطور جيدة الترتيب (والاستقامة) دون الحاجة الى أن نلجأ لتنظيم صفحة القطعة النقدية التى ننقش عليها (بواسطة الخطوط) .

أما الزخارف الأخرى ، التى نلاحظ وجودها على قطع النقود الحديثة ، وهى أكثر بساطة وأقل تكلفة ، فهى :

١ — الزخارف الزهرية (أى التى تأتى على هيئة زهيرات صغيرة) .

٢ — حبيبات الاطوار .

٣ — الاطوار (البارز) الذى يوضع على حافة العملات .

وبإمكاننا كذلك أن ننظر الى تأثيرة السلطان أو طفرائه باعتبارها زخرفا ، وقد تناولناها فى الفقرة التى تعرضت لأسماء الأمراء أو الحكام (من هذه الدراسة) ، وأن كنا نكتفى هنا بأن نسترمى الانتباه الى أن العملة النحاسية المضروبة فى عهد محمود الذى تولى الحكم فى عام ١١٤٣هـ (١٧٣٠ من تقويمنا) والتى رسمناها فى الشكل رقم ٢٥ تحمل بدلا من هذه الطغراء نجميات أو زهيرات أو تشبيكات زهرية (مجدولة) تشغل سطح القطعة كلها .

أما الزخارف الزهرية فيحملها الوجه ا فى الفراغات التى تتركها طغراء السلطان . وفى اغلب الأحيان ، نجد فوق الوجه ب لقطع الفندقى زخرفا زهريا عند أعلى قطعة ، فوق حرف الباء من كلمة ضرب ، وهى تحل هناك محل الرقم الدال على سنة التنصيب أو على سنة الإصدار كما

توضح لنا العملات الواردة بالأشكال ٨٤٧، ٤٣٤، ٢٤١ (٦٥) ، وأخيرا فاننا نجد بعض هذه الزخارف موزعة بأعداد متفاوتة ، قلة وكثرة ، تبعا لذوق الحفار ، فوق وبين سطور الكتابة . وتحمل قطعة النقد الذهبية التي وردت مرسومة في مؤلف المسيو بونفيل برقم ١ من لوحته الأولى عن النقود الذهبية التركية كمية كبيرة من هذه النقوش (٦٦) .

ويتنوع شكل هذه الزخارف الزهرية . اما الشكلان اللذان يسترعيان الانتباه أكثر من غيرهما واللذان يتكرران في أغلب الأحوال فهما :

١ — الشكل الذى تحمله القطعة التى أوردنا رسما لها فى الشكل رقم ٢٣ ، الوجه ١ .

٢ — الشكل الذى نراه على الوجه ب من القطعة رقم ٤ .

ويظن البعض انه قد لاحظ في الزخرف الأول وجود الحروف المكونة لكلمة الله أو اختصارا لها مجدولة أو متداخلة مع هذا الزخرف ، وانه قد لاحظ في الزخرف الثانى الشئ نفسه بالنسبة لكلمة محمد (٦٧) ، وأن كان الأقرب الى الاحتمال ان هؤلاء يحاولون ان يعتسفوا وجود معنى في هذه الزخارف البسيطة ، التى صنعت بقصد الزينة ، ربما لم يكن أولئك الذين اخترعوها يفكرون فيه على الإطلاق .

وربما كان اقرب الى الطبيعى ان نرى في الزخرف الاول بدايات

(٦٥) انظر اللوحات الملحقه بهذه الدراسة . اما الزخرف الزهرى الذى تحمله القطع الثلاث ارقام ٨٤٢، ١ فهو نفس ماتحمله القطعتان رقم ٣ ، ٤ ، فيما عدا انه يعلو هذا الزخرف فى الأوليات زخرف زهرى بالغ الصغر بالشكل نفسه الذى تحمل منه القطعة رقم ٤ ، الوجه ١ ، ثلاثة أمثلة .

(٦٦) يمكن ان نتأمل كذلك الترس المرسوم برقم ٦ فى مؤلف بونفيل، اللوحة الرابعة .

(٦٧) هناك تشابه بين صنع زخارف بالحروف المتداخلة هناك وبين ممارسة شائعة فى فرنسا تشير الى اسم المسيح بالعلامة والى اسم مارى — والى اسم لويس بحرفى I. متشابين (وهو ما نجده على الكثير من عملاتنا) .

الشعار لا اله . . الخ ، اما الشكل الذى اعطى لهذا الزخرف على القطعة الواردة فى مؤلف بونفيل برقم ٤ فهو فيما يبدو فى الواقع وبطريقة يمكن تمييزها لام الف (لا) مكررة مرتين احداها مقلوبة او معكوسة .

وتحمل القطع الذهبية والفضية ، بل حتى النحاسية ، على كبدل وجهيها ، بحروف بارزة ، وعلى حوافها ، حبيبات مكونة اما من نقط دائرية واسعة او ضيقة يشبهها العرب بعقد من اللؤلؤ (٦٨) ، واما من نقط مستطيلة او حبوب من الشعر (٦٩) او تكون هذه الحبيبات عبارة عن عقدات صغيرة او زخارف من زهيرات صغيرة (٧٠) ، وهناك خط بسيط او منقوش يفصل بين هذه الحبيبات ، على اختلاف اشكالها ، وبين النقوش .

وبالنسبة لقطع الفندقلى ، والعملات الذهبية الاخرى ذات القطر الكبير ، وبالنسبة كذلك للعملات التذكارية وجود قسم دائرى او طوق خال من الزخارف (سادة) ، ونستطيع ان نرى ذلك فى الاشكال ١٤٦٠، ١٤٦١، ويرجع ذلك الى ان هذه القطع ، برغم كونها ذات مسطح اكبر كثيرا من قطع الفندقلى او النقود الذهبية المعتادة ، قد ضربت مع ذلك بالسكة نفسها ، فكانت هذه السكة تدمج وسط قطع العملة ، تاركة الجزء الباقى خاليا من اى نقوش او زخارف .

اما قطع العملات التى تم صنعها بقدر اكبر من الفخامة ، وبخاصة قطع الفندقلى الكبيرة من صنع القسطنطينية ، فكانت تضرب بسكات حفرت لهذا الغرض ، وبأحجام القطع النقدية نفسها، وتزدان هذه العملات باطارين من الحبيبات ، تترك المسافة التى بينهما خالية من النقوش او كانت بورود صغيرة متنوعة او تشبيكات زهرية او زخارف على شكل غصينات ، كما يمكننا ان نرى على قطع العملات التى نشرها بونفيل .

(٦٨) انظر الاشكال ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢ من اللوحات الملحقه بهذه الدراسة .

(٦٩) انظر الشكل رقم ٢٢ من اللوحة الرابعة .

(٧٠) انظر القطع ارقام ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢ من اللوحات نفسها، ويكاد يكون هذا الخط هو الزخرف الوحيد الذى يلاحظ وجوده على قطع العملات القديمة .

ويعد محمد بن مصطفى ، الذى جرت العادة على ان يشار اليه خطأ باسم محمد الخامس ، والذى ارتقى العرش فى العام الهجرى ١١٤٣ (١٧٣٠ م) واحدا من سلاطين القسطنطينية التى بذلوا عناية كبيرة فى اعطاء النقود مظهرا فخيا . ونستطيع ان نتأكد من ذلك بملاحظة قطع المندقى ذات القطر الكبير ، والتى نشرها بونفيل برقمى ٦ ، ٧ ، وقد نقلنا معنا من مصر واحدة من هذه المسكوكات ، وهى ذات عيار مرتفع ، ومصنوعة بجودة بالغة .

اما فى اوربا فلم يكن الدافع من وراء حفر الرسنوم او النقوش المختلفة على حواف العملات بصفة عامة ، هو حب الثرف او السعى وراء مظاهر الزخرف والفخامة عند صنع النقود ، بل كان الهدف من ذلك هو الحيلولة دون ادخال الغش او التدليس على هذه العملات — وهى التى لا يمكن لاحد انقاص وزنها عن طريق انقاص قطرها دون ان يسترعى ذلك الانتباه بمجرد النظر — وذلك باللجوء الى اتلاف او محو هذه الزخارف او النقوش .

وعندما لاتدفع القطع النقدية فوق حافة قطعها ، فلن يكون هناك ما هو اسهل من اقتطاع بغض منها دون ان تبدو تالفة ، اذ ان هذه القطع لبست فى شكل دوائر كاملة الاستدارة ، كما ان (طول) محيطها يختلف فيما بينها ، اما حين تكون حواف القطع هذه غير مرسومة الا بزخرف خفيف فان تزيينها او تقليدها سوف يصبح اكثر من ميسور ، ذلك ان الحروف او النقوش المكتوبة تستعصى على التقليد بغير حدود .

وفيما مضى ، كانت الحروف المنقوشة فوق حواف قطعات عملاتنا نائئة او بارزة ، لكنها كانت تنمحي بغثة اما بفعل الدعك او بفعل ما يحدث من نقصان الوزن من اثر (طول) الاستعمال ، اما فى ايامنا هذه فقد اخذت هذه الحروف توسم على الاجوف « اى تحفر بدلا من ان تكون بارزة » . ويجعل هذا الاجراء الاحتياطى ، بالاضافة الى ان لعملاتنا الذهبية والفضية المضروبة بالـ Vriol (٧١) القطر والمحيط نفسيهما وبدقة ، من

(٧١) الـ Vriol هى لوحة من الصلب ، مثقوبة عند وسطها بثقب دائرى توضع به قطعة العملة لتتلقى ضربة الرصاص .

١٥ -

المستحيل حدوث أقل انقاص فى طول القطر (باقتطاع أجزاء من المحيط) دون أن يلاحظ المرء ذلك عند النظرة الأولى ، خصوصا إذا ما قربنا قطعة عملة من قطعة أخرى مماثلة لم يمسسها سوء .

أما زخارف الدنانير والدرهم القديمة التى أتيج لنا أن نراها ، فلم يبد لنا قط أنها قد وسيت عند حافة قطعها مع احتمال قائم هو أن يكون هذا النقش قد انحى بسبب تآكل النقود بفعل الاستعمال ، أو تمت إزالته على يد أولئك الذين يحترمون مهنة تحريف النقود (بانقاص وزنها) ، وفى الوقت نفسه ، فإن من المؤكد فيما يبدو أن القوم هناك قد ظلوا لمدة طويلة يعتادون عدم وضع أية سمة أو بصمة على حواف قطع العملات ، وبشكل خاص عندما كانوا يكتفون بأعطائها الشكل الدائرى عند قصها .

وتحمل قطع الفندقى ، شأن كثير من قطع النقود لدينا ، نوعا من النقوش يشبه بعض الشيء حبلا أو جديلة ، ومن هنا جاء اسم الجديلة أو القيطان الذى يطلق بصفة عامة على كافة أنواع النقش أو البصم التى تحملها قطع النقود على حواف قطعها ، (بفتح القاف وتسكين الطاء) .

وتحيط هذه الجداول بقطع النقد الذهبية بالطريقة نفسها على وجه التقريب أو تكون مسئلة على نحو طفيف ، كما سنرى ، عند تناولنا لأساليب صنع النقود .

وقد نجد أن من الممكن لكثير من العملات الفضية ذات الوزن الكبير ، بل وكذلك بالنسبة للقطع ذوات الأربعين والعشرين مدينى ، عملات أخرى كثيرة من النحاس ، أن تحمل عند قطع حوافها جداول أو نقوشا ، لكن صناعة النقود فى مصر ليست متقدمة لحد يمكن معه تبنى الأسلوب الذى تستخدمه أوروبا فى حفر حروف على حواف قطع النقود برغم كونه أسلوبا بالغ البساطة بقدر ما هو حاذق ،

الفصل الرابع

القيم المختلفة للعملة

أولا : الوزن

لم تضرب في مصر ، فيما يبدو ، بصفة عامة قطع نقود ذهبية تجاوز وزنها درهما واحدا ونصف الدرهم (١١٨/١٠٠٠ ج) * أو المنقال بوزنه الحالي (١) ، بل كذلك المنقال القديم الذي كان يساوي ١٢/٧ درهم (٢٩٨/١٠٠٠ ج) . وفي واقع الأمر ، فقد كان هذا هو حال وزن الدينار التي واثنا الفرصة لتفحصها .

ولم يحدث — الا شذوذاً من هذه القاعدة ، وفي حالات خاصة ، ن ضربت في بعض الأحيان قطع نقد ذهبية اكبر وزنا ، مثل القطع ذوات الـ ٢ مئدتي وتلك القطع التذكارية من ذوات المئدتي ونصف (المئدتي) التي تعرضنا لها من قبل في الباب الخاص بالنقود النحاسية .

وفي نفس الوقت فان الامراء او الحكام الذين تضرب باسمهم النقود ، قد حرصوا في مخرات مختلفة اوزان هذه النقود ومعاييرها بتصد تحقيق اكبر ربح ، ومع ذلك فحيث ان تحريف وزن العملات امر يمكن ملاحظته على اندوام وبسهولة اكبر من القدرة على التحقق من تحريف العيار ، فقد كان التحريف في الوزن وثيدا وحيثا حتى يمضي دون ان يسترعى الانتباه .

ولم يكن يتجاوز وزن اقدم واحدة من قطع المئدتي ، التي ظلت على

(*) أثرت تحويل الكسور العشرية الى كسور اعتيادية حتى لا يختلط الامر على القاريء بينها وبين العلامات التي توضع لتقسيم الاعداد الكبيرة الى وحدات رقمية تسهلا لقراءتها . (المترجم)

(١) عن المنقال : انظر دراستنا عن الاوزان الغربية (الكتاب الاول من هذا المجلد) .

حال جيدة ، والتي اختبرنا زنتها ، تتجاوز درهما واحدا و $\frac{10}{100}$ من الدرهم
 ($\frac{100}{1000}$ ج ٣) أما القطع ذوات نصف الفندقي (النصفية) فتزن النصف
 من هذا الوزن .

وكان ينبغي أن يكون وزن العملة الذهبية زر محبوب في الأصل على
 هذا النحو ، ونستطيع أن نتأكد من ذلك من جدول النود المرفق بهذه
 الدراسة ، وان كان قد نقص وزنها منذ بدء عهد مصطفى بن أحمد ،
 الذي ارتقى العرش في العام الهجري ١١٧١ (١٧٥٧ م) ليبلغ $\frac{100}{1000}$ ٨٤٣٥
 من الدرهم ($\frac{100}{1000}$ ج ٢) ثم ثبت في عهد سليم بن مصطفى الذي توفي
 في العام ١٢٠٣ من الهجرة (١٧٨٩ م) على $\frac{100}{1000}$ ٨٤٢ من الدرهم
 ($\frac{100}{1000}$ ج ٢) ، وقد ابتاعها الفرنسيون على هذا الوزن ، أما تفاوت
 الوزن المسموح به زيادة أو نقصا فقد ثبت بموجب لائحة التسوية الصادرة
 من المدير العام ومحاسب الموارد العامة بتاريخ ٢٥ نيفوز من العام التاسع
 (١٥ يناير ١٨٠١) بدزهمين (*) أي ما يعادل ٠.٠٢٣٧٥
 أما التفاوت الذي كان مسموحا به قديما في فرنسا فيبلغ
 ١٥ حبة من زنة مارك أي ما يعادل ٠.٠٣٢٥٥
 ولكنه بلغ عند صنع القطع ذوات الأربعين فرنكا وتلك من
 ذوات العشرين فرنكا (٢) ٠.٠٢٠٠٠

وعلى هذا فقد كان التفاوت المسموح به في مصر (زيادة أو نقصا)
 أقل من مثيله المسموح به في فرنسا بالنسبة لقطع اللويس الذهبية ولكنه
 قريب من التفاوت المعمول به بخصوص القطع الذهبية ذوات الأربعين
 والعشرين فرنكا ، ومع ذلك ، فحيث كان الذهب (أي العملات الذهبية)
 أكثر انقساما (أي أن هناك نصفيات وربيعيات ... الخ) بكثير في مصر
 (عنه في فرنسا) فلا بد أن التفاوت قد كان (في الحقيقة) أكبر . هكذا
 كان قريبا من المستحيل أن تبلغ قطعة نقد بمفردها ، وبدقة ، الوزن المحدد ،
 وحيث لم يكن العامل ليعوض عن أية زيادة تتم في الوزن ، وحيث لم تكن

(*) لكل مائة قطعة كما ستفصح من السياق . (المترجم) .
 (٢) وقد احتفظ بهذا التفاوت نفسه في المراسيم الصادرة في ٢٣ مايو
 ١٧٧٤ ، و ٣٠ أكتوبر ١٧٨٥ ، و ٩ أبريل ١٧٩١ ، و ٥ فبراير ١٧٩٣ ،

تقبل النقود الذهبية ما لم تزن كل مائة منها ، وبدقة تامة ٨٤ درهما (١٠٠٠ / ١٢٨ ٢٥٨ ج) فقد كان من مصلحة العامل أن يوازن القطع النقدية بدقة كافية ، وباختصار ، فكلما زاد اتساع سطح العملة كلما اكتشفنا أن وزنها يقل نجاة بفعل التداول . وفى مصر ، كما فى غالبية بلدان العالم ، يتردد الناس يدفعهم الجشع الخسيس الى احترام مهنة التلاعب فى وزن العملات الذهبية ، يحرص الصرافون أو المبدلون على وزنها حين يبدو هذا الوزن بالغ النقصان .

وإذا كانت العملات الذهبية الحالية ، قد حلت كما سبق أن افترضنا محل الدنانير القديمة التى كانت كل سبعة منها تزن فى الأصل عشرة دراهم وإذا كانت كل سبعة قطع من العملات الذهبية الحالية لا تزن أكثر من خمسة دراهم و ٨٩٤ / ١٠٠٠ من الدرهم فإن الفرق فى الوزن بين هذه وتلك سيصل الى ٤١٠٦ / ١٠٠٠ دراهم أى أن وزن العملات الذهبية قد نقص (بالنسبة للعملات القديمة) بنسبة تزيد عن ٤١ ٪ .

ومن جهة أخرى فلا بد لأنصاف العملات أو النصفيات أن تزن نصف وزن القطعة الواحدة أى ٤٢ درهما على الأقل لكل مائة نصفية (حوالى درهما (نحو ٤٦١ ج) لكل مائة ربعية . أما بخصوص أوزان الخردبات القديمة ١ / ٢ ١٢٩ ج) وأن تزن الأرباع أو الربعيات ربع وزن القطع الكاملة أى نرجى الرجوع الى ما سبق لنا أن قلناه بخصوص هذه العملات الذهبية الصغيرة . فى الفصل الخاص بالعملات التذكارية .

وقد سبق أن أوضحنا فى دراستنا الموجزة عن الأوزان العربية أن قطعة النقود الفضية المسماة درهما والقطعة الذهبية المسماة ديناراً كانتا تزنان كلتاهما مثقالاً فى الأصل ، وعلى قدم المساواة . وبمرور الأيام أدخلت فى التداول دراهم من أوزان متنوعة قادمة من بلدان مختلفة . وكانت الضرائب أو العشور التى تفرض على الفضة التى صنعت نقوداً تدفع على نصفين : نصف يسدد بالدراهم ثقيلة الوزن ونصف آخر يسدد بالدراهم خفيفة الوزن . وحين أراد ابن مروان أن يقيم نظاماً موحداً للنقد ، فقد خشى إذا هو اختار الدراهم كبيرة الوزن أن يثقل كاهل الناس ، أو أن يقلل حجم الضريبة إذا هو اختار الدراهم الصغيرة ، لذا فقد اتخذ الحد الأوسط (بين هذين النوعين من الدراهم) وأمر بأن تصنع دراهم تزن كل

عشرة منها سبع مثنالات . وقد استقر رايه على اتخاذ هذه النسبة بدافع
مثير للفضول تعرضنا له عند حديثنا عن قطر العملات .

وقد أصبح الدرهم الجديد هو وحدة الوزن التى اختفظت ، شأنها
شأن العملات ، باسم الدرهم فى حين أن القطعة من النقود لم تعد تزن
سوى $\frac{7}{10}$ من المثقال ، بل حتى بعد أن اختفت النقود التى تسمى بالدراهم .

ولكى نفرق بين الدرهم فى مجال العملات وسميه فى مجال الوزن
تجنينا عند الاشارة الى قطعة النقد الكلمة العربية درهم dirhem
وأستخدمنا الاشارة الى الوزن الكلمة الفرنسية دراخمة drachme
التي يرتبط أصلها كما هو واضح بالكلمة السابقة (٣) .

ويبدو أن عادة جعل العملات مساوية فى وزنها لأوزان متداولة
واعطائها الأسماء نفسها التى لتفريعات أو أقسام هذه الأوزان هى عادة ضاربة
فى القدم اتبعتها شعوب كثيرة ، فقد مررنا فى أوربا نقودا كثيرة بأسماء
livre (جنيه — رطل) و once (أونصة — أوقية) و gros
($\frac{1}{8}$ من الأوقية) وهى كلها نقود ذهبية أو فضية ، والى أن تبيننا
الفرنكات فى نظامنا النقدى الجديد كانت كلمة livre تطلق فى وقت
وأحد على وحدة وزن ووحدة نقدية ، برغم أنه لم تكن لدينا قط عملة
تزن رطلا .

وإذا كان علينا ألا ننظر الى تطع المدينى الحالية باعتبارها انحراما
بالدراهم القديمة وإنما باعتبارها نقودا جديدة نجهل نحن الفترة التى انشئت
فيها على وجه التحديد إلا أنه من المؤكد أنها فى الماضى كانت أكثر ثقلًا ،
وكان الباب العالى يرسل أوامره ، بل ويرسل مفوضين أو مفتشين خاصين
من طرفه حين كان يبلغه سوء الحال التى انحدرت إليها النقود حتى يعود
بأوزان وعيار النقود الى القواعد نفسها التى تتبعها القسطنطينية : ففى
العام ١١٧٦ من الهجرة (١٧٦٢ من تقويمنا) ، أى فى عهد السلطان

مصطفى ، وعندما كان المملوك رضوان ، كخيا (٤) ابراهيم ، يمسك بمقاليد الامور في القاهرة ، ارسلت القسطنطينية احمد اغا خطيب زاده مع الباشا رحاب للتفتيش على النقود ، فثبت وزن الالف من قطع المدينى على ١٢٥ درهما (اى ٨١٢/١٠٠٠ ٣٨٤ ج) ، اما فى بداية عهد سليم ، اى فى العام ١٢٠٣ هـ (١٧٨٩ م) فقد صدر امر الباب الذى يقضى باعادة رفع وزن قطع المدينى التى كانت قد انقصت من ١١٥ درهما (لكل ١٠٠٠ قطعة) الى ١٠٠ درهم فحسب ، ولكن الحكام تشبثوا بما معهم من تفويض لهم فى مجال النقود يخول لهم حق تخفيضها من جديد ، وهكذا نقص وزنها فى مدى عشرة اعوام بشكل متوال حتى بلغت زنتها ٧٣ درهما (لكل الف) اى ٢٢٤ ٧٦٠/١٠٠٠ ج . وعندما امتلك الفرنسيون امر النقود فانهم لم يغيروا شيئا فى النظام (النقدى) المستقر منذ زمن محدد ، قبل مجيئهم . وهكذا ايضا نجد ان وزن المدينى قد نقص على مدار الـ ٣٧ سنة الاخيرة بنسبة ٢/٤١ ٪ .

واذا شئنا ان نقارن الوزن الحالى لهذه العملات ، وهى الوحيدة التى تصنع الآن من الفضة او بالاحرى من البرونز عالى العيار ، والمتداولة فى مصر منذ وقت طويل بوزن تلك التى كانت تصنع فى مصر قديما تحت اسم الدرهم فسوف نبتين ان قطعة المدينى تقل فى وزنها عن وزن الدرهم ثلاث عشرة او اربع عشرة مرة .

وتجعل رتبة هذه العملات وكذلك الطريقة التى تصنع بها من المستحيل ان يتكرر الوزن نفسه فى كل قطعة ، لذلك يكفى ان تزن الالف قطعة منها ٧٣ درهما لتكون رقيقة الوزن بالقدر الكافى . وكان يسمح تحت ادارتنا بتجاوز قدره درهم واحد (٣ ٧٨/١٠٠٠ ج) زيادة او نقصا (فى كل الف قطعة) اى ان التفاوت فى الوزن بالنسبة للقطعة الواحدة كان يبلغ نحو ١٤/١٠٠٠ ، ومع ذلك فلايد ان تكون اعداد محددة من الوف قطع المدينى قد جاءت مساوية للوزن المطلوب .

(٤) كلمة كخيا او كخايا يلفظها العامة كخى والتى يكتبها مؤلفونا كياهايا : kiahya ، او كيايا : kiaya هى تحريف لكلمة كتخدا وتعنى المؤتمن على السر او الملازم .

ولسنا نستطيع أن نقارن هذا التجاوز فى الوزن بالنسبة للآلاف من قطع النقود بالتفاوت المسموح به فى فرنسا فى وزن كل قطعة على حدة ، ومع ذلك فقد اتبغ هناك كمبدا ، أنه كلما كثرت تفريعات قطعة العملة كلما كان التفاوت المسموح به فى زنتها كبيرا ، وفى حين أمكننا نحن أن نثبت هذا التفاوت المسموح به بخصوص القطعة ذات الخمسة فرنكات عند ٠.٠٢ ر فقد كان يبلغ بالنسبة للقطعة ذات الـ ٢٥ سنتيما ١٠/١٠٠٠ وبمعنى آخر كان يقدر بـ ١٠ جرامات فى الكيلو جرام الواحد .

ولابد أن الميزة التى تحقق من وجود عملة فضية يسهل عدها عن عد قطع المدينى ، وتقع قيمتها موقعا وسطا بين قيمة العملات الذهبية وقيمة المدينى التى ما كان ينبغي استخدامها الا كنقود صغيرة (فكة) أو نقود مكهله ، هى التى دفعت على بك دون شك الى أن يأمر بصنع قروش على غرار قروش استانبول .

وينتج عن المعلومات التى حصلنا عليها من القاهرة أن سلسلة القروش أو القطع الفضية ذات القيمة الكبيرة التى أمر على بك بصنعها أو التى كان تد شرع فى إصدارها لم تكن تشتمل قط على قطع من ذوات الـ ٦٠ ولا من ذوات الـ ٣٠ مدينى ، وأن لابد لوزن هذه العملات أن سيكون على النحو التالى :

القطع ذوات الـ ١٠٠ مدينى	١١١/٤ درهما (٥) .
القطع ذوات الـ ٨٠ مدينى	٩١/٤ دراهم .
القطع ذوات الـ ٤٠ مدينى	٤١/٢ دراهم .
القطع ذوات الـ ٢٠ مدينى	٢١/٤ من الدراهم .

ومع ذلك فإن العملات التى ضربت فى عهد هذا البك والتى حصلنا فى مصر على قطع منها باعتبارها من ذوات الـ ٤٠ أو الـ ٢٠ مدينى كانت تزن ١٤٢/١٠٠٠ دراهم الى ١٧٢/١٠٠٠ أى بحد وسط قدره ١٦٢/١٠٠٠ دراهم .

أمكن أن تكون هذه القطع هى العملات من ذوات الـ ٦٠

(٥) بخصوص تقييم الدراهم بالأوزان أنظر الجدول الملحق بدراستنا الموجزة عن الأوزان العربية .

و البـ ٣٠ مدينى ؟ لا يبدو هذا فى رأينا محتملا ، حيث اكـد محدثونا انه لم تكن قد ضربت بعد قطع مسكوكات من هذا النوع . اذن فهل هذه هى القطع الاصلية من ذوات البـ ٤٠ والبـ ٢٠ مدينى التى امر على بك بضربها فى حين ان القطع التى اصدرت بعد ذلك قد انقص وزنها الى ١/٢ و ٢١/٤

من الدراهم ؟ ان الشئ الذى قد يدعو الى الأخذ بهذا الرأى هو ان افندى النقود الذى حصلنا منه على المعلومات حول سلسلة النقود المختلفة التى تناولناها فيما سبق لم يعهد اليه باصدارها الا الى العام ١١٨٥ من الهجرة فى حين ان القطع التى حملناها معنا من مصر واجرينا عليها الفحوص ورسمناها (٦) تحمل تاريخ اصدار هو ١١٨٣ . اذن فيبقى علينا ان نعرف ما ان كان هذا الرقم يمكنه ان يدل قط على السنة التى أصبح فيها على ذلك مستقلا أو على السنة نفسها التى سكـت فيها هذه النقود .

لقد تحتم ان تزن القطع ذوات البـ ٤٠ والبـ ٢٠ مدينى التى عاود الفرنسيون ضربها نحو ٤ و ٢ من الدراهم .

وطبقا لذلك يكون النقص الذى اعترى وزن هذه النقود مقارنة بمثيلاتها فى عهد على بك قد بلغ نحو درهم واحد و ١٦٣/١٠٠٠ من اجمالى زنة قدرها ١٦٣/١٠٠٠ هـ دراهم اى ما يعادل ٢٢١/٢٪ اذا ما كان وزن القطعة ذات الاربعين مدينى قد بلغ ١٦٣/١٠٠٠ هـ من الدراهم أو ١١٦٣/١١٪ فقط اذا لم تكن الواحدة من هذه العملات تزن سوى ١/٢ من الدراهم .

ولما كانت الاهمية التى تعلق عادة على النقود النحاسية جد ضئيلة ، ولما كانت قد تناولتها تغييرات مستمرة ، وكانت لها على الدوام تقريبا قيمة اعتبارية أو صورية ترتبط بالحاجات اليومية للناس الذين كانوا يحصلون عليها كى يستخدموها اشارة أو وسيلة تبادل عند شراء المواد ضئيلة القيمة ، ولما كان من النادر ان يضع الناس فى اعتبارهم ، لهذه الاسباب كلها وكذلك لانخفاض ثمن المعدن الذى تصنع منه % الوزن الذى يمكن ان يكون لكل قطعة منها فقد بدا لنا ان ليس ثمة أهمية كبيرة فى تماس اوزان النقود النحاسية فى العصور المختلفة ، وان كنا نكتفى

(٦) انظر اللوحات الملحقة بهذه الدراسة ، الشكل ١٦ من اللوحة الثالثة والشكل ٢٢ من اللوحة الرابعة .

بملاحظة أن القطع النحاسية ذات القيم الأكبر والتي تم ضربها منذ عهد الخلفاء لم يتجاوز وزنها فيما بدا لنا سبعة دراهم ونصف الدرهم أى ما يزيد على ٢٣ جراما بنحو طفيف . وتزن قطعة عملة نحاسية ، تحمل كلمة اينار مكتوبة بخط كوفى ، وتنتمى الى العملات النحاسية التى تناولناها فى صفحة ٣٤٢ درهما واحداً و ٦٤٤/١٠٠٠ من الدرهم أى نحو ٦٢/١٠٠٠ جرامات ، أما تلك التى تحدثنا عنها فى صفحة ٣٧٧ فتزن درهما وحداً ٦١٤/١٠٠٠ من الدرهم أى ٦٦٩/١٠٠٠ جرامات .

وقد يبلغ وزن قطعة الجديد التى رسمناها فى الشكل رقم ٢٥ من اللوحة الرابعة نحو درهم واحد و ٧٥٠/١٠٠٠ من الدرهم أى ٢٨٨/١٠٠٠ جرامات ، أما قطع الأجداد (جديد) التى ترجع الى عهد مصطفى ، الذى تولى الحكم فى العام ١١٧١ الهجرى (١٧٥٧ من تقويمنا) ، والتى رسمنا واحدة منها فى اللوحات الملحقه بهذه الدراسة فى الشكل رقم ٢٦ فيتراوح وزن القطعة منها بين ١/٢ و ٢/٥ من الدرهم ، وأخيراً فإن الأجداد التى لا تحمل نقوشاً والتى تناولناها بالحديث قبل ذلك عند نهاية الفصل الخاص بالنقود النحاسية . لم تكن تزن كل عشرة منها معاً سوى ٢١/٤ الى ١/٢ من الدراهم ، بواقع زنة القطعة الواحدة ١/٤ الدرهم على أكثر تقدير .

ثانياً : العيار

كانت العملات الذهبية والفضية ، عند نشأة غالبية النقود ، ذات عيار مرتفع للغاية لذلك فإن النقود القديمة ، عند أغلب الشعوب ، هى عادة أكثرها نقاء (أى أكثرها قرباً من المعدن الخالص) . وهكذا فقد تبين أن عيار الدينار الذى تناولناه فى صفحة ٣٥٣ على سبيل المثال والذى يعود الى العام ٩٧ من الهجرة (٧١٦ من التقويم المسيحى) ، والذى تعرض لاختبارات وفحوص بالغة الدقة فى باريس ، يبلغ ٩٨٧ من الألف أى ٢٣ قيراطاً و ٢٢/٢٢ من القيراط .

وطالما لم تكن للحكومات مصلحة خاصة فى تحميل سبائك النقود بالاخلاط والشوائب فسيكون الأمر الحليعى أكثر من غيره ، بالنسبة لها ، أن تمنح هذا الرمز الممثل لكافة القيم الأخرى أكبر قيمة ممكنة فى أقل

حجم مستطاع ، مما يجعل حمله والاحتفاظ به أكثر يسرا ، ومما يقلل كذلك من نفقات صنعه ، ومع ذلك فلا يصح لنا أن نعتقد بأن من الأفضل أن نبليغ بالذهب أو الفضة أعلا عيار لهما ، فقد علمتنا التجربة أن نسبة معينة من المزاج (بكسر الهمزة) تعطى لهذين المعدنين قدرا أكبر من الصلابة وتجعلهما أقل قابلية للتلف أو التحور بفعل التآكل الناجم عن كثرة التداول .

وحيث كانت غالبية دور سك النقود ، بالإضافة الى الاعتبارات السابقة ، تحصل على احتياجاتها (من المعادن النفيسة) عن طريق المسكوكات النقدية المصنوعة على يد الأسبان والبرتغاليين ، الذين يمتلكون مناجم بالغة الوفرة والثراء ، فقد كانت الأمم الأوروبية الأخرى تضطر الى مزج نقودها بالنسب نفسها ، على وجه التقريب ، التي تمزج بها نقود هؤلاء ، وبمعنى آخر فقد كان على هذه الأمم الأوروبية أن تتحمل كخسارة صافية مصروفات تمحيص أو تنقية النقود الأسبانية والبرتغالية (أى فصل المعدن النفيس لاستخدامه في صنع نقود خاصة بهذه الأمم) .

وبعيدا عن هذه الدوافع الخاصة ، فإن الدافع الوحيد الذي يمكنه أن يحدو بالحكومات المختلفة الى تحريف النقود (أى الغش فيها بانقاص عيارها) هو الرغبة في تحقيق منفعة تتم دوما على حساب الأفراد (المواطنين) ، تنتهي — هذه المنفعة — بأن تصبح قاتلة للدولة ، وللحكومة نفسها ، إذ هي تخرب تجارتها وائتماناتها وكذلك الثقة فيها . كما أنها تلقى بالأسواق المالية في ارتباك عسير يصعب إصلاحه في غالبية الأحيان .

ولما كان من غير الميسور أن يحوز الأفراد ، وبصفة خاصة في البلدان التي لم تتقدم فيها الفنون والصناعات ، وسيلة أكيدة لمعرفة العيار الدقيق (لعملة ما) فيما عدا أولئك الذين يحترفون مهنة تعيير النقود ، فقد استطاع أولئك الذين تنهض عليهم صناعة النقود في الشرق أن يخرفوا (أو يغشوا) المرة بعد المرة عيار المسكوكات الذهبية والفضية دون رادع ، وأن يستحوذوا لأنفسهم ، لمدة طويلة ، على كل "الربح" الذي يجنونه من وراء ذلك .

ومنى بعض الأحيان كان بعض هؤلاء (الحكام) يصطنعون لأنفسهم شرف إعطاء النقود درجة أعلا من النقاء (أو عيارا أعلا) عنها حقيقه أسلافهم

أو جيرانهم ، وإن كانت هذه الحكومات ، يعودتها الى مبادئ أكثر عدالة وأكثر استنارة ، قد أدركت أن من صالح الأفراد ، ومن صالحها الخاص كذلك ، أن تعمل على سك نقودها بعناية أكبر وبمزيج أفضل كي تمنح هذه النقود قدرا أكبر من الثقة في مجال التجارة الداخلية ولكي توفر لها ميزة التبادل مع الخارج .

ولعل أحمد بن طولون كان هو الحاكم الوحيد في مصر ، منذ استقرار الإسلام بها ، الذي ضرب بها أنقى أو أخلص الدنانير ، وسميت هذه باسمه ، « الدينار الأحمدي » أو الأحمدي فقط ، حتى أخذت هذه التسمية تطلق بعد ذلك للإشارة الى الذهب الأنقى .

أما السبب الذي قاد الى هذا الاجراء فيبدو لنا ، بالشكل الذي يروى به ، بالغ الطرافة برغم أنه يعطينا فكرة لا بأس بها عن الملح الأسطوري لغالبية الحكايات التي يندفع المؤلفون العرب في تجميعها بكثير من الثقة .

يورد المقرئ أن أحمد بن طولون قد اكتشف جرة مليئة بالدنانير عندما أمر باجراء تنقيبات في منطقة الأهرام أملا في العثور على كنوز هناك ، وكانت سدة هذه الجرة تحمل هذا النقش ، بحروف قديمة : « أنا فلان ابن فلان ، أنا الذي خلصت الذهب من شوائبه ، وكل من يريد أن يعرف كم كان عهدى أسمى من عهده ليس عليه إلا أن يأخذ في اعتباره كم كان مزج دنائري أفضل من مزج دنائره ، ذلك أن الذي يظهر ذهبه مما يشوبه ، يكون هو نفسه الذي يتطهر في حياته وبعد مماته » .

وقد أمر أحمد بتمحيص هذه الدنانير ، فوجد أن عيارها في الواقع أعلا بكثير من عيار النقود التي ضربت من قبله ، فبذل أكبر قدر من العناية في تحسين عيار عملاته الذهبية .

وإذا افترضنا أن الدينار الأحمدي كان يماثل في نقائه سكين Séquin البندقية الذي يقدر عياره العالي للغاية في تعريف النقود الفرنسية (٧)

(٧) التعريف الصادر في ١٧ بريريال من العمام الحادي عشر (٦ يونيو ١٨٠٣) .

بـ ١٩٦ (فى الألف) ، وحيث يبلغ العيار القانونى لعملات القاهرة الذهبية اليوم ٢٤/٣٢ ١٦ قيراطا اى ٦٩٨ (فى الألف) ، فمعنى هذا ان تحريفا متتابعاً قد اصاب عيار النقود الذهبية بلغ ٢٨٨ على ١٠٠٠ اى نحو ٢٩٪ .

وكان عيار العملات الذهبية ، قبل تدخل الفرنسيين فى عملات القاهرة ، يبلغ فى بعض الاحيان اقل من ٢٤/٣٢ ١٦ قيراطا ، ويبدو ان العيار الأكثر انخفاضا كان هو عيار العملة الذهبية التى نشرها بونفيل فى مقالته من النقود الذهبية والفضية التركية برقم ٢١ ، وتعود هذه القطعة الى عهد عبد الحميد الذى تولى الحكم فى القسطنطينية فى العام الهجرى ١١٨٧ (١٧٧٤ م) ، وقد ضربت هذه فى القاهرة فى العام ١٢٠٠ من الهجرة (١٧٨٥ او ١٧٨٦ من التقويم المسيحى) وقد سبكت بعيار قدره ٢٥/٣٢ ١٥ قيراطا اى ٦٤٥ (على ١٠٠٠) فى وقت كان ينبغى ان يبلغ عيارها فيه نحو ٢٨/٣٢ ١٦ قيراطا اى ٧٠٧ (على ١٠٠٠) مع تفاوت مسموح به (لاعلا او لادنى) قدره ٤/٣٢ من القيراط اى ٥٢/١٠٠٠ .

وقد ثبت الفرنسيون عيار الزر محبوب عند ٢٤/٣٢ ١٦ قيراطا اى ٦٩٨ من الألف بتجاوز مسموح به قدره ٣/٣٢ لأعلى أو لأقل .

اى نحو ٣٩٠ ر.

اى (مع التقريب) ٤٠ ر.

فى حين يبلغ التجاوز القانونى المسموح به فى فرنسا بالنسبة لقطع اللويس ١٢/٣٢ من القيراط .

اى نحو ١٥٦ ر.

وكان يبلغ فى الوقت نفسه بخصوص القطع الذهبية ذوات الاربعين والعشرين فرنكا نحو ٢٠ ر.

وعلى هذا فقد كان التفاوت المسموح به قانونا (فى مصر) يقل بنحو ثلاث مرات عن مثيله فى فرنسا ونحو الضعف من التفاوت الذى كان مسموحا به بالنسبة للقطع ذوات الاربعين والعشرين فرنكا .

(م ١١ — وصف مصر)

وحيث كانت اساليب التمحيص التي سنعرض لها عند نهاية هذه الدراسة اقل تقدما عنها في فرنسا فقد نتج عن ذلك ان التجاوز القانوني بالنسبة لعيار العملات الذهبية لم يكن (في الواقع) كبيرا للحد الكافي ، فقد كانت قطع الفندقي التي توقف صنعها منذ عهد عبد الحميد بن احمد ذات عيار اعلى من قطع السكين Séquins

وقد تدر عيار العملات الذهبية التركية من الزر محبوب في تعريفه النقود الفرنسية الصادرة في ٧ بريربال من العام الحادي عشر (٦ يونيه ١٨٠٣) بـ ٩٩٦ ، وهو عيار يبدو اعلى مما هو مطلوب عندما نكون بصدد عملات اكثر قدما واشد نقاء .

كذلك فان تدافع الزر محبوب التي ضربت في القاهرة في عهد السلطانين احمد بن محمد ، ومحمد بن مصطفى ، اللذين توليا الحكم في ١١١٥ و ١١٤٣ من الهجرة (٧٠٣ و ١٧٣٠ م) كانت هي الاخرى ذات سبك بالغ الجودة ، اما تلك التي تعود الى عهد عبد الحميد بن احمد الذي بدا حكمه في العام الهجري ١١٨٧ (١٧٧٤ من تقويمنا) والتي رسمناها في الشكل رقم ١١ من اللوحة الثابتة فقد كان عيارها بالغ الانحراف حتى ان القطع التي ظلت تتداول منها في مجال التجارة بالقاهرة كانت تبدو وكأنها مزيفة او كأنها نقود مضية قد مزجت بالذهب ، كما سبق لنا ان قلنا ، ورغم انها قد ثبتت في عمليات التمحيص التي اجريت عليها في باريس بين عيارى ٧١٠ و ٧١٥ (٨) . وهكذا ، وبصفة قاطعة ، فان هذه العملات لم تكن زائفة وان كانت حكومة البلاد قد طرحتها بقيمة مساوية لقيمة الفندقي القديم ، وعلى ذلك فقد طرحت بقيمة اعلى مما كانت لها في حقيقة الامر .

اما الدراهم الناصرية التي امر بضررها صلاح الدين (انظر الفصل

(٨) انظر جدول النقود ، القطعتين رقمى ٢٤ ، ٢٥ . وقد ثبت عيار فندقلى القسطنطينية في عهد عبد الحميد الى ١٩١/٤ قيراطا أى ٨٠٢ . (على الف) . وكان يضرب في القاهرة دون شك بالعيار نفسه الذى كان للطلعة الذهبية زر محبوب . وكان الفندقلى بحكم وزنه وعياره . لا يساوى الا ١١٠/٢٦ مدينى لكنه ثبت عند ٢٠٠ مدينى .

— ١٦٣ —

الخاص بالنقود الفضية أو البرونزية (فكانت طبقا لما يورده المتريزى مزيجا من الفضة والنحاس بنسب متساوية .

ولعل الدرهم الوحيد ، الذى بعد قديما بعض الشيء ، والذى حملناه معنا من مصر ، فهو الذى ضرب فى العام ٦٦٥ أو ٦٧٥ من الهجرة (١٢٧٦ . أو ١٢٧٦ من التقويم المسيحى) ، فى عهد الظاهر ركن الدين بيبرس ، وقد تناولناه فى صفحة ٣٥٢ ، الفقرة الخامسة ، وقد بلغ عياره ، طبقا للتمحيص الذى أجرى عليه فى باريس ٦٧٢ (على ١٠٠٠) (١) .

وليس لنا لدينا معطيات دقيقة عن أعلى عيار تكون قد بلغته الدراهم القديمة ، فإذا ما افترضناه ٩٨٣ (من الف) ، وهو أعلى عيار بالنسبة للنقود الفضية ، سجلته تعريفة ١٧ بريريال من العام الحادى عشر (٦٠ يونيو ١٨٠٣) ، فلا بد أن يكون قد حدث تناقص مستمر فى عيار هذه النقود بلغ فى النهاية نحو ١٢/٣١ ٪ .

وقد ثبت أحد أعا خطيب زادة المفوض أو المفتش الذى أرسله الباب العالى فى العام ١١٧٦ من الهجرة (١٧٦٢ م) للتفتيش على عملات القاهرة ، عيار قطع الدينى عند ٥٨٠ (من ١٠٠٠) ، أما عند قدوم الفرنسيين فقد انخفض العيار الى نحو ٣٤٨ ، الأمر الذى يوضح أن تدهورا مستمرا قد بلغ فى مجمله ٣٩١/٣ ٪ أى نحو ٤٠ ٪ فى فترة زمنية تقدر بـ ٣٧ عاما .

وقد رأينا أنه كان يضاف ، فى الفترة الأخيرة ، الى كل درهم واحد من الفضة الخالصة مزاج قدره درهم واحد $\frac{٨٧٠٤٣٢}{١٠٠٠٠٠٠}$ من الدرهم ، فإذا لم تكن هذه النسبة تتعرض لأى تغيير عند الصنع فتسوف نجد أنقشنا إزاء عيار قدره ٣٤٨ بالنسبة لقطع الدينى .

وبدءا من الأول من خندمير من العام التاسع (٢٣ سبتمبر ١٨٠٠) ثبتت نسبة المزاج الذى ينبغى اضافته الى كل درهم من الفضة الخالصة عند درهمين ، ولولا أن خامة الدينى تمحص بشكل محسوس فى مختلف

(٩) يورد المتريزى أن سبيكة الدرهم الناصرى قد صنعت على قاعدة ٧٠ ٪ من الفضة الخالصة ، وهو عيار لا يبتعد كثيرا عن العيار الذى نجده فى نقود باريس .

مراحل المعالجة اليدوية التي تخضع هذه الخامة لها لبلغ عيارها بدقة ٣٣٣ (من الف) اى الثلث من الفضة الخالصة ، لكن غالبية عمليات التنقيد (ان صح التعبير ويقصد به تحويل المعادن الى نقود) مثل الصهر والسبك والتجمية او الإنضاج وبصفة خاصة عملية الصقل تؤدي الى انفصال نسبة من النحاس تتبخر او تحترق مكونة لها أخضر اللون او تتأكسد او تنفصل عند السطح لتزول فى عملية الجلو او التبييض بحيث يزيد صفاء الخامة او الفضة المزوجة مع توالى هذه العمليات بطريقة تصبح محسوسة فى النهاية لأن سطح القطع المدينى بالغ الاتساع بالنسبة لكتلتها (اى وزنها) ، وبهذه الطريقة يرتفع العيار الحقيقى لهذه العملة ، اما قطع المدينى التى تفحصها الميسو فوكيلان Vauquelin عضو المجمع العلمى والمعارضى الذى يقوم بدمغ وفحص الذهب والفضة فى باريس فتد بلغ عيارها عندئذ ٣٥٦ ، وكانت هذه قد صنعت تحت اشرافنا فى القاهرة فى العام ١٢١٣ من الهجرة (٩٨ او ١٧٩٩ م) ، وان كانت عمليات التحيص اخرى اجريت مؤخرًا فى دار سك النقود بباريس على قطع مدينى من النوع نفسه وصلت بعيارها الى ٣٥٢ — ٣٥٤ بدلا من نسبة ٣٤٨ التى كان ينبغي ان تعطىها نسبة المزاج المضاف كما سبق لنا ان اوضحنا فى الفقرة السابقة .

وقد برهنت تجارب بالنة الدقة اجريت حديثا على يد الميسو دارسيه Darcei مفتش عمليات التعيير فى دار سك النقود بباريس بخصوص تكوين البرونز ، اننا اذا صهرنا معا كميات كبيرة من النحاس النقى والفضة من عيار معروف لنا جيدا ، فان عملية التعيير التى تتم بعد ذلك تعطينا كمية من الفضة الخالصة اقل بنحو طفيف عن كمية الفضة التى اضعفناها ، وعلى هذا فبإمكاننا كذلك ان نصل بنسبة التكرير او التحيص (او المزج) التى تمت فى المراحل المختلفة من عمليات صنع المدينى الى درجة اكبر قليلا من تلك التى تبينها عمليات التحيص التى ذكرناها فيما سبق .

اما بالنسبة لصنع العملات ذوات الاربعين والعشرين مدينى ، فقد كان يضاف فيه بالمثل الى كل درهم من الفضة الخالصة درهما واحدا.

و $\frac{٨٧٠١٤٣٢}{١٠٠٠٠٠٠٠٠}$ من الدرهم ، وان كان من الممكن لعيارها ، اذا ما حدثت عمليات تكرير أو تصفية خلال مراحل عملية التقييد ، ان يصل الى نحو ٣٤٨ (من الف) بل يمكنه ان يرتفع الى ٣٥٠ لان عمليات التكرير التى تتم خلال صنع هذه المسكوكات هى بالضرورة أقل حجبا من تلك التى تتطلبها قطع المدينى (✱) .

ثالثا : القيمة الاسمية

تتبنى كل الشعوب التى تعرف استخدام النقود ، وحدة بعينها ، حقيقية أو افتراضية تجعل منها طرفا للمقارنة عند تقييم العملات الأخرى، والسلع المختلفة ، وعند حساب كل الأسعار ، على هذا النحو كان الجنيه فى فرنسا هو وحدتها النقدية ، فيما مضى ، ومنذ وضعنا نظامنا النقدى الجديد ، اصبح الفرنك وحدتنا النقدية .

اما القيمة الاسمية لعملة ما فهى عدد هذه الوحدات النقدية التى يرى انها مساوية لها . وقد استقرت غالبية الانظمة النقدية على معدنين جنباً الى جنب هما الذهب والفضة ، وتقبل فى اغلب الاحيان كذلك معدنا ثالثا هو النحاس ، وفى بعض الاحيان تقبل نوعا رابعا من المعدن المركب هو البرونز .

وتشكل الفضة فى معظم الاحيان الوحدة النقدية لانها اكثر وفرة من انذهب فى مجال التجارة ، كما انها اطوع حين تستخدم عادة وسيلة للتبادل، فكمية بعينها من الفضة ، من حجم يسهل حمله والانتقال به ، لن تكون بذات قيمة اكبر مما ينبغى (حتى يخشى عليها) ولا بذات قيمة ادنى مما تتطلب الامور لسد الاحتياجات العادية والاستخدامات اليومية .

اما الذهب ، والغرض الاساسى من استخدامه هو تقييم الصفقات او المشتريات الضخمة وجعلها قابلة للنقل (او التحويل) بشكل اكثر يسرا، فننادرا ما يشكل وحدة نقدية ، ومع ذلك فقد رأينا عند حديثنا عن العملات

(✱) ربما بسبب النسبة بين مساحة الوجه وبين الكتلة او الوزن فى كلتا العملاتين . (المترجم) .

الذهبية ، كيف كانت الحسابات ، وكذلك العتود وجباية الضرائب تتم كلها فى مصر ، فيما مضى بالدنانير .

ومنذ أن استبدلت بالذهب عملات فضية اجنبية ، تدولت هناك فى شكل عملة فضية وطنية ، موحدة ، تسمى درهما ، مستمدة اسمها من الوزن الذى كانت تساويه فى الاصل ، أصبح الدرهم هو الوحدة النقدية ، بمعنى أن كل شىء أصبح يقيم بالدرهم .

وعندما توقف صنع الدراهم ، أصبح المدينى ، الذى قام مقام هذه العملة الفضية ، هو الوحدة النقدية التى لا زالت تستخدم حتى اليوم ، ولعله اصغر وحدة نقدية من هذا النوع على الاطلاق تستخدمها امة من الامم لتقييم صفقات (او مشتريات ، او خدمات ...) ضخام .

اما النقود النحاسية فلا تستخدم عادة الا كعتود معاونة للنقود الفضية ، ومع ذلك فلا بد ان تنشأ فى هذه الحالة نفسها وتستقر رابطة من قيمة تبادلية بين هذين النوعين من النقود . اما اذا لم تكن هناك نقود ذهبية ، بشكل تصبح معه النقود الفضية نفسها نادرة ، والنحاسية وفيرة ، فلسوف لثم التقديرات عندئذ بالنقود النحاسية ، بشكل اعتيادى وشائع ، بحيث ينتهى الامر بوحدة من هذا النوع من المسكوكات بان ينظر اليها باعتبارها الوحدة النقدية الوحيدة ، وهذا هو ما حدث فى مصر ، فى نحو القرن الثامن من الهجرة (بداية القرن الخامس عشر من تقويمنا) ، عندما انتهى الامر بكل شىء ، حتى الذهب نفسه ، ان يصبح يتسدر بالفلوس ، أى بالعملات النحاسية .

وحين تقيم نقود مصنوعة من معدن ما ، وليكن الذهب على سبيل المثال ، بوحدات نقدية مصنوعة من معدن آخر مثل الفضة ، تنشأ بالضرورة مقارنة او علاقة (تبادلية) بين قيمتى هذين المعدنين ، وقد تتنوع هذه العلاقة بسبب ظروف مختلفة بحسب الحالة التى يكون عليها احد المعدنين من الندرة او الوفرة ،

ولهذا السبب فان كثيرا من المؤلفين الذين يحظون بالتقدير ، لصواب ارائهم واتساع معارفهم قد اقترحوا عدم تثبيت القيمة الاسمية الا للنقود المغسية وأن تدون فوق النقود الذهبية وزنها وعيارها فقط ، بدلا من تدوين

قيمتها الاسمية ، تاركين للتجارة مهمة تحديد العلاقة (التبادلية) بين الذهب والفضة .

ومع ذلك فنادر ما يبدو اجراء كهذا قابلا للتنفيذ ، اذ سوف ينتج عنه فقدان ثقة مستثمر فى القيمة الخاصة بهذين النوعين من النقود ، اذ تظل هذه العلاقة (التبادلية) برغم الجهود التى قد تبذلها الحكومة فى العمل على ذيوعتها ، مجهولة من الغالبية العظمى من أبناء الشعب ، والذين سيصبح اجراء كهذا مبعثا على ضيقهم اذ سيضطرون لاجراء حسابات نقييم على الدوام ، وهذا شئء مستحيل عليهم ، لا يالفه الا الضرافون واولئك الذين يشتغلون بالعمليات التبادلية والمالية .

وتلك هى الدوافع التى حالت دون تبنى هذه الفكرة فى نظامنا النقدي الجديد والتى اسهمت فى جعل تدوين القيمة الاسمية بالفرنكات على النقود الذهبية ، كما فعلنا بالنسبة للعملة الفضية ، امرا ضروريا .

وحين كانت العملات الذهبية هى وحدها النقود القانونية فى مصر ، وحين لم يكن يتداول هناك سوى بعض نقود فضية اجنبية ، فقد كانت القيمة النسبية لهذه العملات او سعر النداول تتحدد عن طريق التجارة فحسب ، وهذا ما دعا المسيو دى ساسى الى الظن بان القوم تحت حكم الانباطيين كانت لديهم فكرة أكثر دقة فى مجال اقتصاديات النقود عن تلك الفكرة الكامنة وراء النظام النقدي المتبع اليوم فى غالبية دول أوروبا ، حين يظن بأن من المستطاع أن تقوم علاقة تناسب ثابتة وغير قابلة للتغيير بين الذهب والفضة ، ومع ذلك فهل يحتمل ان يكون ثمة ، فى تلك الفترة التى نتحدث عنها ، نظام اقتصادى يفترض حضارة على هذه الدرجة من التقدم ، ولا يمكن أن يأخذ به الا رجال المصارف والتجار - قد وضعت حكومة مصر ؟

فحيث لم يكن يتعلق الامر الا بعملات فضية اجنبية ، ذات قيم متنوعة ، فلم يكن من الممكن ان تتخذ حيالها سوى قاعدة بالغة البساطة ، وطبيعية للغاية كذلك ، واخذت بها فضلا عن ذلك غالبية الامم الاوربية ، ونعنى بذلك عدم وضع سعر أو تعريف للعملات والسماح بتداولها بالسعر الذى تحدده لها سوق التجارة أو حركة التبادل مع الأمم التى توفر هذه النقود ، ولكن فبمجرد

أن أصبحت لمصر عملة فضية خاصة بها ، لم يعد هناك مناس من أن تلوم الحكومة (المصرية) بتثبيت العلاقة بين قيم هذه النقود (الوائدة) وبين قيم نقودها الذهبية كما حدث فى كل بلاد العالم على وجه التقريب ، وهو الأمر الذى تبرهن عليه كذلك فقرات عديدة وردت عند المقرضى .

بل لقد كان على أمراء أو حكام مصر أن يبدوا غيورين على حقهم فى تثبيت القيمة الاسمية للنقود ، اذ اعتادوا جميعا أن يسعوا لتحقيق أكبر منفعة ممكنة من وراء صنعها ، فإذا كانت هذه هى حقيقة الأحوال ، فإن هذه المنفعة المبتغاة لم يكن من المستطاع تحقيقها الا باعطاء النقود سعر تداول الزامى أو عن طريق قيمة اسمية لها أعلى من قيمتها الجوهرية أو الفعلية ، ولهذا الغرض نفسه فقد اعتادوا فى حالات كثيرة أن يأمروا بإبطال ، ليس فقط كل المسكوكات الأجنبية التى دخلت فى نطاق التداول فى عصور مختلفة بل بإبطال العملات التى أصدرها أسلافهم وطلب تسليمها . حيث لم يكن يتم قبولها على أكثر تقدير الا طبقا لقيمتها الجوهرية أو الفعلية ، وبعد ذلك كانت تحول الى إصدار نقدى جديد ذات مزيج أدنى .

ومع ذلك ، فحيث كان يحدث بالضرورة ، برغم جهل الناس من جهة ، وبرغم سلطة الحكومة من جهة أخرى أن تحيل النسبة بين القيمة الاسمية للنقود والقيمة الجوهرية أو الحقيقية لها الى التوازن بطريقة متساوية الايثار ، متساوية الدقة كذلك ، فلم تكن هناك أية وسيلة تهرية يمكنها أن تحول على المدى الطويل دون ارتفاع اثمان السلع الغذائية ، وكذلك اثمان سبائك الذهب والفضة ، وبالتالي ثمن الذهب المحول الى نقود ، اذا لم يكن قد تناوله غش كبير وخصوصا عندما يصبح تحريف وزن وعتبار المسكوكات محسوسا بطريقة فاضحة ، وكذلك عندما كانت تطرح للتداول كمية من النقود بالغة الضخامة لحد يفوق الحاجة ، ذات مزيج منخفض ، وينتهى الأمر بأن تجد الحكومة نفسها مضطرة عندئذ لان تغير بنفسها القيمة الاسمية للنقود الذهبية (١٠) ، ولكى تواصل هذه الحكومة تحقيق الارباح التى تجنيها من وراء صنع هذه النقود ، فقد كانت تخفض من جديد عيار العملات وتفرض تداول هذه النقود ومقاسا للتحديد الجديد لقيمتها الاسمية

(١٠) انظر بما سبق ان قلناه عن البوطاقة الفصل الخاص بالنقود

كما لو كانت هذه العملات قد احتفظت بالقيمة الجوهرية أو الفعلية نفسها التي كانت لها من قبل (١٠٠) ،

واليسم الآن السبب الذي كان يحول دون أن تتوازن النسبة بين القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية للمدينى بشكل قاطع ، فحيث لم تكن كمية هذه العملات ، التي كانت في الوقت نفسه تستخدم في الصفقات الكبرى والمشتريات الصغرى (الجلة والقطاعى) في كافة أنحاء مصر ، بل كذلك في البلدان المجاورة ، وغيره لحد يفي باحتياجات التجارة ، فقد كانت تتحقق لها قيمة افتراضية (أو حسابية) كبيرة بعض الشيء باعتبارها وسيلة للتبادل ، وهي قيمة كانت تحتفظ بها بصفة جزئية ، حتى برغم أن انخفاض مزيجها أو سبيكتها كان حقيقة شائعة بشكل عام .

ويمكننا أن نلتبس عند المقرضى تلك التغييرات الأساسية التي تناولت القيمة الاسمية للنقود خلال القرون السبعة الأولى من الهجرة ، ونكتفى هنا بأن ننقل عنه فكرة بالغة الأهمية ، لتطابق مع ما سبق لنا أن قلناه .

في نحو العام ٣٦٣ من الهجرة (٩٧٤ من تقويمنا) كان سعر التداول للدينار المعزى يبلغ ١٥ ١/٢ درهما .

وحيث زاد عدد الدراهم لحد كبير في عهد أمير المؤمنين الحاكم بأمر الله أبو على المنصور بن العزيز فقد ارتفع سعر الدينار حتى بلغ ٣٤ درهما وتغيرت كل أسعار السلع الغذائية ، ونتج عن ذلك اضطراب كبير في أحوال الناس ، وعندئذ ألغى تداول الدراهم ، ونقلت من القصر مشرون صندوقا من الدراهم الجديدة ، وتطعت رتبة كل من رفض مهنة الصيرفة ،

ونشر مرسوم يحرم الهام أية صيغة قدرت بالدراهم القديمة ، وأمر كل حائز هذه المسكوكات بأن يحملوا كل ما كان لديهم منها إلى دار سك النقود في مدى ثلاثة أيام ، وتسبب ذلك كله في حدوث فوضى واضطراب كبيرين ، وأخذت كل أربعة من الدراهم القديمة في مقابل درهم

(*) المقصود بالقيمة الجوهرية أو الفعلية كما سنرى فيما بعد هو قيمة المعدن المستخدم فيها بالإضافة إلى نفقات صنعها . (المترجم) .

— ١٧. —

وإحدى من الدراهم المضروبة حديثاً ، ونظمت العلاقة (التبادلية) للعملات الجديدة بواقع ١٨ درهماً مقابل الدينار الواحد .

ويبين جدول العملات الملحق بهذه الدراسة القيمة الاسمية بالمدينى التى ثبت عليها الفندقلى وقطع النقد الذهبية الأخرى والقروش سواء بمعرفة الباشنوات والبكوات فى عهد مختلف أو على يد الفرنسيين أثناء انشأتهم بمصر .

وقد تم هذا التثبيت الأخير بموجب تعريف أصدرتها لجنة تكونت فى الاسكندرية وتشكلت من فرنسيين ومن أناس من أهل البلاد ، ووضعت هذه التعريف نفسها القيمة التبادلية التى تتداول على أساس عملات فرنسا والبلدان المختلفة الأخرى مقدرة بالعملات المصرية ، ولهذا كله أهمية مباشرة بالنسبة لموضوعنا ، لدرجة نعتقد معها أنه ينبغي لنا أن نوردها هنا ، وإن كنا اكتفينا بأن نضيف بحذاء هذه التعريف عموداً يضم تقييماً لهذه العملات نفسها بالفرنكات ، على أساس ١٤٢ مدينى فى مقابل القطعة ذات الخمسة فرنكات .

تعريف النقود المصرية

تم الاتفاق بين المواطنين سوسى Sucy رئيس مندوبى الصرف ، وبرتوليه Berthollet ومونج Monge ، عضوى المجمع الوطنى الفرنسى ، وبوسيلج Poussielgue مراقب مصروفات الجيش واستيف Estève الخازن العام ، وماجالون Magalon القنصل العام بالاسكندرية ، وهم المفوضون الذين عينوا من قبل القائد العام — وبين الحاج حومد أبو الریزو ، تاجر ، والحاج عبد الوهاب الحوشى ، شيخ ، وعلى مباركى الدقاق ، تاجر ، والثلاثة مقيمون بالاسكندرية . وقد استدعوا لهذا الغرض — على أن تتداول النقود الفرنسية والتركية والعملات الأجنبية الأخرى طبقاً للتعريف التى ستطبع نتيجة لهذا الاتفاق بالعربية والفرنسية ، وعلى أن تتبادل طبقاً للقيم الواردة بالتعريف المذكورة ، على النحو الآتى :

التعريف							
بالعملات الفرنسية				بالعملة المحلية			
كور س حبة				بارما و مدينى			
٨٢	٨١	٦٩	٨٤	—	—	—	٢٣٥٢
٤١	٤٠	٨٤	٤٢	—	—	—	١١٧٦
٢٠	٧٠	٤٢	٢١	—	—	—	٥٨٨
١٠	٣٥	٢١	١٠	١٠	—	—	٢٩٤
٥	١٧	٦١	٥	٥	—	—	١٤٧
٤٧	٣٢	٣٩	٤٨	—	—	—	١٣٤٤
٢٣	٦٦	١٩	٢٤	—	—	—	٦٧٢
١١	٩٧	١٨	١٢	٢	١٠	$\frac{2}{7}$	٣٤٠
٦	٣٣	٨٠	٦	٨	٦	$\frac{6}{7}$	١٨٠
٣	١٦	٩٠	٣	٤	٣	$\frac{3}{7}$	٩٠
٧	٤	٢٢	٧	٢	١٠	$\frac{2}{7}$	٢٠٠
١٠	٥٦	٣٤	١٠	١٤	٣	$\frac{3}{7}$	٣٠٠
النقود الذهبية							
الخردبة الاسبانية تساوى .							
نصف الخردبة . . .							
$\frac{1}{4}$ الخردبة . . .							
$\frac{1}{8}$ الخردبة . . .							
$\frac{3}{4}$ من الخردبة . . .							
القطعة الفرنسية ذات ٢ لويس							
قطعة اللويس . . .							
سكين البندقية . . .							
الزر محبب إصدار القاهرة							
قطعة بنصف زر محبب . . .							
عملة ذهبية لإصدار القسطنطينية (١)							
د د هنجاريا وهولندا							
النقود الفضية							
ريال فرنسا ذو الستة جنيهات écu							
د د الخمسة د د							
د د الثلاثة د د							
القطعة ذات الثلاثين سوس (*) sous							
د د ١٥ د د							
ريال روما écu							
ريال مالطة . . .							
القطعة ذات الريال والريال (مالطة)							
د د ٢ ريال د د							
د د ٢ ريال د د							
القرش الاسبانى . . .							

(۱) لم توضع تعريفة للفندقلى ، وكان يقدر بـ ۳۰۰ مدينى ، انظر

الباب الأول ، الفصل الأول ، الفقرة أولاً : الخاصة بالنقود الذهبية .

(*) sau عملة تساوى ١/٢ من الفرنك . (المترجم) .

تحويلها إلى فرنكات على أساس ١٤٢ مدينى نكل ٥ فرنكات	التمريفة			
	بالعملات الفرنسية		بالعملة المحلية	البرصة او مدينى
	كـور	د	س	
٥ ٢٨ ١٧	٥	٧	١	١٥٠
٦ ٥٤ ٩٣	٦	١٢	١٠	١٨٦
٤ ٥٧ ٧٤	٤	١٢	١٠	١٣٠
وتوجد أربعة أنواع من النقود الترككية :				
٣ ٥٢ ١١	٣	١١	٥	١٠٠
٢ ٨١ ٦٠	٢	١٧	١	٨٠
٢ ١١ ٢٧	٢	٢	١٠	٦٠
١ ٤٠ ٨٤	١	٨	٦	٤٠
وتبعاً لهذا الحساب فإن :				
— ٩٨ ٥٩	١	—	—	٢٨
— ٣ ٥٢	—	—	٨	١

ملاحظة : كانت موارد وائتمانات الجيش تحسب بالبارات .
صدر بالاسكندرية فى ١٧ ميسيدور من العام السادس من قيام
الجمهورية الفرنسية ، وبالتقويم الهجرى فى العشرين من شهر المحرم (١) .
(: توقعات)

(١) من العام ١٢١٣ (٥ يولية ١٧٩٨) والمحرم هو الشهر الاول من
السنة الاسلامية .

— ١٧٣ —

وختاما لكل ما يتصل بالقيمة الاسمية ، نتبين الدواعى التى استخدمت اسسها للتعريف السابقة .

كانت المهمة التى كان على اللجنة ان تضطلع بها بخصوص تثبيت هذه التعريفه تقف بين حدين ، فاما ان تضع تعريفه بالقيمة الصراة للعمليات المحلية طبقا لقيمتها الجوهرية او الحقيقية ، واما ان تعطى هذه العملات اكبر قيمة ممكنة بالنقود الفرنسية .

اما الاختيار الاول ، فبالاضافة الى انه يبدو نظريا اكثر الاجراءات مطابقة لمبادئ الادارة السليمة ، فكان يبدو مسترشدا بمصلحة امراء الجيش الذين كان عليهم — وهذا امر طبيعى — عند دخولهم الى مصر ان يستبدلوا بالعملات التى جلبوها معهم من اوربا اكبر كمية ممكنة من عملات البلاد فى حين ان سلوكا كهذا سيكون فى واقع الامر ، عملا مجانيا لكل الاعتبارات السياسية ، فحين نلاحظ على هذا النحو من قدر عملات البلاد ، فلن يكون اكبر الاضرار الناجمة عن ذلك هو اننا ياجراء كهذا ، نحرمان الخزانة من كل الربح الذى يمكنها ان تحققه من عملية صنع النقود ، ولا حتى اننا سنقتل كاهل الخزينة بالفاقات باهظة اذا ما وقع على عاتقها عبء صنع هذه النقود ، فحيث كانت الضرائب تحصل بالمدينى فان من الواضح ان الخزانة التى ستظل تجبى المبالغ نفسها من المدينى ، سوف تجد نفسها وقد تناقصت بواردها بشكل هائل ، اللهم الا اذا زادت من حجم الضرائب ، وهو امر يشكل مساوىء اكبر .

اما اذا اخذنا بالاختيار الثانى (بان نجعل القرش على سبيل المثال مساويا لـ ١٠٠ مدينى والزر محبوب لـ ١٢٠) فقد كنا سنخطئ على النتائج الاتية :

١ — حيث ان رواتب الجيش كانت مقدرة بالعملات الفرنسية ، فان مصروفات الخزينة حين تدفعها بالمدينى كانت ستقل بمقدار الثلث .

٢ — وحيث ان الضرائب تقدر وتجبى بالمدينى ، فان الحصيلة ، مع استمرار جباية المبالغ نفسها ، ستزيد بفعل ذلك بمقدار الثلث .

٣ — كذلك فإن الفائدة التي يعود بها صنع هذه النقود كانت ستزيد هي الأخرى. لحشد يتناسب مع هذه النسبة .

ومع ذلك ، فحيث أن القيمة الاسمية للنقود تتجه دون انقطاع نحو الانخفاض من القيمة الجوهرية أو الفعلية ، وحيث أنه عندما توجد في أي مكان زيادة ملموسة في عدد المستهلكين الذين عليهم أن يشتروا كل شيء دو ، أن يبيعوا (أو ينتجوا) شيئا ، وبصفة خاصة حين ينفق هؤلاء بسهولة ، وحين يجلبون إلى التداول كمية كبيرة بعض الشيء من المسكوكات الأجنبية ، فإن سعر السلع سيرتفع بسرعة ، وسوف يكون من العسير ، بل ربما من المستحيل ، أن نعاود رفع سعر المدينى في القاهرة أو حتى أن نحتفظ به ، ولوقت طويل ، بنفس معدل سعره ، وقد يستوجب الأمر ، لهذا الغرض ، أن نتخذ إجراءات صارمة وربما مجافية لأصول السياسة ؛ ولهذا السبب فإن هذه اللجنة قد اتخذت في الواقع ، وحسب وجهة نظرنا ، الاختيار الأكثر معقولة والأكثر نزاهة حين وقفت موقفنا وسطا بين الحدين اللذين عرضنا لهما فيها سبق ، وبتثبيتها قيم الزر محبوب والقروش الأسبانية بقيمتها الاسمية من المدينى التي كانت قد بلغت في القاهرة (عند مجيئنا) المكان من الظبى لهذه المدينة ، بفعل أهميتها ، وبحكم صفتها كعاصمة ومركز للتجارة والحكومة ، أن تنظم أسعار تداول العملات .

رابعاً : القيمة الجوهرية أو الحقيقية

بين الميسو مونجيه Mungez في مقالته الرائعة ، والتي كان عنوانها : اعتبارات عامة حول النقود (١١) ، أن القيمة الجوهرية لعملة ما (عندما لا تكون مضطرين لإعادة تكرير المعدن — أى استخلاصه من مزيج معدنى ما) تتكون من القيمة الأصلية للمعدن مضافة إليه نفقات الضرب (أو السك) ، ومع ذلك ، تملكى نقدر قيمة المعدن منفصلاً أو ممزوجاً فقد يتطلب الأمر أن نقارن هذه القيمة بقيم السلع الغذائية الرئيسية في البلاد . ثم يبتى بعد ذلك ، ولكى تتكون لدينا فكرة دقيقة عن ائمان السلع الغذائية أن نقارن هذه الأئمان بأئمانها التي بلغت في بلادنا ، وفي المقام

(١١) سبق أن اشرنا إليها في ص ٩٤ ، الهامش رقم ٣ .

الثاني فلا بد لنا ان نلاحظ ان نفقات « تنقيذ » هذه المعادن ليست هي نفسها في بلادنا ، فهي في مصر اكبر بكثير (عنها عندها) بفعل انماط النقود وطبيعتها هي نفسها ، واكبر كذلك عما كان عليها ان تبلغه (هذه النفقات في مصر) لو ان الفنون هناك كانت اقل تخلفا ، وهكذا فان الوسيلة الوحيدة لتقديم فكرة مبسطة ، يسهل استيعابها ، عن القيمة الجوهرية للنقود المصرية هي ان نقارنها ، في ضوء هذه الاعتبارات بالنقود الفرنسية ، مفترضين ان نفقات السك هنا وهناك متماثلة . وهذا هو نفس ما فعلناه في الجدول الملحق بهذه الدراسة .

خامسة : نسبة الذهب والفضة

في سبيكة العملات المصرية

لكي نترك هذه النسبة بصفة عامة ، علينا ان نقارن ، في هذين النوعين من العملات ، قيمة وزن متساو من الذهب والفضة الخالصين ، او من عيار واحد ، دون ان نحسب حساب قيمة المزاج او المعدن المضاف (١٢) .

وفي نظامنا النقدي الحالي في فرنسا ، فحيث ان نسبتي كل من الذهب والفضة تبلغان العيار نفسه (يمزج كلاهما بمقدار العشر) ، وحيث ان تفريعات كليهما تتبع النظام العشري ، فليس هناك ما هو اسهل من تحديد النسبة التي نحن الان بصدها ، وفي واقع الامر فحيث ان كيلوجراما من الفضة المحولة الى نقود يحوى ١٠ x ٢٠ فرنكا ، وكيلوجراما من الذهب المحول الى نقود يعطينا ١٥٥ قطعة من ذوات الـ ٢٠ فرنكا ، فاننا نتبين على الفور ان نسبة الذهب الى الفضة هي ١٠ الى ١٥٥ او ١ الى ١٥ ١/٢ .

ويقدم المسير موتجيه في ملاحظاته العامة عن النقود ، تفصيلات بالغة الاهمية حول تنوع نسبة الذهب الى الفضة في البلدان والنصوص المختلفة .

(١٢) لا يحسب حساب المزاج في العادة ، ولكن عندما توجد في النقود الذهبية كمية كبيرة بعض الشيء من الفضة فيبدو ان من الواجب ان نأخذ في الاعتبار مضافا من قيمة هذه الفضة .

ولكى يتيسر لنا ان نلم بالنسب التى اتبعت فى مصر فلابد ان يكون المؤلفون قد تطلوا. اليما فى الوقت نفسه القيمة الاسمية والوزن والعيار المحددة للنقود الذهبية والفضية ، وهو امر لا توضحه لفظ مقالة الميريزى التى تقدم فى بعض الاحيان وزن عملة. وفى احيان أخرى وزن غيرها ، وفى احيان ثالثة قيمتها الاسمية او سعر تداولها ، ونادرا ما توضح لنا عيار هذه العملات دون ان تحدثنا فى هذه الحالة عن وزنها . ولنا نستطيع ان نأخذ قيمة الديناري التى اوردتها الميريزى مقدرة بالدراهم فى الفقرات التى اوردنا ذكرها ص ١٦٩ باعتبارها ممثلة للعلاقة بين الذهب والفضة (١٢) ، فلكى ننبنى وجهة النظر هذه فلابد ان يكون الدينار عندئذ من الوزن نفسه والعيار نفسه الذى كان للدراهم ، وهو امر لم يحدث .

وحيث ان وزن وعيار النقود الفضية فى مصر قد عانوا من التحريف او التلاعب أكثر مما حدث للنقود الذهبية فان النسبة التى نتحدث عنها كانت تتجه دوما نحو الانخفاض ، حيث كان التوم يعطون على الدوام الفضة فى دور سك النقود قيمة افتراضية اعلى بكثير من القيمة التى كانت عليها سبائك الفضة فى مجال التجارة وعند الامم الأخرى ، او حتى فى مجال الفضة التى تدخل فى صناعة النقود .

وفى عهد احمد بن محمد الذى ارتقى العرش فى العام الهجرى ١١١٥ (٣ - ١٧٠٤ من تقويمنا) بلغت النسبة التى نحن بصيغتها فى قطع الفيلقلى ١ الى ١٤١/٤ (١٤) ، وفى هذه الحالة فان هذه النسبة ، مع تقريب كبير ، هى النسبة نفسها التى تقررت فى فرنسا على يد لوييس الخامس عشر عند إعادة منهر (النقود) فى عام ١٧٢٦ ، وهى نفسها كذلك النسبة التى وحدها روميه دى لىسيل Romé de Lisle قائمة

(١٣) انظر ترجمة مقالة الميريزى عن النقود الاسلامية والى قام بها المسيو دى ساسي ، ص ٤٢ .
(١٤) ١٠٠ فندينى ترن — ١١٤ درهما بعيار قدره ٩٦٨ وتسواوى ١٣٤٠٠ مدينى .
١٠٠٠ مدينى ترن — ١٢٥ درهما بعيار قدره ٩٤٤ .

بين النقود الذهبية والفضية في عهد قسطنطين (الاول) * اى قبل ذلك بنحو اربعة عشر قرنا ، وقد جاء هذا التعادل (في النسبة) طبقا للملاحظات المنيو مونجيه « مفاجأة تامة اذ كان يبدو أن اكتشاف العالم الجديد سيقطع ولايد الصلة بين الذهب والفضة بفعل الوفرة التي تدفق بها هذا المعدن النفيس على قارتنا نتيجة هذا الكشف » .

اما في مصر ، وبعد مرور نحو نصف القرن فقط من عهد احمد الثالث (اشمت Achmet) عندما استولى على بك على السلطة ، كانت النسبة في الزر محبوب وقطع المدينى قد انخفضت بالفعل الى ١١ ٢١/١٠٠ أى اكبر بنحو طفيف من ١١ ١/٣ (١٥) ، وعند وصولنا كانت هذه النسبة قد انخفضت ، طبقا للوزن والعيار والقيمة الاسمية التي اعطيناها للعملة الذهبية والمدينى (١٦) الى ٧ ٤/١٠٠ .

وبرغم ان القطع ذات الاربعين والعشرين مدينى لم تكن قط عملات معتادة في مصر فسوف نرى ، اذا ما قارناها في عهد على بك بالنقود الذهبية ، ان نسبة الذهب والفضة في العملات الذهبية والقروش (بافتراض ان العملات الأخيرة كانت بالعيار نفسه الذى للمدينى وان المائة منها وزن ٥١٦ درهما) كانت اكبر بنحو طفيف من ١٣ ١/٣ (١٧) ، وانها بلغت في عهد الفرنسيين ١٠ ٢/١٠٠ .

(*) امبراطور روما من ٣٠٦ م الى ٣٣٧ . وقد ادى انتصاره على ماكزانشيوسى تحت أسوار روما الى اعترافه بالمسيحية كدين رسمى للإمبراطورية ، وفي العام ٣١٣ أقر بهوجب مرسوم ميلانو الحرية الدينية وقد نقل عاصمته الى بيزنطة (القسطنطينية) . (المترجم) .

(١٥) ١٠٠ قطعة ذهبية وزن ٢٢/١٠٠ ٨٤ درهما بعيار قدره ٧٥٠ وتساوى ١٢٥٠٠ مدينى .

١٠٠٠ مدينى وزن ١١٥ درهما بعيار قدره ٥٠٠ .

(١٦) ١٠٠ قطعة ذهبية وزن ٢٠/١٠٠ ٨٤ درهما بعيار قدره ٦٩٨ وتساوى ١٨٠٠٠ مدينى .

١٠٠٠ مدينى وزن ٧٣ درهما بعيار قدره ٣٥٠ .

(١٧) ١٠٠ قرش وزن ٥١٦ درهما بعيار قدره ٥٠٠ وتساوى ٤٠٠٠ مدينى .

(م ١٢ — وصف مصر)

وتعود هذه النسبة الاعلى الى ان القروش كان لها بحكم وزنها قيمة جوهريّة اكبر مما كان لقطع المدينى (١٨) .

ونستطيع ، طبقا للجدول الذى نجده عقب هذه الدراسة ، ان نحسب العلاقة بين قيمة الذهب والفضة فى النقود فى العهود المختلفة التى يقدم عنها هذا الجدول المعطيات الضرورية . وسنلاحظ بالنسبة لتلك العملات المتضمنة فى تعريف النقود التى سبق ان اوردناها عند حديثنا عن القيمة الاسمية للنقود ، ان القيمة الاسمية نفسها بالمدينى قد اعطيت لكل من الفندقى والزمحوب فى مختلف العهود برغم ان قيمتها الجوهريّة تختلف كثيرا ، وانها كانت تساوى عددا اقل من المدينى عما كانت تساويه وقت اصدارها .

الباب الثاني الحاله الراهنه للعمالات النقدية

اساليب صنعها - ادارتها

القسم الأول

الفصل الأول

النظام النقدي الحالي

كانت النقود الوحيدة المستخدمة في مصر ، قبل مجيء الفرنسيين ،
والتي ظلت مستعملة منذ ذلك الحين هي .

أولا : النقود الذهبية

وهي :

العملة الذهبية الزرمحوبب المخلوطة بالفضة بعبارة قدره ١٦٢/٤ قيراطا
اي اقل قليلا من ٦٩٨ ، وتزن القطعة ٨٤٢/١٠٠٠ من الدرهم اي جرامين
و ٩٢/١٠٠٠ من الجرام ، وتساوي ١٨٠ مدينى (٦ فرنكات و ٨٠ سنتيما
من النقود الفرنسية) ، وتحمل طغراء السلطان ، ونفس النقوش العربية
التي نجدها على القطعة التي رسمنا شكلا لها برقم ١٣ من اللوحة الثانية .

ثم ، نصف الزرمحوبب او النصفية وقطرها اقل بقليل (من قطر
الزرمحوبب) ، ويعادل وزنها نصف وزنه ، ولها نفس عياره ، وقيمتها هي
نصف قيمته ، وتحمل نفس التوقيع او الطغراء وكذلك النقوش نفسها .

وبعد ذلك ربع الزرمحوبب او الربعية وقطر هذه اقل من قطر
النصفية ، وتزن نصف وزنها ، ولها نصف قيمتها ، وهي من العيار ذاته ،
وتحمل على احد وجهيها توقيع او طغراء السلطان ، وتحمل على الوجه
الآخر جزءا من النقوش نفسها التي تحملها النصفية . انظر الربعية
المرسومة في الشكل رقم ١٥ من اللوحة الثانية من اللوحات الملحقه بهذه
الدراسة .

ثانيا : النقود الفضية أو بالأحرى النقود البرونزية

وتشمل :

المدينى ، وهو قطعة نقدية بالغة الصغر ، يزن الالف منها ٧٣ درهما (أى ١٠٠/٢٢٤ جراما) بعبارة قدره ٣٥٠ (من ألف) من الفضة الخالصة ، على أحد وجهيه توقيع سلطان القسطنطينية أو طغرائه وحدها ويحمل على الوجه الآخر عبارة ضرب فى مصر (أى القاهرة) سنت (سنة تنصيب السلطان) . انظر شكل المدينى المرسوم برقم ٢٤ من اللوحة الرابعة من اللوحات المرفقة بهذه الدراسة .

اما القطع ذوات الاربعين والعشرين مدينى او القروش ، فلم تسك منها سوى كمية ضئيلة الاهمية فى عهد الجنرال بوناپرت ، ويمكن التنقيب الى هذه العملات باعتبارها لم تعد تشكل جزءا من النظام النقدى الحالى فى مصر ، ويمكن أن نرى شكلين لها فى الرسمين رقمى ١٧ من اللوحة الثالثة ، و ٢٣ من اللوحة الرابعة من اللوحات المرفقة .

وللإمام بكل ما يتصل بالعملات الحالية نشير الى ما قلناه فى الفصول والنبد المختلفة التى سبقت والتى نجد موجزا لها فى نهاية هذه الدر

الفصل الثانى

مبادلة أو مقايضة خامى الذهب والفضة

اولا : الوسائل التى تنزود بها القاهرة
بخامى الذهب والفضة

كان المصدر الرئيسى الذى يزود دور سك النقود بخامى الذهب والفضة ، منذ زمان لا تعيه الذاكرة . هو اخلاط من اليهود يحترفون نزويدها بهما .

وقد آثر اليهود فى مصر ، كما فعلوا فى كل مناطق العالم ، ان يعكفوا على الاتجار فى المعادن والأحجار الكريمة ، فهم يشترون المجوهرات وقطع المصوغات والعملات الذهبية والفضية من البلدان المختلفة ، وكذلك المسكوكات وتراب الذهب (التبر) من القوافل الخ . . وينبغى على عالم الاثريات ان يتوجه الى هؤلاء كى يتزود بالمسكوكات الذهبية والفضية (القديمة) ويكنيه لتحقيق غرضه من ذلك ان يعطيهم فى مقابلها سعرا اعلى بقليل من قيمتها الجوهرية .

ويتحلى اليهود بهذا الصبر ، هذا التوفر ، هذا التشبث أو العناد ، هذا الحرص على عدم التفريط فى أى ربح مهما كان تواضعه . . تلك الصفات التى تميزهم والتى لا تنتمى الا اليهم ، وهم هناك ، كما هم فى كل مكان آخر يتعرضون للصد والجفاء والمهانة من كل طبقات الشعب كما يتعرضون للفقر على يد الحكومة . وانها لفكرة مسبقة ، عامة وشائعة بعض الشيء ، ان تجارة المعادن النفيسة تدر " مكاسب طائلة " لكنها فى حقيقة الأمر ضئيلة الربح ، واقل ربحا بكثير من تجارة المعادن بالغة الوفرة رخيصة الثمن ، ويدين الصاغة وصناع المجوهرات فى أوروبا بأرباحهم الى « اجرة يدهم » والى الاثمان الاعتبارية أو الخيالية التى تعطىها الابهة وضروب الفنون لكل من الذهب والفضة ، لكنهم لا يكادون يحققون ربحا على الاطلاق من الخامات نفسها .

ولليهود الذين يحترفون توريد هذين المعدنين لدور سك النقود صرافون أو مبدلون كثيرون في القاهرة ، ولهم في المدن الأخرى وكلاء يشترون لحسابهم .

وفي القاهرة ، يذهب الذين لا يريدون البيع (أو الشراء) بواسطة الصرافين الى وكالة (١) أو محل اليهود الذين يقدرون قيمة المعادن عن طريق الفحص اذا كان الأمر يتصل بكمية ضئيلة من خامات لها نفس السبك (أو العيار) أو عن طريق المحك أو المصداق ، أما بالنسبة للمعاملات المختلفة وقطع المجوهرات فيتم الفحص المجرد النظر .

وهم يجرون فحوصهم على الذهب والفضة في وكالتهم عن طريق عيارى النقود ، ولكنهم يتفحصون بأنفسهم كل قطع الذهب التي يشترونها عن طريق المحك .

ولدى هؤلاء ابر صغيرة من الذهب ، منفصلة كل منها عن الأخريات ، ولكل منها كذلك عيار مختلف ، ويدمكون على المحك ، وهو من النوع نفسه المستخدم في أوروبا ، قطعة الذهب التي يريدون فحص عيارها ، ويضاهونها المرة بعد الأخرى بهذه الابرة الذهبية أو بنجوم العيار (✱) التي يزونها اقرب من غيرها الى عيار قطعة الذهب نفسه ، وهم يقدرون الذهب بكثير من الدقة والنزاهة ، متارئين مظهر الشذرات التي خلفتها قطعة الذهب المنحوصة فوق المحك (بالابرة أو النجمة الذهبية المناسبة) .

أما في فرنسا ، فانهم يمررون على الشذرات التي تتم بهذه الطريقة بماء النار (الذى يعد لهذا الغرض من حمض النيتريتيك مع قليل من حمض الموريات) من درجات متفاوتة ، وبعد ذلك يمكن الحكم بشكل تقريبي على عيار الذهب عن طريق مقارنة درجة المقاومة الجزئية التي تبديها هذه الشذرات أو تلك لمفعول الحمض ، أما اذا اختلفت الشذرات بشكل تام (أى تحللت) فمن المعروف أى عيار تكون عليه شذرات الذهب لى تتحلل بفعل ماء النار .

(١) الجمع وكايل .
(✱) قطعة من الذهب أو الفضة على شكل نجمة ، كل ذراع منها له عيار معين وتستخدم لقياس عيار هذين المعدنين .

بعد ذلك يخلط اليهود الذهب بالنسب التي تتفق مع ما يكون عليه من عيارات مختلفة ، ويقتربون كثيرا وفي معظم الأحيان من العيار المحدد لتقطع العملات الذهبية وبذلك يضعون أنفسهم داخل حدود التفاوت المسموح به (زيادة أو نقصا) وبذلك أيضا يجنبون أنفسهم مشقة إعادة صهر ذهبهم لكي يبلغ « بدقّة » العيار المطلوب ، أما إذا نشج عن عملية « التعيير » التي تجرى في دور سك النقود أن السبائك قد تجاوزت حدود التفاوت المسموح به ، بأن زادت عليه أو نقصت عنه ، فإنهم يضطرون لحملها من جديد لإعادة صهرها ثم سبكها بطريقة أكثر دقة .

وعندما يلزم خفض عيار الذهب ، فإنه لا يفوتهم أن يفضلوا استخدام الفضة المذهبة (لهذا الغرض) ، وهم لا يشترونها من الأسواق إلا بالسعر نفسه الذي للفضة العادية ، وبهذه الوسيلة يثرون سبائكهم بالمادة الذهبية التي يحتويها هذا النوع من الفضة التي يستخدمونها كمزاج (بكسر الميم) ، وهم يحرصون كذلك على التقاط شذرات الذهب التي تتبقى فوق المحك ، باستخدام قطعة من الشمع ، ويلتقون داخل البوتقات بهذه الكرات من الشمع الذي يساهم في العملية كمدر لمعدن الذهب وفي منع تأكسد سطحه .

وفي كل عام تجلب القوافل التي تفضى من المغرب قاصدة مكة (٢٠) ، وتلك التي تأتي قادمة من دارفور وسنار كمية محددة من تراب الذهب ، وإن كان كل هذا الثبر لا يباع لحساب دور سك النقود لأن التجار الذين يريدون أن يستبقونه لأنفسهم أو لوكليهم ، يعرضون على الدوام سعرا أعلى من الثمن الذي تدفعه دور سك النقود .

ونكاد لا نجد في هذا الذهب ، الذي يتكون من شذرات تراكمت دون شك في مجارى الأنهار والأخوار أو استخلصت من الرمال الحاملة

(٢) تجمع هذه القوافل في طريقها حجاج الجزائر وتونس وطرابلس والقاهرة ، وتصل إلى المدينة الأخيرة في نحو منتصف أبريل ، أما قوافل دارفور وسنار فتصل إلى النيل عند أسوان وسيوط في صعيد مصر .

للذهب ايا من هذه القطع الكبيرة بعض الشيء ، والمتماسكة ، والتي
بسميها نحن في اوربا Papiu (*) .

ويوضع التبر داخل قطعة من تماش ابيض ناعم ، تحيط به قطعتان
او ثلاث قطع من تماش اكثر سمكا ، وتعد قطعة التماش بخيط لتأخذ شكل
سرة ، ويغلف الجميع بقطعة من جلد مخيط ومجفف في الشمس ، ويشكل
الجلد الذي يجفف على هذا النحو ، وبعد ان ينكبش ، غلاما مضغوطا
ومتينا ، وتشكل الحزمة او مجموعة الذهب هذه مظهر حقيبة محلية باللون
الذي نستخدمه ، او مظهر ثمرة الـ Solanum المسماة بالطماطم .

وفي كل واحدة من هذه الحقائق توجد على الدوام بعض المجوهرات
او الحلى التي تم شراؤها من الافريقيين او الزنوج ، وتكاد تكون كل هذه
الحلى عبارة عن حلقات او خواتم او دلايات للأذن او عقود للرقبة ، اما
العمى الوحيد الذى ادخل عليها فهو نوع من النقش او الرسوم تمثل انثى
انبرغى بالغة الدقة ، وتكاد تكون كل الحلقات في شكل شعابين ، وقد راينا
احدى حلى الرقبة في شكل سلحفاة ، راسها واتدامها ناتئة .

وتكاد تكون كل حقائق الحلى او مجموعات الذهب من الوزن نفسه ،
اذ تكاد تزن جميعها نحو ٩٧ درهما او ٦٥ مثقالا ، اما عيارها فيتراوح بين
٢١ و ٢٢ ١٦/٢٢ (قمرطا) (٢) ، وكان ذهبها فيما مضى اكثر نقاء طبقا لوزن
افندى النقود واليهود اما لان الشذرات كانت اكثر ثراء (اى بها نسبة اعلى
من الذهب الخالص) واما لان الحلى المضافة الى كل مجموعة كانت ذات
عيار اعلى .

وكانت هذه الحزم ، التى كانت تباع الواحدة منها عادة مقابل
٢٤٤ قرشا اسبانيا تمثل عمليات حقيقية ، تستخدمها القوافل وسيلة
للتبادل ، وكانت لها قيمة ثابتة او محددة تؤخذ بها او تعطى دون ان يضطر
الناس حتى لوزنها او فتحها ، ويمكن للمرء ان يوليها ثقتة التامة وان يأخذها
بنية سليمة تجعل منها الممارسة والديانة بل ومسالج التجار أنفسهم قانونا
بالبحر الصرامة .

(*) تعنى هذه الكلمة في الاصل نوعا من الورم يصيب لسان
الطيور فيمنعها من الاكل ، لكنه لا يمنعها من الشرب . (المترجم) .
(٣) اى بدرجة نقاء قدرها ٨٧٥ الى ٩٣٨ من الالف .

ومع ذلك ، نفى دور سك النقود ، كان يتم التأكد أولاً من وزن وعيار واحدة من هذه الحزم ، تؤخذ بشكل عشوائي ، وكان اليهود ، وهم متمرسون على الحكم على الذهب من مجرد مظهره ، يقدرون ما ان كانت تطع الذهب تقع ضمن مدى التجاوز المسموح به وهو ١/٢ قيراط لأعلى أو لأدنى .

وإذا كان السعر (المعروض) مناسباً للتاجر ، الذى يبيع ما معه دوماً فى حضور أو عن طريق شيخ القافلة ، كان (البائع والمشتري) يتلامسان بالأيدى وتتم البيعة ، اذ لم يكن مباحاً ، حسب مبادئ عقيدة هؤلاء المسافرين المتدينين ، أن تباع (أو تشتري) معادن فى مقابل معادن ، ولتفادى هذا المحذور ، ذلك أنه توجد فى كل الديانات أساليب للتخلص أو المراوغة من قواعد (المحرمات) ، لم يكن يطلق على هذه العملية عملية شراء ، وانما عملية تبادل ، فكانت صرة الذهب توضع فى جانب ، وتوضع النقود المتفق عليها فى الجانب الآخر ، ويطلب البائع الى المشتري أى هاتين الكومتين ينال اعجابه أكثر ، عندئذ يأخذ المشتري صرة الذهب ، وتبقى النقود فى يد البائع .

ثانياً : أسعار الذهب والفضة فى مصر

تبل الحملة الفرنسية على مصر ، كان الذهب ، من عيار قطع النقود الذهبية ، وهو عيار ٢٤/٢٢ ١٦ قيراطاً (٦٩٨ من الف) يباع ، وقد بيع دوماً للفرنسيين ، بواقع أن كل ١١٢ قطعة من هذه النقود أو ٢٠١٦٠ مدينى تعادل ١٠٠ درهم ، وحيث تحتوى هذه الدراهم المائة على ٦٩ ٨/١٠ درهماً من الذهب الخالص ، فإن المائة درهم من الذهب الخالص تعادل ٥٢١/١٠٠ ٢٨٨٨٢ مدينى اذا لم نقم وزناً للفضة التى مزجت بالذهب عند صنع السبائك (٤) .

وحيث أن كل ١٠٠ درهم من عيار ٦٩٨ تحوى ٣٠٢ درهماً من الفضة ، يمكن الافتراض بأن عيارها لا يتجاوز عيار ٩٠٠ (من الف) مما

(٤) بخصوص هذا الافتراض ، انظر المادة الاولى من الجدول الوارد فى نهاية هذه الدراسة .

بعطينا ٢٧١٨ درهما من الفضة الخالصة ، تساوى ١٢٦/١٠٠٠ مدينى ،
بواقع ثمن الدرهم الواحد ١٩١٢٦/١٠٠٠ مدينى وهو ثمن مثيله فى فرنسا .

فأثنا حين نخصم من مبلغ الـ ٢٠١٦٠ ، وهو ثمن مائة الدرهم من
الذهب عيار ٦٩٨ مبلغ ١١٦/١٠٠٠ مدينى (هو ثمن الفضة
الخالصة الموزوجة بالسبيكة) ، فسيتبقى لدينا ثمن الـ ٦٩٨ درهما من
الذهب الخالص مبلغ ٨٨٤/١٠٠٠ ١٩٦٣٩ مدينى ، وعلى هذا فلن تساوى
مائة الدرهم من الذهب الخالص سوى ٢٦٩/١٠٠٠ ٢٨١٣٧ مدينى ، ومع
ذلك فنحن لا نستطيع ان ندخل فى حساب السبائك الموزوجة بالفضة قيمة
كل القطعة التى تحويها هذه السبائك ، اذ ينبغى علينا ان نخصم من هذه
القيمة ، نفقات عملية التكرير اللازمة لفصل الذهب عن الفضة .

وقد ثبتت هذه النفقات فى فرنسا ، بموجب مرسوم اصدرته
الحكومة فى ٤ بريريال من العام الحادى عشر بـ ٣٢ فرنكا لكل كيلوجرام
واحد من الفضة الخالصة يضمه الذهب الخاضع لعملية التكرير هذه .
وعلى هذا ، فان هذه العملية سوف تكلفنا فيما يتعلق بـ ٦٩٨ درهما
من الذهب الخالص ، اى ٩٠٧/١٠٠٠ ٢١٤ جراما ستة فرنكات و ٨٧ سنتيما
و ٧٠٢/١٠٠٠ من السنتيم اى ٢٠٧/١٠٠٠ ١٩٥ مدينى ، ينبغى ان نضيفها الى
ثمن مائة الدرهم من الذهب عيار ٦٩٨ وهو كما سبق ان رأينا
٨٨٤/١٠٠٠ ١٩٦٤٩ مدينى ، وبذلك يصل الثمن المقدر لهذه الكمية الى
١٩١/١٠٠٠ ١٩٨٣٥ مدينى ، وعلى هذا فان ثمن مائة الدرهم من الذهب
الخالص سوف يبلغ ١٧٩/١٠٠٠ ٢٨٤١٧ مدينى .

ويوزن تراب الذهب الذى كان يشتترى لصلع اللقود فى العام السابع
(١٧٩٩) من تافلة مراكش ، قبل صهره ، ٢٩١٩ درهما ، تغواد بعد
صهرها بوزن صاف قدره ٢٨٣٧ درهما تضمها سبائك من عيار ٢٢/١٢
الى ٢٢/٢٠ قيراطا ، تحوى فى مجموعها ٥١/١٠٠ ٢٦٠٢ درهما من الذهب
الصافى . ويدفع ثمن لتراب الذهب هذا ٧٣٠٢٣٨ مدينى ، مما يجعل

ثمان مائة الدرهم من الذهب الصافي (٥) . . . ١٨٩/١٠٠٠ ٢٨٠.٥٨ مدينى .
وينتج عن اجراء المقارنة بين هذه الاسعار وبين مثيلاتها فى فرنسا ،
كما يمكننا ان نرى من الجدول الذى سيلى هذه الدراسة :

اولا : انه حتى عندما لا نحسب اى حساب لقيمة الفضة الى مزجت
بها سبائك الذهب ، ان ثمن الذهب الخالص يقل فى مصر بنحو ١٣١ فرنكا
و ٣٥ سنتيما فى الكيلوجرام الواحد منه فى فرنسا اى بنسبة تقترب
من ٤٪ .

ثانيا : انه عندما نحسب حساب قيمة الفضة وحدها ، وهو خصم
نقوم به من مصروفات عملية التكرير ، فسوف يقل سعر الذهب الخالص
فى مصر عنه فى فرنسا بواقع ١٤٨ فرنكا و ٥٧ سنتيما فى الكيلوجرام اى
بنسبة تزيد عن ٥١/٢٪ .

ثالثا : ان تراب الذهب يباع هناك فى مصر بسعر اقل مما يباع به
فى فرنسا بواقع ٢٢٥ فرنكا و ٢٣ سنتيما فى كل كيلوجرام من الذهب
الخالص اى بانخفاض يتجاوز نسبة ٦١/٢٪ .

اما الطريقة التى كانت تشتري بها الفضة لدور سك النقود فهى
تسترمى الانتباه بعض الشيء :

فى البداية كان يتم تعييرها ، فكانت تحسب الفضة الخالصة التى
تحويها السبائك ثم يضاف الى الناتج ٢٪ من الوزن الاجمالى للفضة
الخام ، ويدفع عن هذا الاجمالى الصافى الناتج من عملية الجمع هذه
بواقع الدرهم ١٨ مدينى .

ويمكن التأكد من ان هذه الطريقة فى الحساب تؤدى لان يدفع ثمن

(٥) للمقارنة بين هذا السعر للذهب الخالص وبين السعر الذى
حدده تعريف النقود فى فرنسا ، انظر المادة ٤ من الجدول الملحق
بهذه الدراسة .

الفضة الخالصة (٦) منفصلة بواقع — ١٨٣٦ مدينى وثمان المزاج على اساس ٣٦ مدينى فى كل ١٠٠ درهم .

وحيث لا يساوى النحاس المستخدم مزاجا للفضة عند تحويلها الى نقود سوى ٤٠ مدينى مقابل كل ١٤٤ درهماً أى ٧٧٧/١٠٠٠ مدينى لكل مائة درهم ، فاننا ندرك اذا كان اليهود حريصين على توفير الفضة من ادنى مزيج وكذلك على ان يضيفوا اليها بعض المزاج . فلذا كانوا قد وفروا الفضة بعبارة المدينى نفسه أى بأن يكون كل درهم من الفضة الخالصة فى مقابل درهم واحد و ١٠٠٠٠٠/١٠٠٠٠٠ من المزاج فلا بد ان تساوى كل مائة درهم من الفضة الخالصة ١٩٠٣ مدينى (٧) مع تحميل اجمالى الثمن على الفضة الخالصة ، أما اذا كانت مصلحة النقود ، على العكس من ذلك قد جهزت كل المزاج ، فان مائة الدرهم من الفضة الخالصة تساوى اولاً (٨) . . . ١٨٣٦ مدينى . وعندما نضيف اليه قيمة ١٨٧ درهماً و ١٠٠٠٠/٢٢٢ من الدرهم هى وزن المزاج ، بواقع ٤٠ مدينى لكل ١٤٤ درهماً ، والتي ستبلغ أى هذه القيمة (على هذا الاساس) ١٠٦/١٠٠٠ مدينى ، فيكون الاجمالى فى هذه الحالة ١٠٦/١٨٨٧ مدينى ، بفرق يسير الى ٢٧٩/١٠٠٠ مدينى يكون من المناسب ان نضيفها الى ثمن مائة الدرهم من الفضة الخالصة كى نحسب بطريقة اكثر دقة كم ستكلف مائة الدرهم

(٦) لتكن خ هى الفضة الخالصة و م هى المزاج الذى يحويه درهم واحد من الفضة من عيار ما فستكون قيمة هذا الدرهم ممثلة فى هذه المعادلة $خ + م = خ + \frac{٢}{١٠٠} (خ + م)$ $١٨ مدينى = ١٨ مدينى$
 $(١٠٠ خ + ٢ م) = ١٨ مدينى (١٠٢ خ + ٢ م)$
 $\frac{١٠٠}{١٠٠} (١٨٣٦ مدينى خ + ٣٦ مدينى م) ، مما يعطى كقيمة ١٠٠ (خ + م)$

$١٨٣٦ مدينى خ + ٣٦ مدينى م$ ، فلذا لم يكن هناك مزاج قط. فعندئذ تكون م = . وتكون قيمة مائة الدرهم من الفضة الخالصة هى ١٨٣٦ مدينى أما اذا حدث العكس وكانت خ = . أى كانت كل الكمية من المزاج فستكون قيمة مائة الدرهم منه هى ٣٦ مدينى .
 (٧) بخصوص هذا الافتراض انظر المادة الثانية من الجدول الوارد فى نهاية الدراسة .
 (٨) انظر نصوص هذا الافتراض المادة الخامسة من الجدول المشار اليه .

الخالصة عادة دار سك النقود بغض النظر عن عنصر المزاج (المزاج) طبقا للعادة التي كانت متبعة بأن يدفع الى اليهود ثمن سبائك الفضة التي يقومون بتوفيرها (٩) بأنفسهم . وينبغي أن نلاحظ أيضا أن عملية التعبير (تحديد العيار) بسبب من عدم دقتها كانت تعطى الفضة على الدوام درجة من النقاء ليست لها في الواقع ، ولهذا فإن الفضة الخالصة كانت تباع في الواقع بثمن أعلى مما تقدمه الحسابات في الظاهر .

وحيث تحدد عيار القروش ، طبقا لأكثر عمليات التعبير دقة بواقع $895833/1000$ فإن الألف من القروش والتي تزن في مجموعها ٨٧٥٠ درهما، لم تكن تحوي من الفضة الخالصة سوى $541/1000$ ٧٨٣٨ درهما ، وهو ما يعطينا كثر لكل مائة درهم من الفضة الخالصة $600/1000$ ١٩١٣ مدينى بواقع ١٥٠ مدينى قيمة لكل قرش (وذلك بدلا من ١٨٣٦ مدينى كما سبق بيانه) (١٠) .

وهذا هو الثمن الذى يدفع لشراء الفضة التي يوفرها اليهود ، طبقا لعمليات تحديد العيار بالغة الصرامة ، بدون أن نضيف الى الصافي الذى كانت تحويه ٢٪ من أجمالى الوزن ، وبدون أن نحاسبهم على المزاج الذى يضيفونه .

وحيث كانت عملية التقبى بالغة الصعوبة ، وباهظة التكاليف لاكثر مما ينبغي ، فإن اليهود لم يكونوا يجدون من مصلحتهم فصل النحاس عن الفضة ، وهكذا كان كل المزاج الموجود في السبائك بشكل ربحا أدار سلك النقود ، أما عن المزاج الذى كان على دار سلك النقود أن تضيقه الى السبائك لكي تبلغ بها العيار المطلوب فقد كان من الأخصص أنها أن توفره (بالتخمس) من أن تدفع أمنا له بواقع ٣٦ مدينى لكل ١٠٠ درهم .

ولما كانت الفضة الخام قد أصبحت بمرور الوقت أكثر ندرة ، فقد بدأ يدفع أمنا لمائة الدرهم من الفضة الخالصة ١٩٥٠ مدينى (١١) ، ثم بلغ

(٩) انظر المادة السادسة من الجدول نفسه .

(١٠) انظر بخصوص هذا التقدير لثمن الفضة المادة التاسعة من الجدول نفسه .

(١١) انظر المادة العاشرة من الجدول نفسه .

ثمنها في النهاية ٢٠٠٠ مدينى (١٢) .

وعند المقارنة بين اثمان الفضة الصافية في مصر والاثمان التي كانت لها في فرنسا ، كما جاء بالجدول المرفق نجد ما يلي :

اولا : ان اسعار الفضة الخالصة التي كانت محددة في مصر قبل دخول الفرنسيين كانت فيما يبدو اقل بنحو طفيف من سعرها الذي ثبتته تعريفات النقود الصادرة في ١٧ بريريال من العام الحادى عشر (٦ يونيه ١٨٠٣) ، ولكنها كانت في الواقع بالقيمة نفسها ، بل ربما كانت اقل في مصر منها في فرنسا (بسبب عدم دقة عمليات تحديد العيار .

ثانيا : ان سعر الفضة الذي حدده الفرنسيون في مصر قد تأسس على قيمة العملات الفرنسية .

ثالثا : ان تزايد عمليات الشراء التي تمت في فترتين مختلفتين ، والتي كان الدافع اليها هو ندرة خامات الفضة تد رفعت ثمن الفضة من ٢ الى نحو ٤١/٢ ٪ زيادة عن القيمة التي لها في فرنسا ، وان كانت المكاسب التي كان المعنيون يحتفلونها من تحويل الفضة والعملات الاوربية الى مدينى كانت تسوغ بسهولة زيادة عمليات الشراء .

(١٢) انظر المادة ١١ من الجدول نفسه . وقد تمت هذه الزيادة بموجب مرسوم صادر في الاول من نيفوز من العام التاسع (٢٢ ديسمبر ١٨٠٠) .

جدول لمقارنة أسعار الذهب والفضة الخالصين

في مصر وفرنسا

(١٣ - وصف مصر).

السعار

في مصر				توضيح لشروط أو ظروف الدفع
بالـ	بالمدينى			
بواقع ١٤٢ مدينى الكل ٥ فرانكات كيلو جرام	٣٢٤ درهما و ٧٩٠٩ ر	مائة درهم أو ٣٠٧ جراما و ٨٩٠٤ ر		
	أو كيلو جرام واحد	بمد الغزو الفرنسى	بمد الغزو الفرنسى	
كسور سلتيم فرانك	المدينى	مدينى	مدينى	
٣٣٠٣ ٩, ١٤	٩٣٨٠٧, ٧٩٩	٢٨٨٨, ٥٢١	٢٨٨٨, ٥٢١	عندما لا يحسب حساب الفضة الممزوجة بالذهب . . .
				عندما تخصم كل قيمة الفضة الممزوجة بواقع ١٩ مدينى و ١٣٤ و ٠ للدرهم وهى القيمة التي حددتها التعريفة فى فرنسا
٣٢١٧ ٨٧, ٣٢	٩١٣٨٧, ٦١٤	٢٨١٣٧, ٣٦٩	٢٨١٣٧, ٣٦٩	عندما يقتصر على خصم قيمة الفضة دون رسوم التكرير
٣٢٤٩ ٨٧, ٣٦	٩٢٢٩٦, ٤١١	٢٨٤١٧, ١٧٩	٢٨٤١٧, ١٧٩	
٣٢٠٨ ٩٠, ٩٩	٩١١٢٣, ٠٤٣	٢٨٠٣٨, ٩٨٩	—	سعر شراء تراب الذهب من قوافل المغرب

السعار

٢٠٩ ٩٧, ٠٤	٣٩٦٣, ١٦١	١٨٣٦, ٠٠٠	١٨٣٦, ٠٠٠	إذا كانت الفضة قد سلمت لدار سك النقود نقية تماما
٢١١ ٧٢, ٩٧	٦٠١٣, ١١٠	١٨٥١, ٣٧٩	١٨٥١, ٣٧٩	إذا أدخلنا فى الاعتبار فرق ثمن المزيج بالنسبة إلى ثمن النحاس الذى كان ينبغى إضافته
٢١٥ ٩١, ٥٣	٩١٣١, ٩٠٩	١٨٨٧, ٩٥٦	١٨٨٧, ٩٥٦	إذا كانت دار سك النقود قد جهزت بنفسها كل المزيج إذا كانت الفضة قد قدمت وهى ممزوجة بالعميار نفسه المقرر
٢١٧ ٦٧, ١٠	٦١٨, ٠٥٨	١٩٠٣, ٢٣٥	١٩٠٣, ٢٣٥	لقطع المدينى
٢١٨ ٨٤, ٥٠	٦٢١٥, ١٩٨	١٩١٣, ٦٠٠	—	إذا لم نلق بالاعمالية المزج . . .
٢٢٣ ٠٠, ٧٨	٦٣٣٣, ٤٢٢	١٩٥٠, ٠٠٠	—	شرحه
٢٢٨ ٧٢, ٥٩	٦٤٩٥, ٨١٨	٢٠٠٠, ٠٠٠	—	شرحه

— ١٩٥ —

الذهب

الفرق بين الثمن في مصر والثن في فرنسا				في فرنسا	
بدون الاستقطاعات		مع الاستقطاعات		فرنسات	
لاقل	لاكثر	لاقل	لاكثر	بدون الاستقطاعات	مع الاستقطاعات
بالكيلو جرام	بالكيلو جرام	بالكيلو جرام	بالكيلو جرام	الكيلو جرام	الكيلو جرام
كسور سنتيم فراك	كسور سنتيم فراك	كسور سنتيم فراك	كسور سنتيم فراك	كسور سنتيم فراك	كسور سنتيم فراك
—	١٤١ ٣٥,٣٠	—	١٣١ ٣٥,٣٠		
—	٢٢٦ ٥٧,١٢	—	٢١٦ ٥٧,١٢	٣٤٣٤ ٤٤,٤٤	٤٣٤٣ ٤٤,٤٤
١	١٨٤ ٣٧,٠٨	—	١٨٤ ٣٧,٠٨		
—	٢٣٥ ٥٣,٤٥	—	٢٢٥ ٥٣,٤٥		

الفضة

—	١٢ ٢٥,١٨	—	٨ ٩١,٨٤		
—	١٠ ٤٩,٣٠	—	٧ ١٥,٩٦		
—	٦ ٣٠,٩٩	—	٢ ٩٧,٦٥	٢٢٢ ٢٢,٢٢	٢١٨ ٨٨,٨٨
—	٤ ٥٥,١٢	—	١ ٢١,٧٨		
—	٣ ٣٧,٧٢	—	٠ ٠٤,٣٨		
٠ ٧٨,٥٦	—	٤ ١١,٩٠	—		
٦ ٥٠,٢٧	—	٩ ٨٣,٧١	—		

الفصل الثالث

الأرباح التي تحققها الحكومة من عملية صنع النقود

أولا :

إجمالي الاستقطاعات التي تتم في دار سك النقود
سواء باعتبارها نفقات الصنع أو باعتبارها
رسم حق السيادة المتمثلة في إصدار النقود

كان الذهب ، من نفس عيار النقود الذهبية ، وكما رأينا في الفقرة
الخاصة بأسعار الذهب .

يباع بواقع ١١٢ قطعة ذهبية أو

١٦٠.٢ مدينى لكل ١٠٠.٠٠٠ درهم (مائة)

وحيث كان الوزن القانونى لقطعة

العملة الذهبية هو ٨٢٢.٠

وحيث كان الذهب الذى تحويه

قطعة العملة الذهبية يساوى في

الواقع ١٦٩٧٤٧٢ مدينى

وحيث كانت قيمتها (الاسمية)

قد تحددت بـ ١٨٠.٠٠٠ مدينى

فقد كان اجمالى ما يتم استقطاعه

لدار سك النقود (من القطعة الواحدة)

هو ١١٠.٢٥.٢٨ مدينى

وهكذا كان حق السيادة المتمثل في حق إصدار النقود أو المـ *monétarium* ، كما كان يسمى قديما، في فرنسا ، والذي يشتمل على نفقات ضرب العملة ، وعلى المكاسب التي يمكن الحكومة أن تحققها ، يبلغ أقل من ٥٧٪ أو ٦٩٦ر٥. في حين كان يبلغ حق السيادة هذا في فرنسا منذ نحو قرن ٦٧٧ر٠. على سك العملات الذهبية ، فهو على هذا النحو أكبر من ذلك الذي استقر في مصر ، والذي أبقي عليه الفرنسيون ، برغم أن نفقات الصنع ، في دار سك النقود بالقاهرة ، هي بالقطع أكبر (من مثيلاتها في فرنسا) ، فقد افترضت كل الأشياء ، فضلا عن ذلك ، متساوية بسبب الانقسام الأكبر في الذهب (بسبب صغر حجم العملات الذهبية في مصر عنها في فرنسا .) وحيث كانت قط، العملات (هناك) أصغر كثيرا ، وأقل قيمة من لويسانتا، (قطع العملة المسماة لويس Louis) (١٠)

وحيث كانت الفضة الخالصة التي تحويها القطع ذوات الأربعين والعشرين مدينى تبلغ (بها في ذلك المزاج الذي ينبغي أن نضيفه إليها بعد ذلك) كما بينا من قبل ١٠٠٠/٩٥١ ١٨٨٧ر مدينى لكل ١٠٠ درهم :

وحيث كانت القطعة الواحدة تزن	٤ درهم
تحوى من الفضة الخالصة ما قدره	<u>١٣٩٣٥ر</u> درهم
فقد كانت دار سك النقود تتكلف	
ثمنها للفضة وللمزاج معا	٢٦٣٠٨٦ر مدينى
وحيث كانت القيمة الاسمية	
للقطعة هي	<u>٤٠ر٠٠٠</u> مدينى
فقد بلغ بذلك حق السيادة من	
القطعة الواحدة	١٣٦٩١٤ر مدينى

أى بنسبة ٢٢٩/٣٤ ٪ ، أى ما يزيد على ٣٤٪ بنحو طفيف (١)، وهى

(١) لم يكن حق السيادة ، بخصوص الفضة ، يتجاوز في دور سك النقود بفرنسا ، منذ وقت طويل ٥٩ر٪ وان كان قد وصل في عهد شارل السابع الى ٧٥٪ ، انظر ص ١٧ من مؤلف المسيو مونجيه Mongez الذى سبقت الإشارة اليه .

نسبة ينبغي ان نخصم من محصلتها فروق الوزن وكل نفقات سك السعود
لكى نستخلص منها الربح الصافى الذى تحققه دار الضرب (الضربخانه) .
اما بخصوص قطع المدينى ، التى كان كل الف منها يزن ٧٣ درهما ،
ويحوى نفس النسبة (من الفضة) مثل سابقتها .

فكان وزن المزاج يبلغ	٤٧٥٦٨ درهما
اما وزن الفضة الخالصة فكان	
يلغ بدوره	٤٥٤٣٢ درهما
تساوى بالسعر نفسه الذى بيناه	
فى مكان آخر	٤٨٠١٤٥ مدينى
وبذلك تبلغ قيمة حق السيادة	٥١٩٨٥٥ مدينى*
اى ١٨٩٥٠ ر. اى ما يقرب من ٥٢٪ .	
وحين يدفع ثمننا للدرهم الواحد	
من الفضة الخالصة ٢٠ مدينى بخلاف	
ثمن المزاج ، فان هذه الفضة الخالصة	
التى يحويها الف من المدينى تساوى .	٥٠٨٦٤٠ مدينى
ويساوى المزاج ، بواقع ١٠ مدينى	
لكل ٣٦ درهما	١٣٢١٣ مدينى
وبذلك يكون اجمالى ثمنها او	
تكاليفها	٥٢٢٨٥٣ مدينى

وبذلك ايضا تكون رسوم السيادة عن كل الف مدينى هى ٧٨١٤٧ ر.
مدينى او ٧٨١ ر. ، اى مع التقريب ، نحو ٨٧٨٪ (٢) .

(*) فى الأصل ٥١٦٨٥٥ وهو خطأ مطبعى واضح ، ويلاحظ كذلك
ان العلامة بين الأرقام هنا تدل على الكسر العشرى . (المترجم)
(٢) انظر الهامش السابق ، ويفترض فى هذه الحسابات ان معيار
المعدن لم يكن عاليا عند صنع هذه النقود ، انظر ص ٨٣ ، الفقرة الثانية
وما بعدها .

— ١٩٩ —

ثانيا : تقييم مستقل لنفقات الصنع ، وحساب التوالف والفواقد (※)

وأجور الأيدي العاملة ، وصافى الربح

تعود علينا كل ١٠٠٠ درهم من الذهب تستخدم فى صنع العملات ،
بـ ١١٨٠ قطعة عملة ذهبية تزن فى مجموعها ٩٩٣ر٥٦ درهما ، وبذلك
يبلغ فرق الوزن فى كل ١٠٠٠ درهم من الذهب (يجرى سكها) نحو
٦١/٢ دراهم .

أو بشكل أكثر دقة ٦٤٤ر٠ .

أما فى فرنسا ، فكان يسمح

فهيما مضى بفرق وزن قدره ١٨٧٥ر٠ .

فى حين لم يعد يسمح اليوم

هناك بأكثر من ٢٠٠ر٠ .

ومع ذلك فينبغى أن نلاحظ أن الذهب (فى فرنسا) أقل انقساماً
بكثير (عنه فى مصر ※※) وأن أساليب صنعه أكثر تقدماً عنها بكثير
فى مصر .

وعلى هذا فإن اجمالى فرق الوزن فى الـ ٨٤٢ درهما ، هى
زنة ١٠٠٠ قطعة عملة ذهبية .

كان يبلغ ٥٤٦ر٠ دراهم

ثمان الدرهم الواحد منها . . . ٢٠١٦٠ مدينى

وبذلك يبلغ اجمالى ثمنها . . . ١١٠٠٧٣ مدينى

أى باستخدام الأرقام الدائرية ※※※ ١١٠٠ مدينى

(※) المتصود هنا هو ما يتعرض له خام المعدن من نقص بسبب
الفضلات أو النفايات التى تترسب منه (المترجم) .

(※※) نفس التوضيح السابق بخصوص صغر حجم العملات الذهبية
المصرية عن مثيلاتها الفرنسية وكثرة تفريعاتها (نصفية ، ربعية وهكذا)
(المترجم) .

(※※※) أى مضاعفات العدد ٥ وهى ما تنتهى بصفر أو الرقم ٥

- ٢٠٠ -

وحيث كان العمال الذين يعملون فى صنع العملات الذهبية هم بشكل جزئى ، الذين يستخدمون فى صنع العملات الفضية أنفسهم ، وحيث كانت نفقات الادارة وصيانة الادوات الخ . . عامة او مشتركة ، فلن يكون بمقدورنا ان نحسب بشكل صارم اجمالى النفقات التى كانت تجرها عملية ضرب النقود الذهبية ، وان كان من السهل علينا ان نستنتج انه كلما زادت كمية العملات المضروبة ، كلما نقصت هذه المصروفات فيما يتصل بالأجور والنفقات الثابتة .

ومع ذلك ، ماذا اعتبرنا ان هذه النفقات الأخيرة كانت ستحدث حتى ولو لم تصنع نقود مطلقا بسبب من نقص الخامات ، فاننا نستطيع ان نقدر مصروفات صنع النقود الذهبية بحوالى ٣٠٠ ر. دون ان ندخل فى ذلك أجور الأيدي العاملة ، وبذلك نجد انفسنا ازاء المصروفات التالية عند صنع الف قطعة نقد ذهبية تساوى ١٨٠٠٠ مدينى :

نفقات سك	٥٤٠ مدينى
فروق وزن كما راينا فى	
مرضع آخر	١١٠٠ مدينى
فيكون اجمالى المصروفات . . .	١٦٤٠ مدينى (٣)
وحيث يبلغ الفرق بين القيمة الاسمية	
والقيمة الجوهرية لكل الف قطعة	٢٥٢ ر. مدينى
ماذا خصمنا من ذلك النفقات وفروق	
الوزن المقدرة آنفا بـ	١٦٤٠ مدينى

فان ما يتبقى كربع صاف لدار سك

النقود عن كل ١٨٠٠٠ مدينى ٨٦١٢ مدينى

أى ما يساوى ٧٨٥/١٠٠٠ أى ما يزيد قليلا عن ١/٢ ٪ .

ونفى نفقس الوقت ، فحيث كان الذهب ، من ناحية أخرى ، أرخص

(٣) أى ما لا يزيد عن ٠.٩١١/١٠٠٠٠ أى أقل من ١٪ كمصروفات وفروق وزن .

٢٠١ -

ثمنا فى مصر عنه فى فرنسا ، بالنسبة نفسها على وجه التقريب ، فقد راينا ان العملات الذهبية زرمحبوب صنع القاهرة كانت نقود بالغة الجودة (اى مجزية) ، ولهذا فان اولئك الذين حملوا معهم بعضا من هذه العملات ، لن يكونوا قد خسروا شيئا ، اذا كانوا قد حرصوا ، على ان يصهروها فى سبائك وان يتقدروا عيارها فى دور سك النقود الفرنسية وان يبيعوا هذه السبائك بالسعر الذى حددته التعريفه بدلا من تحمل ما يجره عدم الثقة فيها من خسارة .

وطبقا لما هو معتاد فى دار سك النقود ، والاتفاق المعقود مع الامندى المختص بصنع النقود فان :

٨٧٥٠ درهما	الف قرش يبلغ وزنها
١٣٧٥٠ درهما	كان يضاف اليها مزاج تبلغ زنته
	مما يعطى قبل الصهر وزنا
٢٢٥٠٠ درهما	اجماليا قدره
	ينبغى ان تعود بقطع مدينى
	مضروبة عددها ٢٧١٥٠٠ مدينى تزن
١٩٨١٩ درهما	بواقع الالف ٧٣ درهما
	مما يشكل فرقا (او ثائدا)
٢٦٨١ درهما	فى الوزن قدره

اى ما يقرب من ١٢٪ ، ويعود هذا الفاقد الضخم فى الوزن بصفة اساسية الى :

اولا : التقسيم الكبير للخامة ، والذى كان سببا فى تعريض جزء كبير من سطح القطعة النقدية لاثر الحك ولفعل النار ، وفى انه كان يعود بلا انقطاع الى الصهر بكمية هائلة من الجذاذات والرقائق وقطع المدينى المهشمة والمقطعة .

ثانيا : الى عدم تقدم الاساليب المتبعة وبصفة خاصة وسائل الصقل او التنظيف او الجلو ، وهى الاساليب التى تنزع بفعل المسادة المذيبة وعملية الحك قدرا لا باس به من الخامة .

— ٢٠٢ —

وهذا التخلف فى الاساليب والوسائل هو الذى كان قد اوحى الى
المسيو روزيتى Rosetti التاجر البندقى الذى نحدث عنه فولنى Volney
فى مؤلفه رحلة فى انحاء مصر Voyage en Egypte ان ينصح على بك بأن
يصنع اقراص * المدينى فى اوربا .

وقد جالت الفكرة نفسها بخاطر القائد العام بوناپرت ، وأجريت
بالفعل فى دار سك النقود بباريس تجارب لصنع صفائح المدينى تبلغ فى
مسيكتها الفضة نسبة الثلث ، ومن المؤكد ان اجراء كهذا لو تم سيكون اقل
تكلفة بكثير بسبب تمام (تطور) الفنون فى اوربا ودقة آلات الصقل
والتصفيح التى كانوا سيستخدمونها لتحويل الخامة الى صفائح . وبهذه
الطريقة كان يمكن ان تكون الأرباح التى تجنيها الحكومة (من صنع النقود)
اكبر كثيرا وبشكل ملموس ، ومع ذلك ، فلعل التحسن الكبير للغاية الذى
كان سيطرا على شكل هذه العملات كان سيصبح سببا فى فقدان الثقة
بها اذ ستبدو وكأنها قد صنعت فى الخارج (برانى) .

كان لابد ان تكون نفقات صنع النقود فى مصر بالضرورة بالغة
الضخامة بسبب تعقد العمل ، كما قد أصبحت اكبر من ذلك ضخامة بكثير
بسبب عادة الشرقيين السيئة فى ان يفرضوا على كل فرع من فروع الدخول
عددا كبيرا من الرواتب غير المجدية او الباهظة لحد مبالغ فيه وكذلك
عددا لا حصر له من المعاشات والاعطيات والاتاوات والانعامات ، ويمكننا
ان نقدر هذه المصروفات المتضاعفة بنحو ٨١/٢ ٪ ، وهكذا فان من شأن
كل من ناقذ الوزن ومصروفات الصنع ان تنقص الربح الصافى العائد من
عملية اصدار النقود الى اكثر قليلا من ٣١ ٪ .

وبرغم ان ناقذ الوزن ونفقات الصنع ، بالنسبة للقطع ذوات الأربعين
والعشرين مدينى ، اقل حجما من ذلك بكثير ، فقد راينا قطعة من ذوات
العشرين مدينى تزن . . . ٢ درهمين .

فى حين تزن ٢٠ قطعة من ذات المدينى الواحد ١٢٦٠ درهم ، على

(*) المقصود قطعة العملة غير مضروبة بسكة الحاكم أى ملساء
مارية عن أى نقوش او رسوم ، والكلمة الفرنسية المستخدمة هى flacon
(المترجم) .

— ٢٠٣ —

أساس ان كل الف منها تزن ٧٣ درهما ، ولذلك فقد كانت للقروش (او القروش) قيمة جوهريه اكبر برغم كون هذه القيمة التى لها لاتزال ادنى من قيمتها الاسمية ، ومن ان الربح الذى تحققه قد ظل ادنى بكثير ، وهو الامر الذى جعل المسئولين يوقفون اصدار هذه النقود بمجرد ان باتت الخامات نادرة بعض الشيء ، لحد انها لم تكف باحتياجات الصنع اليومى لقطع المدينى .

ثالثا : كميات النقود المصنوعة

بلغت كمية العملات الذهبية المسكوكة فى مصر ، فى مجموعها ٢٦١٧٢٧ قطعة عملة ذهبية تساوى ٨٦٠ر ١١٠ر ٧١٠ مدينى او ٣٣ر ٦٥٨ر ١ فرنكا و ١٠ سنتيمات خلال الشهور الثلاثة والثلاثين التى ادار الفرنسيون خلالها شئون النقود فى القاهرة ، مما لا يعطى حدا وسطا شهريا لصنع النقود سوى ٧٥ قطعة عملة ذهبية اى ٧٥٣ فرنكا و ٥٥ سنتيما .

ويعود هذا النشاط الضئيل فى مجال صنع او اصدار النقود الذهبية ، بشكل جزئى ، الى ان المالك والتجار ، وبعد ذلك الفرنسيين ، كانوا يلهفون على قطع سكين البندقية وقطع الفندقى والقطع القديمة وتراب الذهب ، وسبائك الذهب ذات العيار المرتفع كى يحتفظوا بثرواتهم او ارصدتهم فى شكل اموال اقل تذبذبا من القروش واكثر جقية من قطع المدينى .

وقد بلغت كمية المدينى المصنوعة تحت ادارتنا ٩١٢ر ٢٩ر ١٦٠ مدينى تساوى فى مجموعها ٢٥ر ٦٦٣ر ٥ فرنكا و ٧ سنتيمات ،

وقد تولينا شئون صنع النقود فى الثامن من ترميدور من العام السادس (٢٦ يونيو ١٧٩٨) وتخلينا عنها فى الثامن عشر من ميسيدور من العام التاسع (٧ يوليه ١٨٠١ م) ، وبذلك بلغ اجمالى المدة التى ادركنا

— ٢٠٤ —

فيها شئون النقود نحو ثلاثة اعوام الا عشرين يوما :

اي ١٠٧٥ يوما

وبخصم المدة التي انقضت من ٣٠ نيفوز

الى ٢٤ فلوريال من العام الثامن (من

١٩ فبراير الى ١٤ مارس ١٨٠٠) التي سلمت

انشاءها الضربخانة او دار سك النقود الى

الباشا او التي اغلقت خلالها ٨٤ يوما

يكون صافي المدة التي اشتغلنا فيها هو ٩٩١ يوما

اي بواقع (متوسط انتاج) في اليوم الواحد ١٦٢٢٩٠ مدينى ،
اما اذا استبعدنا كذلك يوم الراحة الاسبوعية وهو جمعة المسيحيين
(كذا) (٤) ، ونحو خمسة اعياد في السنة فلن يتبقى لدينا كأيام عمل
سوى ٨٣٦ يوما مما يقفز بمتوسط الانتاج اليومي في صنع النقود الى
١٩٢٣٨٠ مدينى .

وقد ارتفع اجمالى عدد القطع ذوات الاربعين والعشرين مدينى التي
صنعت (في عهدنا) الى ٣٠٥٧٢ قطعة من ذوات الاربعين مدينى تساوى
١٢٢٢٨٨٠ مدينى او ١٥ س ٤٣٠٥٩ فرنكا و ٩٠١٧٣ قطعة من
ذوات العشرين تساوى ١٨٠٣٤٦٠ مدينى او ١١ س ٦٣٥٠٢ فرنكا .
وبذلك يكون اجمالى قيمتها ٣٠٢٦٣٤٠ مدينى او ٢٦ س ١٠٦٥٦١ فرنكا .

لماذا اضلنا الى المبالغ الموضحة آنفا تلك التي في شكل قطع مدينى

او قطع نقود ذهبية فسنحصل على :

(٤) يوم الجمعة اي يوم التجمع ، وهو اليوم السادس من الاسبوع
عند المسلمين ، ويتفق اول يوم في الاسبوع عندهم مع يوم الاحد عند
المسيحيين .

— ٢٠٥ —

فى شكل قطع من ذوات المدينى الواحد :

س

١٦٠ر٨٢٩٩١٢ مدينى تساوى ٠.٧ ٠.٢٥ر٦٦٣ره فرنكا

وقى شكل قطع من ذوات الـ ٤٠ و الـ ٢٠ مدينى :

س

٣٠ر٢٦٣٤٠ مدينى تساوى ٢٦ ١.٠٦ر٥٦١ فرنكا

الاجمالى بالفضة :

س

١٦٣ر٨٥٦٢٥٢ مدينى تساوى ٣٣ ٥٨٦ر٧٦٩ره فرنكا

ثم فى شكل قطع ذهبية ونصفيات وربيعيات :

س

٤٧ر١١٠ر٨٦٠ مدينى تساوى ١٠ ١ر٦٥٨ر٨٣٣ فرنكا

وبذلك يبلغ الاجمالى العام :

س

٢١٠ر٩٦٧ر١١٢ مدينى تساوى ٤٣ ٧ر٤٢٨ر٤١٩ فرنكا

واذا اردنا ان نعرف فى النهاية النسبة القائمة بين كمية الذهب
وكمية الفضة التى فى صنع النقود ، فائنا نجدها ١ فى مقابل اقل
من ١/٢ ٠.٤

الفصل الرابع

التزود بالمواد المختلفة اللازمة لضرب النقود واسعارها المتنوعة

كان هناك واحد من الكتبة الاقباط،، يشغل وظيفة حارس مخزن ،
وتد وكل اليه حفظ واستعمال الخامات اللازمة لصنع النقود .

وبرغم ان حالة الحرب وتوقف التجارة الخارجية قد اعطى لغالبية
السلع قيمة اكبر مما كان بمقدورها ان تكون عليها في اوقات السلم، فقد
يكون مفيدا لنا ان نلم باثمان المواد المختلفة المستخدمة في صنع
النقود .

أسماء المواد	أوزانها		قيمتها		ملاحظات
	المحلية	الفرنسية	بالمدينى	بالفرنك	
نحاس	رطل أو ١٤٤ درهما	٤٤٣, ٤٤٣ ك	٤٠	٤٠	للزج أى كزاج
رصاص مكرر	د	د	٢٠	٧٠	لعملية قياس العيار
حديد	قنطار	٤٤٣, ٣٠٦	١٠٠٠	٢١	للادوات والمكينات
صلب	رطل	٤٤٣, ٤٤٣ ك	٣٠	٥٥	شرح و لصنع السكات
صفائح الصلب	القطعة	—	٨٩	١٣	لصنع اللوالب (أو السلاسل)
حبال (حبل)	رطل	٤٤٣, ٤٤٣ ك	٣٠	٥٥	شرح وكذلك لشد الملقط
عصى (عصا)	الواحدة	—	٩	٣١	أو الكاشة إلى الخنزيرة
شمع	رطل	٤٤٣, ٤٤٣ ك	٧٠	٤٦	وهى آلة لرفع الأتقال
نشادر	د	د	—	—	شرح ولإدارة (لف)
نطرون (نترات	د	د	—	—	الخنزيرة
البوتاس)	د	د	—	—	لتشجيع اللوالب أو السلسلة
جنزار	د	د	—	—	لجلو الذهب وتستخدم هذه
بورق او بوراكس	د	د	—	—	أيضا لجلو العملات ذات
(بورات الصودا)	٤ دراهم	١٢, ١٢ و	٩	٣١	الأربعين مدينى ويخصص
شبة أزميز (١)	رطل	٤٤٣, ٤٤٣ و	٣٠	٥٥	للعامل المختص بالجلو مبلغ
طريطير	د	د	٤٠	٤٠	٤٠٠ مدينى شهريا
ملح (موريات	د	د	—	—	للتزود بهذه المواد .
الصودا (٢)	أردب	—	١٦٨	٩١	لصهر الذهب
					لجلو قطع المدين
					دون، تخلصه من الشوائب

(١) وهى تستخدم أيضا فى اعداد ماء النار أو حمض النترات .

(٢) مكبال وهو الصاع المحلى .

(*) كيلوجرام .

أسماء المواد	أوزانها		قيمتها		ملاحظات
	المحلية	الفونسية	بالمدينى	بالفرنك	
بوتقات محلية	الواحدة	—	٩٠	١٦	يخصص لمن يقوم بعملية الصهر مبلغ ٦٠٠٠ مدينى شهريا ليتزود بها بمرفته.
لحم (خشى) (٣)	قنطار	٤٤,٣٣٦	٣٠٠	٥٦	
حطب (٤)	حملة	—	٢٠٣	١٧	من خشب مم ثم ويجزأ تماما لتتظيف قطع المدينى
منخل	الواحد	—	٣٠	٠٥	
ورق أبيض (٥)	١٠٠ ورقة	—	١٠٠	٥٢	
ورق رمادى (٥)	٥	—	٧٥	٦٤	
قف (قمة) (٦)	الواحدة	—	٨	٢٨	لنقل قطع المدينى
مياه من النهر (٧)	القربة	—	٦	٢١	
مياه الآبار (٨)	القربتان	—	٥	١٧	

(٣) حيث أن مصر تكاد تكون محرومة كلية من الغابات فإنها تستورد الخشب بواسطة القوافل القادمة من جبل سيناء الذى يطلق عليه بالعربية اسم جبل الطور .

(٤) ويجلب من اليونان ، ويستهلك الجزء الأكبر منه فى معامل الجلو (انظر الصفحات القسم الثانى ، الفصل الأول ، الفقرة ثامنا ، والفصل الثانى ، خامسا ، والفصل السادس الفقرة : حادى عشر ، وينتقى خشب الزيتون لانضاج أو تحمية صفائح البرونز المخصصة لصنع المدينى (انظر ص ٢٢٥) أما الحملة فهى حمولة الحمار .

(٥) ويستخدم الورقة بصفة خاصة فى تغليف الفضة والمزاج ، وثانيا فى تغليف قطع المدينى (كقراطيس) .

(٦) القفة هى ما يشبه سلة مصنوعة من سعف نخيل مجدول ، وينتشر استخدامها فى مصر بشكل واسع ، وحيث هى مرنة بقدر ما هى متينة ، فإنهم يقربون حوافها ويخيطونها مما يشكل غلافا رائعا لعبوة البن أو الأرز أو غالبية السلع .

(٧) كانت مياه الشرب المخصصة للعمال والى تستخدم فى جلو أو تبيض قطع المدينى تاتى من المدينة فى قرب ، وتغترف اما من الترع اثناء فيضان النيل أو من الاسبلة أو الخزانات العامة التى تخزن بها مياه النيل ، بقية العام . وهذه الاسبلة ، وهى نوع من المنشآت الخيرية تدب بوجودها لأعمال خيرة يقوم بها الحكام والكبار والأثرياء والمحسنون . وهى واحدة من معالم تجهيل القاهرة .

(٨) أما المياه التى كانت تاتى من البئر المسمى بئر يوسف ، الموجود بالقلعة ، فهى مالحة .

القسم الثاني

أساليب وطرق صنع النقود

الفصل الأول

صنع قطع المدينى

أولاً : تحديد عيار خام الفضة (١)

كان العيار (بشدة على الياء) الذى يقوم بفحص أو تعيير خامة الفضة ، بعضاً من رماد العظام المتكلسة ، سبق أن أعده هو بنفسه .

وكان يفضل لهذا الغرض استخدام عظام الفراربخ (الدجاج الصغير) الذى يسهل عليه التزود به بوفرة بسبب استهلاك هذه الفراربخ على نحو واسع فى مصر ، حيث ظل المصريون منذ زمان ضارب فى القدم يقومون بانراخها بالالوف ، فى افران خصصت لهذا الغرض (٢) .

ويكون العيار على الأرض كومة دائرية من هذا الرماد ، ثم يسطحها ويغوص فيها بيده كى يمنحها شكلاً بيضاوياً ، وبعد ذلك يضع فوق هذا

(١) نقصد بكلمة تحديد العيار أو الفحص ما يطلق عليه بالعربية كلمة ششنى . (عينة) وجمعها شيشانى ، ويظن المسيو دى ساسى أن هذه الكلمة قد جاءت من الفارسية جشن (بالجيم المعطشة) أو جشنى وتعنى التذوق ، من جشندن بمعنى يذوق أو يندوق ، ويدفع عن كل عملية ششنى ٣٠ مدينى .

(٢) أنظر دراسة عن معامل التفریح تالیف روزیر وروییه ، المجلد الخامس من الطبعة العربية .

— ٢١٠ —

الشكل الذى يمكن أن نعبده بوتقة أو مصفاة قطعة الفضة التى سبق فصلها عن السبيكة (العينة) ، المطلوب تحديد عيارها بحضور افندى النقود ورقيب أو مغوض من قبل الحكومة .

وتتم العملية على عينة تزن أربعة دراهم (١٠٠٠/١٢٢٥ جراما) ، ويضاف اليها رصاص قدر وزنها خمسة الى ثمانية مرات حسبما يفترض أن تكون عليه نسبة المزاج الذى تحويه الفضة .

وكان الرصاص المستخدم ينتقى من الأسواق ، ويراعى أن يكون أثقى رصاص يمكن الحصول عليه .

ويرص العيار فوق هذا النوع من المصفاة قطع من الفحم وأخرى من الخشب بالغة الجفاف حتى يغطيها ، ثم يأتى خادم ، هو الآخر ، شأنه شأن العيار ، يهودى من أهل البلاد لينفخ النار بقربته المزودة بخراطوم (بزبوز) من الفخار ، صممت رأسه على شكل منقار طائر .

وفور ذوبان أو انصهار الرصاص ، تنصهر الفضة والمزاج الذى تحويه ، وحين يكون الخليط (الفضة والرصاص) قد ظل فى حالة انصهار لوقت طويل لحد كاف بسبب تأثيره بهذه الحرارة الشديدة ، يقوم العيار بأبعاد قطع الفحم بعض الشيء حتى لا يحول ملامسته لهذا الخليط دون تأكسد الرصاص ، ثم يضع قطع الفحم هذه بشكل تكون معه ما يشبه قبا فوق حمام (٢) ، وبعد ذلك يدير هواء منفاخه تحت هذا القبا مما يبقى من جهة على النار ويساهم من جهة أخرى فى أكسدة الرصاص .

وبعد العيار بلا انقطاع ، وبطرف ملقط من الحد الملهب القشرة الرقيقة المتأكسدة ، التى لا تزال بعد سائلة ، والتى تغطى المغلس ، وتحتوى هذه على الرصاص والمعادن الأخرى الموجودة بهذا الخليط ، والتى يتشربها رمال البوتقة ، فى الوقت الذى ليست له فيه خاصية تشرب الفضة (المصهورة) .

(٢) كان علينا أن نخشى خلال هذه العملية أن تنتزع بعض جزيئات الفضة مع أول أكسيد الرصاص وهو الأمر الذى تفادينا به باللجوء الى وسيلة أخرى ، أنظر ما بعده .

وعندما يصبح انفصال الفضة (عن مزاجها وبقية الخليط) تاما ، فانها ، وهى فى هذه الحالة من النقاء ، وحيث أنها ليست الآن فى درجة حرارة تكفى لبثائها منصهرة ، تنتقل على الفور تقريبا من حالة السيولة الى حالة الصلابة لتصبح معدنا بالغ التوهج ، ثم تفقد على الفور كذلك هذا التوهج ، وفى هذه الأثناء يحدث نوع من وميض يسميه العيارون فى فرنسا : الق .

وبعد ذلك تبقى صفيحة دائرية من المعدن تسمى العقب (بكسر القاف) أو القاع وتكون عملية الششنى ناجحة بقدر ما تكون هذه الصفيحة المعدنية اقرب الى الشكل المخروطى ، وبقدر ما يكون الجزء العلوى منه اكثر تالفا وبريقا ويكون الأسفل كامدا (أى غير لامع) واكثر نقاء .

فإذا التحت بحواف أو أسفل هذه الصفيحة بعد ذرات المترك (أول أكسيد الرصاص) ، فان العيار يقوم بفصلها عنها بأن يطرقها بالمطرقة بضربات خفيفة ، وبعد ذلك يوزن عقب العينة لى ثنين عن طريق حساب الوزن الذى فقدته الدراهم الأربعة من الفضة الى معرفة كمية المزاج التى كانت تحويها .

كانت عملية فحص العينات واحدة من أوائل الأشياء التى لا بد لها ان تتطور ، ولقد سعينا الى ادخال واستخدام المصاهر أو أفران الصهر ، ومع ذلك لم يكن لدينا لتنفيذها سوى عمال من أهل البلاد فقد عانينا فى ذلك من كل صنوف المتاعب ، وقد استحال علينا بشكل خاص أن نعثر ، من بين كل أنواع الطين التى جربناها فى القاهرة لصنع القناريات ، على طينة نستطيع ان نصنع منها أفران صهر جيدة .

وبرغم ذلك فقد توصلنا الى تحسين طريقة قياس عيار العينات بشكل ملموس ، فقد جعلنا العمال يعدون تحت إشرافنا رماد البوتقة ، مفضلين — من جانبنا — عظام الضأن لاحتوائها على نسبة كبيرة من الفوسفات الجيرى ، وهو عنصر له خاصية تامة فى عمليات تصفية أو تنقية الذهب والفضة ، كما استخدمنا القوالب لصنع بوتقات بالغة الانتظام وبذلك انتقصنا عينة الفضة الواجب تعييرها الى ١١/٢ درهم (٦١٨/١٠٠٠ جرامات) ، وهو أمر يتطلب كمية اقل من الرصاص ، ثم اننا حين وضعنا البوتقة تحت

قبو الفحم واجبنا النار بريح صادرة عن منفاخ ذى تيار مستمر ، فى حين كان تيار منفاخ الكير او المنفاخ ذى القربة متقطعا ، فاننا قد اسرعنا بعملية التاكسد وعندما ابقينا على المعدن (الفضة) فى حالة الانصهار بالاحتفاظ له بحرارة اعلى ، فقد امكننا ان نفصل عنه ذرات الرصاص الاخيرة والمزاج الذى كان يلتحم به (بالفضة) بشكل متين .

وحيث اننا كنا قد توصانا فى فرنسا ، وبشكل صارم الى تحديد كمية المزاج التى تحويها قطع العملات ذات الخمس فرنكات ، فقد اتخذنا منها (فى مصر) طرفا للمقارنة ، وقد تأكدنا اننا بوسيلتنا الجديدة هذه كنا نقترب بشدة من بلوغ العيار الدقيق ، بقدر ما كان يتاح لنا ان نفعل ذلك عن طريق وسائل اقل دقة ، وبشكل خاص ، عن طريق استخدام موازين اقل تماما (اقل انضباطا) عما هى عليه الموازين المستخدمة فى فرنسا لقياس العيار .

ثانيا : عملية المزج

برغم ان دار سك النقود كانت تضطر لشراء النحاس اللازم لمزج (اولسبك) قطع المدينى ، فانها مع ذلك لم تكن تحاسب اليهود على كمية النحاس التى توجد ملتصقة فى السبائك التى يوردونها اليها ، ومع ذلك فحيث كانت الفضة المتوفرة فى الأسواق بشكل عام وكما سبق ان قلنا ، ذات عيار منخفض ، فقد كان من عادة هؤلاء اليهود ان يوفروها من عيار اقل بحيث كانت نسبة المزاج التى ينبغى اضافتها اقل من تلك التى تضاف الى القروش التى يتم صهرها (لتصنع منها المدينى) .

اما النحاس فكان يتم توفيره على يد رجل تركى يعمل شيخا للصرافين فى دار سك النقود فكان يشتري من الأسواق النحاس الاحمر المتخلف عن الآنية القديمة ، فحيث تكاد تكون كل اوانى الطبخ والاوانى المنزلية الاخرى مصنوعة من النحاس ، فقد قامت على هذه الآنية التى تجلب من الخارج ، والتى يفضل لها ان تكون من النحاس الاحمر تجارة كبيرة .

وفى البداية كانت هذه الاوانى (القديمة) تبسط ، وتقطع ، وتسطح ، بطريقة تجعل منها بقدر الامكان سطحا مستويا من الناحية التى كانت تبيض بالقصدير .

وكان هذا السطح المقصود يتعرض لدفقة من اللهب يتم بواسطة تيار هواء يصدره منفاخ ، وعن طريق هذه العملية يتأكسد القصدير ويسقط في شكل قشور ، وينزع ما يمكن أن يتبقى منه عن طريق الكشط أو الحك . وعندما تصبح هذه الصفائح النحاسية نظيفة لامعة ، خالية من القشور لحد ما فإنها تطوى عدة طيات مع طرقها بواسطة بيزر (✱) من الخشب أو بفعل مطرقة حتى يقلص حجمها لتشغل أقل حيز ممكن .

وبعد ذلك يلتقى بهذه القطع من النحاس في مصاهر فخارية شبيهة بتلك البوتقات التي تستخدمها دور سك النقود ، توضع فوق مصفاة فخارية في قاع فرن اسطوانى الشكل يملأ بالفحم .

وتغطى موهة الفرن بصفيحة عادية من الحديد أو الفولاذ .

وفي داخل الفرن يؤجج منفاخ مضغوط ، يصدر تيارين من الهواء ، نارا شبيهة بتلك التي يصدرها كور الحداد ، وتكفى لصهر النحاس ، وكلما أخذ حجم الفحم في التقلص والهبوط نتيجة الاستهلاك ، يعبا الفرن من جديد (بالفحم) ، وحين يبدأ النحاس في الانصهار تضاف من الفحم كمية كافية كى تملأ البوتقة الى نحو ثلاثة أرباع من حافتها .

ويراعى أن يترك فوق المصهرة أو البوتقة ، ولا تكون هذه مغطاة قط ، فحم مشتعل يحول دون تأكسد الرصاص ، وينشر على السطح مسحوق البورق (أو البوراكس أو بورات الصودا) الذى يستخدم كمدر والذى يتولى كذلك تنقية المعدن باستبعاده للمواد الغريبة .

وعندما يصبح قوام النحاس بالغ السيولة ، تسحب البوتقة بامساك حافتها بواسطة ملقط أو كماشة طويلة ، أو بواسطة مشبك مسطح ، وتستبعد الشوائب المعدنية بواسطة مسوط (بكسر الميم) حديدى (أى ملعقة) ، ثم يصب النحاس المصهور من ارتفاع متر ونصف المتر ، في شكل خيط رفيع بعض الشيء ، في حوض ملىء بالمياه حيث يتفتت الى حبيبات .

ويباع النحاس ، معدا على هذا النحو ، الى الضربخانة (دار سك

- ٢١٤ -

النقود (بواقع ٤٠ مدينى ثمناً للرطل زنة ١٤٤ درهما ، أى بواقع ثمن الكيلوجرام ٣ فرنكات و ١٧ سنتيما .

أما إذا كنا بصدد صهر القروش ، تكون نسبة المزاج التى لابد ان تضاف الى كل ١٠٠٠ منها تبلغ .. ١٣٧٥٠ درهما أى ١٠٠٠/٢٢ ٤٢ كيلوجراما فى حين تزن هذه القروش الالف .. ٨٧٥٠ درهما ، أى ١٠٠٠/٢٦ ١٤٠ كيلوجراما .

باجمالى وزن قدره ٢٢٥٠٠ درهما أى ١٠٠٠/٢٧ ٦٩ كيلوجراما .

وكان يؤخذ كل ٦٠ قرشا تزن ٥٢٥ درهما أى ١٠٠٠/٦١١ كيلوجراما .

ليضاف اليها مزاج وزنه ٨٢٥ درهما أى ١٠٠٠/٥٤٠ ٢ كيلوجرام . وبهذا يكون الوزن الاجمالى لما يوضع فى كل بوتقة ١٣٥٠ درهما أى ١٠٠٠/١٥٦ ٤ كيلوجرامات . وذلك بخلاف نحاة وقراضة الفضة التى تنتج عن عملية الصهر .

أما إذا كانت الفضة المخصصة لصنع النقود قد جاءت فى شكل سبائك ، تأكد المختصون من قبل من عيارها عن طريق عملية الششنى ، فأنها تقطع متساوية ، وبوزن كاف لجعل كل واحدة منها تزن نحو ١٤٠٠ درهم أى ١٠٠٠/٢١٠ ٤ كيلوجرامات ، ثم توزن كل قطعة وتضاف اليها الكمية اللازمة من المزاج .

ولحساب كمية المزاج هذه ، على نحو ايسر ، كانت تستخدم جداول أعدت لهذا الغرض ، قامت على أساس تحديد نسبة المزاج المقررة عند صهر القروش .

وتقدر تعريف النقود الفرنسية عيار القرش الاسبائى بـ ٨٩٦ ، ومع ذلك فبافتراض أن هذا التفاوت المسموح به يتجاوز حده أحيانا زيادة أو نقصا ، طبقا لنتائج عينات أجريت فى فرنسا قبل وضع هذه التعريف ، فقد قدرناه نحن فى مصر بـ ١٠٧٥ دراهم deniers من الفضة الخالصة أو بعيار قدره ٨٢٣/٨٩٥ .

— ٢١٥ —

وطبقا لذلك ، فان الف قرش تبلغ زنتها ٨٧٥٠ درهما

لا بد لها ان تحوى من الفضة الخالصة على $\frac{٧٨٣٨٠٤١}{١٠٠٠}$ »

ومن المزاج على مازنته $\frac{٩١١٤٥٩}{١٠٠٠}$ »

كان يضاف اليها مزاجا قدره $\frac{١٣٧٥٠٠}{١}$ »

وبهذا يصل اجمالى وزن المزاج الى $\frac{١٤٦٦١٤٥٩}{١٠٠٠}$ »

يضاف الى كمية من الفضة الخالصة تزن $\frac{٧٨٣٨٠٤١}{١٠٠٠}$ »

ليتحقق اجمالى سبق بيانه هو ٢٢٥٠٠ »

مما يعطى فى مقابل كل درهم واحد من الفضة الخالصة درهما واحدا و $\frac{٨٧٠٤٣٢}{١١٠٠٠٠٠٠٠٠}$ من المزاج (٣) .

وطبقا لهذه المعطيات تم حساب جداول المضاف او المزاج التالية ،
وهى التى تستخدم فى تحديد كمية النحاس الواجبة اضافتها الى الفضة
سواء بخصوص القطع ذات المدينى الواحد او ذات العشرين والاربعين
مدينى ، ابتداء من ٢٦ يولية ١٧٩٨ (الثامن من ترميدور من العام السادس)
وحتى بداية العام التاسع (٢٣ سبتمبر ١٨٠٠) وهو التاريخ الذى حددت
فيه نسبة المزاج او المضاف بجزئين (من النحاس) مقابل جزء واحد من
الفضة الخالصة .

(٣) ويشمار اليه باسم المضاف اى الذى اضيف ،

جدول المضاف (أو المزاج)

الفضة الخالصة		وزن المضاف اليها	
١ درهم	٨٩٣	٤٣١	٨٧٠
٢ درهمين	٧٨٦	٨٦٣	٧٤٠
٣ دراهم	٦٧٩	٢٩٥	٦١١
٤ »	٥٧٢	٧٢٧	٤٨١
٥ »	٤٦٥	١٥٩	٣٥٢
٦ »	٣٥٨	٥٩١	٢٢٢
٧ »	٢٥١	٠٢٣	٠٩٣
٨ »	١٤٤	٤٥٥	٩٦٣
٩ »	٠٣٧	٨٨٧	٨٣٣

وتختلف الفضة الخالصة والمضاف أو المزاج وهو في شكل حبيبات في ورقتين : الاولى من الورق الابيض اما الثانية فمن ورق رصاصي اللون ، وتطوى وتفتح كلاهما بمعرفة الافندى الموكل بصنع النقود ، وبحضـور المشرف الادارى او مفوض الحكومة وكذا الوزان وشيخ الصهارين .

ثالثا : مصنع الصهر أو السبك

كان هؤلاء الأشخاص انفسهم ، يشرفون على نقل الخامات الى مصنع الصهر وعلى تعبئة البوتقات ، وكذلك على صب المزيغ المصهور في شكل سبائك .

ويضاف الى كل بوتقة نسبة متساوية من الجذاذات وقراضات الفضة المختلفة عن عملية صنع المدينى (السابقة) .

وكانت البوتقات المستخدمة قبل مجيء الحملة الفرنسية بوقت قصير،

من نفس نوع البوتقات المسماة بالبوتقات الرصاصية (Pb) ، وكانت تجلب من أوروبا ، وتستطيع الواحدة منها أن تحوى نحو ٠.٠٠ { درهم أى مايزيد على اثنى عشر كيلوجراما من الخام ، وتساوى من خمسين سنتيما الى ثلاثة مراكات .

وقد اقتضى الأمر ، حين نفدت البوتقات التى كان يمكن العثور عليها فى اسواق القاهرة ، حيث توقفت كل ضروب التجارة بشكل شبه تام مع أوروبا ، صنع بوتقات من الطين المحلى .

وفى البداية ، خلطنا مع هذا الطين المحلى ، كمية كبيرة بعض الشيء من الرصاص (الجرافت) الذى تخلف عن البوتقات القديمة التى كنا قد احفظنا ببقاياها ، وان كان الامر قد انتهى بهذا المعين ان نضب .

اما البوتقات الفخارية التى يصنعها العمال المحليون فكانت ذات جسم اسطوانى وقاع كروى الشكل ، وكان يعيب طينتها انها اقل مرونة ولدانة واكثر مسامية وقابلية لأن تتزجج (تتحول الى زجاج) اذا تعرضت لنيران شديدة .

وقد نتج عن المعيين الأولين انهم كانوا بضطرون هناك لصنع بوتقات بالغة السمك وبشكل خاص من ناحية القاع ، وما كان يجعل جفافها عسيرا ، وكان ينتج عن عدم استواء سمكها وعن مساميته انها كانت تتشقق أو تنكسر عند سحبها من الفرن ، اما اقل عيوبها الناتجة عن ذلك فهو انها كانت تتشرب جزءا من الخامات . اما تزجج هذه البوتقات فكان اقل هذه العيوب حدوثا وقتما كان يحدث الا فى السطح الخارجى قريبا من القاع ، حيث كانت تتركز اكبر درجات الحرارة ، وان كان ذلك فى معظم الاحيان هو السبب فى سهولة تشقق البوتقة سواء عند ملاصقتها للهواء او عندما كان يراد صب الخامة المنصهرة أو كذلك عند ملاصقة النار حين كان يراد القيام بعملية صهر أخرى فى البوتقات التى سبق استخدامها بالامس .

(Pb) الكلمة المستعملة هى Plombagine وتعنى المادة التى تصنع منها اقلام الرصاص .

وبرغم كل المحاولات التى بذلناها فى اختبار ومزج الطين فائنا لم نتوصل للاقتراب من خواص البوتقات الرصاصية أو حتى من خواص أنواع معينة من البوتقات الفخارية التى نستخدمها فى فرنسا ، ولعل الأمر كان يتطلب منا أن نحاول البحث عن أنواع أخرى من الطين (٤) أو أن نجلب هذا الطين من سوريا .

وكانت عملية الصهر تتم فى ثمانى بوتقات وتوضع فى عدد هائل من الأفران ذات المنافخ ، متساوية واسطوانية الشكل ، وليست لها مداخن ، اقيمت بطول رصيف أو مصطبة تبعد بنحو المتر عن حائط المصنع ، وبنيت من الطوب الأحمر والطين الصلصالى والأسمنت .

أما فى قاع الفرن ، حيث يوجد ثقب دائرى توضع فيه البوتقة ، فوق مصفاة أو حلقة أو اسطوانة صغيرة من الطين ، فقد أعد بين اللبانات فراغ يكفى لاستيعاب الرماد الذى يتدفق ولكى يسمح بمرور هواء المنفاخ ، أما البوتقات فكانت تحاط وتغطى بالفحم الخشبي ، ومع ذلك ، فحيث كانت طبقة الفحم قليلة الكثافة لحد كبير ، فقد كان هناك عامل عليه أن يقوم بصفة دائمة بإعادة ملء الأفران بالفحم .

وقد ثبت عند كل فرن منفاخ له جراب ، وهذا النوع من المنافخ غريب الشكل ، ويميل على الفور الى طفولة الفن ، وهو عبارة عن قربة أو جلد ماعز ، ربط بأحد طرفيها خرطوم من الطين المحروق مفتوح على شكل فتحة حقيبة مزودة بنوع من السدادة تتكون من اسطوانة مشقوقة من الخشب تبعا لمحورها ، ويستطيع رجل بمفرده أن يحرك منفاخين فى آن واحد ، إذ يمسك بمنفاخ فى كل يد ، ثم يباعد بين جزئى الاسطوانة الخشبية أو السدادة ويجرهما اليه ، مما يفتح ويبسط الجراب (ويدخل منهما الهواء ، وبعد ذلك يقرب ويضغط جزئى الاسطوانة ، كلا منهما

(٤) الطين فى كل وادى مصر هو من النوع نفسه ، فالأرض هناك عبارة عن تربة رسوبية نتجت عن ترسيبات بطيئة ومتعاقبة من النيل ، وهى تصلح فى كل مكان لصنع الطوب الأحمر المطلوب للبناء ، ومع ذلك فليست لها خاصية مقاومة الثيران الشديدة .

بالآخر ، ثم يدفعهما نحو القربة التى يضغط عليها ليخرج الهواء المتراكم فيها عن طريق الخرطوم .

ويظل النافخون جالسين على الأرض بين المصطبة والحائط ، وهم يحتمون من الشرارات (المتطايرة) بواسطة حاجز أو متكأ صغير يسيطر من جهتهم على طول المصطبة ، وهؤلاء هم عميان بؤساء تغطيهم مزق من القماش ولا يكسبون طول اليوم أكثر من ٤ الى ٥ مدینى أى ما يعادل ١٤ الى ١٩ سنتیما .

وعندما يصبح الانصهار كاملا ، وهو ما يتم التأكد منه بواسطة قضيب من الحديد يستخدم فى الوقت نفسه للتقليب والمزج ، يجذب أحد العمال البوتقة ، ممسكا إياها من حافتها ، مستخدما فى ذلك ملفطا مسطحا ، ليحملها الى الصاهر أو السبائك نفسه ، وهو الذى يتخذ مكانه أمام منضدة عمل بنيت من الطوب والصلصال ، ويضع السبائك البوتقة فوق الرماد الساخنة ، على حافة اثناء بخارى (برنية) ، أصطفت بها قوالب السبائك المزودة بيد ، والمماثلة فى الشكل والحجم ، والتى يراعى ان تدلك قبل ذلك بتليل من الشمع أو الزيت ، ويأخذ قالب السبائك باليد اليسرى ويمسك باليمينى الملتقط أو الكماشة ويميل البوتقة ، ثم يملأ على التوالى كل أقوالب .

ولا يتجاوز سمك السبائك التى تنتج عن ذلك ٢ سم ولا يتجاوز طولها ٣٥ — ٤٠ سم .

وحين تتم عملية الانصهار ، يحمل رئيس المصنع (الأسطى) سبائكه ليتم وزنها ، ويترك له (كفرق وزن أو تالف) ما يعادل ١٦/١٠٠ مقابل الرواسب أو الجذذات ، وهى أكبر حجما بكثير من تلك التى تخلفها عندنا العملات البرونزية ، وان كان علينا ان نلاحظ ان ثلثي النخامة المعطاة الى السبائك كانت فى شكل جذذات بالغة الرهافة ، كما كان سطحها ، بعد ان تاكسد بشده ، قد تراكمت عليه مواد دهنية و كربونية بسبب من كثرة مائداولتها الأيدى ، وهى كلها ظروف تزيد بشكل محسوس من حجم الفضلات المتخلفة من الصهر .

ولم يكن رئيس المصنع لیسلم قط ومن اول مرة الكمية المحددة من السبائك التى عليه ان يسلمها ، وكان الامتدنى يحمل هذا العجز مع باقى

العهد على حساب العامل . وبعد ذلك ينظف الأسطى مصنعه ، ويغسل الرماد والكناسات ، ويأمر بأن تهرس عن طريق عامل موكل بهذا الأمر الجزء من البوتقات التى يظنها قد تشربت جزءا من خامة المعدن ، ويسحق العامل رواسب الغسيل الذى تم بواسطة الزئبق ، ثم يفصل الملمم (**) عن الطين والرماد بواسطة عمليات غسيل متتالية .

بعد ذلك يدخل السباك هذا الملمم فى أنية زجاجية صغيرة ، مخروطية الشكل ، ذات رقبة طويلة ، أو فى نوع من المطرات (**) matras، يلطخها بالطين بعناية ، ثم يصف هذه المطرات فى نوع من المواعد أو الأفران وسط الفحم ، ويدخل فى رقبة المطرات قطعة من البوص بدلا من الأنابيب الزجاجية ، لى يستقبل فى أنية زجاجية أخرى غير ملطخة بالطين جزءا من الزئبق الذى تصاعد فى عملية التقطير ، وعند المساء يشعل العامل الفحم تاركا عملية البخر أو التقطير تتم اثناء الليل . وفى الصباح يسحب المطرات مليئة برواسب معدنية محببة لها شكل الأسفنج ومظهر النحاس لكنها تحتوى على فضة ، وعندئذ يحطم الزجاج ويفصل الرواسب كى يوزعها فى أجزاء متساوية على بوتقات ، فإذا كانت عملية الصهر الجديدة هذه ستؤدى الى اتمام الكمية التى عليه ان يقدم الحساب عنها الى الأفندى ، يعفى العامل من العجز (السابق تسجيله) اما اذا حصل من هذه العملية على مايزيد عن هذا العجز فتد كان يجنب الزيادة لحسابه ليكمل بها نقصا مقبلا، ولكنه ملزم ، اذا ما حصل على ما يقل من تعويض هذا العجز بأن يشتري فى بداية الاسبوع التالى وان يجلب كمية الفضة التى نقصت .

وبلا شك ، فان لطريقة الصهر فى بوتقة وحيدة ، داخل فرن واحد الكثير من المزايا ، مثال ذلك أننا نستخدم هنا عددا أقل من السواعد، كما أننا ننفق وقتا ونستهلك وقودا أقل ، ونحصل بسهولة أكبر ، وبشكل أكثر وثوقا على خامة متجانسة ، وتترسب لدينا فضلات أقل عما لو كنا

(*) الزئبق وقد امتزج بمعدن أو بمعادن أخرى (المترجم) .
 (**) مطيرة أى اثناء زجاجى طويل العنق مما يستعمله الكيميائيون ،
 وأصلها العربى مطرة بمعنى قربة . (المترجم) .

قد أجربنا عملية الصهر بشكل منفصل وعلى دفعات صغيرة ، كذلك فأننا لن نكون عرضة لأن يتكسر الكثير من بوتقاتنا أو لأن « تندلق » فحسنا قى الرماد فنضطر لاعادة عملية الصهر ، ومع ذلك فان البوتقات كبيرة الحجم تتطلب جهدا كبيرا للغاية — وحتى اذا كانت لدينا كميات كبيرة من الخامة بشكل ملموس ، ينبغي صهرها ، فانه لأمر صعب وباهظ التكاليف ، حتى فى فرنسا . ان نضع بوتقات من الحديد المطروق ، وقلما تستخدم هذه الا فى باريس ، كما ان عادة الصهر فى بوتقات رصاصية (٥) لاتزال تستخدم فى غالبية دور سك النقود فى فرنسا وربما فى أوربا كلها ، وباختصار ، فانه يبدو لنا ، فى الحالة الأخيرة ، ان من الأفضل ان تتم عمليات الصهر فى الأفران ذات المنافخ ، وقد أبدلنا هذه فى عام ١٨١٨ ، فى دار سك النقود فى لاروشيل la Rochelle ، التى عهد الينا بإدارتها بأمران كبيرة ذات تيار هوائية ، وحققنا بذلك وفرا كبيرا فى نفقات الإنشاء ، واقتصادا هائلا فى الوقت المطلوب لعملية الصهر بالإضافة الى توفير مايقرب من النصف فى استهلاك الفحم .

رابعاً : مشاغل الحدادة أو الطرق

تسلم السبائك بعد ذلك ، بالوزن ، الى شيخ مصانع الطرق أو الحدادة .

ولا تتطلب الفضة أو البرونز من الصنف العالى درجة حرارة كبيرة كى يتم طرقها ، اذ تكفى حرارة بسيطة تصدر عن الفحم دون منفاخ كور أو حدادة حتى تكتسب السبيكة اللون الأحمر الكرزى* ، ويمسكها أحد العمال بملقط مسطح لطرقها ، يعاونه فى ذلك واحد أو اثنان آخران من العمال ، ويقوم الجميع بطرقها بالتبادل ، بواسطة مطرقة مسطحة ، اما فوق سندان صغير حوافه مثلمة واما فوق سندان مسطح ، وهو نفس ما نحصل عليه اذا اقتصرنا على طرقها فوق سندان مسطح بمطارق ذات

(٥) لاتتسع البوتقات الرصاصية التى نستخدمها عادة الا لـ ١٨ الى ٢٠ كيلوجراما .
 (*) نسبة الى ثمرة الكرز أو الكرز .

راسين ، مع الطرق عليها احيانا بالجزء المديب من المطرقة و احيانا بالجزء المسطح منها .

وهذا العمل بالغ البساطة ، كما ان العمال جد متمرسين عليه ، فهم بضربون ثلاثتهم ، (معددهم ثلاثة) بقدر من السرعة ودقة التصويب ، وبايقاع بالغ التمييز ، حتى ان المرء عندما يراهم لأول مرة ، لا يستطيع ان يكتم دهشته من مهارتهم وهمتهم .

اما السبيكة التي يطرقونها في البداية على شكل مربع ، ثم في شكل سهم دائري مع الحرص على جعل اطرافها اقل سمكا لكي تمر بعملية السحب ، ويصبح شكلها اقرب الى المثلث مع المضي في انقاص ثخانة سمكه ، وتكتسب السبيكة قدرا اكبر من اللينة والمرونة والتأيلية للسحب ، فاذا لم تطرق لهذا الحد فسوف يكون سحبها مستحيلا في هذه الحالة ، لانها ستكون عندئذ اكثر قابلية للانكسار .

خامسا : تشغيل السحب

يضع الحاد (٦) لوحة السحب بواسطة صفائح من الصلب المصهور تباع في الأسواق ، لها شكل غير مستو بعض الشيء ، بل ان سطحها كذلك يعاني من عدم الاستواء ، ويتناقص سمكها بدءا من مركزها حتى الحواف .

وهو يقوم بتحمية هذه اللوحات من الصلب ، او يزيل سقايتها (٧) لكي يثقبها على شكل زهرات باستخدام مثقاب من الصلب ، ولا يحرص العامل قط على نسق معين في احداث ثقبه وهو يقوم بتنفيذها بشكل متعاقب ، مع تصغير حجمها اكثر فاكثرا ، بواسطة مثاقيب متنوعة ذات اسماك مختلفة ، او بواسطة مثقاب واحد ، يخففه او يحميه في كل مرة (يحدث فيها ثقباً) ويواصل العامل احداث ثقبه هنا وهناك بقدر ما يمكن صفيحة الصلب ان تتسع له من ثقوب .

(٦) بشدة على الدال الاولى والجمع مداين ، من الفعل مد بمعنى سحب او مط .

(٧) تعبير فني خاص بالفولاذ والصلب ، ويشير الى عملية تتم بتسخين المعدن ثم تبريده فجأة مما يكسبه صلابة ومرونة . (المترجم) .

وبعد ان يتم اعداد لوحة السحب على هذا النحو يضعها باتجاه لسان مزدوج مزود عند طرفيه بقطعة من الخشب ، تغوص فى الأرض .

ويقوم احد العمال مستخدما احدى يديه بتمرير طرف السبيكة التى تحولت الآن الى قضيب معدنى رقق طرفه فى ثقب لوحة السحب، ويمسك به بواسطة ملقط او كماشة ذات فكين محززين .

ولهذا الملقط فروع او روافع بالغة القصر يمسك بها مايشبه حلقة حديدية ملوية من ناحية ومربوطة من الناحية الأخرى بحبل يلتف حول خنزيرة (آلة رفع) .

ويقوم عاملان بلف هذه الخنزيرة بواسطة زوجين من الروافع المتشابهة ، تبعد كل منها عن الأخرى بمسافة تكفى لكى لاتعوق احدها من الأخرى . ويدور طرفا المحور داخل كماشة أعدت فى قمة قطعتين من الخشب المثين ، تغوصان فى الأرض .

ويضغط العمال على ذراعى الكماشة محدثين رجّة هائلة ، مما يجعل اسنانها تعض بشدة على القضيب المعدنى (الناتج عن طرق السبيكة) والذى يدفعه العمال ليمرروه قسرا ، بينما هو يستطيل (اى يسحب) من خلال ثقوب لوحة السحب .

وحيث لايتبع تضائل حجم هذه الثقوب نسقاً منتظماً ؛ وحيث تعاني الخنزيرة ، وهى مبنية بشكل خشن بالغ الرداءة من حركة احتكاك هائلة (مما يعنى وجود مقاومة شديدة للجهد المبذول)، وحيث ان ذراعى الرافعة قصيرتان لحد بالغ ، وحيث لا يكون المزاج فى معظم الاحيان بالغ النقاء ، بشكل يظل معه المعدن فى بعض الاحيان صلبا قابلا للكسر ، فلا بد من بذل جهود هائلة لسحبه ، وفى العادة يعمل الرجال الموكلون بادارة (بلف) الخنزيرة — وهم يختارون من بين اشد الرجال قوة وامتنهم بنية — وهم

شبهه عراة (٧) ليقوموا بعمل بالغ المشقة يستعينون مى ،نجازه بأيديهم واقتدامهم ، وتتم اعمال هذه المصانع ، كما تتم اعمال غالبية المصانع الاخرى وسط ضجيج نوع من الصياح او الغناء ، يتردد بطريقة منتظمة ، على نحو قريب مما يفعله رجال بحريتنا فوق سفنهم الحربية عند اجراء مناوراتهم .

وعندما تمرر القضبان المعدنية لعدد محدد من المرات من خلال ثقب لوحة السحب ، وهى عملية تهدف الى فصل شذرات المعدن والتخلص منها ، فينبغى الحرص على تحمية هذه القضبان مرة اخرى لكى يصبح المعدن اكثر مرونة واقل قابلية للكسر .

ثم تصف القضبان على شكل طبقات تفصل بينها قطع صغيرة من الفحم توقد عند حلول المساء ، ويقوم صببية المشغل ، وهم مزودون بما يشبه مراوح من الريش ، بالتهوية على الفحم ويترك ليتآكل خلال الليل .

ويحرص الصببية كذلك على ترقيق القضبان المعدنية عند اطرافها ، وعلى التقاط وجمع القطع التى تنفصل عنها من ثقب السحب ، وعلى كس المشغل . وهؤلاء الصببية هم فى غالبية الاحوال ابناء العمال انفسهم ، ويحصلون على جعل متواضع يستخدمه اهلهم فى اعائتهم ، وهم يتعاملون منذ نعومة اظفارهم ، وبشكل تدريجى ، حرفة آبائهم نفسها ، فقد ظلت حتى اليوم فى طبقة الصانع ، كما هو الحال فى معظم الحرف الاخرى ، تلك العادة القديمة عند المصريين ، عادة تنشئة الاطفال على الدوام على حرفة آبائهم .

ويتجاوز ، بخصوص كل عملية سحب وتحمية تتم فى مشغلين بنسبة فاقد يبلغ ٥٠٪ (اى ١/٥) .

(٧) لابد ان عادة الشرقيين فى ان يعيشوا فى عزلة عن النساء ، وابقاء هؤلاء النساء محجبات وحبيسات هى السبب فى ان اصبح الرجال فيما بينهم اقل حياء واحتشاما ، وفى انهم ينظرون دونما دهشة الى نمر متهم ، فتراء او دراويش ، بمضون عراة فى الشوارع ، وفى اننسا نرى كثيرا من العمال يعملون عراة فى مصانعهم ، وهذا الاختلاف (بيننا وبينهم) فى العادات والتقاليد ، هو الذى يجعلهم ينظرون بكثير من الدهشة الى النسوة الاوربيات وهن يخرجن سافرات ، يختلطن ويتنزهن ويتحدثن مع الرجال ، وان يشغن بشكل خاص بزيارة مصانعهم . وكانت الفكرة الاولى التى راودت هؤلاء العمال هى ان ينظروا الى هؤلاء النسوة جميعا باعتبارهن مومسات .

سادسا : مشغل الترقيق

عندما يتم انقاص قطر القضبان المعدنية ، ليبلغ نحو ٢ مم ، يعهد بها الى الرقاق (٨) ويقوم هذا الرقاق بتقطيعها الى قطع طول كل منها من ٢٥ الى ٣٠ سم ، وبعد ذلك يضعها فى فرن يحمى بالخشب الجاف حتى تلتهب .

وهذا الفرن ذو شكل دائرى ، وله خمس أو ست فوهات ، وعلى مقربة من كل فوهة يقام سندان أو كتلة من الصلب ، لها سطح دائرى ومصقول .

ويأخذ شيخ العمال واحدا من هذه الاسلاك (أو القضبان) بواسطة كمانشة أو ملقط مسطح ، ثم يقوم بترقيق أو تسطيح هذا السلك المعدنى بكل طوله بواسطة مطرقة ذات رأسين مسطحين ودائريين .

وبعد ذلك يثنيه ليصنع منه فرعين ، ثم يرقيق الفرعين من جديد مع طرقتها واحدا فوق الآخر ، ومع إمساكهما لهذا الغرض بواسطة ملقط ، مرة من عند نقطة التقائهما ، ومرة أخرى من ناحية طرفيهما .

وعندما تكون كل الاسلاك أو القضبان المعدنية قد رقت بالقدرة الكافى عن طريق هذه الوسيلة ، وتكون قد اكتسبت عرضا يبلغ نحو ٢ سم، يقوم صببة المشغل بفتحها وبتشكيلها ستة ستة بطرقة تدخل معها كل الثنيات أو المفاصل كل منها فى الأخرى .

وعندئذ يمسك شيخ المشغل هذه الوريقات الست مجتمعة وبرتبطها بالزيت فى معظم الاحوال كى لاتتأكسد أو تحترق أو تلتحم ببعضها البعض، ثم يجففها فى الفرن ، ثم يضعها على السندان ، ويقوم هو وعامل آخر بطرقها بضربات قوية من مطرقتيهما المسطحتين ، ويحرص فى بعض الاحيان على ان يوقفها ليتركها ، وهى على هذه الحال ، بطرقات بالغة الخفة . فوق الحافة .

(٨) أى الذى يرقيق المعدن والجمع رقائق .

(١٥ م — وصف مصر)

وهذا العمل بالغ المشقة ، وكل من يؤدونه من العمال متينو البنية للغاية ، ويظلون على الدوام منهمكين فى أداء أكثر الاعمال صعوبة ، حيث تنهمر جداول من العرق من أجسادهم المفتولة ، ويذكرك مشهد هذا المشتعل (٩) المعتم ، الشبيه بكهف أو بمغارة ، تملؤها سحب الدخان ، والذي يطن فيه ضجيج المطارق بايقاعها الثقيل وصداها ، مع صيحات الطارقن الذين يعملون على بصيص ضوء صادر عن نار أفرانهم ، يذكر بشكل تام كهف سيكلوبيس (١٠) .

أما الرقائق التى تنتج عن عملية الترقيق هذه ، فكثيرة العيوب ، فهى غير مستوية السمك ، وبشكل خاص عند أطرافها ، كما انها مهترئة عند الحواف ، وهى فى معظم الأحيان متكسرة وملينة بالثوب . وهذا هو السبب فى أنه توجد عند مرحلة القطع أو القص كمية هائلة من الجذازات أو القراضات ، تعود مرة أخرى الى الصهر ، وتخرج « أقراص » القود (او التى ستصبح قطع نقود) شديدة السواد متاكسدة ، ولابد ان يزال جزء من سطحها ليتم جلوها أو تبيضها .

كان الامر يقتضى منا ان نستخدم فى اعداد هذه الرقائق آلة تصفيح تبنى بقدر كبير من الدقة ، لكن العمال من اهل البلاد ، لم يكونوا مهينين لانجازها .

ولم تكن نسبة التالف المسموح بها فى مشاغل الترقيق تتجاوز ٢٥/١٠٠٠ (٢.٥ ٪) أى الربع فى كل ألف .

(٩) يضم المصنع كورين لسكر منهما ستة سندانات .
(١٠) سيكلوبيس جن خرافى ، له عين واحدة الى وسسجل جبهته ، كان يطرق فى اتنا ، وهو بركان يقع الى الشمال الشرقى من صقلية ، صواعق جوبتر بأمر من فولكان Vulcan ، والآخر هو اله النار والمعادن عند الرومان ، وهو ابن جوبيتر وجونون ، زوج فينوس ، وقد ولد قبيحا ثائه الخلته ، فألقت به امه من فوق جبال الاولب فسطط فى جزيرة فينوس ، وكان يعرج لهذا السبب ، وقد اقام تحت اتنا كور حدادة حيث كان يعمل مع سيكلوبيس (المترجم) .

سابعاً : مشغل التقطيع أو القص

بعد أن توزن الصفائح أو الرقائق وتفحص ليتم التأكد من أن لها سهكا مناسباً ، تسلم إلى شيخ مصنع القص أو التقطيع (١٠) .

وتتكون آلات القص أو القطع من لولب ثبت في الطرف الأدنى منه مجوب (١١) أو مكبس هو عبارة عن جزء من مخروط ، قاعدته المسقية بالصلب رهيقة وقاطعة . ويدخل هذا المكبس في جزء يسمى منظار أو نظارة ، أحدث به ثقب دائري يكاد يكون كامل الاستدارة ، كما أن حوافه هو الآخر رهيقة وقاطعة .

وعند الطرف الآخر من اللولب وضع بشكل ملائم الرصاص ، وهو رافعة بذراع واحدة تستخدم في تحريك اللولب والمكبس .

ويثبت العامل بيده اليسرى الصفيحة أو الورقة المعدنية فوق المنظار ، ويده اليمنى ينزل المكبس الذي ينتزع الشريحة أو القطعة المعدنية التي نسميها نحن في دور سك النقود عندنا قرص laon والتي تسقط من خلال مائدة مثقوبة أعدت على هذا النحو ، لهذا الغرض ، داخل سلة أو قفلة معدة لاستقبالها — في الوقت نفسه الذي يدير فيه الرافعة نصف دورة .

وتتم هذه الحركة بسرعة بالغة ، كما أن العمل هنا بالغ السهولة ، ويقوم به شبان يافعون ، ويستطيع عامل بمفرده أن يقص أو يقطع مايزيد على ٢٠ ألف مدينى في اليوم الواحد .

وتتركز عيوب آلات القص هذه في أن اللولب مخروطي الشكل بدلا من أن يكون له شكل الاسطوانة الكاملة ، مما يؤدي لحدوث شيء من الخلل أو مما يجعل الحجم الذي يقطعته المجوب يتفاوت بين قطع وأخرى ، وهناك عيب آخر هو أن المجوب ، بدلا من أن يدور وفق أصول وحسابات محكمة ، وبدلا من ألا تكون له أية حركة غير الصعود والهبوط ، يرتبط

(١٠) يطلق على من يقوم بالقص أو التقطيع اسم دوغومة ، من الكلمة التركية دوغريق أو طوغرامق ، ومعناها يقطع إلى أجزاء صغيرة .

(١١) المجوب أداة لانتزاع قطع المعادن أو الجلد الخ (المترجم) .

باللوب ويدور معه ، وهو أمر يؤدي الى حدوث بعض الخلل او الاضطراب فى حركته ، وهناك عيب آخر هو أن قطر المنظار أكبر مما يلزم بالنسبة لقطر الجيوب مما ينتج عنه فى معظم الأحيان أن تنطمس القطعة المعدنية أو تحدث بها ثقوات حيث هى بالغة الرقة ، مقصرة من ناحية الجيوب ومحذبة من ناحية المنظار .

وتدعك القطع التى تم اقتطاعها فى بعض من النخالة ليتم تخليصها من باحدى حافتيها ومنتهيا بالحافة الأخرى ، وهو يتفادى أن يقطع أو يقصر من الأجزاء بالغة الرقة لأكثر ما ينبغى أو الأجزاء الممزقة ، أما الجاذبات التى تبقى متباعدة أكثر من ثلثى الصفحة ، وتعود هذه الى الصهر (أى تصهر من جديد لتعاود هذه الدورة) .

وتلك القطع التى تم اقتطاعها فى بعض من النخالة ليتم تخليصها من الزيت الذى علق بها من آلة القص ، كذلك تستبعد منها القطع المعيبة أو غير التامة بشكل يسترعى الانتباه .

وبعد أن تنظف القطع المعدنية على هذا النحو ، وتنتقى وتوزن ، تسلم الى « الجلائين » .

ثامنا : مشغل التبييض أو الجاوة (١١)

فى البداية تغلى القطع المعدنية أو الاقراص المعدنية داخل غلاية من النحاس تحتوى على بعض من الدردى والشبة والملح البحرى ، مع مراعاة تقليبها وتحريكها ، وهذه العملية الاولى تذيب الزيت وتنتزع المواد الدهنية أو الكربونية وكذلك جزءا من الاوكسيد الموجود على السطح ، وعندئذ نأخذ القطعة لونا يميل الى الاحمرار شبيه بلون البرونز .

ولم تكن هذه العملية الاولى بكافية لجلو قطع المدينى ، فكان يلغى بها فيما يشبه الحوض أو المزود على هيئة دن متين من الخشب أو صنعت من جذع جميز ، ثم يضاف اليها الشبة والملح البحرى والدردى وكذلك بعض

(١١) يسمى من يقوم بعملية الجلاوة أو التبييض بالعربية جلاء (بشدة على اللام) ، والجمع جلايين .

الرمال ، ثم يجلس عاملان متينا البنيان على كل طرف من طرفى الحوض الخشبي ، يقلبون ويمسحون ويدعمون القطع النقدية ، ويستطيعون بذلك ان يعطوها مظهرا معدنيا شبيها بمظهر نقودنا البرونزية ولما تزل بعد جديدة .

وقد سبق أن ذكرنا بأنه ينتج عن عدم كفاية (أو تطور) آلات القص ان يكون أحد وجهى قطع المدينى متعرا ، وهو الوجه الذى يجلى أكثر من الوجه الآخر ، وذلك لتعرضه لقدر أكبر من الدعك .

وبعد ذلك تغسل القطع المعدنية الصغيرة عدة غسالات ، وتجفف وتمسح بدعكها بالخالة فوق غربال ، وفى النهاية تفرز أو تنقى القطع المهشمة أو تلك التى لم يكن قد تم جلوها بشكل كاف .

ومن السهل لنا ان نستنتج كم ستكون الفضالات أو الجذاذات كثيرة بتدر هائل فى مثل هذه العملية ، وبرغم ان الجزء الذى تأكسد والذى نزيله المدييات أو المحللات يكاد يكون كله من النحاس ، فلا بد ان الدعك وحده مع ذلك يزيل هو أيضا نسبة من الفضة ، وكان يلقى بمياه الغسول ، ويستخلص قدر بالغ الضالة من المعدن والرواسب الأخرى ، أما ماقد الوزن المسموح به فى هذه العملية فيبلغ ٥٥/١٠٠٠ .

وقد كانت لدينا رغبة فى تطوير وتحسين اساليب الجلو ، ولابد ان تأثير الملح والدردى ، بعد الوصول بهما الى درجة الغليان ، يكون كافيا بلا جدال ، ومع ذلك فلم يكن هناك بد فى هذه الحالة من العثور على وسيلة بسيطة وسهلة لتحريك القطع النقدية بصفة دائمة داخل الغلاية ، ومن تعريض كل من وجهى العملة فى الوقت نفسه لفعل المذيب ، فى حين كان المعتاد ، برغم العناية التى تبذل فى تقليب هذه القطع فى الغلاية بواسطة مسوط أو ملعقة ، ان تتلاصق وان تتلاحم غالبية القطع ببعضها البعض ، بحيث يظل واحد من الوجهين أو جزء من كليهما يحتفظ بمظهر اسود أو على الأقل بمظهر نحاسى .

ولسوء الحظ فقد خاب مسعانا فى كل مشروعاتنا لتطوير بسبب استحالة تشغيل العمال الفرنسيين لمدة طويلة ، فقد كان عدد هؤلاء بالغ الضالة ، كما كانوا يستخدمون فضلا عن ذلك فى حشد من الأعمال التى

كان على عبقرية المسيو كونتية Conté الخلاقة ان تعيد خلق كل شيء فيها بدءا من ابسط اداة حتى اعقد آلة بعد ان كان كل ما كنا قد جلبناه من فرنسا من هذا النوع قد سلب أو تحطم اثناء فتنة القاهرة ، وكانت نهطية وجهود العمال من اهل البلاد عقبة اخرى ، بل لعلها كانت اكثر العقبات استعصام على التذليل .

وبتمحص ما كان يتم فى عملية الجلو أو التبييض ، فان لدينا ما يدعونا لتأكيد ان نسبة الحمض الطليقة التى يمكن ان يحويها الدردى والشببة ، تنزع وتذيب بسبب تأثيرها على سطح القطع المعدنية ، كمية كافية من النحاس المؤكسد ، كى تعطيها هذا المظهر من البياض الكامد (اى غير اللامع) الذى يكون للفضة بالغلة النقاء بعد مرورها بـ حمض الكبريتيك ، وقد ادى هذا المظهر الذى يأخذه البرونز ، وان كان ينمحي عن طريق الدلك ، الى ظهور الخطأ الشائع الذى يزعم بان هذه القطع النقدية مصنوعة من النحاس المغشى بالفضة ، فيقول سافارى Savary فى رسائله عن مصر ان قطعة المدينى هى عملة نقدية صغيرة من النحاس المغشى بالفضة تساوى ستة لياردات .

تاسعا : مشغل السك

تسلم الاقراص المعدنية الصغيرة او الـ Flacon التى تم اعدادها بالطريقة التى انتهينا من بيانها ، بالوزن ، الى شيخ مشغل السك .

وتتكون ادوات السك او الرقاصات ، شأنها شأن ادوات القص ، ولكن باحجام اكبر كثيرا ، من لولب متحرك داخل صندوق أو حلزونة من النحاس .

وثبتت فى الطرف الأدنى من اللولب ، وبشكل ملائم ، سكة فولاذية تغوص بسهولة داخل تجويف اعد فى قمة اللولب ، وعند الطرف الآخر

(١٢) Lettres sur L'gypte ، رسالة ٥ اكتوبر ١٧٧٧ .
 (١٣) الليار Liard هو نقد نحاس قديم بالغ الضالة ، كان يساوى ١/٤ سو ، اما السو Sou فهو قطعة ذات ٥ سنتات (١/٢ من الفرنك)
 اى ان الليار يساوى سنتيها وربع السنتيم (المترجم) .

— ٢٣١ —

وضع رقاص مزود برأسين من الرصاص ، وتثبت السكة السفلية داخل مربع من الحديد وبواسطة اركان حديدية ، ويكلف واحد من العمال ، وهو شاب فى العادة ، بأن يضع القطع على السكة السفلية ، فيأخذ من هذه القطع حفنة بيده اليمنى ، ويسربها من بين سبائته وابهامه فوق السكة ، ويفصلها بواسطة ابهام يده اليسرى ، فى حين يكون هناك عامل آخر ، يحرص الرقاص باحدى يديه ، وهو يرتب القطع التى وضعت فى اسفل .

اما العمال فهم مدربون للغاية على هذا العمل حتى ان الشخص الذى يقوم بوضع القطع لا ينظر قط فى معظم الأحيان الى السكة العلوية، وحتى ان الشخص الذى يحرك الرقاص ينهمك فى حركته الرتيبة والمنظمة، واثقا من نفسه ، دون أن يثبت عينيه على القطعة التى توضع تحت السكة ، ويكاد لم يحدث قط أن قطعة ما قد ضربت مرتين أو أن الشخص الذى يقوم بوضعها قد اندشرت أصابعه بين السكتين .

وتعانى الرقاصات من العيوب نفسها التى لاحظناها فى آلات القص، أى ان اللولب هنا مخروطى الشكل على نحو طفيف بدلا من أن يكون اسطوانيا كاملا ، وان السكة تدور مع اللولب بدلا من أن تصعد وتهبط فى سرعات منتظمة ، وينتج عن ذلك أن السكة العلوية تهتز ولا تتطابق قط بشكل صارم مع السكة الأخرى ، بحيث أنه يندر أن يتوافق النقشان كما يندر أن يكونا ، كما هو الحال فى نقودنا الفرنسية ، فى الوضع نفسه فى كل منهما بالنسبة للآخر ، اما حركة النقل أو اللف أى الحركة الدائرية التى تتأثر بها القطعة فى اللحظة التى تنضغط فيها بين السكتين فتؤدى الى محو أو امالة النقوش . ويكون عمق خط الحفر فى كلا السكتين ، وهو كبير لحد يزيد عن المطلوب ، بالاضافة الى قلة سمك الصفيحة أو الورقة المعدنية سببا فى ان تقوم الاجزاء الناتئة فى أحد الوجهين بدفع المعدن فى الاجزاء المجوفة من الوجه الآخر ، فتبدو نقوشها وكأنها محووة او متقطعة او متأكلة بشكل جزئى .

عاشرا : مشغل الصرافين

أو مرحلة عد ووزن قطع المدينى

يكون على شيخ مشغل سك النقود الوزن نفسه والذي تسلمه فى شكل اقراص معدنية ، على هيئة قطع مدينى مدموغة (اى مسكوكة) ، حيث يستحيل أن تبقى لديه أية فضالات (اى ليس له نسبة من وزن تالف) فى أثناء هذه المعالجة اليدوية .

وتسلم قطع المدينى ، بعد أن توزن على هذا النحو الى العداد أو الصراف (١٢) .

ويخلط شيخ الصرافين بعناية قطع المدينى التى ضربت ، ثم يأخذ منها ، কিفما اتفق ، كمية معينة ثم يعد منها بضعة ألوف ، ويوزنها .

لهذا تبين أن كل الألوف تزن وزنا أكبر مما هو محدد لها (اى للآلاف منها) ، أو إذا جاء وزنها أقل مما كان ينبغي ، بشكل محسوس ، يطلب الرقاق أن يجعل الصفائح أكثر رقة أو أكثر سمكا بنحو طفيف (حسب الأحوال) ، ثم ينتظر انتاج (الطرحه) الثانية ليم خلط نتائجها مع الطرحه الاولى .

لهذا اعطى هذا الخليط نحو ٧٣ درهما بالتقريب (اى نحو ٢٢٥ جراما) عن كل ألف مدينى يبدأ العدادون فى العد .

وقبل ذلك، يكون شيخ هؤلاء قد اعد اجماعا ورشية ، يصنع الواحد منها من نصف فرخ من ورق رصاصى اللون ، حسب بحساب وزنه منذ البداية ليؤخذ فى الاعتبار عندما توزن كل حفنة من هذه العملات ، ويعد الصرافون أو العدادون قطع المدينى فوق لوحات صغيرة ، مزودة بحواف وتنتهى بمجردى للتفريغ . ويحرص هؤلاء على استبعاد القطع المعيبة ،

(١٢) من المفهوم أن الصراف هو الشخص الذى يغير ويراجع أو يراقب النقود : أما العداد فهو ما نقول نحن عنه بلقنا Compteur (والترجمة فى هذا الهامش تمت بتصريف اقتضاه النمل الى العربية) .

— ٢٣٣ —

ثم يسلمون القطع بعد عددها على هذا النحو بواقع ٥٠٠ قطعة (فى الدفعة) ، فإذا لم يتجاوز وزنها $\frac{1}{4}$ ٣٦ درهما فإنه يجمع كل اثنين من انصاف الالوف هذه ليضعها فى قمع واحد ، يقفله ، ويدون فوقه اسم العداد .

فإذا كانت بعض انصاف الالوف هذه أكبر « وزنا » مما ينبغى بنحو طفيف ، وكانت الانصاف الأخرى أقل (وزنا) مما ينبغى بنحو طفيف ، يقوم شيخ العدادين بخلط ٥٠٠ قطعة من النوع الأول بخمسمائة قطعة مدينى أخرى من النوع الثانى ، ويتوصل عن طريق هذه الاحتياطات أو التوازنات الى تشكيل الوف من المدينى تتساوى فيما بينها فى الوزن مع اختلافات طفيفة للغاية .

وعند نهاية اليوم تعد الأتباع ، وتوزن معا ، ويخصم من هذا الوزن الإجمالى فرق وزن الورق لتتم معرفة ما ان كان العدادون قد ردوا بشكل دقيق الوزن نفسه الذى كان قد أعطى لهم .

وتطرح الأتباع ذات الالف مدينى ، وهى على هذه الحال ، للتداول .

فإذا كان الشخص الذى يعطى واحدا منها من هذه الأتباع سدادا لثمن شئ أو وفاء لدين ما معروفا ، وكان اسم الصراف أو العداد مدونة فوق القمع فإن متلقيه لا يعده ولا يزنه ، وان كان فى بعض الأحيان يكتفى بوزنه .

وفيما مضى ، كانت تختار من بين قطع المدينى المعيبة ، التى يستبعدا العدادون ، تلك القطع التى تكون أقلها عيوباً ، مهما تكن أقل من الوزن المقرر بشكل ملحوظ ، أو مهلهلة ، أو مجلوة بشكل ردىء ، أو حتى مقعرة ، شريطة أن تظهر عليها بعض من النقوش ، كما تستخدم فى سداد أجور العمال ، وتعد اعترضنا ، من جانبنا على هذه السوء التى تؤدي فى النهاية الى أن تطرح فى التداول كمية لا بأس بها من نقود معيبة أو بالغة الرداءة .

الفصل الثاني

صنع القطع ذوات الأربعين والعشرين مدينى

أولا : المزاج والصهر

تتم كل الخطوات التى تتصل بعملية مزج وصهر خامات القطع ذوات الأربعين والعشرين مدينى ، بنفس الأسلوب الذى تحدثنا عنه بخصوص هاتين العمليتين عند صنع قطع المدينى ، والفرق الوحيد هو أن الفضة هنا تصب على هيئة صفائح بدلا من أن تصب فى شكل سبائك .

وعندنا فى فرنسا ، لكى تصب الفضة أو الذهب على هيئة صفائح ، تستخدم قوالب هى عبارة عن ملقط أو كلابة قوية ومثينة ، يزيد طولها عن المترين ، وتتكىء الى حمالة أو مسند من الحديد ، يقترب منها طرف الرافعتين (ذراعى الملقط) وينضغط ، لكى يطبق الفكك بإحكام كل منهما على الآخر بواسطة قوس معقوف من حديد قاطع مزود برافعة . أما الفكك فهما كتلتان مستطيلتان من الحديد الزهر ، حفر فى السطح الداخلى لواحدة منها أخدود ينبغى أن يستخدم قالباً لصفيحة الفضة التى تصب فيه ، وهذه الآلات التى يصعب تنفيذها (فى مصر) ، والتى تتطلب الكثير من الدقة والمهارة ، يبلغ ثمن الواحدة منها ٥٠٠ فرنك .

ومع ذلك فإن الوسيلة المتبعة فى مصر كانت بسيطة للغاية واقتصادية فى الوقت نفسه .

فقد كان لدى السباك صندوق أو صناديق كثيرة ، مستطيلة ، تمتلئ برمل خاص يستخدم فى عملية القوالب (أى صب الفضة المصهورة فى قوالب) .

(١) هذه الأداة قريبة الشبه بسيف مستقيم .

ولكى يقوم العامل بتشكيل القوالب المخصصة لى تصب فيها الصفائح ، يستخدم مسطرة من الحديد ، مزودة بمقبض من الخشب ، يغمسها لهذا الغرض فى الرمل ، ثم يخرجها منه بحذر .

وعندما يميل بوتنته ، فإنه يصب المعدن مصهورا فى الفراغات التى أعدها على هذا النحو ، والتى تبعد عن بعضها البعض بمسافات محددة ، ويسمى جاهدا للحيلولة دون أن يتشكل فى الجزء العلوى قمما يكون عليه أن يكسرها أو يصهرها مرة أخرى .

ويبلغ طول كل صفيحة نحو ٥ سم ، بعرض قدره ٤ سم للقطع ذوات الأربعين مدينى ، أما عرضها بخصوص القطع ذوات العشرين مدينى فيبلغ ٣ر٢ سم فقط .

وحيث كانت الصفائح تتأكسد بعض الشيء عند سطحها بفعل ملامستها للرمال وامتصاصها جزءا من الرطوبة التى كانت هذه الرمال مشبعة بها ، وحيث كان من المحتمل أن يكون قليل من الرمل قد التحم بسطح المعدن ، وهو أمر سوف يؤدي نهاية الى اعطاب أو إتلاف آلات التصفيح ، فقد كان يتم غسل الصفائح فى مياه حمضية ، ثم تجفف بعد ذلك بعناية .

ثانيا : آلات التصفيح

(عملية تحويل القوالب الى صفائح)

كانت أسطوانتا ، أو لفافتا هذه الآلات ، وهى مكسوة بالصلب ، مثبتة داخل إطار من النحاس أو البرونز (٢) ، يتحكم فى حركتها . أما الجزء العلوى من المخرجات أو الوسادات ، وهو أيضا من النحاس ، فكان

(٢) كنا قد أنجزنا على يد العمال من أهل البلاد ، وهم عارون من اية تجربة ، الآلات المختلفة لصنع القطع ذوات الأربعين والعشرين مدينى ، وقد صهرت — بعد ذلك — أجسام الرقاص الكبير وآلة التصفيح وآلات القص أو القطع لصنع قنابل من البرونز ، وسلمناها الى المدعية .

- ٢٣٦ -

مُتحركا ، لكى يصبح بالامكان ان نقرب الاسطوانتين قليلا او كثيرا عن طريق ركائز ومكبس الضغط .

وكان محور الاسطوانة العلوى مزودا بمطحنة تدور بها عجلة كبيرة مسننة ، بشكل افقى .

وتتحرك هذه العجلة بفعل رافعة تمر فى محورها الراسى ، مثبتة فى مدارها ، ومتجاوزة قطر العجلة بقدر كاف كى تستطيع الثيران ان تدور خارج الاسطوانتين .

وبتمرير كل الصفائح ، اى القوالب التى ستتحول الى صفائح او رقائق (بين الاسطوانتين لثلاث مرات او اربع على الاكثر ، مع التقريب بين الاسطوانتين على التتابع عددا مائلا من المرات ، تنقل الصفائح الى السمك المطلوب ، وهو ما يتم التأكد منه بتمريرها فى شق او مزلق تم احداثه فى قاعدة من الصلب تسمى المعيار او القالب * ، وحيث كانت الصفائح قد سكبت بشكل قريب فى سمكه من ذلك السمك الذى ينبغى ان تكون عليه القطع النقدية ، فلم يكن هناك ما يدعو لاعادة تحميلتها ، كما يحدث فى فرنسا ، بعد تمريرها بآلة التصفيح الخاصة بالتشذيب او الترفيق .

ثالثا : آلة القص او القطع

لم يكن عرض الصفيحة ليتسع الا لقص او قطع قطعة نقدية واحدة .

وقد بنيت آلات القطع على نحو تقريبي بنفس الشكل الذى لالات قص او قطع المدينى فيما عدا ان هذه اقوى ، وفيما عدا ان الرافعة او الرقاص كان له رأسان مزودان بالرقاص .

* الكلمة الفرنسية المستخدمة هى calibre وهى كلمة من اصل مربي وتعنى القالب . (المترجم) .

رابعاً : عملية الضبط *

كانت قطع العملات توزن واحدة واحدة ، وحيث كان (المعنيون) حريصين على إبقاء هذه القطع بصفة عامة فى وزن أعلى من المطلوب بنحو طفيف ، فقد كانوا يضبطون وزن القطعة اذا ما تجاوزت اربعة دراهم ، بالنسبة للقطع ذوات الأربعين مدينى ، وذلك عن طريق بردها قليلا على سطحها او حول حافتها ، اذا ما كانت آلة القطع قد تركت هناك بعض النتوءات . ولم تكن تعاد عملية تحمية القطع كما يحدث فى فرنسا ، فى بعض من دور سك النقود قبل عملية الضبط هذه (٢) برغم أن الخامة كانت ولا بد اقل لدانة او قابلية للسحب من تلك التى نستخدمها فى صنع عملاتنا . وهكذا نراهم (فى مصر) يتفادون او يوفزون عملية معاودة التحمية اصلا ، وكذلك عملية التحمية عند برد النتوءات ، مما كان يوفر النفقة والوقت اللازمين لعملية صنع النقود .

خامساً : عملية الجلوة او التبييض

لجلو او تبييض قطع العملات هذه ، كان المعنيون يقومون بغليها ، كما يحدث بالنسبة لقطع المدينى ، فى محلول من الدردى والشبة والملح البحرى ، وبعد ذلك يقومون بتحميمها فى الفرن ، ثم يقذف عليها بمسحوتى ملح البارود وملح النوشادر ، ثم تغسل وتجفف بدعكها بعناية ، وبذلك

* ajnstage ويسمى العامل 'ajusteur' ، ويسمى بلغة أهل

الصنعة المعايير، كان المعنى المقصود هنا هو عملية ضبط الوزن وهذا ما رأيت استخدامه هنا لكى لا يختلط المعنى بعملية قياس العيار .

(٣) لم تكن تحدث على الدوام عملية تحمية للقطع النقدية قبل ضبطها فى مختلف دور سك النقود فى فرنسا ، وان كانت هذه العملية ظلت تمارس باستمرار (فيما مضى) فى دار سك النقود فى لاروشيل ، وقد اقنعنا التجربة ان بالإمكان استبعادها دون حدوث أية اضرار .

— ٢٣٨ —

يأخذ السطح مظهرًا فضيًا ، كما سبق أن قلنا عند حديثنا عن عملية
الجلوة التي تمر بها قطع المدينى .

سادسًا : عملية السك أو النقش

تسك هذه العملات بواسطة رقاصن قوى ، بنى على نفس الأسس
التي نهضت عليها الرقاصات أو الروافع التي تستخدم فى صنع الذهب
أو قطع المدينى .

الفصل الثالث

صنع العملات الذهبية

أولا : عملية الصهر

كان الذهب الذى يتم توفيره عن طريق اليهود ، يسلم كقاعدة الى دار سك النقود محولا الى سبائك بالعيار المقرر لصنع العملات الذهبية ، اما الافراد ، فلم يكونوا لبوروا قلة ما من الذهب تستخدم فى التبادل ، وكان اليهود يشترون لحسابهم تراب الذهب الذى كانت تجلبه القوافل . وهكذا لم تكن تتم عملية صهر النقود عادة فى الضربخانه ، وكان الشخص الذى يوكل بذلك فى العادة هو معبر الذهب (المعيارجى) الذى كان يصهره باستخدام منفاخ ، كور ذى تبارين داخل بوتقات من الرصاص ، ويحتفظ لنفسه (مقابل ذلك) بكمية صغيرة منه (٤) .

وكان تراب الذهب يحتوى فى العادة على بعض الاجسام الغريبة ، ويحتال ان يصهر بعناية شديدة ، مرتين على الاقل ، وان ينقى من الشوائب لكي تصنع منه سبائك متجانسة المعدن لدنة ورننة قابلة الطرق والسحب . ويتطلب تراب الذهب كى يتم صهره بالاضافة الى كمية من البورق (البوركس او بورات الصودا) ، درجة حرارة عالية للغاية ، اعلى بكثير مما يتطلبه الذهب الذى تمت من قبل تنقيته ، وترتفع نسبة التالف او الفاقد من المواد المتبخرة او التى تتحد بالبورق لتتحول الى رواسب الى ٢٨/١٠٠٠ ، ولكن عندما يعاد صهره مع المزاج (بالاضافة الى المعدن الذى يمزج به) فان تالف الوزن لا يتجاوز فى هذه الحالة ٤/١٠٠٠ .

(٤) كانت نسبة الفقد او التالف المسموح بها عند صهر الذهب تصل

الى ٠.٢/١٠٠٠

وقد أعطت تجارب تعيير عديدة أجريت فى دار سك النقود بباريس،
تمت على يد السيدين شيفنيور . Chévillet وشوديه Chaudet
المعيرين ، وفى حضور السيدين دارسيه Darcé المفتش وبريان
Bréant المراجع ، أعطت العيارات الآتية عن قطعة عملة ذهبية

واحدة من اصدار القاهرة : ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ وعن قطعة
أخرى ٩٣٩ ، ٩٤١ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ولا يمكن أن نرجع هذه الاختلافات
التي لا تتدمها فى معظم الأحيان ، عمليات فحص أو تعيير تجرى على قطعة
نقد واحدة ، إلا الى عملية الصهر غير الدقيقة أو المعيبة لتراب الذهب الذى
كان قد استخدم فى صنع قطع النقود القديمة التي يتصل الأمر هنا بها .

ثانيا : عملية المزج

كان كل الذهب المشفول أو الذى يحول الى نقود يمزج بالفضة ،
وتكسبه عملية المزج هذه لونا شاحبا ، أصفر شفافا ، يضرب الى خضرة
خفيفة ، ويقترب من مظهر النحاس الأصفر ، أو النحاس المزوج بالزنك .

مثل هذا الأسلوب (فى المزج) ظل متبعاً فى فرنسا حتى فترة
لا تزيد على قرن ، ولا تزال الجنيهاات فى إنجلترا تمزج بالفضة .

ومع ذلك ، فقد جذبت أوربا أن تمزج الذهب بالنحاس لأنه أرخص
ثمنا ، ولأن المزيج الناتج عنهما معا يكون أكثر صلابة ، وأكثر متبادلية لان
يعطى سطحا أكثر استواء وأكثر بريقا ولمعانا ، فاللون الأحمر الذى يعطيه
النحاس للذهب أكثر نضارة وأكثر جذبا للعين عن هذا اللون الشاحب ،
المائل للخضرة الذى تضيفه عليه الفضة ، ومع ذلك ، فمثلك على الأمل
هى قوة العادة التي تجعل أهل البلاد لا يظنون أن لويساتنا هى عملات
ذهبية ، أو انها جيدة المزج ، بسبب من لونها الأحمر ، وهو أمر
كان يكسبها نوعا من عدم الثقة (حتى نظرهم) .

وفى كل بلدان الشرق ، حيث تستخدم الفضة فى عملية المزج ، نراهم
يجدون فى البحث ، بأساليب مختلفة ، لاكساب المعدن بريقا أكبر ،
وأصفرارا أشد واقرب الى اللون الأحمر ، هو من خواص الذهب الخالص،
وستتناول هذه الأساليب عند حديثنا عن عملية الصقل أو الجلوة .

ثالثا : عملية التعبير (قياس العيار)

لكى يتم التأكد مما اذا كانت السبيكة الموردة الى دار سك النقود من العيار المطلوب ، وهو عيار $16 \frac{24}{22}$ (٦٩٨ من الالف) كان يؤخذ من طرفيها ووسطها (٥) درهما ونصف الدرهم ($118/1000$ درايم) من الذهب ، اى مايعادل الوزن الذى يسمى : مثقال (٦) .

بعد ذلك يضاف اربعة درايم ($12 \frac{216}{1000}$ جراما) من فضة القروش الاسبانية فى شكل كرتين ، يبلغ عيارها من ٩٠٦ الى ٩١٠ (من الف) .

وهذه العملية ، هى تلك التى تشير اليها فى فرنسا باسم inquartation لان الذهب يشكل هنا الربع من السبيكة : لكنهم فى مصر ، لا يحرصون ، كما هو الحال فى فرنسا ، على تمرير هذا المزيج اولا فى البوتقة او المصهرة ، وصوره مع الرصاص بالطريقة نفسها التى تتبع عند قياس عيار الفضة ، وهذه عملية تجهيزية تهدف الى فصل الذهب والفضة عن المعادن الأخرى التى قد تكون ممزجة بها .

وبعد ان يزن المعير ، بأكبر قدر ممكن من الدقة ، كلا من الذهب ، المطلوب تعيره ، والفضة منفصلين ، ثم يزنهما معا بعد ذلك ، يضعهما فى قناع بوتقة صغيرة من الفخار يدخلها فى فرن كور دائرى الشكل تؤجج نيرانه بواسطة منفاخ (٧) ، ويستخدم المعير مسحوق البورق أو بورات

(٥) كانوا يكتفون قيل مجيئنا بأن ياخذوا كيفما اتفق قليلا من الذهب من أحد طرفى السبيكة مما قد يؤدى الى الحصول على نتائج خاطئة ، اذ يحتمل أن يكون بالسبيكة نفسها اختلافات فى العيار اذا لم تكن الخامة قد صهرت بشكل جيد أو سبكت كذلك على نحو جيد .

(٦) انظر دراستنا عن الاوزان العربية (الكتاب الاول من هذا المجلد) .

(٧) المنفاخ المستخدم هنا هو نوع من المناقيخ السماه المنفاخ ذو القرية ، ولكنه بدلا من أن يوضع بشكل أفقى " يوضع رأسيا " وله ولكن بجسم اصغر ، الشكل نفسه الذى لفوانيسنا المصنوعة من ورق متغصن .

(م ١٦ — وصف مصر)

الصودا كمدر ، ويعنى بتقليب الذهب والفضة بقضيب صغير من الحديد حتى يأتى المزج بالغ الدقة (٨) .

وعندما يصبح المزيج فى حالة انصهار تام ، يصبه المعير من ارتفاع معين فى كبسولة من النحاس مليئة بالمياه ، مما يؤدى الى تفتت المزيج ، وتحوله الى حبيبات معدنية .

وبعدئذ يصفى الماء وتجفف الكبسولة ، وتجمع كل الحبيبات بدقة ، ثم تسطح او ترقق فوق ركامة من الصلب تلك القطع (من المزيج) التى بقيت فى حجم كبير ، وتقسم بواسطة مقص (من النوع الذى يستخدمه الصاغة) .

وبعد ذلك يوضع الذهب بعد ان يقص على هذا النحو فى مطرية (**) ويصب عليه فيها نحو مائتى جرام من حمض النيتريك .

وهذه المطرية التى يستخدمها المعير مصنوعة من زجاج ابيض ، ولها شكل كرة صغيرة ، ذات رقبة طويلة ، وترد فيها خُمور قبرص (٩) .

ويضع المعير مطريته فوق محم مشتعل فى برمة او برنية صغيرة (**) ويؤجج النار بواسطة مروحة من الريش (١٠) ، ويواصل عملية الغلى حتى

(٨) اذ كان من الممكن ان تلتحم بعض شذرات الذهب بالقضيب الحديدى كنا نأمر بامسك البوتقة بملقط مسطح ، لتتم عملية المزج هذه بحرص تام .

(**) اثناء زجاجى طويل العنق ، والجمع مطرات ، من العربية مطرة بمعنى قرية (المترجم) .

(٩) كى لا تنكسر هذه الزجاجات اثناء عملية النقل ، وهى فى حد ذاتها هشّة ، يحيطونها بجداول من سعف النخيل او الطحلب البحرى .

(**) اناء خزفى يستخدم فى طهو اللحوم .

(١٠) لا يعرف القوم فى مصر قط استخدام المناخير اليدوية ، وبدلا من هذه الاداة المكلفة لا يستخدمون لتأجيج النار او لاشعال الفحم الا نوعا من المراوح المصنوعة من الريش او من سعف النخيل تسهى مقشّة (والكلمة الاخيرة واردة فى الاصل بلفظها العربى) ، انظر اللوحة رقم ٩ من الفنون والحرف — الدولة الحديثة .

لا تظل هناك مقامعات حول الذهب وهو الأمر الذى يتأكد منه ، بسحبه للمطرية لحظة وتركه السائل قليلا ليهدأ ويبرد .

ويبقى الذهب ، بعد أن يتم انفصاله عن الفضة ، التى تكون قد ذابت كلية بفعل حمض النيتريك ، مترسبا فى قاع المطرية على شكل ذرات ذات لون أرجوانى قاتم . ويصفى المعير حمض النيتريك بعد أن يهدأ ويصبح رائقا للغاية ، ولكى يستخلص كل ما فى المطرية من ذرات (ذهب) ، ولكى يفصل ذرات الذهب (المترسبة) جيدا ، يقلب المطرية فى طبق فنجان من البورسلين ملىء بالمياه الرائقة (١١) .

أما البخار الذى كان بالمطرية ، وهى لا تزال بعد ساخنة ، والذى كان قد حل فيها محل الهواء ، فيتكثف فجأة عند احتكاكه بالهواء البارد ، ليتشكل فراغ فى داخل الإناء ، يصعد فيه الماء قدر تكثف البخار ، ويفصل المعير ، بهذه المطرية ، التى تبقى على الدوام رقبته مغمورة فى الماء ، ذرات الذهب ، لتنزل بعد ذلك فى الطبق ، عند رفعه للمطرية .

بعد ذلك يترك المعير الماء ليهدأ ، ثم يصب منه ذلك الجزء الذى صار بالغ النقاء ، أما ذرات الذهب ، التى وصفناها بأنها ذات لون أرجوانى قاتم فهى قليلة التأثير بالأوكسيجين حتى أنه بسحبها قليلا بمدقة من العقيق أو اليشب فإن الجزء الأكبر منها يستعيد بريقه من جديد ويتجمع فى شكل كتلة مستديرة ، تبدو سائلة مثل بثرة من الزئبق ، وإن كان لها بريق ولون الذهب ، وهذه الكرية التى قد نزلها ذهباً مذاباً ، ليست سوى ذرات من الذهب ، سوف تتلقت دون أدنى التحام إذا تضر الماء .

أما الماء الذى يبقى ، والذى يمكن أن تظل عالقة به بعض ذرات الذهب ، فيصب مع ذرات الذهب فى بوتقة صغيرة من الحجر الرملى ، وينزل المعير من الطبق ، فى هذه البوتقة ، ذرات الذهب عن آخرها .

وبعد ذلك يضع بوتقته فى فرن شبيه بفرن الحداد ، وعندما يتبخر الماء وتجف البوتقة ، يضيف (الى البوتقة) مسحوق البورق (أو البوراكس) الذى ينبغى استخدامه كمدر .

(١١) كذلك فانهم لا يعرفون فى مصر المياه المتطرة .

ويشكل الذهب المصهور في هذا المدر الذى تحول الى سائل ، بقعة او نقطة تبرد على الفور ، بمجرد ان تسحب البوتقة ، وقبل ان يتحول البوراكس عن حالة السيولة التى هو الان عليها .

ويصب المعير كل هذا في الماء ، ليتحلل البوراكس ، ويحصل على زرار دائرى ، نقى وكاكد عند سطحه ، خاليا بعض الشيء ، ولا يضمسوى الذهب الخالص .

ومهما تكن المهارة والعناية التى يمكن ان تتم بها هذه العمليات اليدوية المختلفة ، فانه يكاد يكون مستحيلا الا بزيل حمض النيتريك ، والماء وبورات الصودا بعضا من جزيئات الذهب ، والا يلتحم بعض منها بالمدقة ، وبالأنية المستخدمة ، وكذلك بالبوتقة ، وعلى هذا فان الطريقة التى انتهينا من وضعها لا يمكنها ان تكون على نفس الدرجة من الثقة والدقة اللتين تقدمهما الوسيلة التى نتبعها نحن في فرنسا .

فبعد ان ننتهى نحن من اجراء عمليتي « التفضيض » (inquantation) والتصفية نحول المزيج من الذهب او الفضة ، الى ورقة ضيقة ورقيقة ، عن طريق تمريره بألة التصفيح ، ثم تطوى هذه الورقة لتلف حول نفسها بشكل لا تكون الطيات معه متلاصقة ، وبحيث تترك مسافة كافية بين هذه الطيات .

وتقوم مياه النار المستخدمة في هذه العملية ، بدرجة من التركيز اقل مما تكون عليه في هذه العملية في مصر ، باذابة الفضة دون ان تهدم تلاحم جزيئات الذهب التى تظل متجمعة في شكل ورقة مطوية ، تجفف وتسخن بشدة داخل بوتقة ، وعندئذ تتقارب جزيئات المعدن وتزول الأكسدة التى علقت بها ، وتحفظ ورقة الذهب التى نسميها ثمعا (او ثرطاسا) بقوام متماسك ويمكنها ان تبسط دون ان تكون بحاجة لى تصهر قبل ذلك .

ولو اننا كنا نستخدم مياه نار شديدة التركيز ، لكنت قد فصلت جزيئات الذهب (بمعنى انها افقدت تماسكها) ولحولتها الى ذرات متأكسدة

(*) وهى عملية تتم بان يضاف الى الذهب والنحاس ثلاثة اضعاف وزن الذهب من الفضة قبل صهر هذا المزيج (المترجم) .

بنحو لطيف ، وفى هذه الحالة لن يتيسر لنا الحصول على جمع ، ونصبح بازاء عملية فاشلة أو يكون علينا أن نمر بهراحل أخرى كما هو الحال فى مصر .

ولم تسمح لنا استحالة صنع آلة تصفيح دقيقة للحد الكافى بأن نحول المعدن الى شرائح او صفائح بالغة الرقة أن ننقل الذهب من مصر فى شكل أنصاع وان كنا قد ادخلنا هناك طريقة أن نضيف كمية بعينها من حمض النيتريك ، اشد تركيزا ، بعد أن نكون قد صفينا مياه النصار التى حلتل انفضة والنحاس الملتحمين (او الممزوجين) بالذهب ، وذلك لتخليص الذهب من آخر ذرات المزاج او المعدن المضاف .

ويقوم معير (بضمة ثم بكسرة مشدودة على الياء) دار سك النقود بنفسه باعداد ماء النار اللازمة له ، وذلك بتقطير الشبة (سلفات الألمنيوم) والنترات (نترات البوتاسيوم) .

أما حمض السلفور المتحد بأوكسيد الالومنيوم — ذلك أن له مع البوتاس ألفة اكبر مما له مع حمض النيتريك ، بتحليل نترات البوتاسيوم ، ليشكل ملحا محايدا مع البوتاس ، أما حمض النيتريك فيتصاعد ويتبخر .

وتتم عملية التقطير فى نوع من الجرار المصنوعة من الحجر الرملى او فى آنية من الفخار مخروطية الشكل ، تشبه على وجه التقريب تلك التى نسميها فى فرنسا خمسية quine ، التى نثبت عليها قبة زجاجية لها رقبة وفتحة على شكل منقار . وتلتحم هذه القبة برقة جهاز التقطير بواسطة طين صلصالى ، أما الفتحة التى هى على شكل منقار فتؤدى الى رقبة زجاجية او بالونة من الزجاج الأبيض ، مغمورة فى الماء .

وكان هذا المعير مسيحيا ارمنيا ، وهو الوحيد فى مصر الذى كان يستحوذ وحده ، منذ سنوات طوال على فن انتقل اليه عن طريق سلسلة متعاقبة من الأجيال فى عائلته ، وكان ، هو ، ينظر الى فنه هذا باعتباره علما عميقا وفنا عجيبا ، ولقد اعترته دهشة بالغة حين رأى الشبان الفرنسيين الملتحمين بإدارة النقود ، والذين لم يرثوا قط عن آبائهم هذا التراث من الأسرار الملعزة ، والذين لم يتخذوا من ذلك قط حرفة لهم ، يسمفون ، برغم كل هذا طريقة اعداد ماء النار وطريقة تياس عبار الذهب،

- ٢٤٦ -

وئد تضاعفت دهشته حين اكدنا له ان مياه النار يمكن ان تعد بطرق اخرى عديدة غير تلك التى يعرفها ، وذلك على سبيل المثال بأن نقطر حمض الكبريتيك اما مع سلفات الحديد او مع نترات البوتاسيوم ، وقد اجرينا تجارب على ذلك امام عينيه وان كان ، هو ، لم يصدق قط اننا قد توصلنا الى النتيجة نفسها التى يحصل عليها فى العادة ، ولم يقتنع بذلك الا عندما اجرى بنفسه تجربة مقارنة مع حمض النيتريك هذا ، نجحت بقدر ما نتجح طريقته .

ولقد ادخلنا على وسائله او اساليبه من التحسينات تسدر ما كان ممكننا لنا ، وذلك باستبعاد الوقود ، وبتلطخ الانابيب بدقة ، وبثكثيف حمض النيتريك فجأة ، وقد كان من قبل يترك جزءا منه فيتطاير من تلقاء نفسه .

رابعا : الحداة او الطرق

عندما تصبح السبيكة فى عيارها المحدد ، تسلم الى الحداد ، وهو نفسه الشخص الموكل بأشغال الحديد ، فيقوم بتسخين السبائك حتى تكتسب لونا احمر فى لون ثمار الكريز ، ثم يطرقها ليصنع منها قضبانا مستديرة ، يبلغ قطر الواحد منها نحو ثمانية ملليمترات ، يرقق عند قمة طرفيه ليصبح بالامكان تمريرها من جهاز السحب .

ويسمح فى هذه العملية بتالف او فائد قدره ٢٥/١٠٠٠٠٠ اى ربع الواحد فى كل الف .

خامسا : عملية او مشغل السحب

بعد ذلك يتم تمرير الذهب فى جهاز السحب ، وتتم هذه العملية فى المشغل نفسه الذى يتم فيه مد او سحب الفضة (١٢) عند صنع قطع المدينى، وكان يكفى ان تمرر اسياخ الذهب ثلاث مرات او اربعا باداة السحب حتى تكتسب على الدوام القطر نفسه (فى كل الاسياخ) ويبلغ نحو خمسة او ستة ملليمترات .

(١٢) يسمى العامل الذى يقوم بسحب او مد الذهب ؛ بمداد ،

أما نسبة الفاقد والتالف المسموح بها فى هذا المشغل فتبلغ بدورها ربع الواحد فى الألف .

سادسا : عملية أو مشغل القطع أو القص

تجزأ قضبان أو أسياخ الذهب التى تخرج من عملية السحب وهى على شكل أسطوانات صغيرة يبلغ طول الواحدة منها نحو خمسة الى ستة ملليمترات ، على نحو التقريب (١٢) .

ويقوم عامل بتمرير القضيب الذهبى فى ثقب تم احداثه فى دعامة أو ركيزة من الصلب يدعم طرفها بقطعة من الحديد تستخدم كمنظم أو ضابط .

ويقوم عامل آخر ، يحمل ازميلا ، مقعرة سنه ، بقطع القضيب الذهبى بالطرق بمطرقة فوق راس الازميل ، وقريبا بقدر الامكان من دعامة الصلب .

وفى هذا النوع من العمل ، يسمح بنسبة التالف نفسها التى يسمح بها فى العمليات أو المراحل الأخرى .

سابعا : عملية التسطيح أو الترصيع

تتسطح أو تترصع كل أسطوانة صغيرة من الذهب تحت رقاص قوى، سكتته غير مدموغة .

وهناك عامل (١٤) يضع الأسطوانة الذهبية الصغيرة ، وهى واقفة ، فوق السكة الفولاذية الدنيا ، وهناك كذلك عاملان آخران ، يحدثان حركة سريعة فوق السكة العليا بواسطة رقاص قوى مزود براسين من الرصاص، فيتم ترصيع الأسطوانة بضربة واحدة .

(١٣) يسمى العامل الذى يقوم بقطع أو تجزئة القضبان الذهبية الى أسطوانات بالقطاع (بشدة على الحاء) أى الشخص الذى يقوم بالقطع .
(١٤) يسمى العامل الذى يسطح أو يرصع : الرصاع (بشدة على الصاد) .

وهذه الضغطة القوية والسريعة ، والتي ترفع درجة حرارة القطعة الذهبية التي لا يمكن انفسان أن يضمها في كف يده على الفور دون أن تحترق أصابعه ، تحدث في بعض الأحيان تمزقا في حواف القطعة ، وان كان لا ينظر الى هذا العيب أو الخلل باعتباره دافعا لرفض العملات التي تأثرت به ليستوجب الأمر بالتالي اعادتها صهرها .

ويسمح في هذه العملية بنسبة فاقد أو تالف قدرها ٧٥/١٠٠٠٠٠ أي ثلاثة أرباع الواحد في كل ألف .

ثامنا : عملية ضبط الوزن *

يزن العامل الموكل بضبط الوزن بعد ذلك كل القطع النقدية واحدة فواحدة ، ثم يدورها بواسطة مقراض أو مقص ، محاولا جهده أن يعطى لكل واحدة منها ، وبأكبر قدر من استقامته ، الوزن الذي لابد أن يكون لها ، ثم بعد ذلك يسلمها الى شيخ العمال الموكل بعمل اطار الحافة .

وتقدر نسبة التالف والفاقد المسموح بها في هذه العملية ٥/١٠٠٠٠٠ أي نصف الواحد في الألف .

تاسعا : عملية الترقيق

لا تكون القطع حتى هذه المرحلة ، وبعد أن تم ترصيعها وضبط وزنها ، مرققة أو مسطحة بالقدر الكافي ، فضلا عن ذلك فأنها لم تصبح بعد ، على الإطلاق ، لا جيدة الاستدارة ولا متناسقة السمك ولا موحدة القطر ، فنعطى ، وهي على هذه الحال ، الى العمال الذين يطرقونها ويرققونها (١٥) ، وذلك بطرقها فوق شاعدة من الصلب ، وبواسطة مطرقة صغيرة ضئيلة الرأس .

كلمة أهل الصناعة المستخدمة هنا هي التعبير ويسمى العامل هنا المعايير لكنني آثرت ترجمتها على هذا النحو لأنه أكثر مطابقة للمعنى المقصود من جهة ولكن لا يختلط المعنى على القارئ بمعنى قياس عيار الذهب . (المترجم) .

(١٥) يسمى العامل الذي يتوهم بعملية الترقيق : منكيس .

وعن طريق هذه العملية ، يتوصل النحال الى اكتساب العملات
سمكا متناسقا ، والى جعلها أكثر رقة واستدارة بقدر الامكان .

وتماثل نسبة التالف او الفاقد المسموح بها فى هذه العملية تلك
النسبة المسموح بها فى العملية السابقة .

عاشرا : صنع الاطار فوق الحافة

توضع قطعة العملة (او بالأحرى قرص العملة لأنها لم تضرب بعد)
التي يراد وضع اطار حافتها بين لوحين صغيرتين ومستديرتين من الصلب ،
لهما قطر أصغر على نحو طفيف (من قطر قرص العملة) بحيث تتجاوز
حافة هذا القرص المعدنى والذى سيتلقى الدمغ فيما بعد حواف اللوحين
اللذين سينحصر وينضغط القرص بينهما .

وتزود كل واحدة من هاتين اللوحين عند منتصف سطحها الخارجى ،
بقمة مدببة على هيئة محور او قنطرب لينخل . هذان المحوران ، كلاهما فى
واحدة من ذراعى الملقط ، مزود بزنبك .

وعندئذ يقوم العامل بدرجعة القطعة الذهبية ، على حافتها ، داخل
حز او الحدود ، محفور فى الصلب ، وحيث أن الاحتكاك قطعى الصلب لا يتم
خارجيا الا عند نقطة تلامس القضيبين اللامعين او المصقولين على نحو جيد
والمشحمين بالزيت جيدا مع طرفى (او ذراعى) الملقط ، فى حين أن الاحتكاك
لا يحدث داخليا ، بكل اتساعهما ووسطهما المحرز على شكل مبرد فوق
الوجهين الكامدين (غير اللامعين) لقطعة الذهب (قرص القطعة) ، فإن
هذه القطعة الذهبية وكذلك لوحى الصلب تدوران معا كما لو كانت هذه
الاشياء تشكل كلا واحدا بين يدى الملقط ذى الزنبك .

وبهذه الطريقة تصبح حافة القطعة الذهبية مسننة ومنقوشة على
نحو خفيف .

(١٦) ويسمى العامل الذى يصنع اطار القطع الذهبية بالعربية زنجيرلى
او زنجيرلى ، وهى كلمة تركية انتقلت الى العربية الدارجة ، وفى
القسطنطينية يطلق هذا الاسم على بعض القطع الذهبية .

أما نسبة التالف والفاقد المسموح بها هنا فهي النسبة نفسها المسموح بها في العملية السابقة .

حادى عشر : عملية الجلوة

لم يعد يتبقى الآن سوى القيام بجلو القطع الذهبية (أو الاقراص الذهبية) قبل الشروع فى سكها .

ولذلك ، فهي تغلى فى محلول الشبة (سلفات الألمنيوم) والدردى (حمض رواسب البوتاس) ، بغية انتزاع طبقة خفيفة من الاوكسيد والشحوم التى تلوث وجهيها .

وبعد هذا توضع فى مجرفة من الحديد ، ويتم تسخينها فى داخل فرن حتى تحمر .

ثم يلقى فوق هذه القطع الملتهبة خليط من حمض النوشادر (موريات محلول النوشادر) (١٧) ، وملح البارود (نترات البوتاس) والكبريتات الرقء (سلفات النحاس) والملح البحرى (موريات الصودا) ، وتكرر هذه العملية مرتين ، ويتم تقليب القطع خلالهما وذلك بهزها وأرجحتها داخل المجرفة الحديدية .

وعن طريق تحلل الأملاح ، يتكون حمض هو خليط من النترات والموريات ، وربما قليل مع حمض الموريات المؤكسد ، ويقوم هذا الخليط بجلو سطح الذهب بشكل تام ، اذ يقوم باذابة الاكسيد المترسب على السطح ،

ويحتمل كذلك ان تؤدى بعض اكسدة خفيفة للذهب الى اكسابه لونا بالغ الحيوية واعطائه صفارا اكثر كثافة ، واكثر قربا من لون الذهب الخالص .

(١٧) يستخدم فى بعض الاحيان لاعادة البريق الى الذهب ، ملح زئبقى أو مصعد (بشدة على العين) يسمى بالعربية بالسليمانى .

— ٢٥١ —

وحيث يتم اخضاع الذهب من عيار مرتفع لفعل هذه الاملاح ، فإنها تكتسب فى معظم الأحيان بصيصاً من لون احمر ارجوانى .

وترتفع نسبة الفاقد والتالف المسموح بها فى عملية الجسوة الى ٢٥/١٠٠٠ أى ١/٢ ٣ فى كل الف ، وهى نسبة كبيرة لحد زائد .

ثانى عشر : الدمغ او المسك

بعد ذلك يتم ضرب الاقراص الذهبية بفعل رقاص قوى لا يستخدم الا عند سك القطع الذهبية ، وتتمثل فيه العيوب نفسها التى تتمثل فى الرقاصات المستخدمة فى ضرب قطع المدينى .

ويقوم شيخ العمال ، بوضع القطع تحت السكة ، ويكنى ماملان قويان لإدارة او تشغيل الرقاص .

الفصل الرابع

حفر السكات

يكاد يكون مجهولاً في الشرق ، من الحفر على المعادن ؛ اذ ان رسم وتجسيد الاشكال من الامور التي حرمها الدين ، وهناك ، يقتصر هذا الفن على نقش قطع المجوهرات وحفر اختام من المعدن او من الأحجار شديدة الصلابة .

وهنا ، في كل دار لسك النقود ، يوجد عامل موكل بحفر السكات بسفة خاصة ، ولعل من العسير ان نعثر في مكان آخر (في مصر) على شخص غيره يمكنه ان يقوم مقامه ، ويثرر المقريزي (١) ان عبد الله المأمون ، بعد ان جمع كل ابراطورية الخلفاء تحت طاعته ، لم يجد حرفة واحدة ليقيم بحفر سكة تسك بها الدراهم ، وتم حفرها تبعا لذلك بواسطة العجيلة ، على النحو الذي يتم به حفر الاختام .

اما في دار سك النقود بالقاهرة ، فكان احد ابناء الافندي (المشرف على ادارة النقود) هو الموكل بحفر السكات التي تستخدم في صنع العملات المختلفة .

وتعد السكة ، او قطعة الفولاذ المخصصة لحمل الشكل الذي ستكون عليه قطع النقود ، على يد صانع الأختال ، الذي يطلق عليه في العربية اسم الساعاتي .

ويقوم الحفار بازالة سقاية هذه القطعة الفولاذية ثم يحفر عليها بواسطة مخصف او ازميل الحروف والزخارف التي تقرر استخدامها في كل نوع من المسكوكات ثم يعيد سقائها (✱) بعد ذلك .

(١) ص ٣٣ من مقالته عن النقود الاسلامية ، ترجمة المسيو دي ساسي .
✱ تتم سكاية الحديد او الفولاذ عن طريق تبريدها فجأة بعد ان تبلغ بهما درجة حرارة عالية بالقدر الكافي ، ويكتسب المعدن بهذه العملية قدرا كبيرا من الصلابة والمرونة في وقت واحد . (المترجم) .

أما في فرنسا ، فيقوم الحفار الملحق بدار سك النقود بباريس ، وفي بعض الأحيان يقوم بذلك أشهر الحفارين الذين يتم اختيارهم في مسابقة ، بتكوين وحفر النموذج أو النمط الذي ينبغي استخدامه ، ليس فقط بالنسبة لدار سك النقود بباريس وحدها ، وإنما كذلك لكل دار سك النقود بالملكة ، وعندما يتم اختيار واعتماد الشكل الأفضل فيماببدو ، تشكل السكات — التوالب التي تستخدم في استنساخ أعداد لا حصر لها من النمط المختار بأكبر قدر من الدقة والامعان .

لكن عكس ذلك هو ما يحدث في الشرق ، ففي كل مرة نستهلك أو تتلف فيها سكة ما ، يقوم الحفار بصنع سكة أخرى ، ويتم ذلك عادة فوق القطعة الفولاذية نفسها (٢) وبرغم أنه يتبع على وجه التقريب الشكل أو النمط المتبنى فإن لكل سكة خاصيتها التي تختلف فيها مع الأخريات ويتمثل ذلك شكل الحروف وعملیات التنقيط والزخارف الخ ، مما يجعل مهمة المزيين بالغة اليسر ، ومما يؤدي إلى استحالة تمييز قطع النقد الزائفة .

وكان من المعتاد كذلك الاحتفاظ ببعض من عهود مختلفة للاسترشاد بها في صنع نماذج على أساسها ، ومع ذلك فحيث لا يوجد إلى تبصر أو نظام أو انتظام يحكم المؤسسات العامة عند الشرقيين عادة ، فإنهم لم يفكروا هناك ، كما حدث في فرنسا ، في تكوين سلسلة غير مقطوعة من كل السكات التي حفرت في كل عهد ، مع أن مثل هذه السلسلة أمر بالغ الأهمية ليس فقط بالنسبة لتاريخ وتطور هذا الفن ، بل كذلك بالنسبة للتاريخ التاريخي للمملكة الفرنسية ، لكننا لم نجد في دار سك النقود بالقاهرة إلا عددا بالغ الضالة من السكات القديمة ، فقد استخدمت الأخرى (أي التي اختفت) ، عن طريق إعادة طرقتها في صنع سكات جديدة .

(٢) هناك موروث ديني يحول دون تحطيم السكة التي تحمل شعارات إسلامية ولا أصيب فعلة بحالة من اليأس والقنوط ، ولا بد أن ينصرف الذهن هنا إلى الدراهم والدنانير ، أما الغاية من هذا الموروث أو التقليد أو المبدأ فهي منع تحريف أو صهر نقود الأمير الحاكم ، وقد جرمت القوانين واللوائح في البلدان المختلفة هذه الفعلة أو الجريمة وقررت لها عقوبات تتفاوت في خطورتها .

وبرغم قلة مهارة الحفارين ، فإن من السهل مع ذلك أن نميز كما سبق لنسا القول بعض فترات كان تطور الكتابة فيها يدل على يد أكثر مهارة وتمرسا على تشغيل الأزميل ، وعلى تقدم في مجال الفنون ، وعلى العناية أكثر خصوصية في صنع النقود .

وكائنات السلطات شأنها شأن النقود مستديرة الشكل ، وقد كان لها هذا الشكل منذ وقت طويل ، ومع ذلك فإن كثيرا من العملات القديمة ، عند العرب ، كما عند شعوب أخرى في أوروبا ، تحمل ، مع كونها مستديرة سكة مربعة الشكل أو بالأحرى تحمل مربعا في سكتها ، يتشكل عن طريق خطوط أو عن طريق تنسيق وضع الكلمات ، وإلى هذا الشكل الذي كان للأنماط القديمة يعود اسم مربع الذي كان يطلق قديما على السكة ، والذي ظل يستخدم ، حتى في أيامنا هذه ، في التعبيرات الخاصة بفن النقود .

وعندما كان الحفار يضع نقطة في مركز السكة ليرتكز عليها ببرجله ، فقد كانت هذه النقطة ، التي لا يكلف نفسه عناء محوها ، تظل باقية في معظم الاحيان فوق القطعة ، كما يمكننا ان نرى فوق كثير من العملات المحفورة (٣) وفي بعض الاحيان تواتى الحفار نفسه فكرة ان يصنع من هذه النقطة نوعا من زخرف ، اما يجعلها اكثر وضوحا واما بتحويلها الى زخرف وردي او نجمية صغيرة ، ولم نكن نحن لنشير الى هذه النقطة هنا ، لو لم يكن المتريزي قد اوردها كشيء هام او متميز .

أما فيما يختص بالأنماط فأننا نحيل الى ماسبق لنا ان ذكرناه في
ص ١٠١ وما بعدها .

(٣) انظر اللوحات المحققة بهذه الدراسة ، الأشكال ارقام ٢ ، ٣ ، ٤٧ ، ٢٣ .

القسم الثالث الادارة

اولا : الرقابة والادارة

كانت رقابة وإدارة دار سك النقود ، كأمير لا بد منه ، محط انظار ومثار اهتمام الأمراء والحكام ، حتى أن هذه الإدارة كانت تعتبر ، بخلاف أهميتها الطبيعية فرعا هاما على الدوام من فروع الموارد العامة .

وقد مارس الخلفاء الأوائل حتى هارون الرشيد ، بأشخاصهم ، مهمة التفتيش على صنع الدينار والدراهم ، وإن كان الرشيد قد ارتأى أن الواجب يقتضى منه أن يعهد بالمسكوكات النقدية الى جعفر البرمكى، وقد كان هذا الأمر واحدا من الأسباب التى أسهمت فى ظهور اسم هذه الشخصية الشهيرة فى سماء الشرق ، إذ لم يسبق لأحد من قبله ، حسب قول المتريزى ، أن تمتع بمثل هذه الميزة .

ومنذ أن دخل المسلمون مصر ، كان أميرها الحاكم يراقب النقود المضروبة بسكة الخلفاء .

وحين أصبحت مصر مقرا لأحد الخلفاء ، فقد مارس هذه الرقابة بنفسه ، أو عهد بها الى وزيره أو الى واحد من ضباطه .

وقد استولى السلاطين المالكي الأوائل ، منذ استحوذوا على حكم مصر ، على عملية صنع النقود ، وإن احتفظوا فى بعض الأحيان ، بسكة الخليفة كبقية من ولاء .

وحدث الشيء نفسه فى عهد سلاطين القسطنطينية ، وحين احتفظ الباشوات بكل السلطة التى خلعها عليهم الباب العالى ، فقد كانت الرقابة على دار سك النقود تتم إما بواسطة مباشرة وأما بواسطة واحد من ضباطهم أو موظفيهم أو بواسطة مندوب خاص يرسله الباب العالى ، ومع ذلك فحين استطاع البكوات المالكي أن ينتزعوا السلطة من الباشا، غير تاركين له إلا بعض مظاهر شرفية لا فاعلية لها ، فقد كان على هذا الباشا أن يتخلى عادة الى البك شيخ البلد عن إدارة دار سك النقود
(م ١٧ - وصف مصر)

مقابل اتاوات ثابتة . وعندما افلت المالك كلبة من قبضة الباب العالي فقد استولوا بشكل ثام على ادارة دار سك النقود وعلى الارباح التى كانت تدرها .

وعندما دخل الفرنسيون القاهرة وكلت الينا اللجنة الادارية التى شكلها القائد العام بصفة انتقالية ، والتى كانت تتكون من السادة مونج Monge وبرتوليه Berthollet عضوى المجمع الفرنسى وماجاللون Magalon القنصل العام مهمة التفتيش على ادارة سك النقود ، وتركنا لنا سلطة تعيين معاون .

وقد اقتضى مرسومها الصادر فى ١٧ من ترميدور من العام السادس (١) ان نصدر الاوامر الضرورية لكى تدار على الفور كل اعمال دار سك النقود على النحو الذى كانت تدار به من قبل .

وبعد ذلك تم تعيين امين صندوق موكل فى الوقت نفسه بتبديل وصرف العملات طبقا للتعريفه الصادرة بشأنها (٢) .

وفيما بعد ، عين مراقب لدار سك النقود بالقاهرة ، حيث كان يوجد مراقب لكل واحدة من الادارات الفرنسية .

وكانت وظائفنا ، بصفة مطلقة ، هى الوظائف نفسها التى يقوم بها مفوضو الحكومة فى دار سك النقود الفرنسية ، اما الحسابات التى كانت تحرر بالعربية بمعرفة الافندى الموكل بعملية الصنع تنظم وتفحص وتراجع ثم تسلّم عن طريقنا باللغة الفرنسية الى الادارة المالية ، والى لجنة خاصة عينت لراجعها ومطابقتها وضبطها بشكل نهائى .

(١) ٢٥ يوليه ١٧٩٨ .

(٢) انظر هذه التعريفه فى صفحة ١٧١ و ١٧٢ .

ثانيا : الموظفون ، شبخ المصنع ، العمال

يورد المقریزی فی وصفه التاریخی والطبوغرافی لمصر (١) ، ان ادارة صنع النقود كانت فی الماضی (بالنسبة لعصره) من اختصاص قاضی البضاة والموظفین الذین یأتمنهم ، ولكن هذا العمل فی عصره — ای فی عصر المقریزی — لم یعد یعهد به الی مسلمین مزعومین لیسوا فی الحقیقة سوى فجار آثمین من اليهود — والكلام كله للمقریزی — كانوا تحت قناع من اعتناق ظاهری للاسلام یحتفظون بكل ضلالهم وتضلیلهم .

ولابد ان یحدث ، كامر متكرر ، فی بلد تسيطر علیه الدبائنة الاسلامیة ، وحيث یحوز اتباع محمد كل السلطة والامتيازات ، وحيث یضطهد ویحقر كل اتباع الملل الأخری (كذا) ، فقد كان الأمر ینتهی بهذا الفريق من المتهورین ، الذین یلح علیهم طاموح اكبر من مجرد ارتباطهم بهم لتهم ان یعتقدوا دیانة المنتصرین والحكام ، وتوجد فی مصر ، عائلات كثيرة من اهل البلاد ومن الأجانب ، من المسیحیین أو اليهود ، قد جعلوا من انفسهم مسلمین (٢) .

(٢) ای فی خططه .

(١) اعل فی دراسات السادة جبرار ولانكریه واستشف فی وصف مصر عن النظام المالى والادارى لمصر وعن احوال الزراعة والتجارة والصناعة (انظر المجلدین الرابع والخامس من الترجمة العربیة لوصف مصر) ما یدحض هذا الافتراء من اساسه ، اذ تبرهن هذه الدراسات ان هذه الوظائف الحساسة كان یعین فیها على الدوام غیر المسلمین ، بل ان الفلاح كان یرتجف رعبا من سطوة المباشرة والصراف ، وكان لهما حق جلدده لارغامه على دفع الضرائب (انظر رحلة الی اعماق الدلتا ، تألیف دى بوا — أنیه ، المجلد الثالث من الترجمة العربیة) — لقد كان عصرا عانى فیهِ كل المصریین ، والعبرة لیست بأمور شكلية أو مظهرية لكنها تستند من الوقائع السائدة ، واذا كان صحیحا ان نتخذ الدین أو الملة اساسا لتفسیر ما كان یحدث لبعض المصریین ، فكیف یمكننا ، وعلى أى اساس ، ان نفسر القهر والظلم اللذین عانى منهما الفلاحون والحرفیون ، حیث كان المصری من هؤلاء یعیش عیشة یحسد معها العبد الرقیق الذی یباع ویشتري كما نلمس ذلك مما ذكره بهذا الخصوص شابرول ، وهو لا یقل فی هذا الصدد تجاملا عن مؤلفنا هنا ، فی دراسته عن عادات وتقالید المصریین ، انظر المجلد الأول من وصف مصر ، الترجمة العربیة ، الطبعة الاولى والثانیة .

(المترجم) .

وعند دخول الفرنسيين مصر ، كان الأفندي الموكل بصنع النقود ،
والذى ظل يدير هذا العمل لوقت طويل ، تارة تحت ادارة الباشوات،
وتارة اخرى تحت ادارة الممالك ، يهوديا قديما جعل من نفسه مسلما .
وكان ابنه الاكبر ، الذى نشأ على الديانة الاسلامية ، هو مساعده،
ويمسك حساباته .

وكانا معا ، وهما يجلسان فوق منصة عالية ، تشرف على غالبية
اجزاء المشغل (او فروع العمل) ، والى جوارهما وزانان للنقود ، يمضيان
كل يومهما ، جالسين فوق اريكة ، متكئين الى مخدة ، ومبسم الأرجيلة فى
فمهما ، يصدران الاوامر اللازمة بنأمة من اصبع او طرفه من عين، ويدونان
ويحسبان كل ماله صلة بصنع النقود ، اما فى فترات الراحة التى تتخلل
العمل فكانا يؤديان الصلاة ، او يتناولان القهوة ، ثم يولمان عند منتصف
النهار وليمة بالغة التكشف ، لا تتكون عادة الا من قطعة خبز صغيرة ،
انضجت تحت الرماد ، مع بضع بلحات او بضع حبات من زيتون .

وكانت نسبة التالف والفاقد المسموح بها فى كل مشغل او مرحلة ،
وما ينبغى ان تعود به الف قرش اسبائى تتحول الى قطع من المدينى ، او
الى قطع من ذوات الأربعين والعشرين مدينى ، او مائتة درهم من
ذهب تتحول الى قطع من عملات الزرمجبوب ، وكذلك مصروفات الصنع
واجور العمال ورواتب الموظفين ، وحتى استهلاك الخامات .. كان كل
ذلك ينظم بدقة وصرامة او بشكل تقريبي او تخمينى يتم حسابه مقدما
بتقديرات جزافية او عن طريق سلع تهرب الى الأفندي ، لكننا عن طريق
رقابة يومية على كل تفصيلة قد توصلنا الى اجراء وفورات كبيرة بعض
الشيء فى نسب التالف والفاقد ، وفى استخدام الخامات ، وفى الاجور
والرواتب برغم ارتفاع اسعار المواد الغذائية بسبب الحرب وبرغم زيادة
الاستهلاك التى تسبب فى حدوثها وجود الجيش الفرنسى وبسبب التوقف
التام للتجارة الخارجية .

ولعل اهم التحسينات التى كنا نرغب بشدة فى تحقيقها كانت تخفيض
نسب التالف والفاقد التى وجدناها هائلة لاكبر مما ينبغى ، ولقد حدثت
عدة مرات، سواء تم ذلك بأيدينا انفسنا ، او تم على يد لجنة خاصة كان

المسيو كونتيه Conté عضوا فيها سلسلة من التجارب على الفوائد والتوائف التى تتم فى كل مرحلة أو مشغل ، لكن النسبة التى حصلنا عليها كانت تماثل على الدوام النسبة السابقة من حيث حجمها ، بل لقد وجدناها فى بعض الأحيان اكبر بنحو طفيف مما كانت مثبتة عليه من قبل .

لقد كان الأمر يقتضى منا كما سبق القول ان نغير كل اساليب ونظام الصنع وكل الآلات وان نشكل عمالا آخرين ، لكنه كان امرا غير قابل للتنفيذ فى الظروف التى وجد الفرنسيون انفسهم فيها عندما كانوا حديثى العهد بمصر .

اما الأتراك ، فقد كان من مبادئهم وعاداتهم — وهم فى هذا الصدد يسلكون عكس مايفعله الأوروبيون — ان يسعوا لأن يسنعيضوا عن المكينات والادوات بأيدي البشر ، فى الوقت الذى يسعى الأوروبيون فيه لاحتلال الآلات والادوات محل الجهد الانسانى .

لقد كانوا ابعد من ان يهدفوا الى تقليل عدد المستخدمين والعمال، لملقد كانوا يعتنقون مبدءا دينيا واخلاقيا يؤدى بهم لأن يلحقوا بالعمل الواحد ادبر عدد من الرجال يقدرون عليه كى يتيحوا لهم فرصة لكسب العيش، ولذلك فقد كان عدد هؤلاء الملحقين بدار سك النقود يبلغ اكثر من مائتين وثمانين عاملا ، بمن فيهم ، وهذا صحيح ، ابناء العمال ، وان كان هؤلاء الأطفال يساعدون جميعا ، وعلى نحو ما ، فى العمل ، وبحصلون فى الوقت نفسه على أجور زهيدة .

وهؤلاء هم بعض الموظفين وأصحاب الأجور على اختلاف انواعهم، والذين يعملون بدار سك النقود :

وزانان احدهما مسيحي والآخر تركى ، يعملان بصفة دائمة فى وزن المواد والخامات التى تسلم الى كل شيخ او رئيس مصنع ، ويزنان كذلك المواد التى يقوم هؤلاء باعادة تسليمها ،

أمين مخزن قبطى موكل بشراء وحفظ وتوزيع وحسابات المواد الاساسية المختلفة ،

— ٢٦٢ —

معير (بضمة ثم كسرة مشددة على العين) لخامات الذهب ،

حدادون يعملون بصفة يومية فى صنع واصلاح الأدوات والمكينات
الضخام ، ويعملون فى بعض الأحيان فى طرق سبائك الذهب كما سبق
أر ذكرنا ،

عامل ميكانيكى يسمونه الساعاتى (وهى كلمة تطلق بالفرنسية على
صانع الساعات) ، موكل بتحسين وصيانة المكينات والقطع الدقيقة مثل
السكات او المربعات والمناظير ومكبس آلات القطع او القص ،

حفار كان عمله الوحيد ادخال تعديلات (او رتوش) او اعادة حفر
السكات او الانماط النقدية ،

بواب وخراس ليليون ،

سقاءون ، يذهبون كل يوم الى المدينة لاحضار المياه اللازمة للعمال
ولمراحل العمل المختلفة فى قرب ، اذ كانت مياه آبار القلعة تميل بعض
الشيء الى الملوحة ،

كاتب قبلى يدفع كل مساء أجور العمال ويمسك سجلا بالمبالغ
المستحقة والمدفوعة لكل واحد من هؤلاء ،

وأخيرا امام او واعظ اسلامى ملحق بزاوية صغيرة توجد فى دار سك
النقود ، وكان الموظفون الأتراك يذهبون اليها للوضوء والصلاة .

ويترك العمال عند دخولهم الى مصانعهم ملابسهم التى يطوونها
ويعلقونها بالخارج قريبا من الباب ، ويظل بعض منهم عراة فى حين لا يرتدى
بعض آخر سوى السراويل ، ويضيف فريق ثالث منهم الى ذلك قميصهم ،
وهو بصفة خاصة من نسيج أزرق اللون .

وعند خروجهم يفتشهم شيخ المصنع جميعا ، ويضطرون لأظهار
اغواهم من الداخل ، ولأن يمدوا سيقانهم وأذرعهم ويهزون ايديهم وأقدامهم
مباعدن مابين اصابعهم ، وبرغم ان عمالنا فى فرنسا لم يكونوا فى العادة
خاضعين لمثل هذه الاحتياطات المهنية فقد كانت خيانة الأمانة بينهم بالغة

النذرة ، وهذا ابلغ دليل على أن التقدم الحضارى ، أكثر تحبيذا للاخلاق أكثر منه مضادا لها ، ذلك أنه يوجد أقل القليل من الأخلاقيات فى كل مكان لا يستطيع المرء فيه أن يستوثق من نزاهة البشر الا عن طريق تفتيشهم ، او من فضيلة النساء الا بامساكن خلف ابواب احكم رتاجها .

اما العقوبات التى كانت تلحق بالعمال فتشتمل على طردهم اذا ما اتوا اعمالا خطيرة ، وعلى ضربهم بعضى من الجريد فوق الظهر أو بطن القدمين ، وكان الامندى نفسه هو الذى يقوم بانزال هذا العقاب ، اما عند الاوربيين ، وهم أكثر رقىا وأكثر دماثة فى تقاليدهم فقد كان ينظر الى امر قيام رئيس بضرب مرعوسيه باعتباره عملا منفرًا ومهينا ، اما فى الشرق ، فالناس هناك غيرون على الأتيان بكل ما يتصل بممارسة السلطة والسيطرة ، معتبرين ذلك مجدا وفخارا لهم .

وكان ما يقرب من نصف عدد العمال من المسيحيين الأقباط ، وهناك نوع من التسامح يجعل المسلمين يعيئون فى سلام معهم ، ومع ذلك فلن نعدم وجود امثلة على الجشع والحقذ أو عدم التسامح تدفع الأتراك فى بعض الاحيان ، باعتبارهم المتصرين والحكام والمتشيعين للديانة السائدة ، ينظرون لأنفسهم باعتبارهم جنسا له امتياز ، وتدفعهم كذلك الى الوحشية والنيمة للاستيلاء على مكان يشغله قبطى ، مثال ذلك ما قصه علينا احد المسيحيين العاملين فى دارسك النخود ، كان من قبل رئيسا لشغل الجلوة ، من ان مساعده ، وكان مسلما ، قد شغل مكانا بعد أن وثى به وامسك به ، مستخدما شهود زور قرروا أنه قد جدف فى حق الله ورسوله .

ولا ينفق العمال قط ، كما يحدث عندنا ، الساعات الطوال فى تناول وجباتهم ، فهم متشغون للغاية ، وياكلون فى مصانعهم ، بل وفى اثناء ادائهم لأعمالهم .

لقد كانت قوتهم وهمتهم ، فى ظروف طقس وبلد سكانه فى العادة حاملون لا مبالون لهذا الحد ، مبعث دهشة لنا فى أول الامر ، وهم فى الواقع رجال مختلفون للغاية عن أولئك الذين يمضون يومهم جالسين القرفصاء ، يدخلون أرجيلتهم ، مستيقنين أنفسهم بفعل تناول القهوة والتبغ والنباتات المخدرة فى حالة دائمة من السرحان شبيهة بحالة السكر ،

وينبغي ان ننسب هذا الميل العام الى الاسترخاء والى القعود ، الى قتلته ، الى تأثير الطقوس ، وأن ننسبه ، الى كثيره ، الى فعل الاستبداد ووسطوة الاعتقاد الى القضاء والقدر ، تلك التى تقنع غالبية المسلمين بأن لاجدوى من أن يتعب الانسان ذاته فى أن يسعى اليوم الى رفاهية لن يكون هو على ثقة من أن يستمتع بها فى الغد ، أو أن يسعى للخروج من حالة يفترض ان العناية الالهية قد شاعت له ان يكون عليها ، فبالصدفة (أو المشيئة) الى التى اوجدتك فيها (أو خلقتك عليها) (١) . وليس ثمة من شك فى ان حكومة اخرى وانظمة او مؤسسات فكرية اخرى سوف يكون بمقدورها ان تجعل من الرجال اقوياء ، اشداء ، متحمسين للعمل ونشطاء شأنهم فى ذلك شأن الناس فى كل مكان آخر من العالم ، مادام انه يكفى ، ان نغير بعض الشيء من طبائعهم وعاداتهم وبعض الظروف الخاصة التى تحيط بهم ، لتكون شبيهة بتلك التى يعمل فيها امثال هؤلاء العمال الذين تناولهم ، هؤلاء ينشأون منذ نعومة اظفارهم داخل هذه المهنة المثابرة ، ويتعلقون بها من طريق التنشئة والتدوية والعادة والثقة فى انهم سيتمتعون دون منغصات بأجورهم الزهيدة . وفى واقع الامر ، فانهم يحصلون بانتظام ، وبصفة يومية ، على أجورهم من دار سك النقود ، ولا يتعرضون قط للاقتلاق ، ولا يرغمون كذلك على اداء اعمال اضافية او اعمال سخرة ، وفى الوقت نفسه ، يحصل ابناؤهم الذين يربونهم من حولهم ، على أجور متواضعة بل ان هؤلاء العمال يحصلون على اعانات عندما تجعلهم اعمالهم او صاهاات قد يصابون بها ، غير صالحين للعمل .

وينبغي ان نلاحظ الى النهاية ان العمال ، الاكبر حماسة ، والاكثر توقدا ، والاشد استعصاء على التعب هم اولئك الذين يمارسون اعمالهم وهم واقفون ، وهذه عادة نادرة بعض الشيء ، حتى بين الحرفيين الذين لاتعمل الغالبية منهم الا وهم محنيون ، على نحو قريب مما هم عليه الخياطون مندئا ، لذلك ، فسوف تكون اهم اكبر نقطة انطلاق ، كى نجعل الشرقيين اكثر قوة واكبر نشاطا ، هى ان نعودهم على القيام بأعمالهم وهى واقفون كما يفعل الاوربيون ،

(١) واضح كل الوضوح كيف يتعارض كل مايقال هنا معاً دعا اليه الاسلام من السعى والجهد واعتبر ذلك فى مرتبة الجهاد المقدس .

ومع ذلك فإن واحداً من الأسباب التي تعمل أكثر من غيرها إلى إثارة لحب الراحة والدعة والنعوذ هو هذا النوع من الخجل أو الازدراء الذي تذوى أو تتضاءل معه قيمة العمل عند شعوب توجد به بصفة تكاد تكون دائمة طبقتان شديدتى التميز : طبقة المنتصرين أو السادة الذين يقومون بالقيادة والحكم ، وطبقة المهزومين والعبيد الذين يرفعهم الأولون على أن يعملوا من أجلهم هم ، السنا نرى ، لا نزال ، آثاراً بالغة الوضوح لفكرة مسبقة شبيهة ، حتى عند الأمم الأوروبية بالغة التحضر ، حيث كانت طبقة النبلاء الاتطاعيين ، تلك التي تستمد مكانتها من حقوق الغزو ومن قوة السلاح ، تعتقد على الدوام أنها ستحط من قدرها ومكانها إذا هي عملت ؟

ولقد أجاب واحد من هؤلاء الأتراك ، المتعجبين على نفس قدرجهاتهم ، على صانع فرنسى كان يستحثه على الإعجاب بتفوق الأوروبيين على العرب فى مجال الصناعات والفنون : اننى أرى ذلك جيداً ، أما انتم ايها الكفار فقد قضى عليكم بالعمل ، فى حين اننا نحن ، أتباع محمد ، قد خلقنا للراحة وللتأمل فى مظلة القرآن (*) .

(*) ليس هناك ما هو أيسر من دحض هذه الترهات ، أياً كان شخص القائل لها ، فهى تتنافى بوضوح بالغ مع كل ما دعا إليه الإسلام من حب للعمل والسعى على المعاش ، وهذا ما يستطيع أن يدل على عليل أى تلميذ صغير ، لكنه التحامل أو الفكرة المسبقة أو النظرة القصيرة أو المغرضة ، (المترجم) .

لوحات الفقود

التي ورد ذكرها في ثنايا الدراسة

ملاحظة من المترجم

كانت هذه اللوحات الأربع في الأصل لوحة واحدة (في الطبعة الاولى من وصف مصر) لكن مقتضيات الطبعة العربية املت علينا ضرورة تنسيقها الى لوحات اربع بيانها كما يلي :

اللوحة اولى : وتضم ستة اشكال برقم مسلسل من ١ الى ٦ وهو الرقم الذي عولنا عليه في سياق النص العربي ، وان كنا قد اجرينا الترتيب على اساس الطبعة الفرنسية ، اى من الشمال الى اليمين ، ويمثل كل شكل قطعة نقدية واحدة بوجهيها ١ ، ب ويشار اليها في اللوحة بـ A B (من الشمال الى اليمين) .

وتقابل الاشكال : ٦٥٤٤٣٢١١ الواردة هنا الاشكال ٧٤٦٢١ ، ١١ ، ١٢ في الاصل الفرنسي .

اللوحة الثانية : وتضم تسعة اشكال بارقام مسلسلة من ٧ الى ١٥ ، وتقابل اشكال : ١٥٤١٤١٣١٢١١١٠٤٩٨٧ ، ١٥٤١٤١٣١٢١٠٤٩ في الاصل .

اللوحة الثالثة : وتضم ستة اشكال من ١٦ الى ٢١ ، وتقابل الاشكال : ٢١٤٢٠٤١٩٤١٨٤١٧٤١٦ الواردة بها الاشكال : ٢٣٤٢٢٤٢١٤٢٠٤١٧٤١٦ في الاصل .

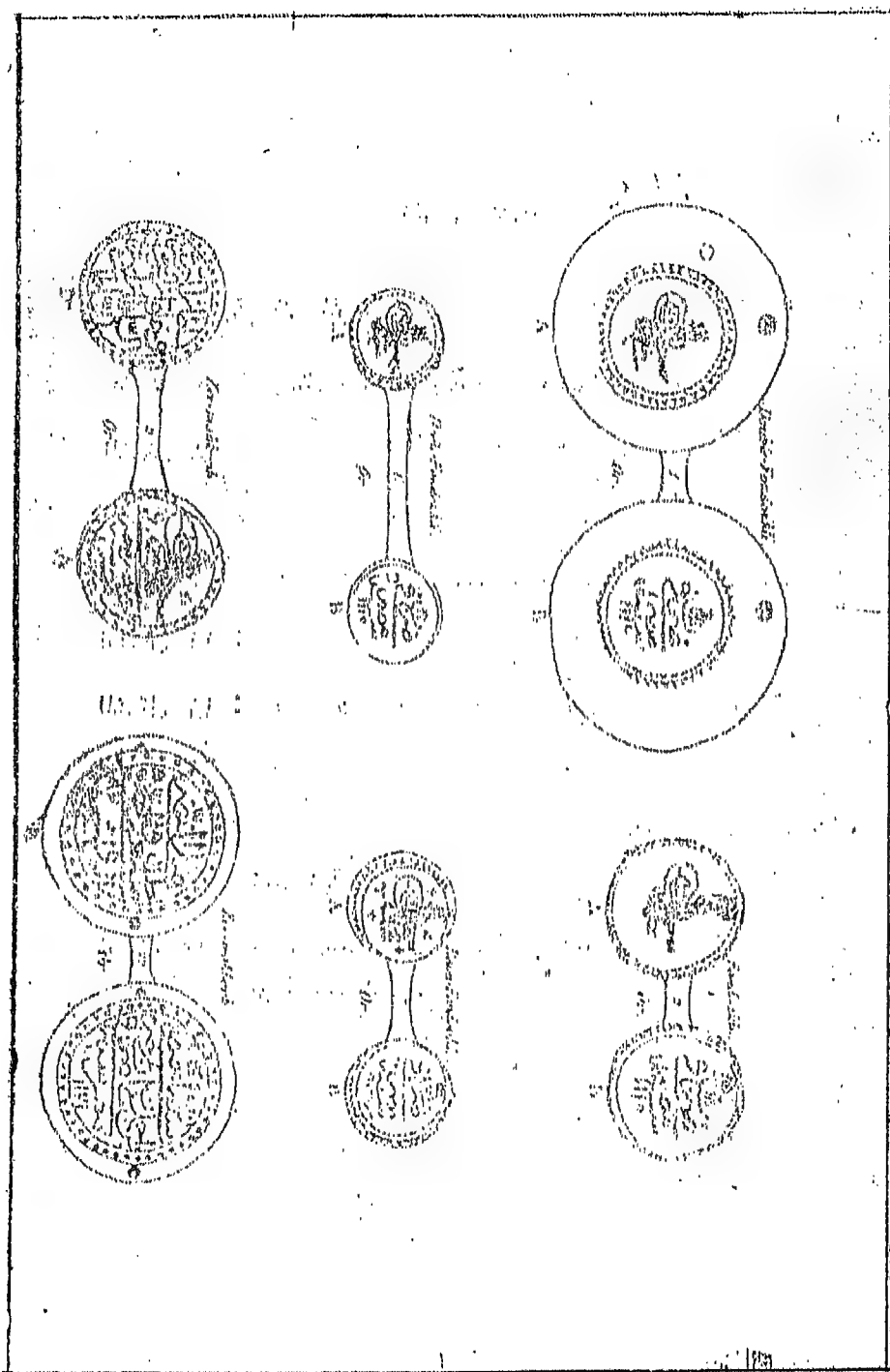
اللوحة الرابعة : وتضم خمسة اشكال : من ٢٢ الى ٢٦ ، وتقابل الاشكال : ٢٦٤٢٥٤٢٤٢٣٤٢٢ الواردة بها الاشكال : ٢٥٤٢٤٤١٩٤١٨ ، ٢٦ الواردة بالاصل الفرنسي .

اللوحة الأولى

من الشمال الى اليمين

- الشكل ١ : ويمثل قطعة ذهبية ذات اثنين فندقلى (أو فندقى) .
- الشكل ٢ : « « « « فندقلى (أو فندقى) واحد .
- الشكل ٣ : « « « « نصف فندقى .
- الشكل ٤ : « « « « نصف فندقى أيضا .
- الشكل ٥ : « العملة الذهبية زرمحوب .
- الشكل ٦ : « « « « زرمحوب .

اللوحة الأولى



اللوحة الذهبية

من الشمال الى اليمين :

الشكل ٧ : ويمثل قطعة ذهبية ذات منحنى واحد .

الشكل ٨ : » » » » » »

الشكل ٩ : » » » » » »

الشكل ١٠ : » قطعة من العملات الذهبية زرمحوب ،

الشكل ١١ : » » » » » »

الشكل ١٢ : » » » » » »

الشكل ١٣ : » » » » » »

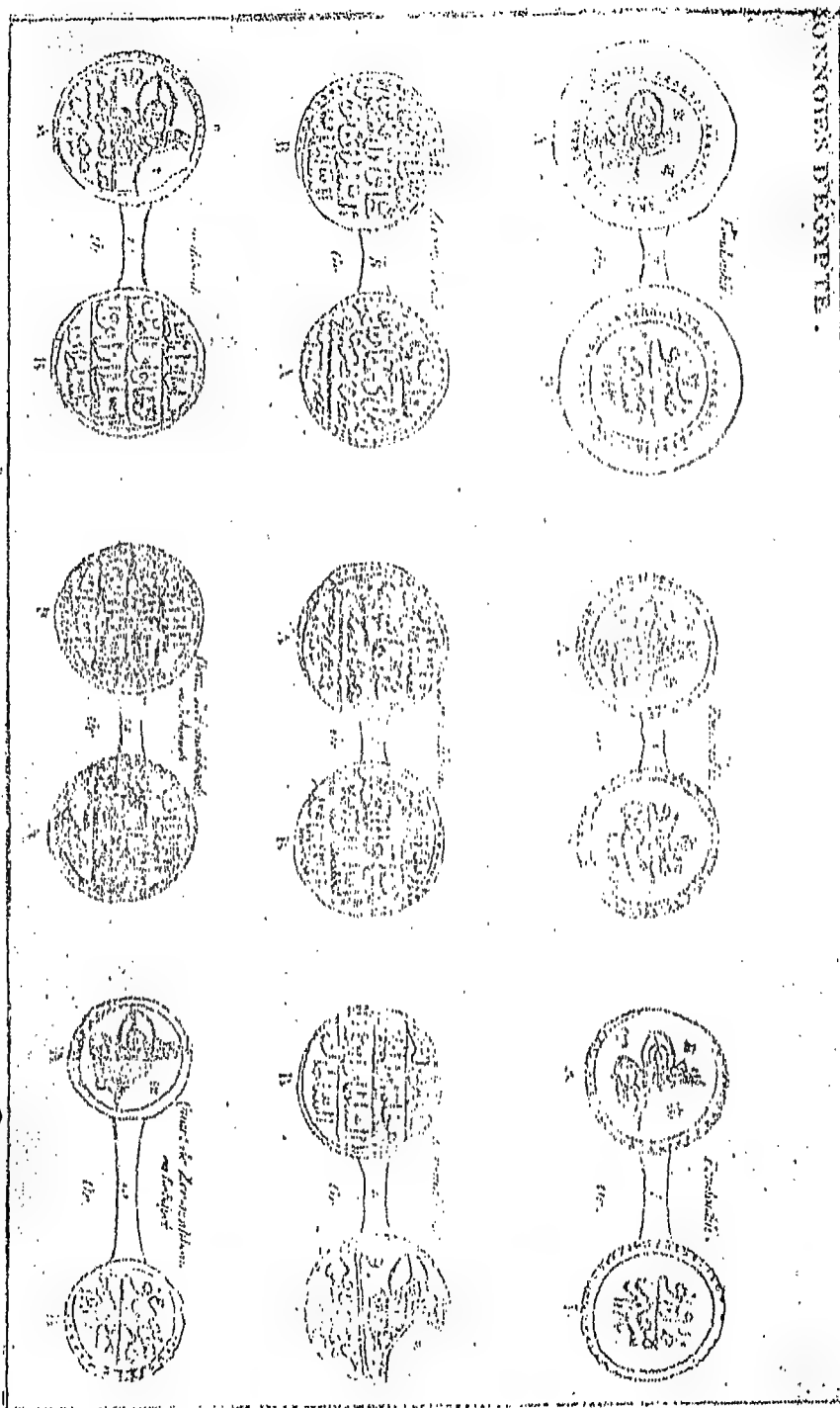
الشكل ١٤ : » ذات ١/٢ زرمحوب أو

نصفية .

الشكل ١٥ : ويمثل قطعة من العملات الذهبية ذات ١/٢ زرمحوب

أو : نصفية .

BO XOTER DEGRTE



اللوحة الرابعة

من الشمال الى اليمين :

الشكل ٢٢ : ويمثل قطعة من العملات الفضية او البرونزية ذات العشرين مدينى وتسمى غرش والجمع غروش .

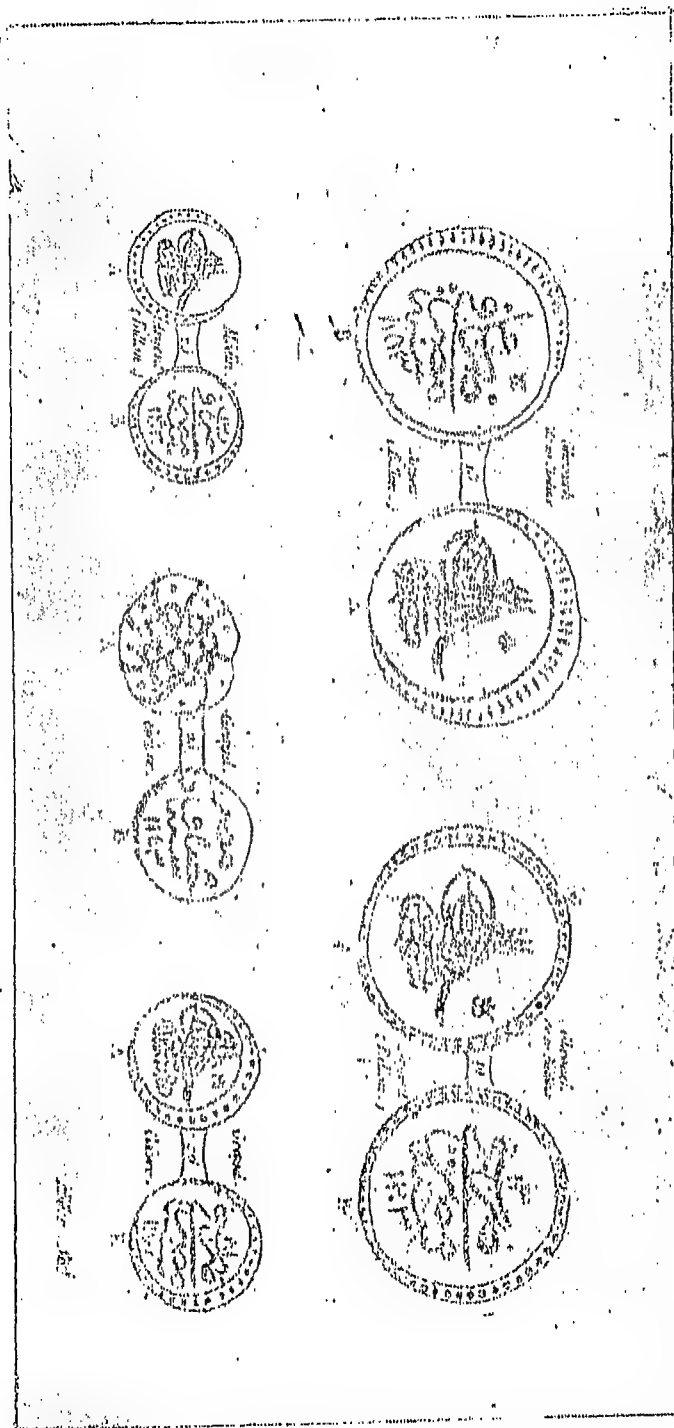
الشكل ٢٣ : ويمثل قطعة من العملات الفضية او البرونزية ذات العشرين مدينى وتسمى غرش والجمع غروش .

الشكل ٢٤ : ويمثل قطعة من العملات الفضية او البرونزية ذات المدينى الواحد .

الشكل ٢٥ : ويمثل قطعة من العملات النحاسية وتسمى جديد (والجمع اجداد) .

الشكل ٢٦ : ويمثل قطعة من العملات النحاسية وتسمى جديد (والجمع اجداد) .

اللوحة الرابعة



الفهرست

صفحة

مقدمة المترجم	٥
الكتاب الأول : الموازين العربية	٩ — ٤٨
الأوزان العربية القديمة ١١ ، الأوزان الحالية	
المستخدمة في التجارة ٢٣ ، الأوزان المستخدمة في	
مجال النقود ٣١ ، ملاحظات ٤١	
الكتاب الثاني : النقود العربية	٤٩
المقدمة : هدف وجدوى البحث في موضوع النقود	
العربية	٥١
مؤلفون آخرون ممن كتبوا عن النقود العربية .	٥٦
الباب الأول : عن النقود العربية والاجنبية المتداولة	
والمصنوعة في مصر من عصر الخلفاء حتى اليوم	٥٩ — ١٧٨
الفصل الأول : اسماء وأنواع العملات المختلفة	٦١ — ٩٢
اولا : النقود الذهبية	٦١
ثانيا : النقود الفضية او البرونزية	٦٨
ثالثا : النقود النحاسية	٧٧
رابعا : المسكوكات او العملات التذكارية	٨٢
خامسا : النقود الزائفة	٨٧
سادسا : النقود الحسابية	٩٠
الفصل الثاني : شكل العملات وقطرها	٩٣ — ١٠٠
اولا : الشكل	٩٣
ثانيا : القطر	٩٦

صفحة

الفصل الثالث : الانماط والقوالب	١٠١ — ١٥٢
أولا : صور البشر والحيوانات	١٠١
ثانيا : النقوش الدينية أو المقتبسة من القرآن	١٠٦
ثالثا : أسماء والقاب الامراء	١١٠
رابعا : الاسماء والالقاب والحروف المميزة لنواب	
السلطان والحكام فى مصر	١١٧
خامسا : الادعيات او الامانى المرجوة للامير الحاكم	١٢٣
سادسا : المدن التى تسك فيها النقود	١٢٤
سابعا : تاريخ الاصدار	١٢٩
ثامنا : نمط الخط وشكل الحروف	١٤١
تاسعا : الزخارف	١٤٦
الفصل الرابع : القيم المختلفة للعمالات	١٥٣
أولا : الوزن	١٥٣
ثانيا : العيار	١٦٢
ثالثا : القيمة الاسمية	١٦٧
رابعا : القيمة الجوهرية او الحقيقية	١٧٤
خامسا : نسبة الذهب والفضة فى سبيكة	
العملات المصرية	١٧٥
الباب الثانى : الحالة الراهنة للنقود فى مصر	١٧٩
اساليب صنعها — ادارتها	١٧٩
القسم الاول : الحالة الراهنة للنقود	١٨١
الفصل الاول : النظام النقدى الحالى	١٨١
أولا : النقود الذهبية	١٨١
ثانيا : النقود الفضية او بالاحرى البرونزية	١٨٢
الفصل الثانى : مبادلة او مقايضة خامى الذهب	
والفضة	١٨٣
أولا : الاساليب التى تزود بها دار سك النقود	
بالقاهرة بخامى الذهب والفضة	١٨٣
ثالثا : اسعار الذهب والفضة فى مصر	١٨٧

صفحة

الفصل الثالث : الأرباح التى تجنيها الحكومة من	
عملية صنع النقود	١٩٦
أولا : اجمالى الاستقطاعات التى تتم كحق سيادة	١٩٦
ثانيا : تقدير منفصل لفئات الصنع ونسبة التالف	
والفاقد ، وأجور الأيدى العاملة ، وصافى الربح	١٩٩
ثالثا : الكميات المصنوعة	٢٠٣
الفصل الرابع : توفير السلع المختلفة اللازمة لصنع	
النقود وأثمانها	٢٠٦
القسم الثانى : أساليب وطرق صنع النقود	٢٠٩
الفصل الأول : صنع قطع المدينى	٢٠٩
أولا : تعبير خامة الفضة	٢٠٩
ثانيا : عملية المزج	٢١٢
ثالثا : مشغل او عملية الصهر	٢١٦
رابعا : مشغل او عملية الحدادة او الطرق	٢٢١
خامسا : مشغل او عملية السحب	٢٢٢
سادسا : مشغل او عملية الترقيق	٢٢٥
سابعا : » » التقطيع	٢٢٧
ثامنا : » » التبييض او الجلوة	٢٢٨
تاسعا : » » الرقاصات او مصانع	
سك العملة	٢٣٠
عاشرًا : مشغل الصرافين او مرحلة عد ووزن	
المدينى	٢٣٢
الفصل الثانى : صنع القطع ذات الأربعين والعشرين	
مدينى	٢٣٤
أولا : المزج والصهر	٢٣٤
ثانيا : آلات التصفيح او عملية تحويل السبك	
الى صفائح	٢٣٥
ثالثا : آلة القطع	٢٣٦
رابعا : عملية التعبير	٢٣٧
خامسا : عملية الجلوة او التبييض	٢٣٧
سادسا : عملية السك أو الضرب	٢٣٨

صفحة	
٢٣٩	الفصل الثالث : صنع العملات الذهبية . . .
٢٣٩	اولا : عملية الصهر
٢٤٠	ثانيا : عملية المزج
٢٤١	ثالثا : مقياس المييار
٢٤٦	رابعا : الحدادة أو الطرق
٢٤٦	خامسا : أداة السحب
٢٤٧	سادسا : القطع
٢٤٧	سابعا : عملية الترميع أو التسطيع
٢٤٨	ثامنا : عملية ضبط الوزن
٢٤٨	تاسعا : عملية الترتيق
٢٤٩	عاشرا : وضع الأطر فوق حواف العملات
٢٥٠	حادى عشر : عملية الجلوة
٢٥١	ثانى عشر : عملية السك أو الضرب
٢٥٢	الفصل الرابع : حفر السكات
٢٥٥	القسم الثالث : الادارة
٢٥٧	اولا : الرقابة والادارة
٢٥٩	ثانيا : الموظفون ، شيخ المصنع ، العمال
٢٦٧	اللوحات

كتب أخرى للمترجم

أولاً : فى مجال الأدب :

- ١- المطاردون (مجموعة قصص قصيرة) .
- ٢ - حكايات من عالم الحيوان .
- ٣ - المصيدة (مجموعة قصص قصيرة) .
- ٤ - موتى بلا قبور (مسرحية تأليف جان بول سارتر) .
- ٥ - السماء تمطر ماء جافا . . .
- (رواية تسجيلية تتناول وقائع الوحدة المصرية السورية وانفصالها) .

ثانيا : فى مجال التاريخ :

- ١ - تطور مصر من ١٩٢٤ إلى ١٩٥٠ ، تأليف مارسيل كولب .
- ٢ - فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية ، تأليف أندريه ريمون .

ثالثا : الترجمة العربية الكاملة لموسوعة وصف مصر

تأليف علماء الحملة الفرنسية .

- ١ - المصريون المحدثون .
- ٢ - العرب فى ريف مصر وصحراواتها .
- ٣ - دراسات عن المدن والأقاليم المصرية .
- ٤ - الزراعة ، الصناعات والحرف ، التجارة .
- ٥ - النظام المالى والإدارى فى مصر العثمانية .

- ٦ - الموازين والنقود .
- ٧ - الموسيقى والغناء عند قدماء المصريين .
- ٨ - الموسيقى والغناء عند المصريين المحدثين .
- ٩ - الآلات الموسيقية المستخدمة عند المصريين المحدثين .
- ١٠ - مدينة القاهرة - الخطوط العربية على عمائر القاهرة .

رابعاً : لوحات موسوعة وصف مصر :

- ١ - المجلد الأول والثاني للوحات الدولة الحديثة .
- ٢ - المجلد الأول من لوحات الدولة القديمة .

خامساً : من موسوعة وصف مصر :

(دراسات مختارة من الموسوعة فى كتيبات)

- ١ - كيف خرج اليهود من مصر القديمة .
- ٢ - مدينة الإسكندرية .
- ٣ - مدينة رشيد .

تحت الطبع

- مقياس الروضة .
- القاهرة المملوكية .
- بقية مجلدات لوحات موسوعة وصف مصر .
- بقية الدراسات المختارة من موسوعة وصف مصر .

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٠/٢٠٧٤

